جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

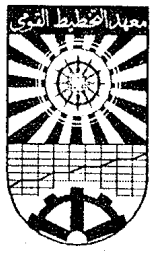

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٥٠)

المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة

المحلية الريفية والحضرية ودراسة حالة لنموذج تنمية الاسكندرية بالمشاركة الشعبية

ابريل ٢٠٠٢

مشاركات فريق البحث

فى أعمال الدراسة

أولا: مشاركات أعضاء مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى :-

١ - أ.د. وفاء أحمد عبدالله : المستشار بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

- القيام بمهام الباحث الرئيسى للدارسة ، بالإشراف والاشتراك فى جميع الأعمال الميدانية بالإسكندرية (مقابلات لجمع البيانات / مناقشات / ندوات / مشاهدات)
- الإشتراك فى تحليل البيانات واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائى مع فريق الدارسة .
- القيام بإعداد وتحليل وتوثيق فصول الدراسة التالية :-

أ - الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر من الجزء الثانى للدراسة النظرية تحت عنوان "المشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة قضايا التنمية الاجتماعية وتصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية المحلية .

ب - تقديم تحليل وتعقيب على الفصل الخامس عشر للدراسة الميدانية حول إنعكاسات استخدام المشاركة الشعبية على القطاع الأهلى فى الإسكندرية .

ج - إعداد وتقديم الفصل السادس عشر من الدراسة الميدانية عن "الملامح العامة لنموذج الإسكندرية فى التنمية الحضرية بناء على تحليل للجوانب المتعددة التى صاغت التجربة مع طرح تصور لآلية لضمان الاستمرارية ووضع أهم قواعدها .

د - إعداد وتقديم الفصل السابع عشر للدارسة الميدانية لمناقشة حول أهم التحديات التى تواجه خطط التنمية والتطوير لمدينة الاسكندرية بالمشاركة الشعبية .

هـ - تقديم التعقيب والتحليل على الفصل الثامن عشر من الدراسة الميدانية حول العولمة والشراكة الدولية وتواصلها مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية لمدينة الاسكندرية .

و- إعداد وتقديم الفصل التاسع عشر من الدراسة حول تحليل أهم النتائج وتقديم التوصيات العامة للدراسة بجانبيها النظرى والميدانى .

٢ - أ.د. نادرة عبدالحليم وهدان : مستشار ومدير مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

أ - الاشتراك فى مناقشات وندوات إعداد الدراسة وحلقات العمل والمساهمة فى تقديم المقترحات المتعلقة بالدراسة بجانبها النظرى والميدانى .

ب - إعداد الجزء الثانى من الفصل الثالث عشر من الدراسة الميدانية حول بعض الجهود المبذولة من الدولة لمواجهة بعض المشكلات البيئية لمدينة الاسكندرية وأعمال مشروعات التحديث والتطوير للإسكندرية .

ج - الاشتراك فى مناقشة مسودة التقرير النهائى للدراسة بالقاهرة وقبل عرضها للمناقشة العامة مع المسئولين المشاركين من الاسكندرية .

٣ - دكتورة عزة القندرى : خبير أول مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

- الاشتراك فى جميع الاجتماعات المرتبطة بإعداد الدراسة ومنهجيتها .

- عضو فريق العمل الميدانى وقد شاركت فى جميع الأعمال (مقابلات لجميع البيانات / مناقشات / وندوات / ومشاهدات للإنجازات) •
- المشاركة فى جميع أنشطة التحليل واستخلاص النتائج مع فريق الدراسة الميدانية •
- القيام بإعداد وتوثيق فصول الدراسة التالية من الدراسة الميدانية :-

أ - إعداد وتقديم الفصل الرابع عشر للدراسة بعنوان " عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتطور أساليب وآليات المشاركة مع الجانب الرسمى فى التنمية الحضرية لمدينة الاسكندرية " ، والذى يتناول الغرفة التجارية ونماذج لشركات القطاع العام / وشركات القطاع الخاص •

ب - إعداد وتقديم الفصل الخامس عشر للدراسة " بعرض النتائج المتعلقة بتطور أساليب وآليات مشاركة الجانب الأهلى (الجمعيات الأهلية) فى مجالات التنمية الحضرية لمدينة الاسكندرية " وتفاعل المجلس المحلى فى تنمية مدينة الاسكندرية •

ج - إعداد وتقديم الفصل الثامن عشر من الدراسة بعرض النتائج حول العولمة والشراكة الدولية وتواصلها مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية لمدينة الاسكندرية والتى تمثل نتائج الدراسة الميدانية لأحد نماذج العمل الاقتصادى وأحد مؤسسات العمل الاجتماعى فى إطار الشراكة الدولية والعالمية " •

د - الاشتراك فى مناقشة مسودة تقرير الدراسة فى الغرفة التجارية بمدينة الاسكندرية والقيام بالاشتراك فى تنفيذ توصيات هذه الندوة لإعداد التقرير النهائى •

٤ - د• أحمد حسام الدين نجاتى : الخبير بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

- الاشتراك فى جميع الاجتماعات المرتبطة بالدراسة وشارك كعضو فى فريق العمل الميدانى (مقابلات لجمع البيانات / مناقشات وندوات / ومشاهدات للإنجازات)
- المشاركة فى جميع أنشطة مناقشة النتائج مع فريق الدراسة الميدانية •
- القيام بإعداد وتوثيق الفصل الثانى عشر تحت عنوان "مدينة ومحافظة الاسكندرية وأهم الجوانب التاريخية وموارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية •
- إعداد وتوثيق الجزء الأول من الفصل الثالث عشر للدراسة عن أهم المشكلات البيئية التى تواجهها مدينة الاسكندرية •
- الاشتراك فى مناقشة مسودة تقرير الدراسة فى الغرفة التجارية بمدينة الاسكندرية •

٥ - د• إيمان محمد عبدالفتاح منجى : الخبير بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى
الإشراف على جمع البيانات المتعلقة بالباب النظرى للدراسة

٦ - السيدة / نبيله غنيم

٧ - السيدة / بسمة محرم الحداد

وقد ساهمت كل منهما فى جمع البيانات المطلوبة للباب النظرى للدراسة •

ثانيا : مشاركات من خارج المعهد :

١ - من وزارة التخطيط بالقاهرة :

- مشاركات بحثية فى إعداد الباب الأول من الدراسة (الباب النظرى)

السيد ة الأستاذة / نجوى أحمد عبدالله مدير عام المتابعة بهيئة تخطيط إقليم القاهرة

- قامت بالمشاركة فى الاجتماعات والمناقشات التى ارتبطت بالإعداد للدراسات ومنهجيتها فيما يتعلق بالمشاركة والتخطيط .
- قامت بإعداد وتوثيق الجزء الأول من الباب النظرى للدراسة تحت عنوان " دور المشاركة الشعبية فى إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ج.م.ع - وقد قامت بتوثيق هذا الجزء فى سبعة فصول تناولت نظرة تاريخية لتسلسل وتطور جهود المشاركة منذ ظهورها أولا بشكل غير رسمى ثم تطور أساليب عملها وتقنينه من خلال التشريعات المختلفة وارتباطاها بالتخطيط مع الأخذ بمبدأ التخطيط القومى أسلوبا لتنمية المجتمع المصرى مع التركيز على كيفية أسلوب المشاركة فى إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة
- قامت فى نهاية هذا بتوثيق وتحليل لدور المشاركة الشعبية فى مشروع شروق مع تقديم أهم التوصيات بناء على ما أفرزه هذا الجزء من النتائج .

٢ - مشاركات نقاشية وتوجيهية لفريق العمل الميدانى مع مسئولين من مؤسسات رسمية وأهلية بمدينة الإسكندرية على النحو التالى :-

أ - من ديوان عام المحافظة بالإسكندرية:

- السيد المهندس عثمان عبد التواب القاضى وكيل وزارة بالديوان العام
- السيدة الأستاذة رودس حسن الزنفلى مدير عام مركز المعلومات بالمحافظة .

ب - من مديرية الشئون الاجتماعية بالإسكندرية :

- السيد الأستاذ على حسب إبراهيم وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بالإسكندرية .
- السيدة الأستاذة ناهد أبو العزم مدير عام بمديرية الشئون الاجتماعية بالاسكندرية .
- السيد الأستاذ سليمان يوسف على رئيس مجلس إدارة الاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية
- السيد الأستاذ فهمى أحمد أبو يوسف ممثل لرؤساء الجمعيات الأهلية وسكرتير عام الاتحاد .

الباحث الرئيسى

أ.د. وفاء أحمد عبدالله

الباب الأول

الجزء الأول

دور المشاركة الشعبية في إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية مصر العربية

الصفحة

مقدمة : (المنهجية والأهداف والأساليب) أ - ز

الفصل الأول : "المشاركة الشعبية وإرساء نظام التخطيط في ج.م.ع" ١

أولا : المشاركة الشعبية قبل ثورة ١٩٥٢ ٤

ثانيا : المشاركة الشعبية أثناء إرساء قواعد التخطيط في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ ٦

الفصل الثاني : "المشاركة الشعبية في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥" وتناول :

أولا : المشاركة الشعبية في إطار تنفيذ مشروعات الخطة ١٥

ثانيا : المشاركة في إطار قانون نظام الإدارة المحلية . ١٨

الفصل الثالث : "المشاركة الشعبية والتخطيط في إطار تطور التشريعات الصادرة في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٢ الخاصة بالحكم المحلي" .

- دور المشاركة الشعبية والتخطيط في إطار التشريعات الدستورية والقانونية ٢١
- المشاركة واللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ٢٨
- اللائحة التنفيذية والتخطيط والمشاركة الشعبية ٢٩
- المؤسسات والجهات الأهلية في ظل القانون ٣٠
- المشاركة الشعبية والتطبيق الفعلي في إطار التشريعات السابقة . ٣٠
- الخلاصة ٣٢

الفصل الرابع : "المشاركة الشعبية والتخطيط من منتصف الستينات وحتى الثمانينات (من ١٩٦٥ - ١٩٨٢)"

الفصل الخامس : "المشاركة الشعبية واستراتيجية التخطيط فى الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٢

- استراتيجية التخطيط حتى عام ٢٠٠٢ ٣٨
- المشاركة فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ . ٣٩
- المشاركة الشعبية فى إطار الخطة الخمسية الثانية ٨٧/١٩٩٢ ٤٥
- المشاركة الشعبية فى إطار الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/١٩٩٧ ٤٧
- المشاركة الشعبية فى إطار الخطة الخمسية الرابعة ٩٧/٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ ٥٢
- الاستثمارات المنفذة فى الخطط الخمسية الربع حتى عام ٩٨/٩٩ والمشاركة الشعبية . ٥٢

الفصل السادس : "المشاركة الشعبية فى برنامج التنمية الريفية (شروق) وأهم التحديات" ٥٤

الفصل السابع : عرض لنتائج الدراسة وأهم التوصيات ٦٤

الباب الأول

الجزء الثانى

المشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة بعض قضايا التنمية الاجتماعية وتصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية المحلية

الصفحة

مقدمة : ٧٢

الفصل الثامن : المشاركة والشراكة كفكر وفلسفة وآليات فى إطار التغيرات العالمية المعاصرة

- تقديم ٧٤
- أولا : المشاركة كفكر وفلسفة وآليات ٧٥
- ثانيا : الشراكة كفكر وفلسفة وآليات ٨٠
- حول الشراكة الدولية والثقافة فى إطار العولمة ٨٢

الفصل التاسع : آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بين مفهوم الخصوصية القومية والعمومية الدولية والعالمية فى التعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية

- مقدمة ٨٥
- المجتمع المدنى كآلية أساسية ترتكز عليها الشراكة العالمية بمستوياتها الجغرافية فى التعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية ٨٧

١ – تعريف المجتمع المدنى ٨٧

٢ – العولمة واتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدنى وتعدد آلياته فى مجال التنمية الاجتماعية ٨٨

أ – المجتمع المدنى العالمى ٨٨

ب – المجتمع المدنى عبر القومى ٨٩
ج – المجتمع المدنى العالمى المنهجية ٩٠
والقضايا التى يتناولها
ج–١ الأهداف والقضايا ٩٠
ج–٢ من الذى يصنع السياسات ٩١
ج–٣ التمويل لتنفيذ السياسات ٩١
٣– أهم التحفظات المثارة على منهجية عمل المجتمع المدنى ودور الدولة ٩١
٣–١ أهم التساؤلات حول المجتمع المدنى ووصفه بالنسبة للنظم ٩٢
القومية للدول المشاركة ؟
٣–٢ تتعلق بوضع الدولة – الأمة فى ظل التنظيمات الجديدة ٩٤
المتعلقة بالمجتمع المدنى والدور المنوطة به فى إطار مناهج
ونظم العولمة .
٣–٣ مناقشة وتحليل حول وضع الدولة – الأمة من منظور ٩٥
التنظيمات الجديدة للعولمة ، وآليات الشراكة الدولية .

الفصل العاشر: حول وضع تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية
كآلية معاصرة لإحداث التنمية الاجتماعية فى ظل النظام
العالمى المعاصر .

- حول الملامح لعامة لكل من المشاركة الشعبية ٩٧
والشراكة الدولية
١ – منهجية اتخاذ القرارات ووضع السياسات ٩٧
٢ – الأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية ٩٨
٢–أ الأهداف غير المعلنة وعولمة قضية المرأة ٩٩
٢–ب تحليل حول لمنهج والأهداف والممارسات ١٠٠
٣ – تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية ١٠٤

الفصل الحادى عشر: حول وضع تنظيمات وأدوار جديدة لأجهزة الدولة لتفعيل دور المجتمع المدنى للتعامل مع الشراكة الدولية والعالمية فى التخطيط للقضايا الاجتماعية من خلال المشاركة فى خطط التنمية القومية والمحلية.

- الشراكة الدولية كآلية لعولمة قضايا التنمية الاجتماعية ودور الدولة . ١٠٦
- تصورات لتنظيمات وأدوار جديدة لأجهزة الدولة لتفعيل دور المجتمع المدنى للتعامل مع آليات الشراكة الدولية والعالمية فى القضايا الاجتماعية والمشاركة فى خطط التنمية القومية والمحلية: ١٠٨

المحور الأول : العمل على تفعيل آليات المشاركة الشعبية ودور المنظمات القاعدية الشعبية ذات الجذور العميقة بالمجتمع المدنى ١٠٨

المحور الثانى : إعداد واختيار الممثلين الذين يتفاوضون باسم المجتمع المدنى خارج الدولة على المستويات المختلفة كآلية للشراكة الدولية من خلال آلية قومية لهذا الإختيار ١٠٩

المحور الثالث : حول بناء القدرات ذات الصيغة القومية وإعداد كوادر المجتمع المدنى للتعامل مع الشراكة الدولية ودور الدولة فى هذا الصدد . ١١١

المحور الرابع : إدماج آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى خطط التنمية المحلية والقومية ضرورة وطنية ١١٢

- خاتمة ١١٥

الباب الأول

الجزء الثالث

تعريف بمدينة الإسكندرية

بعض الجوانب التاريخية وموارد التنمية

الاجتماعية والاقتصادية

الصفحة

الفصل الثاني عشر : مدينة الإسكندرية وأهم الجوانب التاريخية وموارد التنمية

الاجتماعية والاقتصادية :

- تاريخ الإسكندرية والمشاركة الشعبية ١١٧
- إنحسار وانسحاب الأجانب من الإسكندرية ١١٧
- محافظة الإسكندرية ١٢٠
- السكان ١٢٠
- توزيع السكان وقوة العمل ١٢٢
- لمحة سريعة عن بعض خدمات التعليم والصحة ١٢٣
- ملامح النشاط الاقتصادى بمحافظة الاسكندرية ١٢٤

الفصل الثالث عشر : عرض لأهم المشكلات البيئية التى تواجهها مدينة الإسكندرية

وبعض جهود المواجهة والتطوير الحضارى:

أولا : نظرة عامة على أهم المشكلات البيئية فى مدينة الإسكندرية ١٣٦

١ - بعض نماذج التلوث والملوثات وأضرارها ١٣٧

٢ - مخلفات الصرف الصحى ١٣٩

٣ - مصادر تلوث مياه البحر ١٤٠

٤ - تلوث بحيرة مريوط ١٤٠

ثانيا : بعض الجهود المبذولة من الدولة لمواجهة بعض المشكلات البيئية ١٤٢

ثالثا : تحديث وتطوير الإسكندرية ١٤٤

- مساهمات المشاركة الشعبية فى تطوير المحافظة ١٥٢

الباب الثانى

الجانب الميدانى للدراسة

دراسة حول تطوير دور المشاركة الشعبية

فى تنمية مدينة الإسكندرية وتعظيم

أهداف التنمية الحضرية : الآليات - الإنجازات

والنتائج وأهم التحديات والتوصيات

الصفحة

الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية

- تقديم وتنويه ١٥٥
- الهدف العام للدراسة والهدف الخاص للدراسة ١٥٦

أولا : منهج ومحاور الدراسة الميدانية والأساليب المستخدمة ١٥٧

ثانيا : عرض نتائج الدراسة الميدانية ١٥٩

الفصل الرابع عشر : عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتطوير أساليب وآليات المشاركة مع الجانب الرسمى فى التنمية الحضرية لمدينة الإسكندرية

١-أ : الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية والمشاركة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الماضى والحاضر والمستقبل) ١٦٢

١-ب : دور الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية فى مشروع إعادة رونق التراث المعمارى والنسق الحضارى لمدينة الاسكندرية . ١٦٥

٢- المقاولون العرب كأحد نماذج مشاركة القطاع العام فى مشروع تنمية وتطوير مدينة الإسكندرية . ١٧٠

٣- بعض نماذج الممارسات للمشاركة مع الدولة من قبل القطاع الخاص وأهم الإنعكاسات التنموية . ١٧٣

٣-أ : النموذج الأول : شركة كيروسير للإنشاء والتعمير ١٧٤

٣-ب : شركة الخليج للإستثمار العقارى ١٧٧

الفصل الخامس عشر : عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتطور أساليب وآليات مشاركة الجانب الأهلي (الجمعيات الأهلية) في مجالات التنمية الحضرية لمدينة الإسكندرية :

مقدمة : ١٨٢

أولا : أهم النتائج التي تتعلق بالجديد والمتنوع في أنشطة الجانب الأهلي من قبل مسئولي مديرية الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية : ١٨٤

ثانيا : نتائج تتعلق بدرو جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية في التنمية الشاملة . ١٨٩

ثالثا : تحليل وتعقيب حول إنعكاسات استخدام المشاركة الشعبية في تنمية مدينة الإسكندرية على القطاع الأهلي . ١٩٤

رابعا : تفاعل المجلس المحلي في تنمية مدينة الإسكندرية ١٩٦

الفصل السادس عشر : الملامح العامة لنموذج الإسكندرية في التنمية الحضرية من خلال تحليل للجوانب المتعددة التي صاغت تجربة المشاركة الشعبية كفكر وفلسفة وأهداف وآليات ومردودات وطرح تصور لآلية لضمان الاستمرارية للمشاركة في تحقيق التطلعات المستقبلية لهذه التنمية.

مقدمة : ١٩٨

- نموذج الاسكندرية للتنمية الحضرية بالمشاركة الشعبية (الفكر والفلسفة والأهداف ، والمردودات التنموية ، والسمات الشخصية للقيادة التنفيذية ، وتصور الآلية لضمان الاستمرارية) . ١٩٩

١ - فكر المشاركة ١٩٩

٢ - فلسفة المشاركة لإستعادة مدينة الإسكندرية ١٩٩

٣ - فكر وفلسفة المشاركة ومردوداتها التنموية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١

٤ - السمات الشخصية والملامح الذاتية للقيادة التنفيذية التي إستثارت المشاركة الشعبية وشاركت في إستعادة مدينة الاسكندرية . ٢٠٢

٥ – المشاركة الشعبية لتنمية مدينة الاسكندرية وطرح تصور لآلية لضمان الاستمرارية . ٢٠٤

الفصل السابع عشر: مناقشة حول أهم التحديات التى تواجه خطط التنمية والتطوير لمدينة الإسكندرية بالمشاركة الشعبية:

مقدمة : ٢٠٧

– مناقشة حول أهم التحديات التى تواجه خطط التنمية باستخدام المشاركة الشعبية بشكل عام. ٢٠٨

١ – دوافع قيام المشاركة واستمراريتها من قبل المشاركين ٢٠٨

٢ – استقطاب الاستثارة بمشاركتها فى وضع الخطط والسياسات التى تستهدفها المشاركة ٢٠٩

٣ – سرعة تفعيل المشاركة فى تنفيذ الخطط والمشروعات ودفع الاستمرارية فى مزيد من الانجازات. ٢١٠

٤ – إدارة التنمية بالمشاركة الشعبية . ٢١١

– مناقشة حول أهم التحديات التى تواجه خطط التطوير فى مجالا التنمية والبيئة ٢١٢

الفصل الثامن عشر: العولمة والشراكة الدولية وتواصلها مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية لمدينة الإسكندرية:

"دراسة ميدانية لأحد نماذج العمل الاقتصادى وأحد مؤسسات العمل الاجتماعى".

مقدمة : ٢١٥

أولا: النموذج الأول :

– أحد أنشطة العولمة المرتبطة بالشراكة الدولية فى نطاق إتفاقيات التجارة الدولية والتى تمثل الجانب الاقتصادى للشراكة الدولية وأساليب تواصلها مع المشاركة الشعبية . ٢١٦

نموذج الدراسة : شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية بالإسكندرية

ثانيا :النموذج الثانى :

- استخدام المشاركة الشعبية المحلية فى بناء المجتمع المدنى لإعداده كآلية للشراكة الدولية فى عولمة قضايا التنمية الاجتماعية (جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية) ٢٢٢

نموذج الدراسة : جمعية أصدقاء البيئة بالاسكندرية

ثالثا : تعقيب حول فكر وأهداف وآليات التواصل بين الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية فى نموذجى شركة أبو قير للأسمدة وجمعية أصدقاء البيئة بالنسبة للتنمية الاجتماعية لمدينة الإسكندرية . ٢٢٥

الفصل التاسع عشر :أهم النتائج والتوصيات ٢٢٩

موجز التعريف بالدراسة

باللغة العربية - باللغة الانجليزية

المراجع

الملاحق

عنوان الدراسة :

المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المحلية المعاصرة الريفية والحضرية

"ودراسة حالة لنموذج تنمية الإسكندرية بالمشاركة الشعبية فى التنمية الحضرية"

مقدمة:

يعتبر موضوع المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التى شغلت بال علماء الإجتماع والسياسة والإقتصاد والإدارة فى كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء قبل منتصف القرن الماضى ...

وقد ركز الفكر التخطيطى المعاصر على أهمية إستثارة المشاركة الشعبية للمساهمة فى تنمية المجتمع وتعبئة الجهود لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للحاق بركب الحضارة الحديثة والتغيرات السريعة فى التنمية المواكبة للإتجاهات العالمية .

وفى إطار المستجدات العالمية للتنمية المعاصرة والتى ركزت فى بدايتها على عولمة القضايا الإقتصادية من خلال آليات الشراكة الدولية ، ثم ما تم فى الحقبة الأخيرة من أواخر القرن الماضى وبدايات القرن الحالى من الدخول مؤخرا فى عولمة بعض قضايا التنمية الإجتماعية وطرح لأدواتها والتى ركزت على إستخدام المجتمعات المدنية للشعوب كآلية يتم من خلالها تنفيذ السياسات العالمية لقضايا التنمية الإجتماعية على المستويات القومية والدولية والعالمية .. ، فإن هذا الوضع الجديد يثير العديد من التساؤلات حول الأدوار المعاصرة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بإعتبارهما آليتان تتعاملان حاليا مع قضايا التنمية الإجتماعية وتستهدفان فى نفس الوقت تحقيق التنمية فى هذا المجال كما يثير التساؤلات أيضا بالنسبة للأساليب اللازمة لتفعيل هذه الأدوار .

والدراسة المقدمة تعتبر محاولة للرد على هذه التساؤلات والعمل فى نفس الوقت على إستثارة الدارسين والباحثين لمزيد من الإجتهادات والإضافات فى هذا الموضوع الحيوى والذى يحتاج الى دعم علمى جاد وسريع لمواكبة السرعة التى تتطور بها موضوعات العولمة فى هذا الإتجاه .

منهجية الدراسة

(الأهداف والأساليب ومحتويات الدراسة)

تحددت أهداف الدراسة فى هدف رئيسى ينبثق منه ثلاثة أهداف فرعية تتعامل فيما بينها لخدمة الهدف الرئيسى للدراسة وذلك على النحو التالى:-

الهدف الرئيسى للدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى وضع بعض التصورات والرؤى العلمية لتطوير أساليب المشاركة الشعبية لتعظيم دورها فى خطط التنمية المحلية فى كافة جوانبها ودراسة أنسب الأساليب لذلك إنطلاقا من الممارسات التاريخية لهذه الأساليب وتواصلا مع المستجدات العالمية المعاصرة لعولمة بعض قضايا التنمية الاجتماعية من خلال الشراكة الدولية.

وقد انبثق من هذا الهدف ثلاثة أهداف فرعية:

تتناول تأصيل وتجسيد وتفعيل دور المشاركة الشعبية كقيمة إجتماعية تاريخية أصيلة إعتمدت عليها خطط التنمية فى ج.م.ع لمدة نصف قرن من الزمان فى تحقيق أهدافها فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية والحضرية.

تمثل أساسا وركيزة ضخمة وكيانا أساسيا فى هذه الخطط باختلاف مستوياتها القومية والمحلية....

وبذلك تتمثل الأهداف الفرعية فى ثلاثة أهداف:

الأول : تأصيل جهود المشاركة الشعبية فى الواقع المصرى ورصد تطور أساليب عملها وتقنينه من خلال التشريعات المختلفة ، وإرتباطها بالتخطيط مع التركيز على كيفية أساليب المشاركة فى إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الثانى :تحديد مفاهيم وتعريفات ومنهجية آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى ضوء التغيرات العالمية المعاصرة فى إطار علاقتهما بسياسات وخطط عولمة قضايا التنمية الإجتماعية مع طرح تصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية المحلية فى ضوء هذه العلاقة والتى تعمل على تفعيل وتأكيد دور الدولة والمجتمع فى هذه الخطط...

الثالث :رصد بعض الفعاليات الميدانية للمشاركة الشعبية فى التنمية المعاصرة من أجل معرفة الدروس الواقعية المستفادة التى تعمل على مزيد من التفعيل والدفع لدور المشاركة الشعبية فى خطط التنمية المحلية والمعاصرة لبناء مجتمع مدنى قوى باعتبار هذا المجتمع يمثل الآلية التى يتم من خلالها حاليا تفعيل عولمة قضايا التنمية الاجتماعية ... ولتحقيق هذا الهدف يتم إجراء دراسة ميدانية لنموذج الإسكندرية للتنمية الحضرية باستخدام المشاركة الشعبية بإعتباره يمثل نموذج حديث فى التنمية الحضرية وتواكب أحداث فعاليته مع التغيرات الحالية المعاصرة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يعيشها المجتمع المصرى.

أساليب الدراسة:

إعتمد تنفيذ هذه الدراسة على إستخدام الأسلوب النظرى المكتبى الى جانب الأسلوب الميدانى للوصول الى الأهداف المطلوبة:

- حيث تم إستخدام الأسلوب النظرى فى الوصول الى الهدف الفرعى الأول حول تأصيل جهود المشاركة الشعبية فى واقع التخطيط المصرى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضوابطه ... الخ.
- كما تم إستخدام الأسلوب النظرى فى الوصول الى الهدف الفرعى الثانى والذى يدور حول تحديد مفاهيم وتعريفات ومنهجية آليات المشاركة الشعبية فى ضوء التغيرات العالمية المعاصرة لعولمة قضايا التنمية الإجتماعية.
- وللوصول الى تحقيق الهدف الفرعى الثالث لرصد بعض الفعاليات الميدانية لدور المشاركة الشعبية فى بناء مجتمع مدنى قوى كآلية يتم من خلالها عولمة قضايا التنمية الإجتماعية تم إستخدام أسلوب الدراسة الميدانية - كدراسة حالة - لنموذج التنمية الحضرية لمدينة الإسكندرية باعتباره نموذج حديث يعبر عن جهود المشاركة الشعبية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية فى الفترة المعاصرة التى يعيشها المجتمع المصرى والتى تتلاحق فيها التغيرات العالمية..

وقد إعتمدت الدراسة الميدانية لتحقيق هذا الهدف على قيام مجموعة من الخبراء العلميين من مركز التخطيط الإجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى القائمين بالدراسة الميدانية على إتباع الأساليب الآتية:-

١ – عقد لقاءات ومقابلات :

- عقد المقابلات الميدانية العديدة مع المسئولين من الجانب الحكومى من قيـــادات محافظة الإسكندرية ، ومركز المعلومات بالمحافظة .
- عقد لقاءات مع المسئولين فى المجلس المحلى الشعبى بالمحافظة .
- عقد لقاءات مع المسئولين عن الجانب الأهلى من رئاسات مديريـــة الشـــئون الاجتماعية والإتحاد الإقليمى للجمعيات ، ورؤساء الجمعيات الأهلية .
- عقد لقاءات مع المسئولين فى شركات القطاع العام وبعض شركات القطـــاع الخاص .
- عديد من اللقاءات مع مسئولى الغرفة التجارية بالأسكندرية .

٢ – إجراء الزيارات لمشاهدة الإنجازات الميدانية وزيارة عديد من الجمعيات الأهلية فى مجالات الصحة ، والتأهيل الإجتماعى ، والمعوقين ، والبيئة وتطوير العشوائيات وبعض إنجـــازات جمعية رجال الأعمال .

٣ – عقد ندوات :

- تم عقد ندوتين بالاتحاد الاقليمى للجمعيات لمناقشة الأساليب المتبعة لفصـــل دور الجمعيات الأهلية من خلال المجالس المحلية للإسكندرية بإعتبـــار وجـــود ثلـــث الأعضاء من رؤساء الجمعيات .
- تم عقد ندوتين لمناقشة مسودة التقرير الأولى مع كل المشتركين فى إمداد الفريق بالمعلومات من محافظة الإسكندرية من أجهزة الشئون الإجتماعية مسئولى القطاع العام والخاص ، مركز معلومات ديوان المحافظة ، وبعض رؤساء الجمعيات الأهلية وقد تمت الندوة الأولى فى مقر الغرفة التجارية بالإسكندرية أما النـــدوة الثانيـــة والأخيرة فلقد تم عقدها الاتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية بالإسكندرية .

وقد إستهدفت أساليب الدراسة بجانبيها النظرى والميدانى الوصـــول الى وضـــع بعـــض التصورات والرؤى العلمية لتطوير أساليب المشاركة الشعبية من أجل العمل على تفاعلـــها مـــع أساليب الشراكة الدولية فى عولمة قضايا التنمية الإجتماعية على المستويات المحلية .

محتويات الدراسة :

فى إطار التناول المنهجى الذى تم عرضه لأهداف وأساليب الدراسة بشقيها النظرى والميدانى فقد تم توثيق منتج الدراسة فى بابين رئيسيين يضم كل منهما مجموعة الدراسات التى تم من خلالها الوصول الى أهداف الدراسة وهما: باب نظرى ويضم الدراسات النظرية فى عدد ثلاث عشر فصلا ، وباب ميدانى ويضم الدراسة الميدانية للنموذج الحديث لتنمية الإسكندرية بالمشاركة الشعبية منذ عام ١٩٩٧ كتاريخ لبداية هذه المشاركة ويقع فى عدد خمسة فصول ، وتنتهى الدراسة بالفصل التاسع عشر ويضم أهم النتائج والتوصيات المنبثقة من الدراسة بجانبها النظرى والميدانى .

وفى إطار ذلك يتم عرض منتج هذه الدراسة على النحو التالى :

أولا : منتج الباب النظرى للدراسة وقد تم توثيقه فى ثلاث أجزاء تضم ثلاث عشر فصلا وذلك على النحو الموضح فى الفهرس على النحو التالى :

الجزء الأول : ويقع فى سبعة فصول ويتناول دور المشاركة الشعبية فى إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ج.م.ع من خلال نظرة تاريخية لتسلسل تطور هذه الجهود منذ ظهورها أولا بشكل غير رسمى ثم تطور أساليب عملها وتقنية من خلال التشريعات المختلفة وارتباطها بالتخطيط مع الأخذ بمبدأ التخطيط القومى أسلوبا لتنمية المجتمع المصرى مع التركيز على كيفية أسلوب المشاركة فى إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وينتهى هذا الجزء بعرض النتائج وأهم التوصيات .

الجزء الثانى : ويقع فى عدد أربعة فصول : ويتناول المشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة قضايا التنمية الإجتماعية ووضع تصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية المحلية .

ويتم فى هذا الجزء تحديد تعريف لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى إطار تحليلى قيمى للفكر والفلسفة وطبيعة الأهداف لكل منهما وطبيعة وضع الخطط والبرامج والتنفيذ وآلياته والتمويل والضوابط ، وموقف المجتمع من خياراته المستقبلية فى إطار عولمة قضايا التنمية الإجتماعية وسياستها وآلياتها المتمثلة فى الشراكة الدولية .

وقد إستند هذا الإطار التحليلى على تناول المجتمع المدنى كآلية مستخدما العولمة فى هـذه القضايا وعلى إجراء تحليل لبعض مناهج الممارسات فى هذا الصدد ، متناولا التحفظات المثارة حول آليات الشراكة الدولية والقائمين عليها فى وضع وتنفيذ هذه السياسات ومتناولا مناقشة لوضع الدولة ـ الأخذ من آليات الشراكة الدولية ،

وفى إطار التعريف المحدد الذى توصلت اليه الدراسة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولة من خلال المعايير الحاكمة لكل منهما يقدم هذا الجزء رؤى جديدة حول آليات تفعيل المشاركة الشعبية مع الشراكة الدولية ومع الدولة من خلال العمل على بناء مجتمع مدنى قوى مستعرضا لأهم مقومات هذا البناء والتى تصنع منه كيانا وطنيا يتفاعل مع المشاركة الشعبية الوطنية ومع الدولة فى التعامل مع مستجدات العولمة بالنسبة للقضايا الإجتماعية فى هذا الإطار الذى يعمل على الحفاظ على قيم المجتمع وحريته وهويته وتراثه ، ، ،

الجزء الثالث :ويقع فى فصلين : ويقدم تغطية نظرية عامة للنموذج الذى تم إختياره كدراسة حالة للمشاركة الشعبية وهو نموذج الإسكندرية بإعتباره نموذج معاصر لأنشطة المشاركة الشعبية فى التنمية الحضرية ، ، ، والذى تأتى فعالياته فى إطار الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الحالية التى يعيشها المجتمع المصرى ، ، ، وفى إطار بدايات الممارسات لآليات الشراكة الدولية والمتمثلة فى المجتمع المدنى كآلية للتعامل مع بعض قضايا التنمية الإجتماعية ،

ويقدم هذا الجزء تغطية عامة لمدينة الإسكندرية من الجوانب الجغرافية وموارد التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية ، ، ، كما يلقى الضوء على جهود التنمية فى مدينة الإسكندرية بشكل عام من قبل الدولة وعلى الجهود التى شارك فيها المجتمع مع الدولة فى تنمية مدينة الإسكندرية فى شكل قائمة للأنشطة التى تم إنجازها من خلال هذه الجهود فى شكلها الكمى وذلك كمدخل لدراسة الحالة والتى سيتم من خلالها الوقوف على مزيد من التفاصيل لهذه الأنشطة لكل من جانبيها الكمى والكيفى فى إطار تسجيل جهود المشاركة الشعبية فى تنمية مدينة الإسكندرية ،

ثانيا : منتج الباب الميداني للدراسة وقد تم توثيقه في عدد خمسة فصول (من الفصل الرابع عشر الى الفصل الثامن عشر) :

ويتناول هذا المنتج عرض وتحليل للنتائج المتعلقة بتطور وتنامى المشاركة الرسمية للمجتمع مع الدولة فى تنمية مدينة الإسكندرية بعد عام ١٩٩٧ متعرضا للآليات والأساليب التى تمت بها المشاركة مع تقديم لبعض نماذج للمشاركة الرسمية مع الدولة لتحقيق التنمية لمدينة الإسكندرية .

كما يتناول عرض وتحليل لأهم النتائج المتعلقة بتطور أساليب مشاركة الجانب الأهلى (الجمعيات الأهلية) فى مجالات التنمية الحضرية لمدينة الإسكندرية ...

وفى إطار ذلك تم تحديد نتائج الدراسة للملامح العامة لنموذج الإسكندرية فى التنمية الحضرية من خلال تحليل للجوانب المتعددة التى صاغتها تجربة المشاركة كفكر وفلسفة وأهداف وآليات ومردودات مع طرح تصور لآلية لضمان استمرارية المشاركة فى تحقيق التطلعات المستقبلية لهذه التنمية .

وفى إطار تحديات التجربة تناول التاريخ مناقشة لأهم التحديات التى تواجه خطط التطوير لمدينة الإسكندرية بالمشاركة الشعبية .. بالنسبة لإدارة المشاركة الشعبية نفسها وتحديات التخطيط والتطوير من منظور بيئى .

وفى إطار الأهداف العامة للدراسة بالنسبة للمشاركة الشعبية وتواصلها مع المستجدات العالمية فقد تناولت الدراسة عدة نقاط هامة فيما يتعلق بالعولمة والشراكة الدولية وتواصلها مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية لمدينة الإسكندرية من أجل العمل على تقديم أهم التوصيات فى هذا الصدد .

الباب الأول

الجـــزء الأول

دور المشاركة الشعبية فى إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية

الباب الأول

الجزء الأول

دور المشاركة الشعبية فى إطار خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى جمهورية مصر العربية(*)

مقدمة :

يعتبر موضوع المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التى تشغل بصفة عامة بال علماء الاجتماع ، السياسة والاقتصاد والإدارة فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء كما أخذ تعبير المشاركة الشعبية فى الانتشار وأصبح يتردد بكثرة بين القادة السياسيين والمخططين ورجال الإدارة على كل من المستويين القومى والعالمى .

ومن ناحية أخرى يركز أساتذة الفكر التخطيطى المعاصر على أهمية إستثارة المشاركة الشعبية للمساهمة فى تنمية المجتمع وتعبئة الجهود لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات سريعة تساعد على اللحاق بركب الحضارة الحديثة واتجاهات العولمة والتغيرات السريعة والمتلاحقة فى العالم ويرجع هذا الى أن المشاركة الشعبية تعتبر قيمة اجتماعية وأسلوب اجتماعى تخطيطى قائم على الرغبة والاختيار دون قهر أو إجبار .. ومن ثم فهو يمكن أن يساهم فى تحقيق مزايا عديدة وفاعلية فى ترشيد القرارات والسياسات ووسائل متابعة الخطط وتقييمها وسرعة دوران عجلة التنمية فى للمجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء وذلك من خلال :-

أ - الاستفادة من الجهود والامكانات الأهلية المالية والبشرية المتوفرة فى المجتمع بما يؤدى الى تخفيف الأعباء المالية على الحكومة .

ب - تحقيق الأهداف الذاتية للمجتمعات المحلية فى عملية التنمية والتى تتوقف على الجهود الشعبية ومدى مساهمتها التمويلية ومدى استجابتها لمطالب التنمية وبصفة خاصة فى المجتمعات القروية أو الصحراوية القبلية والتى لايمكن أن تتم عن طريق واحد وهو الجهود الحكومية . إنما يلزم أن تواكبه وتعمل معه جنبا الى جنب الجهود الشعبية باعتبارها امتدادا للجهود الحكومية واستكمالا لها .

ج - توسيع نطاق الخدمات فى المجتمع وتوثيق الصلة بين الأهالى والمشروعات الاجتماعية وخدماتها مما يؤدى الى تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية ويكون دافعاً الى المحافظة عليها وتنميتها من خلال ترابط العلاقات الإنسانية بين الأفراد والأسر والجماعات

(*) وفاء أحمد عبد الله ، " المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية " ، مجلة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، يناير ١٩٨٣ ، القاهرة

د – خلق قيادات محلية فى مختلف نواحى العمل الإجتماعى والإدارة الاقتصادية تعمل على حفظ التوازن فى حركة تطور المجتمع بطريقة تلقائية ذاتية .

هـ – العمل على تحويل الطاقات الخاملة والعاطلة الى طاقات قادرة فعالة من خلال تنمية المشاعر الكامنة لدى الأفراد والجماعات بأن تنمية المجتمع الذى يعيشونه واجهة لهم والتزاما عليهم للحاق بالمجتمعات المتحضرة خاصة فى ظل العولمة والانفتاح على العالم من خلال وسائل الإعلام المرئية والقنوات الفضائية وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة .

وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على جهود المشاركة الشعبية فى الواقع المصرى من خلال نظرة تاريخية لتسلسل تطور هذه الجهود ومدى فعالية مساهمتها فى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وذلك منذ ظهورها أولا بشكل شبه رسمى ثم تطور أساليب عملها وتقنيته من خلال التشريعات المختلفة . وارتباطها بالتخطيط بعد الأخذ بمبدأ التخطيط القومى أسلوبا لتنمية المجتمع المصرى مع التركيز على كيفية أسلوب المشاركة فى إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق هذا الهدف بصفة أساسية على استخدام إطارات خطط وزارة التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لها الى جانب بعض الدراسات النظرية والميدانية فى مجال المشاركة الشعبية .

وفى إطار ذلك تم تقسيم هذه الدراسة الى فترات زمنية حتى يسهل عرض تاريخ تطور جهود المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمع المصرى حيث تناولت فصول الدراسة الآتى:–

الفصل الأول : المشاركة الشعبية وإرساء نظام التخطيط حيث يتضمن :

أولا : المشاركة الشعبية قبل ثورة ١٩٥٢ .

ثانيا : المشاركة الشعبية أثناء إرساء قواعد التخطيط من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ .

الفصل الثانى : المشاركة الشعبية فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦١/٦٠ – ١٩٦٦/٦٥

الفصل الثالث : تطور المشاركة الشعبية فى إطار تطور التشريعات الخاصة بنظام الحكم المحلى والتخطيط من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٢ .

القصل الرابع : المشاركة الشعبية والتخطيط من منتصف الستينات وحتى بداية الثمانينات ومن ١٩٦٥ حتى ١٩٨٢ .

الفصل الخامس :المشاركة الشعبية واستراتيجية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مـــن ٨٣/٨٢ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ من خلال الخطط الخمسية الأربع:

٨٧/٨٦ - ٨٣/٨٢

٩٢/٩١ - ٨٨/٨٧

٩٧/٩٦ - ٩٣/٩٢

٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٩٧/٩٦

الفصل السادس : المشاركة الشعبية فى برنامج التنمية الريفية "شروق" وأهم التحديات

خاتمة – نتائج وتوصيات.

وقد تناولت فصول الدراسة العديد من الموضوعات على النحو الموضـــح فى القائمـــة التاليـــة لمحتويات الدراسة :

الفصل الأول

المشاركة الشعبية وإرساء نظام التخطيط فى

جمهورية مصر العربية

يتناول هذا الفصل موضوع المشاركة الشعبية ومساهمتها فى تنمية المجتمع فى ج٠م٠ع قبل ثورة ١٩٥٢ ثم أثناء إرساء قواعد التخطيط من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ وذلك على النحو لتالى :

أولا : تاريخ المشاركة الشعبية قبل ثورة ١٩٥٢ :

بدأت جهود المشاركة الشعبية فى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر تحديداً فى عام ١٨٢١ أى قبل إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية بما يقرب من نحو ١١٨ عاماً ٠ حيث لعب المتطوعون للعمل فى ميادين العمل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية والتبشير والدعوة دورا كبيراً وبارزاً فى خلق الأنشطة المختلفة التى تخدم المواطنين قبل أن تتبناها الحكومات وترعاها وذلك فى صورة جمعيات او مؤسسات اجتماعية لخدمة ميدان أو أكثر من ميادين الخدمة الاجتماعية تحت إدارة المتطوعون للعمل بها وبتمويل من الإعانات وتبرعات الأهالى ومحبى الخير ٠

وقد مر على تلك الجمعيات أو المؤسسات عدة مراحل منذ بداية القرن التاسع عشر حتى بدأت الدولة فى الإشراف عليها بعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ١٩٣٩ حيث أصدرت عدة تشريعات تنظم العلاقة بينها وبين الحكومة ووسائل الرقابة والإشراف عليها والوصول بها الى مستوى مقبول من الكفاية وان لم يبلغ من القوة كثيرا ولكنه كان خطوة على طريق الغد يمثل إرادة شعبية يتعين تنميتها والأخذ بيدها لتقوم بدور فعال فى ميادين التنمية والرعاية خاصة وأنها كانت أكثر إحساساً واستشعاراً باحتياجات الجماهير وتتمتع بقسط كبير من المرونة وحرية العمل فى إطار لوائح نظمها الأساسية ، والحرص الشديد على استخدام أموالها فى حدود أغراضها خاصة وأن العمل التطوعى بدون أجر يعتمد على الرضا النفسى مما كان يساعدها على تخفيض تكلفة أداء الخدمة إذا ماقورنت بحجم الانفاق الحكومى ٠

وكان من أهم هذه الجمعيات والمؤسسات الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى كان لها الفضل فى بداية عمليات تنمية المجتمع الريفى حيث قامت بإنشاء ثلاث مراكز اجتماعية فى المنايل وشطانوف والعجايزة لتقديم الخدمات الاجتماعية وهو المشروع الذى تبنته وزارة الشئون الاجتماعية فيما بعد إنشائها ٠

وقد قامت فكرة المراكز الاجتماعية على (*) مبدأ المساعدة الذاتية حيث يتم إنشاء المركز بعد إقناع الأهالى بفكرته وفعاليتهم بأن يقدموا مساعدات جدية لمباشرة المركز نشاطه تتمثل فى فدانين من

(*) أحمد رأفت عبد الجواد ، " المشاركة والتنمية " ١٩٩١

الأرض لإنشاء مبانى المركز ومبلغ مالى نحو ١٥٠٠ جنيه مساهمة منهم فى المبانى ليخدم المركز عدة قرى تضم نحو ١٠,٠٠٠ آلاف نسمة ويضم المركز دار للرعاية الاجتماعية بها مكتبة ، ومكاتب للأخصائيين الاجتماعيين والزراعيين ، وعيادة طبية بها معمل صغير وصيدلية وحجرة للعزل، ودار لرعاية الأمومة والطفولة ، ومرافق أخرى كمركز للصناعات الريفية ، وحمامات شعبية ، ومنحل ، ونادى ريفى .

كما قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بإنشاء مدارس للخدمة الاجتماعية فى القاهرة والاسكندرية عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ بعد تزايد الحاجة الى إعداد فنيين وقادة لمختلف ميادين الرعاية الاجتماعية .

من ناحية أخرى اتخذت الجهود التطوعية صوراً كثيرة نذكر منها على سبيل المثال مراكز تنظيم الأسرة ، دور الإيواء ، مؤسسات رعاية الطفولة والشيوخ ، جمعيات توزيع الكساء والألبان والغذاء ، جمعيات رعاية صحية لرعاية المعوقين والمكفوفين ومرضى الدرن والجذام ..الخ ، جمعيات المساعدات الاجتماعية للتكافل الاجتماعى ورعاية اليتيم ، وجمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية وهى أسبق الجمعيات فى الظهور وحمل لواء العمل الاجتماعى فى مختلف مجالاته نظرا للصلة الوثيقة بين الدين والعمل الاجتماعى ورسوخ العقائد فى نفوس الجماهير وتأثيرها فى سلوكهم .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى الجهود التطوعية للمرأة المصرية منذ قيامها بواجبها الوطنى فى ثورة ١٩١٩ فقد أتاح تجمع السيدات المصريات الوطنيات الفرصة لدراسة وسائل المساهمة فى العمل الاجتماعى حيث شهدت المرحلة منذ ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ نشاطاً للمرأة فى هذا المجال .

وكان من أول مبادرات عمل المرأة هو الإشتراك فى جمعية مبرة محمد على والتى كان تأسيسها فى عام ١٩٠٨ والثانى كان إنشاء جمعية المرأة الجديدة فى إبريل ١٩١٩ برئاسة السيدة هدية بركات ثم الاتحاد النسائى (جمعية هدى شعراوى) فى مارس ١٩٢٣ وتوالى إنشاء عدد من الجمعيات استفاد منها الشعب المصرى فى مجال الرعاية الاجتماعية مثل جمعية الهلال الأحمر فى مكافحة الحمى الراجعة ١٩٤٦ ومكافحة الكوليرا ١٩٤٧ وجمع التبرعات لها .. كما تطوعت سيدات الجمعيات فى الخدمات الطبية للجيش المصرى لخدمة الجرحى فى فلسطين ، وساهمن فى تقديم العون للمهاجرين وخدمتهم فى معسكرات العباسية والقنطرة شرق وبورسعيد وعمليات الإغاثة ورعاية المهجرين فى قطاع غزه .

ساهمت الحركة التعاونية [1] فى إثراء جهود المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمع حيث قامت بدور فعال لايمكن إغفاله فقد أنشئت أول نقابة تعاونية زراعية فى قرية شبرا النحلة بمحافظة الغربية تحولت فيما بعد الى جمعية تعاونية زراعية بعد صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ الخاص بشركات التعاون الزراعية .. كما أنشىء قسم للتعاون بوزارة الزراعة للتسجيل والتفتيش على هذه الشركات التى بلغ عددها ١٣٥ شركة تعاونية .

وفى عام ١٩٢٧ صدر قانون التعاون رقم ٢٣ ويشمل أنواعا مختلفة من الجمعيات التعاونية وسميت المنشآت التعاونية السابقة "جمعيات تعاونية" ونص ذلك القانون على إنشاء اتحادات تعاونية لنشر التعليم التعاونى ، وقد بلغ عدد تلك الجمعيات عام ١٩٣٠ نحو ٢٩٧ جمعية .

---

(١) محمود فوزى – "الإدارة فى الجمعيات الزراعية " ، القاهرة : الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ص ١٥-٣٣

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى إنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى عـــام ١٩٣١ بهـــدف إقراض الجمعيات الزراعية والفلاحين ومساعدتهم .

وبنشوب الحرب العالمية الثانية زادت حاجة الفلاحون الى هيئات تساعدهم فى القـــرى وزادت حاجة المستهلكون فى المدن الى جمعيات إستهلاكية تجمعهم فى المدن من جشع التجـــار فصـــدر قـــانون التعاون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ متمشياً مع هذه الظروف حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية عـلم ١٩٤٨ نحو ٢٠٠٧ جمعية منها ١٦٦٤ جمعية زراعية فى القرى .

وقد كان يشرف على هذه الجمعيات التعاونية وزارة الشئون الاجتماعية والقروية.

أما بالنسبة للإطار التنظيمى لوحدات الإدارة المحلية قبل الثورة يمكن القول أنه كان قائما علـــى أســـاس تعدد المجالس المحلية وأيضا تعدد التشريعات التى تحكم كل نوع منها بالإضافة الى تعدد جهات الإشـــراف والرقابة حسب كل نوع من هذه المجالس وذلك على الوجه التالى[1]:

أ – مجالس المديريات : وهى المجالس التى أنشئت بمقتضى دستور ١٨٨٣ وكـــانت تعتـــبر فرعـــا للإدارة المركزية إختصاصاتها إستشارية ولم تتمتع بالشخصية الاعتباريـــة إلا بمقتضـــى دســـتور ١٩٢٣ الذى نص على تشكيل مجالسها بالانتخاب . ثم صدر القانون رقم ٢٤ لســـنة ١٩٣٤ بتشكيل تلك المجالس ثم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ بكيفية إنتخاب تلك المجالس .

ووفقا للقوانين السارية ذلك الوقت كانت تخضع مجالس المديريـــات لإشـــراف ورقابـــة وزارة الداخلية .

ب – المجالس البلدية والقروية : وكانت لها أشكال متعددة (مجالس بلدية مختلطة ، مجـــالس محليـــة ، مجالس قروية) . وذلك حتى صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية والـــتى خضعت بمقتضاه تلك المجالس لإشراف ورقابة وزارة الشئون البلدية والقروية .

ثانيا : المشاركة الشعبية أثناء إرساء قواعد التخطيط من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠

١ – المجلس الدائم للإنتاج والهيئة العامة للتخطيط :[2]

صدر فى ٢ أكتوبر ١٩٥٢ القانون رقم ٢١٣ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتـــاج القومـــى الذى بدأ عمله رسميا فى أول يناير ١٩٥٣ مستهدفا وضع سياسة عاجلـــة لحـــل المشـــكلات الاقتصادية والانتاجية أمام تقدم الدولة وزيادة الانتاج والدخل القومى ومن ثم كـــان التركـــيز على :–

أ – مشروعات لزيادة الانتاج القومى عن طريق زيادة إنتاجية الموارد المتاحـــة ، الزراعية والصناعية وغيرها .

ب – مشروعات لصيانة إنتاج تلك الموارد والمحافظة عليها .

---

(١) أحمد رشيد ، "الإدارة المحلية" دار المعارف .

(٢) نجوى احمد عبد الله "التجربة التخطيطية فى مصر وإعداد وتحضير أولويات إختيار المشروعات" .

ج – مشروعات عاجلة لزيادة الرقعة الزراعية وفقا للإمكانات المتاحة وكذا مشروعات لصناعات أساسية وأخرى تحويلية يكون لها آثار دفع للتوسع الصناعى .

د – مشروعات دراسات عاجلة لتحديد الاحتياجات المادية ولحصر الموارد الموجودة بالبلاد وإستبيان إمكانيات ربطها فى عجلة الانتاج تمهيدا لإعداد خطة عامة للتنمية طويلة الأجل .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أنه فى ضوء الدراسات التى تمت وفى ضوء الإمكانيات المتاحة من موارد مالية وكفايات فنية وموارد إقتصادية وبشرية جاء تركيز المجلس على إقامة المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية فى مجالات الزراعة (توسع رأسى وأفقى) والصناعة (مشروعات إستراتيجية ، الحديد والصلب ، الأسمنت ..الخ) والكهرباء (توليد الكهرباء لخزان اسوان ، محطات التوليد ، السد العالى ..الخ) البترولية (إكتشافات ، تكرير ..الخ) المواصلات والطرق .

"الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق :-

فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء هيئة عليا للتخطيط والتنسيق مهمتها تخطيط مشروعات الدولة وتنسيقها وتكوين الإدارة اللازمة لذلك .

وقد ورد فى المذكرة التى عرضت فى هذا الشأن أنه فيما يختص بوزارات الخدمات العامة ومعهد الصحة ، والمعارف ، والشئون الاجتماعية والمواصلات ، والشئون البلدية والقروية والتموين – أن يقوم بجانبها هيئات ترسم سياستها وتخطط برامجها وتحدد أولوية مشاريعها – ولما كانت أعمال هذه الوزارات بطبيعتها متشابكة ومتداخلة فإن الأمر يستدعى تنسيقها تنسيقا يتفادى تكرار خدماتها وتضارب برامجها مع الربط بينها وبين عمل الوزارات الانتاجية التى يجمعها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وهو الأمر الذى ستقوم به هيئة التخطيط والتنسيق المقترحة .

٢ – مجلس الخدمات :-

صدر سنة ١٩٥١ القانون رقم ٤٩٣ بإنشاء مجلس الخدمات الذى تكون من وزارات الإرشاد القومى ، الأوقاف ، الشئون الاجتماعية ، الشئون البلدية والقروية ، والصحة ، والمعارف ، ومندوب كل من وزارتى الداخلية والزراعة ، وسبعة أعضاء من المتخصصين الفنيين ، وفى حدود قانون إنشاء المجلس تم رسم سياسته فى اختيار وتحديد أولويات مشروعاته من خلال البحث والدراسة لثلاثة ميادين أساسية :-

الأول: ميدان الخدمات المباشرة:

حيث قام المجلس ببحث الخدمات المباشرة التى تقدمها الدولة أو غيرها من الهيئات والأفراد كالخدمات الطبية والتعليمية والعمرانية والاجتماعية من حيث :-

(١) توزيع هذه الخدمات على المناطق المختلفة مع مراعاة السكان والحاجة الى الخدمة والفئات والدخول والجنس والعمر .

(٢) تكاليفها .. وهو ما تطلب معرفة مايصرف على الخدمات عموما وتكلفة كل خدمة على حدة وأيضا نصيب الفرد من هذه التكلفة .

(٣) قياس كفاءة هذه الخدمات عن طريق الجهات التى تقدمها والتكاليف التى تتحملها فى سبيل تقديمها وطريقة الحصول على الخدمات ومعرفة العوائق التى تحول بين الخدمة وبين الانتفاع بها

(٤) توجيه الخدمة وذلك بزيادة كفاءتها وتبسيط إجراءاتها مع التوسع الممكن فى حدود النفقات المحلية المتاحة .

(٥) دراسة المشروعات الانشائية فيها وترتيب الأولوية وتوفير الامكانيات وتحديد مراحل التنفيذ والزمن اللازمة لكل مرحلة .

(٦) دراسة وبحث الخدمات غير الحكومية ونشاط الهيئات الأهلية فى المسائل المتعلقة بعمل المجلس للتنسيق بينها والاستفادة بها ، وقد رأى المجلس أن يرسم السياسة الخاصة بالخدمات المباشرة بحيث تشمل مايأتى :-

أ - التنسيق بين سياسة المركزية واللامركزية بالنسبة للخدمة الواحدة .

ب - سياسة التجميع والتنسيق بالنسبة للخدمات المختلفة فى المنطقة الواحدة .

ج - سياسة إدارة هذه الخدمات هل تكون حكومية أم أهلية أم مزيجا منهما وكيفية المزج بينهما لضمان تجاوب الشعب ومشاركة الحكومة والهيئات الأهلية فى الجهود المبذولة

هـ - السياسة الإنشائية لهذه الخدمات .. وارتباطها بالدراسات والمبادىء المختلفة لترتيب الأولويات وتوفير إمكانياتها ومراحل تنفيذها والزمن اللازم لكل مرحلة .

و - ربط الخدمات بزيادة القدرة الانتاجية عند الفرد والمجتمع .

الثانى :- ميدان دراسات الأجور والمرتبات وسائر أنواع الداخل :-

إستهدفت سياسة المجلس رفع مستوى المعيشة ولهذا كان من الضرورى قيام المجلس بدراسة الدخول المختلفة ومصادرها ومتوسط الدخل لمختلف المناطق والفئات وكيفية التصرف فى هذا الدخل سواء بالاستهلاك أو الادخار .

الثالث : ميدان الدراسات الخاصة بكيفية التصرف في الدخل :-

رأى المجلس أن المستوى الصحي والاجتماعي يقاس بما يحصل عليه أفراد المجتمع من الاحتياجات الأساسية والكماليات من تلك الخدمات .. وبالتالي تم التركيز على الدراسات الخاصة بمتوسط استهلاك الفرد من تلك الاحتياجات والمتوسطات الجزئية بالنسبة للمناطق وفئات الدخل المختلفة حتى يمكن رسم السياسات الخاصة بتوفير الضروريات وطريقة إنتاجها والحصول عليها وتوزيعها وضبط أسعارها على ضوء الامكانيات المتاحة وعلى مراحل زمنية تحددها تلك الامكانيات .

وبناء على الدراسات السابقة خلال عامي ٥٤/٥٥، ١٩٥٦/٥٥ حدد المجلس أربعة اتجاهات لإقامة المشروعات الخدمية وهي :-

(١) إستيفاء الخدمات في المناطق المحرومة منها .

(٢) توفير الخدمات للفئات الأولى بالرعاية من غيرها .

(٣) التوسع في أنواع الخدمات وخاصة الصحية التي أظهرت الدراسات أنه يلزم التوسع فيها أكثر من غيرها .

(٤) محاولة رفع مستوى الخدمات القائمة .

٣- مشروع الوحدات المجمعة :-

أنشيء هذا المشروع بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ بناء على نتائج الدراسات السابقة حيث بدا أولا باختيار عدد ٣٢ قرية صغيرة ثم اعتمدت الحكومة التمويل اللازم لإنشاء ٢٠٠ وحدة مجمعة أخرى خلال عام واحد بحيث تكون هذه الوحدات مركزا للخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية والاقتصادية لكل ١٥ ألف نسمة من سكان الريف .

وقد استندت فكرة إنشاء الوحدات المجتمعة [1] الى أن الخطة الأساسية لإصلاح القرية تعتمد على مساعدة أهلها على أن يساعدوا أنفسهم واقتناعهم بضرورة تغيير الكثير من عاداتهم وطرائقهم في المعيشة وزيادة إحساسهم بحاجاتهم الى الخدمات الصحية والزراعية ..الخ مع تنمية الاحساس بأن التعاون بينهم فيه مصلحتهم المشتركة من خلال المؤسسات الأهلية كوسيلة لضمان المصلحة .

وعلى ذلك استهدف مشروع الوحدات المجمعة أن يشمل الخدمات التي كانت تقوم بها المراكز الاجتماعية السابقة والوحدات الزراعية والمجموعات الخدمية الصحية الأخرى بطريقة منسقة بحيث تصبح الوحدة المجمعة منظمة حكومية أهلية تنشئها الدولة بإشراك الأهالي ومساهمتهم لخدمة مجتمعهم . ولقد سميت المجمعة لأنها :-

- مجمعة لكافة الخدمات الحكومية في الريف بعد أن كانت مبعثرة .
- مجمعة لمختلف العاملين بتلك الخدمات بأقسامها المختلفة للعمل كفريق واحد .
- مجمعة لمختلف المعلومات الطبية والعلمية لخدمة الفلاح .

---

(١) أحمد رافت عبد الجواد ، " المشاركة والتنمية " ، ١٩٩١

- مجمعة لتجارب المنظمات التى سبقتها كالمراكز الاجتماعيـــة والمجموعـــات الصحيـــة والوحدات الزراعية .
- مجمعة لجهود أهالى المنطقة حول النهوض بمجتمعهم .

وقد صممت كل وحدة بحيث تشمل مدرسة وحقلا للتجارب العلميـــة ومكـــاتب للمرشـــد الاجتماعى والزراعى ومكتبة .. كما تضم كل وحدة مجموعة صحية كاملة لخدمة أهـــالى المنطقـــة .. ملحقاً بها مساكـــن للموظفين والفنيين والأخصائيين وكل ذلك عـــلى مساحة مـــن الأرض قدرهـــا ٥ أفدنة .. وقدرت حينئذ تكاليف إنشاء الوحدة بنحو ٢٥ ألف جنيه .

ولما كانت الصناعات الريفية وتنمية الوعى بها لها أهميتها فى زيادة الدخول وزيادة الانتاج فقـــد خصص لها قاعات ملحقة بالوحدات المجمعة لكى تكون مركـــزا للتدريـــب وبعـــث النشـــاط وبحـــث الامكانيات المتاحة لتنمية تلك الصناعات بالمشاركة مع أهالى المنطقة وبالاتصال بالمدرسة الملحقة بالوحدة

٣- لجنة التخطيط القومى :

صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٥٥ فى مارس ١٩٥٥ بإنشاء "لجنة التخطيط القومى" برئاســـة رئيس مجلس الوزراء تتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة تنفـــذ فى أمد محدود على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية وتوجه نحو الوصول اليها جميع الجهود القومية حكوميـــة وغير حكومية وذلك فى برامج ومشروعات منسقة مدروسة .. وتحدد تلك الأهداف والمـــدد اللازمـــة للوصول إليها على أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية واليد العاملة وإمكانية التنفيذ والنجاح مع مراعـــاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج وما يتفق والقواعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة والتقاليد القومية .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن هذا القانون قد أشار صراحة على أن تحرص هذه اللجنـــة على التنسيق بين مشروعات التربية والتعليم والصحة والخدمات العامة وسياسة الإرشاد القومـــى مـــن ناحية وبين اتجاهات التعمير والإرشاد فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والإنتاج من ناحية أخرى بما يكفل رفع مستوى الأفراد ماديا ومعنويا وزيادة كفاءتهم فى العمل وحسن تفهمـــهم للأمـــور وتعـــاونهم لإيجاد مجتمع تتوافر لهم ولأولادهم فيه العزة والكرامة .

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن "التخطيط القومى" بإلغـــاء القـــانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ وقد نص على أن توضع خطة شاملة طويلـــة الأجـــل للنـــهوض الاقتصـــادى والاجتماعى للدولة تتضمن أهدافا رئيسية تعبأ لها جميع الجهود العامة والخاصة تنفذ على مراحل محـــددة المدة يبين فى كل منها معدل التنمية المطلوب ووسائل تحقيقه . وتتناول كل مرحلة من مراحـــل الخطـــة مجموعة المشروعات والبرامج المحددة التى يتطلب تنفيذها عددا معينا من السنين توزع علـــى القطاعـــات الاقتصادية وتقسم الى اجزاء يبين فيها الجهات التى سيوكل إليها التنفيذ فى القطـــاعين العـــام والخـــاص ووسائل التنفيذ المادية والمالية والبشرية والتنظيمية ... وتقسم المراحل المشار إليها الى خطـــط ســـنوية

يبين فيها موارد الدولة وطرق استخدامها ووسائل التنفيذ وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير الجهاز الاقتصادى لتحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج فى الزمن المحدد .

وقد نصت المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون أن تتولى رسم سياسة التخطيط القومى للدولة ومتابعة تنفيذها هيئات :-

(أ) مجلس أعلى للتخطيط برئاسة رئيس الجمهورية ويختص بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة .

(ب) لجنة للتخطيط القومى برئاسة وزير الدولة لشئون التخطيط تختص بإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة وبيان مراحلها وأجزائها السنوية وجميع مايتصل بذلك من تشريعات وتوصيات واقتراحات وذلك فى ضوء ماتقوم به اللجنة من دراسات وماتقدمه الوزارات من مشروعات .

فى مارس ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإدماج المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى .

فى أغسطس ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بتأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة تتولى تقديم جميع البيانات التى تطلبها لجنة التخطيط القومى عن الأعمال والمشروعات الجارى تنفيذها والمشروعات المقترحة فى السنوات القادمة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التخطيط القومى ، ومنها اللجنة الرئيسية للخدمات العامة والمرافق تفرعت عنها عدة لجان فى الخدمات المختلفة الصحة ..الخ .

فى فبراير ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة تتولى معاونة جهاز التخطيط فى موافاته بالبيانات اللازمة والمشروعات المقترحة ومتابعة التنفيذ .

٤ - تطور الحركة التعاونية من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ :-

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ حيث نصت مواد ذلك القانون على وجوب إنشاء جمعيات تعاونية زراعية فى الأراضى التى استولى عليها ووزعت على صغار الفلاحين .. ولما كانت الجمعيات التعاونية تتبع وزارة الشئون الاجتماعية .. فإن الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى كانت تابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى [1] .

---

[1] أحمد رافت عبدالجواد ، " المشاركة والتنمية " ، ١٩٩١

فى سنة ١٩٥٦ صدر قانون التعاون رقم ٢١٧ مستفيدا من تجربة الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى لينظم كل مايختص بالجمعيات التعاونية والبنيان التعاونى من القاعدة فى الجمعيات المحلية حتى الجمعيات المشتركة والمركزية والاتحادات التعاونية الاقليمية حتى الاتحاد التعاونى العام .

وفى عام ١٩٦٠ صدر قرار جمهورى بشأن المؤسسات العامة التعاونية بحيث تتولى كل مؤسسة الاشراف على فرع من فروع التعاون الزراعى أو الانتاجى أو الاستهلاكى أو الاسكانى ومن ثم أصبحت الجمعيات التعاونية الزراعية كلها تابعة للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة .

مما سبق يتضح أن المجتمع المصرى مارس منذ زمن طويل المشاركة الشعبية فى صورة جهود فردية وجماعية كان المواطنون يؤدونها على سبيل التطوع من خلال وازع دينى أو وطنى أو إنسانى أو سياسى بهدف تقديم خدمات الرعاية الإجتماعية دون أن يكون وراء ذلك هدف للكسب المادى .. وهو الأمر الذى يعكس ما فى الشعب المصرى من أصالة وتراحم زادها عمقا الإستعمار وقسوة الكثير من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية غير المواتية التى إستدعت التكاتف بين أبناء الوطن.

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن جهود المشاركة الشعبية تركزت فى تلك الفترة فى المناطق الحضرية بينما حرم الريف المصرى من الخدمات الإجتماعية التى تمس مصالح الفلاحين .. هذا بالإضافة الى أن نشاط الحكومة تركز فى الريف فى تدعيم شبكات الرى والصرف للتنمية الزراعية إستفاد منها كبار الملاك الذين كانوا يملكون القدرة على تشكيل الحكومات حتى قيام ثورة ١٩٥٢ مما أدى الى زيادة حرمان المواطن فى الريف المصرى من كافة الخدمات الإجتماعية والإقتصادية التى تمس مصالحة الشخصية.

الفصل الثانى

المشاركة الشعبية فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٦٠/٦١ - ٦٥/١٩٦٦

الخطة الخمسية ٦٠/٦١ - ٦١/١٩٦٥ :*

ضم إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥ جميع المشروعات التى بدئ فى تنفيذها من خلال المجلس الدائم للإنتاج والمجلس الدائم للخدمات وكذا مشروعات التنمية الصناعية التى تضمنها كل من البرنامج الأول للتصنيع الذى تم إعداده لينفذ خلال السنوات من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٠ وأيضا البرنامج الثانى للتصنيع الذى تم إعداده لينفذ خلال السنوات ٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥ حيث إستهدفت الخطة تحقيق نمو متوازن للإقتصاد القومى يضمن إتفاق معدلات النمو فى جميع الأنشطة والقطاعات معاً بحيث لايسبق أحدها باقى الأنشطة الأخرى أو يتخلف عنها فيعوق تقدم الأنشطة الأخرى . مستندة فى هذا الى أن مسئولية تنمية الاقتصاد القومى لاتقع على عاتق الحكومة وحدها بل تقع هذه المسئولية أيضا على عاتق الشعب بأفراده ومؤسساته ومنظماته المختلفة بالتعاون الكامل والترابط بين مختلف الفئات وبين القطاع العام والخاص لتنفيذ المشروعات الاستثمارية وتحقيق الأهداف الإنتاجية التى تؤدى الى رفع مستوى المعيشة للجميع .

إعتمادات مشروعات خطة ٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥ :

- بلغت جملة الاعتمادات الاستثمارية بالخطة لكل من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نحو ١٥٧٦,٩ مليون جنيه منها ٩٣٠,٩ مليون جنيه نقد محلى ، ٦٤٦ مليون جنيه نقد أجنبى وزعت على القطاعات المختلفة على النحو الموضح بالجدول رقم (١) .
- تركزت الاعتمادات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية فى مشروعات قطاعات الإسكان والمرافق العامة والخدمات حيث بلغت جملة اعتمادات القطاعات الثلاث نحو ٣٣٤,٤ مليون جنيه تمثل نحو ٢١,٤% من جملة اعتمادات الخطة حيث :

- بلغت جملة ماخصص لمشروعات قطاع الاسكان نحو ١٧٤,٦ مليون جنيه منها ٢٩,٤ مليون جنيه نقدا أجنبى ، ١٤٥.٢ مليون جنيه نقد محلى وذلك لإقامة وحدات إسكان فى الحضر والريف ومناطق إستصلاح الأراضى الجديدة من الاسكان الاقتصادى والمتوسط وفوق المتوسط .

---

* أنظر جداول توزيع الاستثمارات (ملحق رقم ١) جداول ارقام ١، ٢، ٣، ٤

- بلغت الاعمادات المخصصة لمشروعات قطاع المرافق نحو ٤٨,٨ مليون جنيه منها ١٧,٧ مليون جنيه نقدا أجنبى ، ٣١.١ مليون جنيه نقد محلى موزعة على مشروعات مياه الشرب بالريف والحضر ، وكذا مشروعات المجارى والتخطيط والتنظيم بالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد وردم البرك بمناطق الوحدات المجمعة ، وكذا مشروعات المنشآت البلدية والقروية وتزويدها بالمعدات والآلات لرفع كفاءتها
- بلغت جملة الاستثمارات التى تم تخصيصها لقطاع الخدمات نحو ١١١ مليون جنيه بنسبة ٧% من جملة الاستثمارات بالخطة تم توزيعها على خدمات التربية والتعليم والبحوث العلمية ، والخدمات الصحية والشئون الاجتماعية وخدمات الأمن والعدالة والخدمات الاجتماعية والدينية ، والخدمات الثقافية والترويحية ، والخدمات السياحية ، وخدمات الإطفاء والإسعاف ، والمبانى والمنشآت الحكومية ، وخدمات وزارة الخارجية على النحو الموضح بالجداول رقم (٣،٤) .
- إستأثرت خدمات التربية والتعليم والبحوث العلمية بنحو ٤٨,٩ مليون جنيه بنسبة ٤٤,١% من جملة الاعتمادات المخصصة للخدمات بالخطة الخمسية ٦٥/٦٠ منها ٦,٤ مليون جنيه للبحوث العلمية وهو ما يعكس اهتمام الدولة بالتعليم فى مراحله المختلفة وبصفة خاصة فى مرحلة التعليم الإلزامى والمدارس الصناعية والزراعية وإنشاء مراكز البحوث العلمية .
- بلغت الاعتمادات المخصصة للخدمات الصحية نحو ١٠,٤ مليون جنيه بنسبة ٩,٤% من إجمالى اعتمادات قطاع الخدمات استهدفت زيادة الرعاية الصحية للمواطنين وإقامة وتجهيز عدد نحو ٤٤ مركزا جديدا لرعاية الأمومة والطفولة وتجهيز نحو ١٠٠ مجموعة صحية بالوحدات الريفية والتوسع فى إنشاء مستشفيات متخصصة للأمراض الصدرية والنساء والولادة ، والأطفال ، والتوسع فى إنشاء وتجهيز المستشفيات الجامعية والمركزية ببعض المناطق المتفرقة بالجمهورية .
- اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالمشروعات الخاصة بخدمة العمالة وإنشاء مراكز التدريب بمختلف المجالات سواء فى الصناعات الريفية أو مشروعات التعاون الزراعية وأعطت اهتماما خاصا لوحدات الرعاية الاجتماعية بالصحارى (١٥ وحدة) وبالمدن (١٤٤ وحدة) والقرى (٣٥٣ وحدة) واستكمال نحو ١٩٤ مجموعة صحية قائمة بوحدات اجتماعية .. كما اهتمت بمشروعات حماية الأسرة والطفولة والمؤسسات الخاصة برعاية الأحداث وإيواء المتسولين وضعاف العقول ورعاية الفتيات والقاصرات .. كما اهتمت بمشروعات التأمينات الاجتماعية والتأهيل المهنى لذوى العاهات وكذا الرعاية الاجتماعية لخدمة أهالى النوبة المترتبة على إنشاء السد العالى .. كما أعطت إهتماماً واسعاً لمشروعات رعاية الشباب .. واستكمال إنشاء الوحدات المجمعة وتزويدها بمراكز للتدريب وإقامة معارض لمنتجاتها .

دور المشاركة الشعبية فى تنفيذ الخطة الخمسية ٦٠/٦٥[١]

يمكن توضيح الدور الهام للمشاركة الشعبية فى المساهمة فى عملية التنمية من خلال الآتى :

١ – المشاركة فى إطار تنفيذ أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ – المشاركة فى إطار قانون نظام الإدارة المحلية .

أولا : المشاركة الشعبية فى إطار تنفيذ مشروعات الخطة :–

(١) المشاركة فى مجال مشروعات وزارة الشئون الاجتماعية :–[٢]

عهدت وزارة الشئون الاجتماعية الى الهيئات الأهلية تنفيذ المشروعات الخاصة بالوحدات الاجتماعية لرعاية الأحداث ومؤسسات رعاية المتسولين ورعاية الشيوخ ورعاية ضعاف العقول وأيضا مايتعلق بالوحدات القروية والصحراوية ورعاية الفتيات القاصرات ودور الحضانة ونظام الرعاية البديلة ومكاتب التوجيه الأسرى ...

وقد تكلف تنفيذ هذه المشروعات نحو ٨ مليون جنيه خلال سنوات الخطة منحت كلها كإعانات لهذه الجمعيات لإنشاء تلك المشروعات والإشراف على إدارتها .

وكان لوزارة الشئون الاجتماعية بعض الاعتبارات فى هذا الشأن منها :–

١ – مرونة العمل فى محيط الجمعيات وسرعة الأداء .

٢ – الانتفاع بجهود المتطوعين فى عمليات الاشراف والتنفيذ وكلها جهود ذات خبرة لاتكلف الوزارة شيئا من المال .

٣ – مساندة الإنفاق الحكومى بما يمكن أن تدبره الهيئات من أموال المتبرعين وبذلك يظهر الاشتراك الشعبى مع الحكومى فى تمويل برامج الرعاية الاجتماعية اللازمة .

٤ – مايحققه هذا من تطبيق لمبدأ ديموقراطية الخدمات التى تؤدى عن طريق الشعب لصالح نفسه .

٥ – توفير الجهد الحكومى لما هو أهم من المشروعات الاجتماعية ذات الصفة القومية .

---

(١) وفاء أحمد عبدالله ، " المشاركة الشعبية مفهومات أولية وبعض النماذج التطبيقية " ، مذكرة ٩٤ المركز التحريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية – معهد التخطيط القومى .

(٢) يحى درويش – مؤتمر علاج مشاكل الأسرة .

(٢) المشاركة فى مجال الإسكان :-

- فى الريف من المعروف أن نشاط بناء المساكن يتم غالبا بالجهود الذاتية الخالصة للأهالى دون قيود أو تشريعات - ذلك أن معظم الأسر الريفية تمتلك مساكنها فضلا عن أن معظم سكان الريف يقيمون منازلهم على جزء من أرضهم الزراعية .
- فى الحضر بدا التفكير فى الإسكان الشعبى عندما صدر القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ حيث استهدف القانون إقامة المساكن لذوى الدخل المحدود الا أن التنفيذ الفعلى لم يبدأ الا بعد قيام الثورة ومع اتخاذ الخطوات الجادة لرفع مستوى معيشة ذوى الدخل المحدود وذلك بتحديد هيئات أو أشخاص معينين يرخص لهم بإقامة المساكن الشعبية وتقدم لهم الأرض بالمجان بدون مقابل .
- بصدور قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذى ينظم الجمعيات التعاونية بدا نشاط فعال لجمعيات الاسكان التعاونى للحصول على أراضى من الحكومة أو المجالس المحلية بشروط ميسرة وكذا الحصول على قروض بشروط ميسرة للبناء لخدمة الفئات المتوسطة التى تسعى لتكوين مثل هذه الجمعيات .

(٣) المشاركة فى مجال الخدمات الصحية :-

- لعبت الجمعيات الأهلية بالاشتراك مع الوحدات المجمعة والمراكز الاجتماعية دورا هاما فى توفير الخدمات الصحية للمواطنين وتقديمها بالمجان أو بأجور زهيدة فى مواقع قريبة من مساكنهم عن طريق إنشاء المستوصفات او المستشفيات أو وحدات علاجية لمكافحة بعض الأمراض كالدرن وغيره من الأمراض أو فى مجالات رعاية ذوى العاهات والشيوخ ورعاية الأسرة والأمومة والطفولة .. الخ
- بعض هذه الجمعيات كانت جمعيات مركزية لها فروع فى أماكن متفرقة فى المحافظات مثل جمعية الهلال الأحمر ، وجمعية الشبان المسلمين وجمعية الشباب المسيحيين .. كما ان بعض الجمعيات الدينية أقامت منشآت تكميلية للجوامع تمثل عيادات شاملة لتخصصات طبية نظير أجور زهيدة يقدم فيها الأطباء خدماتهم مجاناً أو يتبرعون بجزء من أجرهم . وهو الأمر الذى يساهم الى حد كبير فى سد حاجة المواطنين من الخدمات الصحية .
- صدر فى سنة ١٩٦٥ القرار الجمهورى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية ونص فى المادة الثالثة على أن يكون لكل مستشفى أو وحدة أو اكثر مجلس إدارة يشترك فى عضويته ممثلون من المجالس المحلية فى لجنة الاتحاد الإشتراكى العربى الواقعة فى نطاقها المستشفى أو الوحدة . وقد كان لهذه المشاركة فعاليتها فى تطوير الخدمات الصحية والتعاون مع الجماهير المستفيدة .

(٤) ميادين العمل الاجتماعي :-

بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ تم تحديد ميادين العمل الرئيسية للجمعيات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية فى الميادين الآتية :-

١- رعاية الأمومة والطفولة .
٢- رعاية الأسرة .
٣- المساعدات الاجتماعية .
٤- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
٥- رعاية الشيخوخة .
٦- رعاية الفئات الخاصة والمعوقين .
٧- تنمية المجتمعات المحلية .
٨- رعاية المسجونين .
٩- النشاط الأدبى .
١٠- تنظيم الأسرة .
١١- الصداقة بين الشعوب .
١٢- ميدان الإدارة والتنظيم .

(٥) مشاركة المرأة فى التنمية[١]

- النوادى النسائية :-

طبقا لاتفاقية اليونيسيف عام ١٩٦٤ تكونت النوادى النسائية بحيث تكون مركزا من مراكز خدمة نساء القرية على أن تتولى الهيئة الدولية (اليونيسيف) إعدادها بالآلات والأدوات التى تمكنها من أداء رسالتها ونشر خدماتها لنساء القرية .التدريب على التفصيل والحياكة ، التدبير المترلى وتربية الطفل ، التوعية الصحية ، محو الأمية وتنظيم الأسرة .

وقد أنشىء منها على مستوى الجمهورية ٢١٥ ناديا الا أن عدد النوادى التى عملت بالفعل ٣٤ ناديا فقط ولم تحقق الأهداف المطلوبة نظراً للقصور الشديد فى الجوانب المتعلقة بتوعية المرأة الريفية وصعوبة احداث التغيير المطلوب فى أسلوب المرأة الريفية لفهم أهداف أى عمل جديد للتنمية .

---

(١) هيفاء الشنواني ، " دور المرأة فى المشاركة الشعبية فى مشروع السكان والتنمية " ، جهاز تنظيم الأسرة ومكتب البحوث ، نوفمبر ١٩٨٠ .

- مشروع الرائدات الريفيات :-

بدأ المشروع عام ١٩٦٤ كنتيجة لما أظهرته الدراسات من قصور فى عملية توعية المرأة الريفية وحاجتها الشديدة الى التوجيه خاصة فى بعض الجوانب الصحية والبيئية .

استهدف المشروع إعداد وتدريب الرائدة الريفية لتكون قيادة واعية تستطيع التعامل مع المرأة فى بيئتها بحكم انتمائها لها ولتصبح حلقة إتصال بين الهيئات والمؤسسات الريفية بالقرية وبين المستفيدين من خدماتها خاصة فى مجال الأسرة والأمومة والطفولة ..

وعلى ذلك تم إنشاء نحو ٢٠٠ مركز لتدريب نحو ١٠٠٠ رائدة وضعت لاختيارهن شروط خاصة من حيث التعليم والسمعة الطيبة لها ولأسرتها ومن أهالى القرية مع تميزها بالشخصية القوية المؤثرة

- التلاحم بين أندية الحضر والريف والجمعيات الأهلية :-

كان للتجربة الناجحة لنادى سيدات القاهرة لممارسة العمل الاجتماعى بالريف عن طريق لجنة القرية بالنادى فى قريتى سنديون وترسا بإقامة دارين للحضانة وفصولا لمحو الأمية ومشغلا للملابس المطرزة وأشغال التريكو والكانافاة والأكلمة الصوفية وندوات التوعية الصحية وتربية الطفل دافعا للتعاون مع الجمعية النسائية لتحسين الصحة لتطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية وأثرا فعالا فى نشر التجربة .

ثانيا : المشاركة فى إطار قانون نظام الإدارة المحلية :-

(١) الإطار الدستورى [1]

أفرد كل من دستورى ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ عدة مواد للإدارة المحلية تضمنت المبادىء الأساسية لها وأهمها :

- تقسيم الجمهورية الى وحدات إدارية لها الشخصية المعنوية .
- تشغيل الوحدة المحلية بأعضاء منتخبين بصفة أساسية مع جواز أن يشترك فى المجلس المحلى أعضاء معينون بصفة إستثنائية .
- إختصاص المجالس المحلية بكل مايهم الوحدات التى تمثلها وبإنشاء وإدارة المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية فى دائرتها طبقا لما يحدده القانون .

(٢) القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ للإدارة المحلية :-

كان هذا أول القوانين التى طبقت بنظام الإدارة المحلية [1] .. فقد قسم هذا القانون الجمهورية الى محافظات ومدن وقرى وأوضح أسلوب تطبيق نظام الإدارة المحلية فى

---

[1] قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .

مصر وكيفية تشكيل المجالس المحلية للمحافظات والمدن والقرى (فى تسلسل إدارى) حيث كان هناك مجلس واحد لكل وحدة محلية ويشكل هذا من أعضاء منتخبون من اللجان الأساسية للإتحاد الاشتراكى وأعضاء مختارون وأعضاء بحكم وظائفهم وهم ممثلى وزارات الخدمات .

(٣) بمقتضى هذا القانون أصبحت الحكومة المركزية تضطلع ببعض المرافق القومية مثل الأمن العام وشئون الدفاع والشئون الخارجية .. أما بالنسبة للمرافق التى تقوم بها الإدارة المحلية فقد كانت الوزارات المركزية تقوم برسم السياسات العامة بينما تقوم السلطات المحلية بإدارة هذه المرافق ومتابعة تنفيذ مشروعات الوزارات المختلفة الواردة بخطة الدولة التى تقع فى نطاق التقسيم الادارى لها . وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن هذا القانون كان خطوة على مشاركة الوحدات المحلية فى متابعة تنفيذ الخطة الا أنه نظراً لأن اختصاصات الوحدات المحلية لم تكن إختصاصات أصيلة فى كثير من جوانبها حيث لم تشترك تلك الوحدات فى وضع وإعداد خطة التنمية الاقتصادية بصورة فعالة .. كما أن تشكيل المجالس المحلية كان يتم ليس بالانتخاب المباشر بل هو انتخاب لأفراد معينين من قبل الاتحاد الاشتراكى [٢]

كما أن هذه المجالس المحلية لم تكن تتمتع بالإستقلال المالى حيث كانت الإعانات تمثل أكثر من ثلثى ميزانيتها كما أنها كانت تخضع لرقابة صارمة من السلطات المركزية .

رؤية الباحث :

من خلال العرض السابق لدور المشاركة الشعبية فى فترة تنفيذ الخطة الخمسية ٦٥/٦٠ يرى الباحث ان تلك الفترة قد تميزت بتقنين دور المشاركة الشعبية فى تنمية المجتمع وتحديد مجالات عملها من خلال:

أ - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أول قانون خاص بالإدارة المحلية الذى أعتبر أول خطوة فى تحقيق هدف قومى يتمثل فى ديموقراطية الشعب من خلال وضع سلطة إدارة الشئون المحلية فى يد المواطنين الذين تعنيهم هذه الشئون مستهدفا بذلك تحقيق توازن بين سلطات الإدارة المركزية فى مجال التخطيط والتوجيه والرقابه ، وبين سلطات الإدارة المحلية فى مجال تقديم الخدمات والوقوف على رغبات المواطنين فى شئونهم المحلية وتنظيم أسلوب مشاركتهم بفاعلية لتحمل عبئ تحقيق أهداف التنمية .

---

(١) المعهد القومى للتنمية الادارية ، "تنظيم أجهزة القرية المصرية " ، القاهرة ، ١٩٧٩

(٢) شمس على ، " الاطار السياسى والاجتماعى والاقتصادى للحكم المحلى " المعهد القومى للتنمية الادارية .

ب – قيام وزارة الشئون الإجتماعية بتقسيم مهام تحقيق وتنفيذ أهداف خطة التنمية الإجتماعية ٦٥/٦٠ فيما بينها وبين الجمعيات والمؤسسات الإجتماعية والهيئات الأهلية التى تعمل بمقتضى القانون تحت إشرافها منذ إنشائها عام ١٩٣٩ .

ج – تحديد ميادين العمل الرئيسية للجمعيات الأهلية والمؤسسات الإجتماعية بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

د – إصدار القانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٦ الخاص بتنظيم الجمعيات التعاونية وما ترتب عليه من زيادة نشاط الحركة التعاونية فى مجالات متعددة (الزراعة – الإسكان ، مستلزمات الإنتاج ... الخ) .

هـ – إصدار القرار الجمهورى رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات الملحقة بالمجالس المحلية ونص على مشاركة ممثلين من المجالس المحلية ولجان الإتحاد الإشتراكى فى مجالس إدارة تلك المستشفيات .

و – تدعيم مشاركة المرأة فى عملية تنمية المجتمع من خلال إتفاقية اليونسيف عام ١٩٦٤ بإنشاء نوادى نسائية وما ترتب عليه من إنشاء مراكز تدريب للرائدات الريفيات لزيادة فعالية المرأة فى تنمية المجتمع .

الفصل الثالث

المشاركة الشعبية والتخطيط فى إطار تطور التشريعات الصادرة فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٢ الخاصة بالحكم المحلى

دور المشاركة الشعبية والتخطيط فى إطار التشريعات الدستورية والقانونية :

نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت مصر فى النصف الثانى من حقبة الستينات ونتيجة للقصور الذى شاب أداء الوحدات المحلية وأداء دورها فى ظل دستور ١٩٥٨ والقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نظرا لعدم تمتعها بالاستقلال المالى وخضوعها للسلطات المركزية ظهرت الحاجة الى تعديله وفقا للمبادىء التى أقرها الميثاق الوطنى الصادر فى ٢١ مايو ١٩٦٢ والذى حدد مبادىء الديمقراطية السليمة [1] . وأكد على سيادة الشعب ووضع السلطة فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه وقرر :

١ - ضرورة ضمان نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية للفلاحين والعمال على كافة مستوياتها .

٢ - أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبه يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية حتى يظل الشعب قائدا للعمل الوطنى .

٣ - أن الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطات الشعبية لأنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب واقدر على حسمها .

- دستور مارس ١٩٦٤ :-

على الرغم من أن المادتين ١٥٠ ، ١٥١ من دستور ١٩٦٤ وردتان بشأن تنظيم أسس الإدارة المحلية إلا أنها لم ترد بهما أى إشارة للمجالس الشعبية ولاتشكيلها بالانتخاب المباشر بل انه ترك تحديد وحدات الإدارة المحلية وتمتعها بالشخصية المعنوية وتحديد إختصاصاتها للقانون .

- دستور ١٩٧١ :-

إيمانا بمبادىء الثورة أن يكون الشعب سيد نفسه ولا وصاية من أى نوع لأحد عليه وضع دستور ١٩٧١ المبادىء الأساسية التى تضمنتها المواثيق المشار إليها عاليه فى مرتبة النصوص الدستورية .. حيث تضمنت بعض مواده المبادىء الأساسية التالية :-

---

(1) قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية المطابع الأميرية ١٩٧٥

- تقسم الجمهورية الى محافظات ومدن وقرى تتمتع بالشخصية الاعتبارية وجواز إنشاء وحدات إدارية محلية أخرى يكون لها هذه الشخصية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .
- تشكيل المجالس الشعبية على مستوى الوحدات الإدارية المحلية بالانتخاب المباشر على أن يكون نصف عدد أعضاء هذه المجالس على الأقل من العمال والفلاحين وأن يكون اختيار رؤسائها ووكلائها بطريق الانتخاب من بين الأعضاء .
- ينظم الحكم المحلى طبقا للأسس السابقة بقانون مع ضرورة أن يتضمن هذا القانون الأحكام الخاصة بالمسائل التالية :

١ – طريقة تشكيل المجالس الشعبية .
٢ – إختصاصات المجالس الشعبية مع كفالة نقل السلطة إليها تدريجيا .
٣ – الموارد المحلية للمجالس الشعبية .
٤ – ضمانات أعضاء المجالس الشعبية .
٥ – علاقة المجالس الشعبية بمجلس الشعب وبالحكومة .
٦ – دور المجالس الشعبية فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ :

تضمن هذا القانون خطوة أخرى على الطريق فى سبيل تنظيم الحكم المحلى فى مصر حيث أنشأ مجالس شعبية فى المحافظات وحدها يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية ، وأنشأ أيضا مجالس تنفيذية بجانب المجالس الشعبية – عهد الى كل منها باختصاصات محددة .[1]

بتطبيق هذا القانون اصبح هناك لكل محافظة مجلسين [2]:

- مجلس شعبى محلى : يضم أعضاء منتخبين من اللجان الأساسية للإتحاد الاشتراكى العربى .
- مجلس تنفيذى : يضم الأعضاء ممثلى وزارات الخدمات .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن تشكيل المجلس الشعبى على هذا النحو لم يترتب عليه تنفيذ المبادىء الأساسية التى انطوت عليها أحكام دستور ١٩٧١ وأهمها ضرورة تشكيل المجالس بكافة مستوياتها عن طريق الانتخاب المباشر .. بالإضافة الى أنه لم يتم فى ظل هذا القانون مشاركة فعلية للهيئات المحلية فى إعداد الخطة القومية .

---

(١) قانون نظام الحكم المحلى ٥٢ لسنة ١٩٥٧

(٢) توفيق زكى توفيق ،" أكاديمية ناصر العسكرية " المجالس الشعبية المحلية والوحدات المحلية ودورها فى تنمية المحافظات

- القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعتها :

نص هذا القانون فى مادته الثانية التى حددت المبادىء التى تقوم عليها الخطة القومية الشـــاملة على التوزيع الاقتصادى والجغرافى لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل خلق أقـــاليم اقتصادية الى جانب وحدات الإدارة المحلية .

كما نصت المادة الثالثة على أن تضمن الخطة الإقليمية والمحلية بصورة تحقق ترابط وتناسق هـــذه الخطط فى إطار الخطة القومية العامة للدولة .

- القرار الجمهورى ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية :

- صدر القرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ليكـون وسيـــــلة فعالة للربط بين الجهود والبرامج الحكومية والقاعدة المستفيدة من أفـــراد المجتمـــع الريفى .. محددا إختصاصات الجهاز فى الآتى :

١) العمل على تنفيذ السياسة والخطة العامة التى تقررها اللجنة الوزارية للحكم المحلـــى بالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلى والجهات المعنية بمـــا يحقـــق تكـــامل المشروع.

٢) اقتراح الخطة العامة للمشروع والعمل على تنفيذها طبقا لبرنامج زمنى ومتابعة تنفيـــذ خطوات المشروع واقتراح الحلول للمشاكل ومعوقات التنفيذ .

٣) تقييم الموارد المتاحة لدى وحدات الحكم المحلى وتحديد متطلبات دعمها ماليا وفنياً .

٤) إجراء الدراسات المتعلقة بالمشروع من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية .

٥) إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتدريبية اللازمة ، وإنشاء مركز للتدريب .

- أنشىء الهيكل التنظيمى للجهاز على مستويات ثلاثة [1]:

أ- المستوى المركزى :- ويتضمن :-

- الإدارات المختلفة للجهاز التى تحقق التخطيط المتكامل للتنمية الريفية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيـــا تحت رئاسة رئيس الجهاز .

- لجنة إستشارية برئاسة رئيس الجهاز تضم خبراء متخصصين لوضـــع الاتجاهـــات العامـــة والخطـــط والبرامـــــج فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والادارية ينبثق منها أربعة لجـــان فرعية :-

* لجنة التنمية الاقتصادية .
* لجنة التنمية الاجتماعية .
* لجنة التنمية العمرانية .
* لجنة التنمية الإدارية .

---

(١) أحمد رأفت عبد الجواد ، " المشاركة والتنمية " ، ١٩٩١

- لجنة تنسيق الخدمات الريفية وتضم مدير الجهاز ووكلاء الوزارات المختلفة المعنية بالنشاط الريفي وهى (الشباب - النقل - التعليم - الصحة - الثقافة والإعلام - الزراعة والري - التخطيط - الإسكان والتعمير - الشئون الاجتماعية - الحكم المحلى - كهربة الريف) .

ب - المستوى الاقليمى :-

قامت كل محافظة بإنشاء إدارة لبناء وتنمية القرية لتتولى عمليات المعاونة فى التخطيط والتنسيق بين الجهود المختلفة للتنمية الريفية بالمحافظة ومباشرة عمليات التنفيذ على المستوى المحلى .

ج - المستوى المحلى :-

وذلك يتم عن طريق المجالس المحلية ومحاولة تدعيم قدراتها حتى يمكنها إدارة وتنفيذ برامج التنمية المحلية .

- قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ :-

مع تغير المناخ السياسى والاقتصادى فى السبعينات ومابذل من محاولات لتعميق الديمقراطية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وزيادة أهمية التنمية وضرورة الاستمرار فيها بمعدلات أسرع صدر قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ مستهدفاً اتجاهات تطويرية يمكن إيجازها فيما يلى :

١ - قيام مجلس واحد على كافة المستويات (محافظة - مركز - مدينة - حى - قرية) ينتخب أعضاؤه انتخاباً مباشراً كما ينتخب أيضا رؤساء هذه المجالس ووكلائها ويكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من العمال والفلاحين . ولهذه المجالس سلطة التقرير والرقابة فى مسائل محددة بمقتضى القانون .

٢ - حدد القانون إختصاصات وحدات الحكم المحلى على المستويات المشار إليها بتولى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة .

٣ - تشكيل لجان تنفيذية على كافة المستويات المحلية للمعاونة فى وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لوضع قرارات المجلس المحلى موضع التنفيذ برئاسة رئيس الوحدة المحلية وعضوية ممثلى وزارات الخدمات (التعليم ، والثقافة، والصحة ، الشئون الاجتماعية ، النقل والمواصلات ، الإسكان ، المياه ، والكهرباء ... الخ) القائمين على إدارة وتسيير المشروعات والخدمات العامة فى المحافظات .

٤ - تدعيم الموارد المالية للمجالس بالنص على جواز إنشاء حساب الخدمات والتنمية ويصدر بتنظيمه قرار من الوزير المختص بالحكم المحلى .

٥ – التنسيق بين وحدات الحكم المحلى والوحدات الاقتصادية فى نطاقها عن طريق إنشاء لجان الخدمات بالمناطق الصناعية لتتولى العمل على توفير الخدمات اللازمة للمناطق العمالية والإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح والتنمية بالمنطقة ، .

٦ – ضرورة موافقة المجالس المحلية على منح التزام إستغلال أى مرفق عام من المرافق العامة أو أى مصدر من مصادر الثروة الطبيعية فى نطاق الوحدة المحلية فيما عدا البترول والثروة المعدنية باعتبار أن وحدات الحكم المحلى لها الشأن الأول فى الأمور التى تتعلق بالمسائل التى تهم مواطنيها .

- القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الجمهورية الى أقاليم إقتصادية:[1]

- بمقتضى هذا القرار تم تقسيم الجمهورية إلى ثمانى أقاليم :
  ١) إقليم القاهرة ويضم محافظات القاهرة – الجيزة – القليوبية .
  ٢) ،، الاسكندرية ،، ،، الاسكندرية والبحيرة .
  ٣) ،، القناة ،، ،، بورسعيد – الاسماعيلية – السويس – الشرقية–سيناء الشمالية – سيناء الجنوبية .
  ٤) إقليم الدلتا ويضم محافظات الدقهلية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية – المنوفية .
  ٥) إقليم مطروح ويضم محافظة مطروح .
  ٦) إقليم شمال الصعيد ويضم محافظات ، الفيوم – بنى سويف – المنيا
  ٧) إقليم أسيوط : ويضم محافظات أسيوط – الوادى الجديد .
  ٨) إقليم جنوب الصعيد : ويضم محافظات سوهاج – قنا – أسوان – البحر الأحمر .

  وقد تم فيما بعد ضم إقليم مطروح الى إقليم الإسكندرية ليصبح عدد الأقاليم سبعة أقاليم فقط وذلك بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٩ .

- وبمقتضى هذا القرار أنشىء بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الاقليمى يشرف عليها وزير الحكم المحلى وتختص بإقرار الأولويات التى تقترحها هيئة التخطيط الاقليمى بكل إقليم والأقاليم المشار اليها وبدائل الخطة المقترحة والتقارير الدورية للمتابعة ودراسة المشاكل التى تواجه التنفيذ واقتراح الحلول الملائمة .

- كما نص القانون على أن تنشأ بكل إقليم هيئة للتخطيط الإقليمى تتبع وزير التخطيط ويتولى الوزير تحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة وتختص بالآتى :–
  (١) دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية للإقليم .
  (٢) القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانيات وموارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخداماتها المثلى .
  (٣) اقتراح اتجاهات التنمية وخطوط التطور الإجتماعى فى الإقليم .

---

[1] القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٩

(٤) ترجمة هذه الاتجاهات الى مشروعات مدروسة ومحددة .

(٥) القيام بإعداد الكوادر الفنية اللازم للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم .

(٦) الإعداد للتخطيط الإقليمى فى ضوء الأولويات والمعايير التى تحددها اللجنة العليا للتخطيط الإقليمى وذلك بالإضافة الى متابعة تنفيذ الخطة عند إقرارها .

- القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ لنظام الحكم المحلى :-

- فى ضوء التطبيق العملى للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ برزت الحاجة الى ضرورة تدعيم وتطوير نظام الحكم المحلى بحيث تنقل الصلاحيات المركزية الى المحليات وتزويد المحافظين بالصلاحيات التى تمكنهم من حل المشاكل محليا دون الرجوع الى العاصمة فى كثير من الأمور وفى إطار هذا صدر قرارى رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٨ ، ورقم ٥ لسنة ١٩٧٩ بتفويض المحافظين فى بعض سلطات رئيس الجمهورية وتخويل وحدات الحكم المحلى فى إنشاء إدارة جميع المرافق الداخلة فى نطاقها وتولى المحافظين كل فى نطاق إختصاصه وفى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزارة فى القوانين واللوائح بوصفها سلطات أصيلة لهم .

- صدر فى يوليو ١٩٧٩ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى متضمنا إضافة عدد من المبادىء الأساسية لهذا النظام من شأنها تدعيم وزيادة فاعلية الوحدات المحلية فى المشاركة فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

ويمكن إيجاز هذه المبادىء فى الآتى :

١ - تدعيما للسلطات والموارد المالية لوحدات الحكم المحلى نص القانون على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات الواردة بالموازنة العامة للدولة والخاصة بالمرافق التى نقل الاختصاص بشأنها بمقتضى هذا القانون الى وحدات الحكم المحلى الى موازنات هذه الوحدات اعتبارا من السنة المالية ١٩٨٠ .

٢ - إختصت وحدات الحكم المحلى بإقرار قواعد الإدارة والتصرف بالنسبة للأراضى المعدة للبناء والمملوكة للدولة أو للوحدات المحلية فى نطاق المحافظة .. وكذلك الأراضى القابلة للإستصلاح والاستزراع المتخللة للزمام .. ووضع قواعد إستصلاح الأراضى القابلة للزراعة قواعد توزيعها وتزويدها بالمرافق العامة دون التقيد بالقواعد المنصوص عليها فى القوانين واللوائح .

كما نص على إنشاء حساب خاص لكل من حصيلتى التصرف فى الأراضى وتخصيص حساب حصيلة أراضى البناء لأغراض الاسكان الاقتصادى وحصيلة الأراضى المستصلحة للإستصلاح على مستوى المحافظة واعتبار موارد كل من الحسابين من الموارد الذاتية للمحافظة .

٣ - نص القانون على أن تحل حسابات الاسكان الاقتصادى بالمحافظات محل الصندوق المركزى لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المنشأة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ لتتخذ المحافظات دوراً إيجابياً فى حل أزمة الاسكان .

٤ - النص على استبدال "المجالس المحلية" بمسمى "المجالس الشعبية المحلية " لتتفق مع أحكام الدستور وإبراز لدور الشعب فى ممارسة حكم نفسه بنفسه .. وأضيف الى تشكيلها عنصر النساء مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين .

٥ - نص القانون على إختصاص المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بالموافقة على إنشاء مناطق حرة أو شركات إستثمار مشتركة مع رأس مال عربى أو أجنبى بعد موافقة هيئة الاستثمار .

٦ - النص على زيادة المبالغ التى يجوز للمجالس الشعبية المحلية التصرف فى حدودها بالمجان فى مال من أموالها أو تأجيرها بإيجار إسمى .. كما زيدت النسبة المئوية من المجموع السنوى لإيرادات الوحدة المحلية التى يجوز فى حدودها إقتراض المجلس الشعبى المحلى للقيام بمشروعات إنتاجية إستثمارية لازمة للمحافظة أو للوحدات المحلية فى نطاقها .

٧ - منح القانون المجالس الشعبية بالقرى إختصاصات تمكنها من القيام بدور فعال فى تنمية القرية إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً وفى مجالات محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية .

٨ - إستبدل القانون اللجان التنفيذية لوحدات الحكم المحلى "بمجالس تنفيذية" خولها إختصاصات إيجابية محددة باعتبارها الكفاءات الفنية التنفيذية لوضع الخطط المحلية موضع التنفيذ وتحديد الدور التنفيذى الذى تختص به منعا للتداخل فى الاختصاصات بينها وبين المجالس الشعبية المحلية .

٩ - إستبدل القانون اللجنة الوزارية للحكم المحلى بمجلس المحافظين برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزير المختص بالحكم المحلى وجميع المحافظين ويختص بتقييم أداء المحافظات لأعمالها ومدى تحقيقها للأهداف المقررة والتنسيق بين المحافظات والوزارات والموافقة على مشروعات موازنات الأقاليم الاقتصادية بالمحافظات وبعض الاختصاصات الأخرى المتعلقة بالضرائب المحلية وموارد الوحدات المحلية .

١٠ - تضمن القانون تقنين النصوص الخاصة بالأقاليم الإقتصادية الصادر بها قرار جمهورى سابق لتصبح ضمن قانون الحكم المحلى مع توضيح مسئوليات الأقاليم الاقتصادية بالتخطيط وإختصاصها وعلاقتها بالمحافظات ومجلس المحافظين ووزارة التخطيط .

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ : المعدل للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :-

- إستهدف القانون تعديل بعض أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فيما يتعلق بزيادة أعضاء المجالس الشعبية فى جميع المستويات لإتاحة فرصة أكثر لتمثيل مختلف الاتجاهات الشعبية ... بالإضافة الى تشكيل مجلس أعلى للحكم المحلى برئاسة رئيس الوزراء ويضم المحافظين ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات للنظر فى كل مايتعلق بمشكلات المحليات وإقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير فى تنمية المجتمع المحلى .
- وتدعيما لإختصاصات الوحدات المحلية أعطيت المجالس المحلية أغلب الاختصاصات التى كانت مقررة لمجلس المحافظين بالنسبة للموافقة على عقد قروض للقيام بمشروعات إنتاجية أو إستثمارية لازمة للمحافظة أو للوحدات المحلية فى نطاقها مع زيادة الحد الأقصى لقيمة القرض بجعله ٤٠% من الإيرادات الذاتية للوحدة .. وفى حالة القروض الأجنبية يؤخذ موافقة رئيس الوزراء . وكذلك بالنسبة للتصرف بالتأجير للأشخاص الاعتبارية الخاصة أو لجهات أجنبية وبما لايزيد عن ٥٠ الف جنيه ، وكذلك تم النص على أن تكون الأولوية فى توزيع الأراضى المستصلحة لأبناء المحافظة المقيمين فيها والعاملين فى دائرتها .
- كما نص القانون على أن تتولى المحافظة إعداد مشروع موازنتها ويرسل بعد إقراره من المجلس الشعبى الى وزير المالية لبحثه مع المحافظ المختص .

- القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ :

إستهدف هذا القانون بعض التعديلات أهمها تعديل مسمى الحكم المحلى للقانون بقانون الإدارة المحلية ، وتعديل مسمى وزير الحكم المحلى بوزير الإدارة المحلية حيث تغير مسمى الوزارة من وزارة الحكم المحلى الى وزارة الإدارة المحلية كما استهدف إعطاء الوحدات المحلية قدر أكبر من زيادة مواردها والسماح لها بزيادة الرسوم .. كما أعطى سلطات أكبر لرئيس الوزراء فى اتخاذ إجراءات من شأنها التنسيق بين المحافظات فيما يتعلق بالمشروعات والمرافق والخدمات المشتركة لتسهيل تنفيذها .

المشاركة واللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية :-

صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .. ووفقا للتعديلات اللاحقة بهذا القانون صدرت قرارات رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ ، ورقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ .

فى تلك اللوائح تم تقنين مهام واختصاصات وأعمال الوحدات المحلية والمجالس الشعبية من حيث تشكيلها وتنظيم أسلوب إدارتها وعلاقتها بالتنظيمات السياسية الأخرى وأيضا مسئوليتها وعلاقتها بالوزارات الأخرى (التعليم ، الصحة ، الإسكان والشئون العمرانية والمرافق البلدية ، الشئون الاجتماعية ، التموين ، الزراعة ، إستصلاح الأراضي والرى ، القوى العاملة والتدريب المهنى ، الثقافة والاعلام ، الشباب والرياضة ، السياحة ، النقل والمواصلات ، الكهرباء ، الصناعة ، الاقتصاد ، شئون الأوقاف والأزهر ، والداخلية والتخطيط والمالية) وإحكام تنظيمية أخرى .

ويهمنا فى هذه الدراسة أن نعرض لتنظيمات اللائحة بشأن التخطيط ومشروعات الخدمات الأخرى التى تعكس أسلوب المشاركة الشعبية ومدى فاعليتها فى المشاركة فى خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اللائحة التنفيذية والتخطيط والمشاركة الشعبية :-

قننت مواد الفصل الأول من الباب الخامس من اللائحة التنفيذية علاقة التخطيط بالوحدات المحلية عند إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومتابعة تنفيذها على النحو التالى :

١ - تختص وحدات الإدارة المحلية للمراكز والمدن والأحياء والقرى باقتراح مشروعات خطط التنمية الخاص بها ... علما أنه يختص المجلس الشعبى للمحافظة بإقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة وفق السياسة العامة للدولة وفى إطار الخطة العامة .

٢ - تقوم الأجهزة المحلية للتخطيط بمعاونة الوحدات المحلية بدراسة إمكانيات المجتمع المحلى وكشف الفرص الاستثمارية بكل وحدة واقتراح توزيع الموارد على الاحتياجات المحلية حسب أولوياتها ومتابعة تنفيذ الخطة والاشتراك فى إيجاد الحل المناسب للمشاكل التى تعترض التنفيذ وإزالة المعوقات .

٣ - تتولى إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظة الاشتراك مع هيئة التخطيط الإقليمى والوزارات المختصة دراسة مشروعات الخطط المقدمة من الوحدات المحلية بدائرة المحافظة وإجراء التنسيق والتكامل بين مختلف القطاعات بالمحافظة لإعداد مشروع الخطة وعرضه على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

٤ - تقوم إدارات التخطيط والمتابعة بعرض تقارير شهرية على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمحافظ بنتيجة متابعتها لتنفيذ الخطة تتضمن كافة التفصيلات المتعلقة بتنفيذ الخطة مدعمة بالبيانات الاحصائية لما تم تنفيذه والمبالغ التى أنفقت فى هذا الشأن .

٥ - يتولى وزير التخطيط بالاتفاق مع الوزير المختص بالإدارة المحلية والوزراء المختصين الربط والتنسيق بين هذه الخطط والخطة العامة للدولة .

المؤسسات والجمعيات الأهلية الخاصة فى ظل قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩:-

نصت اللائحة التنفيذية للقانون فى المادة ٨ الفصل الخامس من الباب الخاص باختصاصات الوحدات المحلية بالنسبة للشئون الاجتماعية على أن تتولى كل وحدة من الوحدات المحلية فى حدود إختصاصها شئون التنمية والرعاية الاجتماعية فى إطار السياسة العامة التى تضعها وزارة الشئون الاجتماعية ومنها " تنفيذ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات والجمعيات الخاصة حيث تعتبر المحافظة هى الجهة الإدارية المختصة فى تطبيق أحكامه .. وتتولى إجراءات شهرة تلك المؤسسات والجمعيات وتوزيع الإعانات التى تدرج بالصندوق الفرعى بالمحافظة عليها ومنح تراخيص جمع المال وتقرير الإعانات الجديدة والانشائية والتأثيثية ومراجعة قرارات مجالس إدارتها واعتمادها ويمارس المحافظ سلطات الدمج والحل وتعيين المديرين ومجالس الإدارات المؤقتة وتصفية مايتقرر حله من تلك الجمعيات .

المشاركة الشعبية والتطبيق الفعلى فى إطار التشريعات السابقة:-

من العرض السابق يتضح أن التطور التاريخى لقوانين الحكم المحلى أو الإدارة المحلية إستهدف حفز الجهود والإمكانيات المادية والذاتية للمواطنين فى المحليات والوحدات المحلية وحشدها للمعاونة والمشاركة فى تنمية مجتمعهم وتقنين أسلوب مشاركتهم فى إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتدعيم المرافق والخدمات العامة والنهوض بها سواء قدمت هذه الخدمات بتمويل من الدولة أو عن طريق الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الأهلية أو عن طريق الجمعيات التعاونية أو أى جهود تطوعية أخرى .

إلا أنه وان كان القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقوانين اللاحقة على النحو السابق عرضه قد أعطى دفعة قوية لتحمل الوحدات المحلية مسئوليتها فى إدارة شئونها وتحقيق أمانى ورغبات مواطنيها .. إلا أن التطبيق الفعلى لهذا القانون قد اثبت أنه لم يحقق القدر الكافى للهدف الأساسى منه وهو تقوية نظام الحكم المحلى وتدعيمه بمزيد من سلطات الوحدات المحلية حيث ظهرت بعض المشاكل والمعوقات التى يمكن إيجازها فيما يلى :

١ - من حيث انتخابات المجالس الشعبية المحلية :[1]

- عكست الترشيحات لعضوية المجالس نفوذ مرشحى الحزب الوطنى فى السيطرة على نتائج الانتخابات وعكست من ناحية أخرى الرغبة فى الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والضغوط العائلية والمقدرة المالية والاهتمام بالشئون الخاصة اكثر من الشئون المحلية والعامة .. كما مثلت الأمية عقبة حقيقية أمام المواطن فى الترشيح لعضوية المجالس المحلية إذ جاءت ضرورة معرفة القراءة والكتابة فى مقدمة الأسباب التى تمنع المواطن من الترشيح .

---

(١) سيد على ، تحقيق صحفى بجريدة الأهرام ، الادارة فى المحليات ٢٠٠٠/١٢/١٦

- كما عكست نتائج المشاركة فى الانتخابات فقدان الثقة فى النظام المحلى وعدم الاقتناع بجدوى المجالس الشعبية وعدم الثقة فى نزاهة الانتخابات .. كما اختلفت نسبة المشاركة بإختلاف مهنة المواطن حيث تمثل الحيازة الزراعية عاملاً أساسياً وحاسماً فى مشاركة المواطن المحلى بالريف وترتفع مستويات المشاركة بجميع صورها بارتفاع مساحة الحيازة .
- تتباين الأسباب التى تحدو بالمواطن الى المشاركة إلا أن أهمها الشعور بالإنتماء العائلى والذى برز فى أكثر من موضع سواء بالنسبة للتصويت أو الترشيح أو الفئات التى يؤيدها المواطن لعضوية المجالس المحلية .

٢ - بالنسبة لتعدد الجهات الرقابية :-

هناك جهات عديدة تمارس دوراً رقابياً على الوحدات المحلية تتمثل فى مجلس الشعب ، ومجلس الوزراء ، والجهاز المركزى لمحاسبات ، وهيئات الرقابة الإدارية والسلطة القضائية ..الخ هذا التعدد يؤكد الدور المحورى للحكومة المركزية فى إدارة الشئون المحلية وسواء من حيث سلطتها فى تحديد وتحجيم الاختصاصات المحلية أو فى التحكم النهائى فيما تقوم به الوحدات المحلية من حيث إعداد الخطة أو الموازنة أو كونها الحكم النهائى فى النزاعات التى تنشب بين المجالس الشعبية المحلية وبين المجالس التنفيذية .

٣ - تداخل الاختصاصات وتنازع السلطات :

النص القانونى على مسئولية الوحدات المحلية عن كل مايعتبر شأناً محليا الا ما استثنى بقرار خاص من رئيس الجمهورية باعتباره مرفقا قوميا أدى الى تضارب فى القرارات والاختصاصات بين الوحدات المحلية وماتراه السلطة التنفيذية مرفقا قوميا .. الأمر الذى أدى الى سحب وغموض وتقليص إختصاصات وسلطات المحليات (مثال ذلك القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية والقوانين الخاصة بهيئة الأبنية التعليمية والمياه والصرف الصحى وتوزيع الكهرباء ، والسياحة والمحاجر ، والمنشآت التعليمية والتأمين الصحى .. الخ) كلها تؤثر بالسلب على قدرة القيادات المحلية والمحافظين فى التنسيق بين المشروعات التى تقدم هذه الخدمات ورضاء أو عدم رضاء المواطنين عنها .

على الرغم من أن الوحدات المحلية تقوم بإعداد مشروعات الخطة والموازنة بالمشاركة بين المجالس الشعبية والمحلية إلا أن إقرار هذه المشروعات ووضعها موضع التنفيذ لايكون إلا من خلال الوزارات المركزية والتنفيذية والحكومة المركزية حيث تعدل من كل من وزارتى المالية والتخطيط بالإتفاق مع الوزارات المركزية دون الرجوع الى المحليات ثم يتم إقرارها إلا بقانون من مجلس الشعب يصعب مراجعته .

هناك أيضا عدم توازن بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية بالوحدات المحلية من حيث السلطات والاختصاصات الممنوحة لكل منهما فعند إعداد المجالس التنفيذية لمشروع لموازنة على سبيل المثال يتم إحالته الى المجالس الشعبية التى لاتملك إلا حق الموافقة علية أو الرفض ككل وليس لها الحق فى التعديل ذلك ان إختصاصات المجالس الشعبية المحلية يغلب عليها الطابع الاستشارى غير الملزم (الإشراف الرقابة ، الإقرار ، الاقتراح ، الدراسة ، التوصيات ٠٠٠الخ) بينما يغلب على إختصاصات المجالس التنفيذية الطابع الإلزامى الذى ينتهى بإصدار قرار أو تنفيذ عمل ما ٠٠ وهو مايعنى بالتالى عدم التوازن بين دور القيادات التنفيذية ودور القيادات الشعبية المحلية ٠٠

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن المجالس التنفيذية بما لديها من خبرات وكوادر فنية تفتقر اليها المجالس الشعبية تلعب دوراً رئيسياً فى اختيار المشروعات وفقا لما تمليه عليهم إرادة الوزارات المركزية التابعين لها ٠ وهو مايؤدى الى إضعاف المجالس الشعبية ٠ وبالتالى الإرادة الشعبية للوحدات المحلية ٠

أن فروع السلطة التنفيذية الموجودة بالمحافظات وتخضع لإشراف الإدارة المحلية تتمثل فى فروع وزارات الخدمات (مديريات التربية والتعليم ، والشئون الصحية ، الاسكان ، الضرائب العقارية ٠٠٠الخ) إلا أن باقى فروع الوزارات المركزية الموجودة بالمحافظات تخرج عن نطاق إشراف المحافظات أو المحافظة ٠٠٠ ومن ثم فإن مصر تعيش فى حالة نظام لا هو بالحكم المحلى ولاهو بنظام الإدارة المحلية ٠

٤ - الموارد المالية:

تعانى الوحدات المحلية بصفة عامة من نقص الموارد المالية لها وضعف قدرتها على زيادة تطوير الأوعية المكونة للموارد المالية من الرسوم أو الضرائب مع كثرة القرارات الخاصة بالإعفاءات الضريبية التى تدخل فى نطاق الموارد المحلية ومع شمول موازنة الدواوين العامة للمحافظات للإنفاق الاستثمارى للوحدات المحلية داخل نطاق المحافظة أدى الى مركزية القرارات التمويلية داخل المحافظة وافرع تلك الوحدات المحلية من الاستقلال المادى مما أدى الى جعلها فى موقف التابع الذى ليس له حرية إتخاذ القرار ٠٠ وبالتالى ضعف تمويل المشروعات الملحة والضرورية من الموارد الذاتية للوحدات المحلية ٠

والخلاصة:

من استقراء تطور نظام الإدارة المحلية فى مصر بدءا من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وانتهاءا بالقوانين المعدلة للقانون رقم ٤٣ لسنة ٧٩ يمكن ملاحظة أن فترة الستينات شهدت أقوى نظام محلى اتسم بفاعلية الأداء من خلال نظام المجلس المحلى الواحد بعيدا عن الصراع بين السلطات الشعبية والسلطات التنفيذية ٠

ومما لا شك فيه أن القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطية كان له دورا بارزا فى إيجاد آلية لمشاركة المواطنين والأهالى فى إعداد خطط التنمية الإقتصادية من خلال الوحدات المحلية وهيئات التخطيط الإقليمى إلا أنه كان هناك مشكلات حدثت بطريقة مباشرة من دور المحليات فى مجال التخطيط فى تلك الفترة (من منتصف الستينات حتى ١٩٨٢) أهمها:

(١) عدم وجود إستراتيجية عامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية تحدد حجم وطبيعة الأهداف المرجوة على مدار فترة طويلة من الزمن.

(٢) تعثر التجربة التخطيطية فى مصر منذ منتصف الستينات وحتى نهاية الفترة حيث تحولت عملية التخطيط القومى الشامل الى خطط سنوية منفصلة الواحدة عن الأخرى.

(٣) عدم تهيئة المناخ بقدر كاف فى مجال الإنتقال من التخطيط القومى ذى الصفة المركزية الى التخطيط الإقليمى ذى الصفة المحلية ويدخل فى ذلك التقصير فى نشر الوعى التخطيطى بين المواطنين وتكوين العناصر البشرية التى توكل اليها أعمال التخطيط الأقليمى بالمحليات.

(٤) عدم مراعاة التكامل الإقتصادى داخلا الإقليم الواحد عند تقسيم الجمهورية الى أقاليم إقتصادية ونقص البيانات والمعلومات الأساسية بكل إقليم لإعداد الخطط الإقليمية.

(٥) عدم وضوح العلاقات التنظيمية بين كل من هيئات التخطيط الإقليمى وأجهزة الإدارة المحلية والوزارات المركزية.

(٦) تعدد الأجهزة المنوط بها قانونا أعمال التنمية الإقليمية (وزارة التخطيط ، أمانة الحكم المحلى ، هيئة التخطيط العمرانى بوزارة التعمير ، بنوك التنمية بالقرى ، جهاز بناء وتنمية القرية ، وزارة الإسكان ، وزارة الشئون الإجتماعية .. الخ) يتطلب وضع إستراتيجية قومية تضم وتنسق بين إتجاهات تلك الأجهزة منعاً للإزدواج ومنعاً للتضارب.

الفصل الرابع

المشاركة الشعبية والتخطيط من منتصف الستينيات حتى الثمانينات

١٩٦٥ - ١٩٨٢

الخطة الخمسية ٦٥/٦٦ - ٦٩/١٩٧٠

كان التركيز فى هذه الخطة واضحا على القطاعات السلعية (الزراعة ، والصناعة ، والخدمات المكملة لها) بإعتبارها القطاعات الأساسية للتقدم فى الإقتصاد القومى حيث تركزت نسبة كبيرة من إستثمارات الخطة على الصناعات الثقيلة بينما ظلت الأمور على ما هى عليه لأنشطة الخدمات مع زيادة طفيفة لا تتناسب مع الزيادة المضطردة للسكان أو مع زيادة الإتجاه الإشتراكى والرغبه أولاً فى زيادة الخدمات المجانية أو شبه المجانية بصفة عامة وثانيا فى زيادة دخول الطبقات المحدودة الدخل.

إلا أن نجاح الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦٥ بإعتبارها أول تجربة عملية للبلاد [1] فى التخطيط الشامل وتعبئة كافة الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف القومية والوصول الى أهدافها كان له أثاره فيما تميزت به سنوات النصف الثانى من الستينات من مؤامرات إستدرجت مصر لحروب كان بدايتها حروب اليمن ١٩٦٤ ثم حرب يونيو ١٩٦٧ وهو الأمر الذى أدى الى ضغط الإنفاق بصفة عامة دعما للنشاط العسكرى خاصة بعد نقص الموارد من البترول وقناة السويس.

ومع عدم وضوح الرؤيا الإقتصادية إنكمش حجم الإستثمارات الموجهه للنشاط الإقتصادى بصفة عامة خاصة مع ما فرضته ظروف الحرب من ضرورة إعطاء دفعة قوية للمشروعات ذات العائد السريع التى توفر نقد أجنبى وتلك التى تخدم المعركة والجبهة الداخلية ويمكن أن تؤدى من خلال مشروعات خدمات التنمية الإقتصادية دعماً للأهداف العسكرية.

وقد أنعكس هذا الهدف القومى الى حد كبير على سياسات وإستراتيجيات أنشطة خدمات التنمية الإجتماعية حيث تركز ضغط الإنفاق على الإستثمارات المخصصة للخدمات مما إستحال معه إمكانية تحقيق الأهداف المحددة للتعليم والصحة وغيرها من خدمات التنمية الإجتماعية خاصة فى السنوات ٦٧/٦٨ ، ٦٨/٦٩ حيث روعى عند وضع تقديرات الإستثمارات عدة إعتبارات :

١ - تأجيل مشروعات الإستكمال التى لم تقطع شوطاً كبيراً ولم تصل بعد الى حد يمكن أن تنتهى معه بنهاية السنة المالية ٦٨/١٩٦٩ .

٢ - ضغط معدلات الإنشاء الى أقصى حد ممكن والإكتفاء بالقدر الضرورى الذى يسمح بمجرد مواجهة النمو الطبيعى فى الخدمات.

---

(١) مشروع الخطة الخمسية ٧٨ - ١١١٩٨٢ - المجلد الثامن - الإنسان المصرى.

٣ – تأجيل المشروعات الجديدة التى تتحمل طبيعتها هذا التأجيل دون إضرار بالإقتصاد القومى.

الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٧ :

نظراً لظروف الحرب وعدم وضوح الرؤى السياسية والإقتصادية أمام المخططين بعد حرب ١٩٦٧ لم يكن فى الإمكان إصدار خطط متوسطة أو طويلة الآجل وتم الإكتفاء بالخطط السنوية التى ترتبط بما كان يمكن توفيره من موارد وكانت أهدافها لا تتجاوز نظرتها فترة عام بل كانت كثيرا ما تقتصر على برنامج إستثمارى يستهدف تأمين البلاد عسكريا وسياسيا فى المقام الأول ثم إقتصاديا بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإستقرار الإقتصادى ومواجهة المشكلات والأزمات الإقتصادية بتوفير المتطلبات الضرورية لدوران عجلة الإنتاج وسد حاجة البلاد فى ظروف الحرب.

الخطة الخمسية ٧٨/١٩٨٢

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإستقرار البلاد بعد عقد إتفاقيات السلام تم إعداد الخطة الخمسية ٧٨/١٩٨٢ وفقاً لإستراتيجية طويلة المدى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى عام ٢٠٠٠.[1]

وفى تلك الخطة أصبح من الضرورى إعادة النظر فى خطة خدمات التنمية الإجتماعية فى مختلف أنشطتها وإعطائها الإهتمام الكافى لإتصالها المباشر بحاجات الجماهير وتوسيع نطاق هذه الخدمات ورفع كفاءتها وتحقيق عدالة توزيعها بين الأقاليم والتجمعات السكانية خاصة الخدمات الصحية والتعليمية وتعويض القصور فيها خلال الفترة السابقة مع ربطها بمشروعات القطاعات الأخرى.

ومع الأخذ فى الإعتبار الأبعاد الإقتصادية والسياسية والعسكرية التى تتحرك فيها الدولة فى تلك المرحلة التاريخية خصصت الدولة إستثمارات تقدر بحوالى ٨٠٨,٧ مليون جنيه للخطة الخمسية للتنمية الإجتماعية تمثل نحو ٧,٩% من الإستثمارات الكلية فى الخطة ويبين الجدول رقم (٥) توزيع الإستثمارات بين مختلف قطاعات التنمية الإجتماعية حيث :

١ – خصص لقطاع الخدمات التعليمية والعلمية والتدريبية إستثمارات تقدر بحوالى ٤١٨,٤ مليون جنيه بنسبة ٥١,٧% من جملة الإستثمارات المخصصة للتنمية الإجتماعية منها نحو ٧,٨ مليون جنيه لجهاز الكتب الجامعية والمدرسية.

٢ – خصص لقطاع الخدمات الصحية إستثمارات تقدر بحوالى ١٣٤,٧ مليون جنيه بنسبة ١٦,٦% من جملة الإستثمارات المخصصة للتنمية الإجتماعية.

٣ – بلغ نصيب خدمات الأمن والعدالة حوالى ٦٢,٥ مليون جنيه بنسبة ٧.٧%من جملة الإستثمارات للتنمية الإجتماعية.

---

(1) المجلد الثانى من مشروع الخطة الخمسية ٧٨ – ١٩٨٢ "الإنسان المصرى" أغسطس ١٩٧٧ – جداول البيانات (ملحق رقم ٢) وهم جداول إستثمارات خدمات التنمية الإجتماعية ٥،٦،٧،٨،٩.

٤ - بلغ جملة الإستثمارات المخصصة للخدمات الثقافية والإعلامية نحو ١٠٨,٣ مليون جنيه بنسبة ١٣,٤% من جملة إعتمادات التنمية الإجتماعية.

نتائج متابعة التنفيذ لخطة ١٩٨٢/٧٨ ونتائج المرحلة:

سجلت الفترة من عام ٧٧ حتى عام ١٩٨٢/٨١ محاولة الإرتقاء بمستويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لإستعواض التباطؤ فى النمو الذى حدث فى المراحل السابقة من السبعينات وعلاج تدهور المرافق والهياكل الأساسية من أجل رفع الطاقة الإستيعابية للإقتصاد المصرى وخلق فرص للعمالة للأعداد المتزايدة للسكان ومن ثم كما يتضح من الجدول رقم (٦) أن إرتفع معدل النمو السنوى فى مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية الى ١٢,١% ، وفى مجموعة قطاعات الخدمات الإجتماعية الى ٩,٦% بينما إنخفض هذا المعدل فى مجموعة القطاعات السلعية الى ٥,٨% (بما فى ذلك قطاع البترول والمنتجات البترولية ، ٤,٨% بدون قطاع البترول والمنتجات البترولية).

وكان من نتيجة هذا النمط أن تغير البناء الإقتصادى مقاساً بالناتج المحلى الإجمالى الحقيقى لصالح القطاعات الخدمية فإرتفعت الأهمية النسبية الى جملة الناتج المحلى الإجمالى لمجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية من ٣٠,٣% الى٣٥% ولمجموعة الخدمات الإجتماعية من ١٩,٦% الى ٢٠,٤%. يضاف الى هذا أن التزام الدولة بمجانية التعليم وبعض الخدمات الإجتماعية وأيضا الإلتزام بتعيين الخريجين أدى الى أن تكون قطاعات الخدمات الإجتماعية أكثر إستقبالاً للزيادة فى حجم التوظف وهو أيضا ما حدث فى قطاع الخدمات الإنتاجية .. وهى عمالة لا يقابلها إنتاج حقيقى.

وقد نتج عن هذا النمو غير المتوازن للقطاعات تفاوت كبير بين نمو قوى العرض والطلب [1] الكلى عليها مما أدى الى إختلال هيكلى للإقتصاد الداخلى وكانت النتيجة الحتمية إنتشار ظاهرة التضخم بمعدلات مرتفعة عانى منها محدودى الدخل خاصة مع تزايد الواردات وما جلبته من التضخم المستورد فى صورة زيادات لأسعار الواردات السلعية الإستهلاكية والوسيطة والإستثمارية . بالإضافة الى الإختلالات الناتجة من زيادة الدعم الذى ارتفع حجمه من ٤٦٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ الى نحو ٢ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ بالإضافة الى الدعم المستتر لبعض القطاعات الإنتاجية والطاقة بنحو ٣ مليار جنيه.

الإستثمارات المنفذة بقطاع الخدمات والتى تمس المواطنين:-

ويبين الجدول رقم (٧) حجم وتوزيع الإستثمارات الثابتة المنفذة خلال السنوات من ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٢/٨١ ومنه يتضح أن حجم الإستثمارات المنفذة خلال تلك الفترة بلغت نحو ١٨ مليار جنيه. نفذ منها فى قطاعات الخدمات الإجتماعية نحو ٤.٤ مليار جنيه بنسبة ٢٤,٨% من إجمالى الإستثمارات المنفذة بالخطة منها ٢,٨ مليار جنيه إستثمارات القطاع العام ، ١,٦ مليار جنيه إستثمارات للقطاع الخاص.

---

[1] وزارة التخطيط "تطور الإقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٧٠/٦٩ - ١٩٨١ .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن إستثمارات قطاع الخدمات الإجتماعية قصد بها الإستثمارات الموجهه الى الإسكان ، والمرافق العامة ، والخدمات الإجتماعية الأخرى (التعليم ، والصحة ، والأمن والعدالة ... الخ) فإذا أضيف اليها حجم الإستثمارات الموجهة للخدمات الإنتاجية الأخرى التى تستهدف سد إحتياجات المواطنين الكهرباء بمبلغ ١,٣ مليار جنيه ، النقل والمواصلات بمبلغ ٤.٤ مليار جنيه ، والتجارة والمال بمبلغ ٠,٥ مليار جنيه لبلغ حجم الإستثمارات الموجهة لرفع كفاءة وتنمية الخدمات بصفة عامة نحو ١٠,٦ مليار جنيه مقابل ٧,٤ مليار جنيه الموجهة لمشروعات القطاعات الإنتاجية (الزراعة ، والصناعة والتعدين والبترول ، والتشيد)٠

إستخلاص :(*)

أن الإقتصاد المصرى خلال تلك الفترة الزمنية كان يعمل داخل ظروف متغيرة خارجيا ومحليا فى ذات الوقت مرت البلاد خلالها من النقيض الى النقيض ... من الهزيمة وما أفرزته من سلبيات أثرت على الإقتصاد القومى الى نصر ما يستتبعه هذا من ضرورة التفاؤل بالمستقبل ورغبة التخلص السريع من آثار الماضى .. ومن ثم جاءت أهمية النظرة البعيدة فى التخطيط القومى للمستقبل مع الواقعية فى مواجهة المشاكل التى نتجت عن النمو غير المتوازن لقطاعات الإنتاج القومى والذى تم الإشارة إليه عاليه ومؤداها وجود إختلالات هيكلية تعنى أن هناك حدود يجب أنه تؤخذ فى الإعتبار عند التوسع فى قطاعات الخدمات لتتواءم مع التوسع فى القطاعات الأخرى والتركيز على أهمية دراسة العلاقات التشابكية والتوازنية للنمو الإقتصادى والإجتماعى فى آن واحد٠

(*) وزارة التخطيط "الإطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية" ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ الجزء الأول - المكونات الرئيسية٠

الفصل الخامس

المشاركة الشعبية وإستراتيجية التخطيط

فى الفترة من ١٩٨٢ - ٢٠٠٢

إستراتيجية التخطيط حتى عام ٢٠٠٢

بعد توقيع إتفاقية السلام وإستقرار الأوضاع والظروف السياسية الخارجية والداخلية وأيضا مع تحقيق قدر من الهدوء النسبى فى التغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى الدولة ، وكذا بعد إرساء القواعد الأساسية لعملية التخطيط والتنمية من خلال تطور التشريعات والقوانين المنظمة للتخطيط وإعداد الخطط وأسلوب المشاركة الشعبية داخل إطار تنظيمات الإدارة المحلية والحكم المحلى .

بدأ فى عام ١٩٨٢ الإعداد للخطة الخمسية الأولى ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ فى إطار من إستراتيجية طويلة المدى تمتد حتى عام ٢٠٠٠ لتعديل المسار الإقتصادى والفكر الإجتماعى والسياسى معا فى ذات الوقت وفقا لمعايير يرتضيها الشعب وأهداف وغايات لا مناص منها يقبل الشعب على تحقيقها على مراحل متتالية من الخطط الخمسية المتوسطة المدى المتضمنة للخطط التفصيلية السنوية والتى لا بد وأن تتمتع بالقوة الملزمة والثبات من خلال قانون يعتمده ويقره مجلس الشعب ولا يسمح إلا بقدر ضئيل من المرونه من خلال التأشيرات الخاصة بالموازنة العامة للدولة يتيح التحرك فى ضوء إنجازات تلك الخطط والتحديات المحلية أو التطورات العالمية التى يمكن أن تواجهها .

ركائز إستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى عام ٢٠٠٠ :

يمكن إيجاز أهداف تلك الإستراتيجية فيما يلى [1] :

١ - إستمرارية الإصلاح الإقتصادى والمالى للقضاء على تراكمات الماضى وضمان أفضل الظروف لإنطلاق التنمية .

٢ - الإستفادة بكل الخبرة وفكر التنمية والإنجاز الفنى والعلمى على المستوى المحلى والعالمى لصالح تعبئة الموارد وترشيد إستخدامها .

٣ - زيادة الإنتاج ورفع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج الى الحدود القصوى لطاقاته المتاحة بما يضمن تحقيق التناسب بين الدخل من الإنتاج السلعى والدخل من الخدمات .

٤ - توفير الغذاء والكساء والمسكن وخدمات التنمية لكل المواطنين .. وبمعنى آخر الوفاء بأكبر قدر تسمح به الموارد من الحاجات الأساسية إعتمادا على المجهود المحلى والمشاركة الشعبية .

---

(١) وزارة التخطيط الإطار العام التفصيلى لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٣/٨٢ -٨٧/٨٦ الجزء الأول المكونات الرئيسية .

٥ – تدعيم القدرة الإستيعابية للإقتصاد المصرى ومقدرته على التصدير وأكبر قدر ممكن من الإعتماد على الذات .. دون إهمال ترشيد بعدى التكنولوجيا ونمط الإستهلاك.

٦ – تحقيق أكبر قدر من العدالة بين الفئات المختلفة وبين الأقاليم المختلفة وكذا أكبر قدر من الإستقرار الإجتماعى للمواطنين.

٧ – إقامة تجمعات سكانية خارج وادى النيل حيث يتيسر إقامة مراكز إنتاجية زراعية أو صناعية أو سياحية .

٨ – الوصول الى أفضل وأكفأ إستخدام للطاقة المتجددة ، والطاقة غير التقليدية والترشيد الكامل لإستخدام مصادر الطاقة القائمة وهو ما يتطلب بالضرورة إختيار التكنولوجيا المقتصدة للطاقة فى كافة المشروعات الجديدة فضلا عن رفع كفاءة إستخدام الطاقة فى المشروعات والأنشطة القائمة.

٩ – الإهتمام بالبعد الإقليمى العربى لما له من أهمية خاصة بالنسبة للأهداف والغايات حتى سنة ٢٠٠٠ وهو الأمر الذى لابد وأن يتم تخطيطه للمدى البعيد فى مجالات إقتصادية متعددة الزراعة ، والصناعة والتجارة ... الخ.

المشاركة الشعبية فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٢/٨٣ – ١٩٨٧/٨٦[1]

فى حقيقة الأمر تعتبر هذه الخطة الخمسية ثانية الخطط المتوسطة الأجل الثانية بعد الخطة الخمسية الأولى ٦٥/٦٠ إذ كانت الخطة الخمسية ٧٧ – ١٩٨٢ – رغم صدورها بقانون – متحركة تتغير أهدافها كلما زادت عليها سنة مقابل كل سنة تنقضى وقد كان ذلك حلاً وعلاجاً لعدم وضوح الرؤية الكاملة للتوقعات المستقبلية الذى سيطر على ظروف إعداد تلك الخطة.

وقد تميزت الخطة الخمسية ٨٢/٨٧ ببعض الخصائص التخطيطيه الهامة التالية:

١ – حرص التخطيط على توضيح موقف الخطة القصيرة (السنوية) من الرؤى المتوسطة المدى (الخطة الخمسية) وكذا موقف تلك الخطط المتوسطة من الرؤى لخطة طويلة المدى حتى عام ٢٠٠٠ .

٢ – لم تكتف الخطة بأن تحدد مسارات المتغيرات الإقتصادية وأهدافها الإجتماعية دون أن تتوزع مسئولية تحقيق الأهداف على الجهات (على نحو توزيع الإستثمارات) حيث تم توزيع الأهداف القومية للخطة كمسئولية على الأجهزة التنفيذية على كل المستويات (الوزارات وجهات الإسناد ، أجهزة الحكم المحلى ، دواوين عموم المحافظات) أى مركزيا وإقليميا.

٣ – إعتمدت الخطة على توزيع الإستثمارات وفقا للأولويات القومية وتحددت تكلفة المشروعات مشروعاً مشروعاً ومكونات تلك التكلفة سواء مكونات نقدية (نقد محلى ، نقد أجنبى ، حر أو تسهيلات ، منح وإعانات) ومكونات عينية (أرض ، تشييدات ، مبانى سكنية ، مبانى غير سكنية ، آلات

---

(1) الإطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٢/٨٣ – ٨٧/٨٦ الجزء الأول.

ومعدات ، عدد وأدوات ، وسائل نقل ، أبحـــاث ودراسات إنفاق إستثمارى) وذلك حتى يمكـــن أن تتحدد مساراتها التنفيذية وتتابع مع الأجهزة المسئولة بجد وفعالية .

٤ – إستندت الخطة على دراسات علمية للواقع الإقتصادى الموجود ودراسات مستقبلية فى كل من المـــدى المتوسط والطويل وخلصت الى مؤشرات إستراتيجية إستهدفت أخذها فى الإعتبار عند إعداد الخطة :

أ – الإرتفاع بمعدلات التنمية وتحقيق إستقرارها بمعدلات عالية تتجاوز معـــدل نمـــو الســـكان لمواجهة تلك المشكلة ولإتاحة الفرصة لتحقيق معدل متزايد ملائم للإدخار .

ب – الإرتفاع المستمر فى مستوى المعيشة مع ضمان عدالة توزيع الدخل والإستقرار الإجتمـــاعى والذى يتحقق من خلال تسارع معدلات التنمية .

ج – تدعيم القدرات الإستيعابية للإقتصاد ومعالجة الإختلالات الداخلية بشكل دائـــم لتقليـــل الإعتماد على الخارج والتخلص من الأعباء التى فرضتها الظروف السابقة لتصحيح العجـــز فى ميزان المدفوعات .

د – الإهتمام بمشكلة الإسكان وما تهدد به من أخطار إجتماعية وإعطائه أولوية فى إطار سياســـة إسكان مخططة .

هـ – التركيز على الإنتاج السلعى (الزراعى ، والصناعى) لتحقيق معدلات إنتاج عالية تســـاعد على إستقرار التنمية لتدعيم قوى الإعتماد على الذات وزيادة الصادرات والإحـــلال محـــل الواردات .

و – تدعيم قطاعات البنية الأساسية (الطرق ، النقل ، مياه الشرب ، الصرف الصحـى ، ١٠٠الخ) وكذلك القطاعات التى تعانى من إختناقات تعوق تنفيذ الخطة أو إحباط نتائجها خاصـــة فى قطاعى التشييد والطاقة لتوفير الفرصة لإنطلاق القطاع الخاص .

ز – أن يتضمن التغيير الإقتصادى الذى تستهدفه الخطة تحقيق البعد الإجتماعى وتحسين مســـتوى المعيشة خاصة للطبقات محدودة الدخل من خلال تحقيق العدالة الإجتماعية وإعطاء المزيد من الإهتمام والرعاية للتخطيط الإقليمى بما يكفل تحقيق المزيد منها بين أقاليم الدولة المختلفة .

ح – الإهتمام بقضية الإنفتاح على أن يكون قطاع الإنتاج السلعى هو المحدد الرئيسى لدفع عجلة التنمية مع تأكيد دور القطاع الخاص الوطنى والعربى والأجنبى فى تحقيق أهداف الخطة مـــع ضرورة توجيه التخطيط لمشروعات ذلك القطاع حتى لا يترتب على المغامرات الفرديـــة أو الرغبة فى الكسب السريع او الإستفادة من ظروف طارئة ما يهدد تلك السياسة ويحولها عـــن الهدف الأصلى .

ط – إعادة النظر فى أسلوب إدارة مشروعات القطاع العام لزيادة كفاءته الإنتاجية وتخفيض إعانـــة سد العجز التى تتحملها الموازنة العامة للدولة ومراجعة السياسات السعرية .

مفهوم المشاركة الشعبية في إطار مشروعات الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٧

يتمثل إهتمام الدولة المباشر بالمشاركة الشعبية فى إطار الإستراتيجية العامة والخطة الخمسية بتوجيه جهود التنمية الى تنمية الإنسان من خلال القطاعات ذات الصلة بسد الإحتياجات الأساسية له وهى قطاعات الإسكان ، والمرافق العامة (مياه الشرب ، والصرف الصحى) ، وخدمات التعليم ، والصحة والخدمات الأخرى (الثقافة ، والأمن ، والعدل ، .. الخ) . بالإضافة الى الإهتمام بالتنمية الإقليمية والتخطيط الإقليمى وإعطاء دفعات قوية لتحقيق متطلبات الشعب فى مختلف أنحاء الجمهورية فى إطار تنظيمات وتقسيمات الإدارة المحلية ونظام الحكم المحلى .

وقد أرست الخطة الخمسية ٨٧/٨٢ أسس ومبادئ إستراتيجية التنمية فى تلك القطاعات بشكل فعال وواضح يمكن إيجازه فيما يلى:

- بالنسبة لقطاعات الإسكان والمرافق العامة:

نظراً لإرتفاع أسعار السلع والخدمات بصفة عامة وإنخفاض قدرة الشرائح العريضة من محدودى الدخل فى الحصول على المسكن المناسب ، أخذت الدولة على عاتقها مسئولية حل تلك المشكلة خاصة بعد إتجاه القطاع الخاص وكذلك بعض شركات الإسكان الى بناء المساكن الفاخرة ذات العائد المرتفع وضآلة معدلات إنشاء المساكن سنويا بالمقارنة بالإحتياجات منها خاصة مع إرتفاع معدلات النمو السكانى وتزايد الهجرة من الريف الى المدينة .

وعلى ذلك قامت الدولة بمشاركة القطاع الخاص فى تنمية قطاع الإسكان بالإهتمام من جانبها بإقامة وحدات الإسكان من المستويين الإقتصادى والمتوسط ووضع السياسات المحفزة والمنشطة للنهوض بقطاع الإسكان بصفة عامة مع دعم المحليات لتكثيف جهودها وتنشيط مواردها لصالح الإسكان الإقتصادى ومنح المحافظات قروضاً ميسرة لتشجيع إمتداد نشاط بناء تلك الوحدات الى سائر المراكز وعدم قصره على عواصم المحافظات .

إهتمت إستراتيجية تنمية قطاع المرافق بحق الإنسان المصرى فى الحصول على مياه شرب نظيفة والعيش فى بيئة صحية جيدة .. ومن ثم حظى هذا القطاع بإهتمام كبير من جانب الدولة وكان له أولوية خاصة بالنسبة لقطاع الخدمات خاصة بعد إنهيار شبكات مياه الشرب والصرف الصحى نتيجة إهمال إحلال وتجديد تلك الشبكات خلال السنوات السابقة فى كثير من المدن .. ومن ثم إهتمت كل من وزارة الإسكان والمرافق والوحدات المحلية بإعطاء أولوية خاصة فى حدود الموارد المالية المتاحة لعمليات رفع كفاءة محطات مياه الشرب والصرف الصحى ، ودراسة الإحتياجات المطلوبة لبناء وإقامة المحطات الجديدة بالأقاليم ومد وتجديد وإحلال الشبكات .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن الدولة أعطت ومازالت تعطى إهتماماً خاصاً لهذا القطاع فى كل الخطط الخمسية والسنوية ووجهت له قدراً كبيراً من الإستثمارات على النحو الذى سيوضح فيما بعد بهدف

تحقيق مبدأ أساسى وهو حق كل مواطن على كل بقعة من الوطن فى العيش فى بيئة نظيفة غير ملوثة والحصول على مياه شرب نقية إلا أنه مع تزايد النمو السكانى بدأ التفكير من خلال المحليات والأجهزة المعنية بتنمية القرية (كجهاز التنمية الشعبية وجهاز بناء وتنمية القرية) بالإتجاه الى تدعيم الجهود المحلية فى هذا المجال لجهود الدولة إما عن طريق المساهمة بالجهود الشخصية فى عملية التنفيذ أو التدعيم بالموارد المالية الذاتية للأهالى عن طريق مساهمتهم بالتبرعات أو من خلال الصناديق الخاصة بالمحليات .

بالنسبة لقطاعات الخدمات الإجتماعية:

على الرغم من الندرة النسبية فى الموارد المالية والمادية المتاحة فى مصر إلا أنها تعانى من الوفرة النسبية فى الموارد البشرية نتيجة التزايد السكانى وأيضا الإنخفاض النسبى فى معدلات إنتاجية العمل وإنخفاض مستوى الإدارة الإقتصادية .

ومن ثم كان تركيز إستراتيجية الخطة القومية والخطة الخمسية على تنمية الموارد البشرية من خلال :-

(١) التعليم حيث تم توجيه قدر كبير من الإستثمارات الى قطاعات التعليم العام فى مختلف المراحل الإلزامية والإعدادى والثانوى والفنى والتعليم الأزهرى والجامعى ومراكز البحوث المتخصصة والعامة ومراكز التدريب وتأهيل الفنيين وفقا لإحتياجات سوق العمل وإستكمال الأبنية التعليمية سواء فى المدارس أو الجامعات وتزويدها بالتجهيزات العلمية الحديثة .

(٢) الخدمات الصحية: حيث تم إعطاء أولوية خاصة للخدمات الوقائية من الأمراض المعدية وحماية المواطنين منها وكذا خدمات الطوارئ الصحية والرعاية الطبية العاجلة ، والتوسع فى شبكة الرعاية الصحية الأولية فى الريف والحضر وشمولها للنشاطات الصحية الأساسية مثل مراكز رعاية الأمومة والطفولة ، وتنظيم ورعاية الأسرة ، والصحة المدرسية مع إستمرار التوسع فى نشر مظلة التأمين الصحى تدريجيا بهدف أن يصبح العلاج التأمينى هو النظام السائد فى مصر .. مع التوسع فى مكافحة الأمراض المتوطنة والأمراض المعدية والأوبئة .

وفى هذا الصدد وجهت الخطة إستثمارات صحية لرفع كفاءة الخدمات العلاجية وتدعيم وتجهيز المستشفيات والمؤسسات العلاجية والوحدات الصحية وإقامة وحدات علاجية جديدة مع مراعاة التكامل بين المستويات المختلفة للخدمة الصحية بدءا بالمستوى الأول وهو وحدات الرعاية الصحية الأساسية ثم المستوى الثانى المتمثل فى خدمات الإخصائى فى العيادات الخارجية والأقسام الداخلية مع رفع الكفاءة فى المستويات الأعلى المتمثلة فى المعاهد التخصصية والبحثية والجامعية وتطوير المستشفيات التعليمية ولا شك أن مساهمات القطاع الخاص فى هذا القطاع تلعب أيضا دوراً هاماً فى توفير الخدمات الصحية للقادرين من ذوى الدخول المرتفعة .

كما إستهدفت الخطة تدعيم قطاع الدواء وزيادة إنتاجية وتدعيم شركات القطاع العام والعاملة فى هذا المجال للمساهمة فى تخفيض سعر الدواء .. وتشجيع شركات القطاع الخاص المصرى والأجنبى

والمشترك لإنتاج الدواء محلياً والحد من الإستيراد لتوفير الإحتياجات التى تعجز الإمكانيات المحلية عن الوفاء بها .

(٣) خدمات الشئون الإجتماعية : حيث وجهت الخطة إهتماما بإنشاء الوحدات الإجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية بالإشتراك مع الأهالى والجمعيات الأهلية خاصة بالنسبة لرعاية المعوقين ومراكز التكوين المهنى ومشروعات الأسر المنتجه وبرامج التأهيل الإجتماعى من خلال إنشاء مراكز ومكاتب التأهيل الإجتماعى ومؤسسات التثقيف الفكرى .

كما وجهت وزارة الشئون الإجتماعية إهتماما خاصا لخدمات الأسرة والطفولة وأندية الشباب ودور الحضانة ورعاية المسنين ودور المغتربين والمغتربات ومؤسسات الإيواء ورعاية الأحداث ومراكز تأهيل مدمنى المخدرات والمسكرات ورعاية المتسولين وخريجى السجون .

(٤) الخدمات الإجتماعية : والتى تتم من خلال مشروعات وزارة الشئون الإجتماعية والأوقاف غيرها بالتعاون مع وحدات الإدارة المحلية مثل مراكز الشباب بالمدن والقرى والخدمات الدينية والمساجد والخدمات السيادية كالأمن والخدمات التنظيمية الأخرى .

- بالنسبة للتخطيط الإقليمى والتنمية الإقليمية والمحلية :-

تطبيقا لصدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ منحت اجهزة الحكم المحلى وبالتالى الوحدات المحلية كثيرا من الصلاحيات والسلطات المخولة من قبل الأجهزة المركزية فى الدولة وقد استتبع هذا ضرورة أن تعكس الخطة العامة للدولة الإتجاهات التى أقرها القانون فى ظل القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتقسيم الجمهورية الى اقاليم إقتصادية .

وقد إستهدفت إستراتيجية التنمية الإقليمية الآتى :

أ - حصر ودراسة الموارد الإقتصادية والإمكانات الخاصة بالتنمية فى كل إقليم لترشيد إستغلال القائم منها ورفع كفاءته الإنتاجية بالإستعانة بالوحدات المحلية وسلطاتها مع الإستعانة بوحدات البحوث المحلية والمركزية بكل إقليم .

ب - التركيز على معالجة القصور لدى أجهزة التخطيط بالمحافظات لتسهم فى العمل التخطيطى ونشر الوعى به بين عدد أكبر من العاملين بالحكومة والقطاع العام وسائر المحافظات مع قيام المحافظات بإنشاء الأجهزة المساعدة لمد أجهزة التخطيط بالبيانات والمعلومات والإحصاءات والتدريب على تقييم المشروعات وإقتراح الخطط الإقليمية .

ج - دراسة قدرة السلطات المحلية على تدبير الإمكانات المحلية للتمويل والمساهمة فى تنمية أو تمويل المشروعات المحلية الخاصة بها لإعطاء دفعة للمشاركة الشعبية فى إتخاذ القرارات التى تساهم فى إستقرار النظام الإجتماعى والسياسى على المستوى الإقليمى ومن ثم على المستوى القومى وتدريب الكوادر الفنية اللازمة لتحقيق هذا .

د – تم توزيع الإستثمارات الخاصة بالمشروعات فى دواوين عموم المحافظات بين مشروعات خاصة بقطاع الزراعة وتتمثل فى مشروعات محطات تسمين مواشى وإنتاج الألبان والبيض والدواجن ومزارع إنتاج أسماك ومشروعات صناعية مثل المجازر الآلية وتحويل القمامة الى سماد والمخابز والثلج وإنتاج الطوب الطفلى ... وكذا مشروعات مد وتدعيم شبكات الكهرباء والإنارة العامة والرصف والطرق الإقليمية والمحلية والطرق داخل المدن وإستكمال إنشاء الكبارى ومشروعات خاصة بقطاع المرافق كردم البرك ومياه الشرب والصرف الصحى وبعضها ممول من خلال إتفاقيات خاصة أو منح أجنبية كمشروعات الخدمات الحضرية للمناطق المجاورة أو تنمية المدن الحضرية بشمال الصعيد وكذا بعض مشروعات الخدمات الخاصة بالأمن والإطفاء والمرور وتحسين البيئة والمنشآت الشبابية.

هـ – إنشاء جهاز التنمية الشعبية : [1]

- نصت المادتين الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٨٣ الخاص بإنشاء جهاز التنمية الشعبية والتابع لوزير الحكم المحلى أن يتولى الجهاز إعداد خطة لحشد الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية من أجل إستغلال الموارد والإمكانيات والطاقة المادية والبشرية وعلى الأخص الشباب والخريجين فى كل محافظة بما يمكن من زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة للمواطنين إقتصادياً وإجتماعياً وتوفير إحتياجاتهم وذلك فى إطار الخطة العامة للدولة. كما يتولى الجهاز تنفيذ خطط وبرامج ومشروعات التنمية الشعبية التى تقرها اللجان الوزارية والإشراف على متابعة برامج سير العمل فيها بما يحقق أهدافها .... وأيضا إقتراح وسائل التنسيق بين مشروعات القطاعات المختلفة المرتبطة بمجالات التنمية الشعبية ... وكذا التشريعات والنظم التى تمكن من تحقيق أهدافها.

طبقاً لنصوص قرار إنشاء الجهاز تم تشكيل لجان دائمة ومؤقته بالإشتراك مع أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام ووحدات الحكم المحلى قامت بإعداد الدراسات والبحوث اللازمة لإختيار المشروعات التى تحقق هدف الجهاز والتى يمكن مساهمة وتعبئة الجهود الشعبية للمشاركة فيها.

وبناء على الدراسات المشار اليها تركزت مشروعات الجهاز فى المشروعات التالية :

- محطات إنتاج الكتاكيت ، والبط ، والأرانب.
- وحدات إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى المشروعات الزراعية.
- وحدات إنتاج الأعلاف غير التقليدية.
- وحدات إنتاج أثاث نمطى.
- مشروعات مد شبكات مياه الشرب.
- مشروعات مد شبكات صرف صحى.
- مشروعات رصف الطرق.
- مشروعات مد شبكات كهرباء.

---

[1] القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٨٣ .

وقد تم إقامة العديد من تلك المشروعات خلال سنوات الخطط ٨٢/٨٧ ، ١٩٩٢/٨٧ وكان لها أثارها فى توفير متطلبات الأمن الغذائى فى المحافظات الى أن تم خصخصتها طبقا للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

المشاركة الشعبية فى إطار الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٩٢ :[1]

تمثل تلك الخطة الحلقة الثانية من خطة التنمية طويلة الأجل التى تمتد حتى مطلع القرن الحادى والعشرين (عام ٢٠٠٠) وتلتزم بالخط الإستراتيجي لهذه الخطة الطويلة والذى يتمثل فى زيادة القدرة الذاتية - للإقتصاد المصرى وإستمرار إصلاح ودعم البنية الأساسية المادية والإجتماعية والعمل على تحقيق التوازن السكانى والمكانى ومن ثم تعتبر الخطة الخمسية ٨٧/٩٢ إمتدادا للخط الأساسى فى الخطة الخمسية الأولى ٨٢/٨٧ .

ومن منطلق الإلتزام بالخط الإستراتيجى للخطة الطويلة المدى تتلخص أهداف هذه الخطة وفق الركائز الثلاث الآتية .

أ - الإستمرار فى زيادة القدرة الذاتية للإقتصاد القومى من خلال التركيز على الإنتاج السلعى وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتنظيم وزيادة القدرة التصديرية وتعبئة إمكانيات التمويل المحلية للتقليل من الإعتماد على القروض الأجنبية وتطوير أساليب إدارة الإقتصاد القومى ونظم البيانات لتوفير أكبر قدر من البيانات الصحيحة اللازمة لإتخاذ قرارات صحيحة وحاسمة وتحقيق الإستقرار والأمن القومى والسياسى لتدعيم وتشجيع القطاع الأهلى والخاص للمساهمة فى جهود التنمية وتعبئة موارده المالية فى مشروعات تتيح فرص أكبر للعمالة وزيادة الإنتاج والإنتاجية.

ب - الإستمرار فى دعم البنية الأساسية والبنية الإجتماعية من خلال دفع مزيد من الإستثمارات وتشجيع القطاع الخاص والمشاركة الشعبية للمساهمة فى دفع الجهود الذاتية والتمويلية للعمل سواء على المستوى القومى أو المستوى المحلى فى مجالات قطاعات الكهرباء والنقل والمواصلات والإسكان والصرف الصحى ومياه الشرب والتعليم والصحة والرعاية الإجتماعية والدينية والشبابية والإعلام والثقافية - وهى المجالات التى تنعكس أثارها بشكل مباشر على مستوى جماهير الشعب وعلى مستوى آداء الإنسان المصرى وسلوكه فى مجال التنمية.

ج - تحقيق التوازن السكانى من خلال تعميق البعد المكانى والتنمية الإقليمية :

يعتبر البعد المكانى أو البعد الإقليمى فى خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٧/٩٢ إضافة جديدة لإستراتيجية الخطة القومية طويلة المدى نظرا لخطورة قضية الزيادة السكانية على عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث تشير التوقعات الى أن يصبح حجم السكان عند مطلع القرن الجديد ما بين ٦٥ مليون الى ٧٠ مليون نسمة. ومايتطلبه ذلك من مسئولية توفير وإشباع الحاجات الأساسية لهم ليس فقط من ناحية مسئولية الكم ولكن تفرض الكثافة السكانية ضرورة أن تكون تلك التغيرات

---

[1] وزارة التخطيط: إطار الخطة الخمسية الثانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٧/٨٨ - ١٩٩٢/٩١ الجزء الأول - المكونات الرئيسية.

من حيث النوعية وما يتطلبه ذلك من ضرورة إعادة توزع السكان بما يحقق نمط لتوطن سكانى جديد يتطلب الخروج من الحيز المكانى الضيق فى الوادى الى آفاق واسعة أكثر رحابة فى مجتمعات جديدة زراعية أو صناعية أو سياحية وما تتطلبه إقامة تلك المجتمعات من ضرورة توافر حد أدنى من شروط الإستيطان بتوافر عناصر خدمات البنية الأساسية والإجتماعية بها خاصة الصرف الصحى ومياه الشرب ، والتعليم ، والصحه ... الخ.

وعلى ذلك تضمنت خطة التنمية الإقليمية ٩٢/٨٧ إعداد خريطة إقتصادية لكل محافظة تتضمن كل المشروعات الإنتاجية والخدمية القائمة سواء للقطاع العام والخاص وكذا المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية الخاصة بخدمات البنية الأساسية والإجتماعية ومتوسط نصيب الفرد والكثافة السكانية لمواطنى كل محافظة.

وتستهدف الخريطة الإقتصادية من خلال التعرف على الخصائص الإقتصادية للمحافظات فى مجالات الموارد البشرية والطبيعية وطبيعة النشاط الإقتصادى المرتبط بإستغلال الموارد المتاحة عدداً من الأهداف الهامة تتلخص فى :

١ - تعبئة موارد المحافظات بالصورة التى تمكن من تحقيق كفاءة إستخدامها سواء كانت هذه الموارد لها بعدها القومى أو بعدها المحلى داخل المحافظة .

٢ - معالجة المشاكل التى ترتبت علي تركز الأنشطة خاصة الصناعية فى عدد محدود من المحافظات ومما أدى اليه ذلك من زيادة الكثافة السكانية بها وإختناقات إسكانية ومخاطر تلوث بيئى .. الخ. مما سبب من ناحية أخرى تفاوتا كبيرا فى مستويات النشاط والدخول بين المحافظات.

٣ - حماية الأرض الزراعية من الزحف العمرانى عليها بإنشاء مجتمعات سكانية إقتصادية جديدة متكاملة سواء كانت صناعية أو زراعية أو متعددة الأنشطة. مع إعطاء الفرصة للتوسع أفقيا فى المساحات المتزرعة بالمحافظات.

٤ - تحقيق العدالة بين المحافظات فى توزيع الإستثمارات وتحديد مجالات الأنشطة الإقتصادية ذات المزايا النسبية أو الخصائص الملائمة للمحافظة لفتح فرص العمل القادرة على إستيعاب الأعداد المتزايدة من قوة العمل وإمكانية نقلها الى مواقع جديدة لتخفيف الضغط على موارد المحافظات الكثيفة السكان.

٥ - تحقيق التوازن بين النمو الحضرى والريفى بما يتلائم مع مراحل التطور المختلفة بحيث تتمشى معدلات الهجرة من الريف الى الحضر والمجتمعات الجديدة مع قدرتها على الإستيعاب وتفادى مشاكل الإسكان العشوائى وخلخلة قوة العمل فى الريف.

٦ - زيادة درجة التنوع فى هياكل الأقاليم الإقتصادية والإجتماعية بخلق أنشطة غير موجودة أو غير متوطنة تقوم بسد حاجة الأقاليم من بعض السلع الضرورية أو تصديرها خارج الإقليم أو خارج الدولة.

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن إعداد هذه الخريطة يتطلب مشاركة الوحدات المحلية فى المحافظات ووحدات الحكم المحلى وكذا جهاز التنمية الشعبية وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية وهيئات التخطيط الإقليمى بالمحافظات فى إعداد البيانات والدراسات الخاصة بالمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية التى يتم

الإستناد عليها فى وضع خطة إعادة التوطن السكانى والتخطيط فى كافة قطاعات التنمية عند إعداد الخطة القومية .

وقد تركزت إستثمارات الدولة فى خطة المحليات والأجهزة التابعة لها فى الأنشطة التى يمثل عائدها خدمات إجتماعية مباشرة للمواطنين ورفع كفاءة الخدمات فى الوحدات المحلية خاصة فى مجالات البنية الأساسية من مد شبكات الكهرباء والإنارة ورصف الطرق ومد شبكات مياه الشرب والصرف الصحى والإنتهاء من تنفيذ مد الشبكات على الأقل فى مدن المحافظات .

المشاركة الشعبية فى إطار الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/٩٧ :

تشكل الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧) المرحلة الثالثة من الخطة الطويلة (١٩٨٢ - ٢٠٠٢) وهى مرحلة جديدة من حيث توجهاتها وأهدافها بعد أن تم خلال المرحلتين السابقتين إعادة تأهيل وتكوين قاعدة الإنتاج السلعى وإستكمال وإعادة تجديد البنية الأساسية للإقتصاد القومى حيث كان لكل من الخطتين توجهات إصلاحية لمواجهة الإختلالات الماضية الداخلية والخارجية نتيجة ما فرض على مصر من ظروف حرب وخلافه .

وعلى ذلك فإن هذه الخطة وإن كانت تسير فى الخط الإستراتيجى للتنمية طويلة الأجل إلا أنها تتميز عن سابقتها فى أهدافها القومية وهى تسعى لتثبيت السياسة الإصلاحية فى كافة المجالات والعمل على التحديث والإستقرار لتحقيق الإنطلاق الإنتاجى الذاتى للإقتصاد القومى والإرتقاء بمستوى المعيشة من خلال دفع وتنشيط القطاع الخاص للعمل فى كافة مجالات التنمية ليضطلع بمهمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى المستقبل وفقاً لآليات السوق وتخفيفاً للعبء الضخم الذى يقع على الدولة خاصة بالنسبة لمحاربة البطالة وإيجاد فرص العمل اللازمة لتشغيل الشباب .

كما فرضت الزيادة السكانية على تلك الخطة تحقيق هدف إستراتيجى آخر هو ضرورة الإنتقال من الحيز المكانى الضيق والإنتشار المخطط والمنظم فى ربوع البلاد للتخلص من محاذير وسلبيات التكدس السكانى الحالى وتحقيق التوازن السكانى والمكانى الذى يحقق نمط جديد للتوطن السكانى يخدم التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ومع الأحداث العالمية السريعة وظهور التكتلات الإقتصادية العالمية والمنافسة القوية التى تفرض التميز فى الإنتاج لملاحقة العالم منعاً لظهور إختلالات هيكلية جديدة يقتضى الأمر ضرورة الإتجاه الى دفع وتعظيم الجهود فى مجالات البحث العلمى وإتخاذ أساليب تكنولوجية جديدة للإرتقاء بالزراعة والصناعة للمستويات العالمية وتعظيم الإنتاجية فى كافة المجالات .

وعلى ذلك إقتضت متطلبات خطة التنمية الإقتصادية ٩٢/٩٧ العمل على إرساء قواعد التحول فى أسلوب إدارة الإقتصاد القومى على النحو التالى:-

١ – التحول الديموقراطى كأساس للحكم تتم فيه المشاركة الشعبية فى جميع مراحل إتخاذ القرار وذلك عن طريق مجلس الشعب والشورى والهيئات المحلية والتنظيمات الحزبية سواء منها الحزب الحاكم أم أحزاب المعارضة .

٢ – التحول من نظام إقتصادى أساسه القطاع العام الى نظام إقتصادى يضع للقطاع الخاص دورا أساسيا فى عملية التنمية بمقتضى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

٣ – التحول فى ظل توجهات النظام العالمى الجديد لتحقيق ودعم الإستقرار السياسى والإقتصادى بمصر على المستوى الدولى على أسس من التقدم والتطور العلمى يسمح لمصر بالمنافسة فى مجالات الإنتاج والتصدير والتميز .

٤ – ضرورة وضع مصر بما لها من ثقل بين دول المجموعة العربية فى تأكيد ظروف السلام فى المنطقة فى وضع يؤكد الثقة فى إقتصادها وطاقاتها الإستيعابية بما يسمح بجذب المزيد من الإستثمارات العربية والأجنبية خاصة بعد إسقاط جانب كبير من الديون .

وعلى ذلك فإن هذه الخطة شهدت مرحلة تحول التخطيط من مرحلة تخطيط مشروعات القطاع العام – الذى كان يمثل حجر الزاوية فى عملية التنمية وما كان له من دور هام فى زيادة الإنتاج وتوفير القاعدة الصناعية وقاعدة البنية الأساسية القوية خلال المرحلة السابقة فى الخطتين ٨٣/٨٢ – ٨٧/٨٦ ، ٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١ الى إستخدام منهج جديد يعتمد على تخطيط السياسات المختلفة لإدارة الإقتصاد القومى الذى اصبح يرتكز على القطاع الحكومى (ويضم الإدارة الحكومية والمحليات ، والهيئات الخدمية والهيئات الإقتصادية) فى إطار الإدارة الحكومية المباشرة ، وقطاع الأعمال ، والقطاع الخاص .

ولا شك أن هذا تطلب تغييراً فى نوعية الأدوات المستخدمة للتخطيط فى تلك المرحلة بحيث تتبنى هذه الأدوات دور التوجيه والتحفيز دون تدخل أو فرض حتى يمكن تهيأة الحرية للقطاع الخاص فى مجالات الإنتاج السلعى والخدمى لإختيار التصرف والحل الأفضل ومن ثم أصبحت السياسات الإقتصادية الكلية أداة التخطيط الأساسية وتضمنت الخطة تفصيل واضح لتلك السياسات التالى بيانها:

١ – سياسات الإدخار والتمول وتتضمن السياسات النقدية والمالية .

٢ – سياسات الإستثمار وتحديد أولوياته لتدعيم دور القطاع الخاص .

٣ – سياسات التعامل مع العالم الخارجى .

٤ – سياسات الأسعار .

٥ – سياسات الإنفاق الإستهلاكى .

٦ – سياسات السكان والقوى العاملة والتوظف والأجور .

٧ – السياسات المتعلقة بشركات قطاع الأعمال العام .

٨ – السياسات المتعلقة بالقطاع الخاص .

٩ – سياسات البحث العلمى والتكنولوجيا .

١٠ – سياسات البيئة .

١١ – السياسات المتعلقة بالأمومة والطفولة .

١٢ - سياسات التنمية المحلية.

١٣ - السياسات القطاعية : وتتضمن السياسات المتعلقة بقطاعات الزراعة ، والصناعة ، والبترول ، والكهرباء ، والنقل ، والسياحة ، وسياسات الرعاية الإجتماعية (وتتضمن الرعاية الصحية ، والثقافة ، والإعلام ، والشباب والرياضة ، والأمن والعدالة والأصول الروحية والدينية ، والتعليم).

تفعيل دور المشاركة الشعبية في إطار تلك الخطة :

في ضوء التغيرات الأساسية السابق عرضها يمكن القول أن محاور التغيير في الخطة تعتمد أساساً على مشاركة جميع أفراد المجتمع في إتخاذ القرار وتحمل مسئوليته عند التنفيذ وتحمل تضحيات وأعباء التمويل مع مراعاة البعد الإجتماعي في تحميل أعباء الإصلاح الإقتصادي المنشود وتوزيع تكلفته على القادرين والمستفيدين من عملية الإصلاح الإقتصادي في مواقع تواجدهم وإشتراك كافة الأجهزة والمنظمات العاملة في الدولة في إعداد الخطة وهو ما تم وتشكلت على أساسه أولويات الخطة وسياستها وما يستتبع ذلك من الإشتراك في متابعة الخطة وجميع تعديلاتها اللازمة والضرورية التي تصاحب عملية التطبيق.

في مرحلة التحول الى إقتصاديات السوق كان للمشاركة الشعبية في إطار الوحدات المحلية دوراً يتمثل في بيع المشروعات الإنتاجية والخدمية بالمحافظات الى القطاع الخاص والمواطنين لتملكها وتوفير السبل والآليات الكفيلة بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية المتاحة لها وعدم إهدارها وبرمجة آليات تخارج الدولة وشركات القطاع العام من تلك المشروعات (مع المحافظة أيضاً على ما بها من طاقات إنتاجية وعدم إهدارها) .

إستهدفت سياسات الخطة المشار اليها عاليه حث المواطنين على المشاركة الإختيارية في تكاليف الخدمات التعليمية والصحية ، والمشاركة الواعية في تحمل التكاليف الضرورية في مجالات الإتصالات والنقل والصرف الصحي ومياه الشرب وغيرها من المرافق العامة بشكل متدرج ومتناسب مع زيادات الدخول ... هذا بالإضافة الى تشجيع الجهود الذاتية في إنشاء التوسع وإدارة بعض المرافق والخدمات وذلك كحافز إجتماعي للمشاركة الشعبية للعناية بها.

في إطار التنمية المحلية والإقليمية لعبت المشاركة الشعبية دوراً هاماً من خلال الوحدات المحلية في المساهمة في إعداد البيانات اللازمة لوضع السياسات الخاصة بمعالجة مشاكل الكثافة السكانية وتزويد المناطق المحرومة بالخدمات اللازمة من مياه شرب ، وصرف صحي ، ومعالجة البيئة ، والخدمات الصحية والتعليمية على النحو السابق ذكره عند عرض مساهمات المشاركة الشعبية في الخطط الخمسية السابقة.

في إطار سياسات تشجيع القطاع الخاص لعب القطاع الخاص التعاوني دورا هاما وبارزا في مجال التعاونيات الزراعية ، والسمكية ، والإنتاجية ، والحرفيه والإستهلاكية والإسكانية وإستطاعت الجمعيات التعاونية أن تؤدي خدمات واسعة في تلك المجالات ساهمت في عملية التنمية في تلك المجالات بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والوحدات المحلية في جميع المحافظات.

في إطار مواجهة مشكلة الإرهاب التي عانت منها مصر في أوائل التسعينات ظهرت الحاجة الشديدة الى أهمية تطوير المناطق العشوائية في جميع إنحاء الجمهورية حيث أتخذت عناصر الإرهاب من تلك المناطق معقلاً لها وسادت فيها كل صور السلوكيات السلبية بل إمتد أثرها للمجتمع المحيط بها... ومن ثم أخذت الدولة

على عاتقها مهمة تطوير تلك المناطق ولكن بالإشتراك مع المواطنين اللذين يقطنون بها ومن ثم تم بحث القنوات الشرعية لتنظيم وتضافر الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية مع جهود الأجهزة التخطيطية والتنفيذية المختلفة لمواجهة هذه المشكلة من كافة جوانبها مع تشجيع رجال الأعمال المصريين على إنشاء مساكن منخفضة التكاليف بديلة لبعض المناطق وإشراك الأهالى والجمعيات الأهلية فى إتخاذ القرارات ووضع الأولويات لبرامج التطوير وأيضا إشتراكهم بالجهود الذاتية والتمويل المادى فى جميع مراحل التنفيذ ثم صياغة النتائج فيما بعد .

فى [1] نوفمبر ١٩٩٤ تعرضت بعض المناطق بمحافظات أسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، مدينة الأقصر لموجه شديدة من السيول أدت الى حدوث أضرار بالغة فى تلك المحا فظات ... حيث بلغت المواقع التى أضيرت من جراء ذلك ١١٨ موقع يتضمن ٩٧٥٥ منزل .. وفى مواجهة تلك الكارثة تضافرت جهود الأهالى فى إعادة بناء بعض المواقع بالكامل تحت إشراف أجهزة الإدارة المحلية والمحافظات المعنية وتم تقديم الدعم اللازم لهم فى ضوء التكلفة الفعلية للبناء فى صورة عينية كمواد البناء وفى صورة مادية لتغطية تكاليف البناء .

هذا بالإضافة الى تضافر جهود القوات المسلحة والوحدات المحلية بالمحافظات وأجهزة التعمير ورجال الأعمال مع الأهالى فى بناء باقى المواقع .

الصندوق الإجتماعى للتنمية [1]:

صدر القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق ليكون شبكة أمان إجتماعية مساندة لبرنامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى حيث يعمل الصندوق على مساعدة الفئات الأقل دخلاً التى تأثرت بشكل مباشر من إجراءات الإصلاح الإقتصادى بخلق آليات من شأنها حماية تلك الفئات ورفع مستوى معيشتهم وتعزيز ودعم دور الجمعيات الأهلية غير الحكومية فى القيام بوضع مشروعات تلبى إحتياجاتهم .

ومن ناحية أخرى إستهدف الصندوق دعم الطاقة الحكومية لتخفيف حدة المعاناة الإقتصادية وتعزيز طاقاتها المؤسسية وتطوير برامج أمان إجتماعى تمثلت فى خمسة برامج هى :-

١ - برنامج الأشغال العامة لتحسين البنية التحتية الأساسية فى المناطق الريفية والحضرية الأقل دخلاً والتى تزيد فيها كثافة الفئات السكانية الأكبر معاناة وتشمل مشروعات الصرف الصحى وتحسين وإنشاء والطرق وتطهير وتبطين وتغطية الترع وحفر الآبار الإرتوازية ومد مواسير وشبكات لمياه الشرب وجمع القمامة .

٢ - برنامج تنمية المجتمع لتوفير القروض والتدريب للأنشطة المدرة للدخل والعمالة للمشروعات الريفية الصغيرة كتربية الحيوانات ، مشروعات يدوية ، حرفية ، غذائية ، والخدمات البيئية الأساسية الصحية والتعليمية للفئات السكانية الأقل دخلاً فى المناطق الريفية والحضرية المحرومة من الخدمات .

---

[1] وزارة التخطيط - خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٩٦/٩٥ - المجلد الأول .

(١) وزارة التخطيط - خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٩٦/٩٥ المجلد الأول .

٣ – برنامج تنمية المشروعات لتوفير فرص عمل مدرة للدخل للشباب فى قطاعات الصناعات الصغيرة والفردية متناهية الصغر بتقديم القروض والمعونة الفنية والتدريب.

٤ – برنامج التشغيل والتدريب التحويلى لتدريب العمال تدريبا متنوعا بحيث تتسع امامهم الفرصة لإختيار أعمال تناسبهم.

٥ – برنامج التنمية المؤسسية لتعزيز الكفاءة الإدارية والتنفيذية للصندوق وتطوير القدرة المؤسسية للجهات الوسيطة التى يتعامل معها سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

الموارد المالية للصندوق :-

- تجدر الإشارة الى أن الموارد المالية للصندوق يتم تعبئتها من خلال التعاون مع المنظمات الدولية وصناديق التمويل العربية وبعض الدول الصديقة فى شكل قروض أو منح أو إعانات تودع فى الحساب الخاص للصندوق ويعاد إقراضها للمشروعات التى يتم إختيارها طبقا للبرامج المشار اليها عاليه فى صورة قروض ميسرة منخفضة الفائدة أو فى صورة إعانات ووفقا للدراسات والشروط المالية والمعونات المقدمة من الدول المانحة.
- بلغت الموارد المالية للصندوق عام ٢٠٠٠/٩٩ [١] نحو ٤,٨ مليار جنيه لتمويل المشروعات الخاصة بالبرامج الخمسية المشار اليها حيث بلغ حجم التمويل المرتبط عليه نحو ٤٧٤٦ مليون جنيه صرف منها نحو ٣٦٩٥ مليون جنيه وأتيح من خلالها حتى نهاية ٩٩/٩٨ نحو ٢٣١,٨ الف فرصة عمل مؤقتة ، ٤٢٨,٨ الف فرصة عمل دائمة.

إنجازات جهاز التنمية الشعبية[٢]:

من إنجازات الجهاز خلال سنوات الخطط الخمسية الأولى والثانية ٨٧/٨٢ ، ٩٢/٨٧ إنشاء ١٠ محطات لإنتاج الكتاكيت بطاقة ١٥ مليون كتكوت سنويا وأيضاً محطات إنتاج أرانب بطاقة ١٤٨٠ أم تنتج سنويا ٢٢٣٠٤٠ ارنب سنويا وكذا عنابر تحصين وتربية أمهات فى محطة إنتاج البط بطاقة مليون بطة سنويا محملة على مزارع سمكية إلا أن تلك المشروعات قد تم خصخصتها بعد قرار بيع المشروعات الإنتاجية بالمحافظات وإقتصر عمل الجهاز بعد هذا على إجراء البحوث والدراسات التى تساهم فى خدمة التنمية المحلية .. حيث تم إنشاء شبكة معلومات وربطها بجميع الجهات المعنية بدراسات التنمية .. وقد تعددت الدراسات فى عمل خرائط إقتصادية لجميع المحافظات متضمنة دراسات تحليلية لكافة الموارد المالية والبشرية وكافة الأنشطة الإقتصادية والخدمية والإنتاجية والإجتماعية (تعليم ، صحة ، ..الخ) وأيضا لهياكل البنية الأساسية وإحتياجات الوحدات المحلية منها.

---

(١) وزارة التخطيط – إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩ – المجلد الأول.

(٢) وزارة التخطيط – إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٢٠٠٠/٩٩ – المجلد الأول.

المشاركة الشعبية فى إطار الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ :

أعدت تلك الخطة فى إطار إعداد الإستراتيجية القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين لفترة ٢٠ عاماً تبدأ من عام ٩٨/٩٧ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ومن ثم قد جاءت تلك الخطة تمثل المرحلة الرابعة والأخيرة من الإستراتيجية التى بدأت عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٢ لتستكمل الإتجاهات التى بدأتها الخطة الخمسية الثالثة ٩٧/٩٢ من حيث تعميق البعد المكانى والخروج من الحيز الضيق الى آفاق التنمية والإنتشار السكانى فى كل ربوع الجمهورية ، وأيضا من حيث تحقيق الإنطلاقة الإنتاجية فى ظل سياسات الحرية الإقتصادية والإعتماد على القطاع الخاص فى تحقيق معدلات عالية من التنمية الإقتصادية والإجتماعية وزيادة حوافز وتشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية والإهتمام بالبحث العلمى والتعميق التكنولوجى .

أما عن المشاركة الشعبية فى إطار تلك الخطة فإنها تعتبر إمتداد وإستكمال لدورها الذى سبق الإشارة اليه فى الخطط السابقة فى مجالات الخدمات الإجتماعية والرعاية الصحية والبيئية وأيضا فى مجالات المشاركة المفتوحة للقطاع الخاص والتعاونى وإسهاماته فى دورات عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

الإستثمارات المنفذة فى الخطط الخمسية الأربع حتى ٩٩/٩٨ [1]

توضح الجداول ارقام (٨)، (٩) ،(١٠) (ملحق رقم ٣) حجم الإستثمارات المنفذة بالقطاعين العام والخاص موزعة على القطاعات السلعية والبيئية الأساسية والخدمات الإجتماعية خلال ١٧ عاما فى الفترة م ٨٧/٨٢ حتى عام ١٩٩٩/٩٨ ومنها يتضح :

أن حجم الإستثمارات المنفذة خلال ١٧ عاما بلغ نحو ٥١٦ مليار جنية منها نحو ٥٦,٣ مليار جنيه للخطة الخمسية الأولى ١٩٨٧/٨٢ ، ١٢٥,١ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٢/٨٧ ، ٢٠٣,٩ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٢ . يضاف اليها ٦٢ مليار جنيه علم ١٩٩٨/٩٧ ، ٦٨,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٩/٩٨

كما يوضح الجدول رقم (١٠) تزايد نصيب القطاع الخاص والتعاونى ومشاركته فى الخطة خلال تلك الفترة حيث ارتفع من نحو ٢٢ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الأولى الى نحو ٥٤ مليار جنيه فى الخطة الخمسية الثانية الى نحو ٨٦,٨ مليار جنيه بينما بلغ فى عام ٩٨/٩٧ وحدها نحو ٣٩ مليار ارتفع فى عام ٩٩/٩٨ الى نحو ٤٤,٧ مليار عام ٩٩/٩٨ .. وهذا يعنى أن سياسات الإنفتاح وتشجيع القطاع الخاص قد نجحت فى إضطلاع هذا القطاع بمسئوليته فى المشاركة فى دفع عجلة التنمية حيث كان اقل من ٢٠% قبل علم ١٩٨٢/٨١ إرتفع نصيبه خلال الخطة الخمسية الأولى الى نحو ٣٩% والى نحو ٤٣% فى الخطة الثانية وإرتفع الى نحو ٥١% فى نهاية الخطة الخمسية الثالثة بينما تزايد فى عام ٩٩/٩٨ الى نحو ٦٥,٢% .

ومؤدى هذا تزايد ثقة المستثمر المحلى والأجنبى فى سياسات الإستثمار وإمكان إضطلاع الدولة بتوفير البنية الأساسية تاركة مشروعات الإنتاج السلعى والخدمى وتنميته للقطاع الخاص بعد أن أتسعت أمامه رقعة

---

[1] وزارة التخطيط خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية عام ٢٠٠٠/٩٩ العام الثالث من الخطة الخمسية الرابعة ٢٠٠٢/٩٧ .

العمل سواء فى المناطق العمرانية والمدن الجديدة أو المشروعات القومية مشفوعة بمساندة الدولة بالحوافز والضمانات الجاذبة للإستثمارات وإمكانية مواجهة سد إحتياجات الأسواق المحلية والتصدير والمنافسة الخارجية ويترك للدولة أيضا بمشاركة القطاع الخاص مسئولية توفير الخدمات الإجتماعية لضمان الحد الأدنى منها وحفاظا على مستوى المعشة وتنمية الإنسان المصرى.

الفصل السادس

المشاركة الشعبية فى برنامج التنمية الريفيه

"شروق"

وأهم التحديات

البرنامج القومى للتنمية الريفية[1] :

أعلن فى المؤتمر القومى الأول للتنمية الريفية فى أكتوبر ١٩٩٤ بدء تنفيذ المشروع القومى للتنمية الريفية "شروق" الذى تم إعداده بناء على فكرة تكامل وتساند كافة الأنشطة الحكومية فى الريف وإرتكازاً على مفهوم المشاركة الشعبية فى قضايا التنمية فكراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتقيماً .

وأستهدف البرنامج الإرتقاء بالمستوى المعيشى فى المجتمع المحلى فى القرية فى كافة النواحى التى يقوم بها أبناؤه بنهج ديمقراطى بتعبئة الموارد الذاتية المتاحة مع المساندة الحكومية والمساعدات الخارجية لإستخدامها أفضل إستخدام ممكن فى فترة زمنيه مدتها ٩ سنوات فى كل الوحدات القروية البالغ عددها ١٠٤٦ وحدة قروية .

وقد كانت أولى الخطوات العملية لإعداد هذا البرنامج هو دراسة واقعية للريف المصرى وجهود التنمية التى بذلت من قبل والمشاكل والمعوقات التى حدت من فعالية هذه الجهود السابقة خاصة وأنه كانت هناك أجهزة متخصصة فى تنمية القرية مثل جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وبعض الأجهزة بوزارة الشئون الإجتماعية" .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن القرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية إستهدف كما ورد فى هذه الدراسة فى الفصل الخاص بالتشريعات والقوانين أن يكون الجهاز وسيلة فعالة للربط بين الجهود الحكومية والقاعدة المستفيدة من أفراد
المجتمع الريفى .. وقد أنشئ الجهاز بالهيكل التنظيمى بمستوياته المركزى ، والإقليمى ، والمحلى .

وقد قام الجهاز بجهد كبير منذ إنشائه فى عملية التنمية الريفية وخلال الخطط الخمسية الأولى والثانية [1] ٨٧/٨٢ ، ٩٢/٨٧ فى مجالات متعددة وأقام من خلال التعاون مع الوحدات المحلية العديد من

---

(١) وزارة التخطيط : إطار خطة التنمية الإقتصادية لعام ٩٦/٩٥ المجلد الأول .

المشروعات الإقتصادية والإنتاجية ذات العائد الإقتصادى والمشروعات الخدمية الخاصة بالبنية الأساسية (مياه شرب وصرف صحى) ، ومشروعات الخدمات الإجتماعية التعليمية والصحية والرعاية الإجتماعية الدينية والثقافية .

وقد أدرج لمشروعات الجهاز الإعتمادات الإستثمارية اللازمة لدفع وتنمية المشروعات فى المجالات المشار اليها والتى تمثلت فى المشروعات التالية :

أ - المشروعات الإنتاجية وهى محطات الإنتاج الحيوانى ، ومحطات إنتاج بيض المائدة ، والدواجن ، والإستزراع السمكى والمناحل ومحطات تحضين البط ، وتربية الأرانب ، ووحدات إنتاج الأعلاف ، وبعض الصناعات الزراعية والبيئية .

ب - المشروعات الخدمية ، وهى مشروعات تخطيط البيئة وبعض وحدات متنقلة لتنقية مياه الشرب ، وبعض مشروعات الصرف ، وتخطيط القرى من خلال إنشاء مقار للوحدات القروية تساعد فى دراسة إحتياجات القرى من تلك الخدمات وتنفيذها بالتعاون مع الأهالى ، وكذا مشروعات ربط القرى ببعضها بوسائل نقل وإنشاء محال تجارية لتدعيم أسواق القرية وأيضا فى مجال الخدمات العلمية مثل المزارع التجريبية للطماطم والذرة وبعض المحاصيل الزراعية . بالإضافة الى إنشاء ورش للصيانة والميكنة الزراعية .

ج - مشروعات الرعاية الإجتماعية : وهى مشروعات التكوين المهنى ، مراكز الشباب ، مراكز رعاية الأمومة والطفولة ودور للحضانة ، مراكز للتدريب والدراسات ومراكز تدعيم قوافل الشباب والتوعية والأندية الشبابية بالقرى وإنشاء بيوت الثقافة والخدمات الدينية وإنشاء المساجد .

وقد إستمر الجهاز فى إقامة المشروعات الإنتاجية حتى عام ١٩٩١ حيث اتجهت الحكومة عند معالجتها للمشروعات المتعثرة الى بيع المشروعات الإنتاجية للمحافظات لضمان حسن إدارتها يعد تعثر كثير منها وإحتياجاتها الى دعم مالى من الحكومة لصيانتها وضمان إستمراريتها مما شكل عبئا على الدولة وهى المشروعات المفترض فيها أن تدر ربحا وتتولى إدارة وتمويل إحتياجاتها من مواردها بمجرد الإنتهاء من تشغيلها .

ومن ثم إقتصرت مشروعات الجهاز فى السنوات التالية على المشروعات الخدمية ومشروعات الرعاية الإجتماعية فقط وهو ما تداخل مع نشاط وزارة الشئون الإجتماعية والوحدات القروية التابعة لها .

وفيما يلى عرض موجز لنتائج الدراسات الخاصة بإعداد البرنامج القومى للتنمية الريفية .

معوقات وتحديات التنمية الريفية:

من أجل تحقيق التقدم فى عملية التنمية الريفية كان يجب الوقوف على التحديات والمعوقات التى واجهت جهود التنمية فى الريف للعمل على تذليلها والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

---

(١) وزارة التخطيط - تقارير متابعة الأداء الإقتصادى .

أولا : معوقات تنمية الخدمات الريفية:

١ – ضعف قاعدة المعلومات عن الريف ويعزى ذلك الى نقص البحوث الميدانية وعدم الدقة فى تسجيل البيانات .

٢ – مركزية إتخاذ القرار ومركزية التمويل وتداخل الإختصاصات بين الوزارات المركزية وأجهزتها على مستوى المحليات .

٣ – النقص فى إعداد الكوادر سواء فى الإدارة المحلية أو أجهزة بناء القرية وقلة أو غياب العناصر القيادية على الساحة الريفية .

٤ – ضعف المشاركة الشعبية ودور الشباب فى المجالس التنفيذية والوحدات المحلية بالقرى .

٥ – قصور بعض الخدمات بالمقارنة بين القرية الرئيسية والقرى التوابع .

٦ – زيادة أعداد السكان فى الريف عن الحضر ، وإنتشار الأمية بين قطاعات سكان الريف .

ثانيا : معوقات تنمية إقتصاديات القرية:

١ – إختلال التوازن بين الأرض والسكان مع الزيادة السكانية العالية فى الريف .

٢ – إستمرار تيار الهجرة الى الخارج أو المدن والحضر وخاصة من ذوى الكفاءات مما شكل ندرة وجود الكفاءات والقيادات لعملية التنمية داخل القرية .

٣ – القصور فى التنسيق والتكامل بين أنشطة المؤسسات والهيئات المشتغلة بعملية التنمية وضعف كفاءة الأداء فى المنظمات والمؤسسات فى القرية .

٤ – الإختلال فى توزيع الإستثمار على مستوى المحافظة بين الريف والحضر فى بعض المحافظات مما يترتب عليه بطئ تنمية الريف عن الحضر .

٥ – ندرة رؤوس الأموال وإنخفاض مستوى التكنولوجيا وتخلف وبدائية طرق الإنتاج .

٦ – تفتت وتشتت الحيازات الزراعية بالدرجة التى يصعب معها إستخدام الوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة .

٧ – مشاكل التخزين والتسويق والتصدير للمنتجات وعدم وجود معارض للتسويق .

ثالثا : معوقات تنمية البنية الأساسية :

١ – عدم توافر خريطة واضحة المعالم تحدد الإحتياجات وأولوياتها على مستوى المركز والقرية .

٢ – قصور الموارد المالية سواء من الدولة أو الوحدات المحلية التى تسهم فى أعمال الصيانة مما يؤثر على كفاءة التشغيل .

٣ – عدم الإهتمام بالموارد البشرية القائمة والتى يقع عليها عبئ إقرار وتخطيط وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية سواء من الناحية التعليمية أو الفنية .

تخطيط السياسات المستقبلية للتنمية الريفية [1] :-

فى ضوء التحديات والمعوقات السابقة والتى حدت من فعالية الجهود التى بذلت فى عملية التنمية الريفية تم تخطيط السياسات اللازمة لتحقيق تلك التنمية على النحو التالى:

- ضرورة وضع أمال وطموحات أبناء الريف فى الإعتبار عند العمل من أجل التنمية ، حيث يقع عليهم وحدهم وضع هذه الرؤية تخطيطا وتنفيذا فى إطار الواقع القومى والإقليمى.
- تدعيم اللامركزية ودعم سلطة إتخاذ القرار بالتنسيق مع المجالس الشعبية المحلية وتخويل ممثلى الإدارة فى المحليات السلطات الكفيلة بدعم جهود التنمية مع إعطاء رؤساء الوحدات المحلية والقروية سلطات وصلاحيات أوسع.
- تحسين قاعدة البيانات وتشجيع إجراء البحوث الميدانية لما لذلك من أهمية فى تحديد المشكلات وتقدير أحجامها.
- تشجيع المشاركة الشعبية عن طريق المؤسسات القائمة أو إستحداث مؤسسات جديدة تعمل على حشد الجماهير فى إتجاه التنمية البشرية كالجمعيات والمنظمات الأهلية.
- دعم الجهود المبذولة لمواجهة الأمية وخاصة بين أهل الريف.
- دعم جهود تنظيم الأسرة فى القرى وتوابعها.
- تطوير الخدمات الأمنية والإدارية فى القرى.
- قيام الوزارات المعنية بدورها الكامل فيما يتعلق بالخدمات التى توفرها من حيث الرعاية والمتابعة والتقييم المستمر داخل القطاع الريفى بما يضمن وصول الخدمة بالشكل المطلوب وفى الموعد المناسب.
- التنسيق بين مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى ورصف الطرق بحيث يتم وضع برنامج زمنى وخطة واضحة لمراحل التنفيذ.
- التركيز على ضرورة التكامل بين المدن والقرى فى مجال مشروعات البنية الأساسية.
- الربط بين مشروعات البنية الأساسية والبعد السكانى والبعد البيئى.
- التوسع فى إستخدام الطاقة الكهربائية فى تشغيل المشروعات الزراعية.
- تدعيم مديريات الطرق بجميع مدن وقرى المحافظات بالمعدات اللازمة لأعمال صيانة وتحسين وترميم وإقامة طرق جديدة.
- رصف الوصلات الترابية الحيوية إذ أن ذلك يؤدى الى تحسين الخدمات وإقامة مشروعات جديدة.
- تنويع أنشطة مراكز الخدمة الفنية بالريف وتطويرها لمساعدة المشروعات الريفية الصغيرة.
- الإهتمام بنشر وتوطين المشروعات الصناعية الصغيرة فى جميع قرى ومحافظات الجمهورية كأساس التنمية المحلية وأحد مدخلات تنمية إقتصاديات القرية المصرية وتنمية الحرف والصناعات اليدوية البيئية وخاصة فى المناطق التى إمتازت بذلك منذ عهود طويلة.

---

[1] وزارة التخطيط – إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٩٦/٩٥ – المجلد الأول.

- التوسع فى التدريب المهنى والإدارى لتوفير العمالة التى يتطلبها العمل فى مشروعات التنمية الريفية من خلال مراكز التدريب وتطويرها وزيادة عددها .
- حصر الطاقات والخامات القابلة للتصنيع الزراعى لتحديد أنسب الصناعات الممكن إقامتها على هذه الخامات ، مع دراسة الصناعات القائمة بالفعل وتحديد مستوى إنتاجيتها ومعرفة إمكانية تطويرها .
- العمل على تدعيم وتنمية السياحة فى المناطق الريفية مع تحديد مناطق أولويات التنمية بها ودعم القرى التى تتسم ببعض عناصر الجذب السياحى ووضعها على خريطة الجذب السياحى .
- تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فى المناطق الريفية .
- تيسير الحصول على التمويل للمشروعات السياحية الصغيرة بالمناطق الريفية .
- تشجيع منح السلف للمرأة لمساعدتها فى مجالات تربية الماشية والدواجن والأنشطة الزراعية القائمة بها ولزيادة دور المرأة فى المساهمة فى التنمية الريفية .
- عدالة توزيع الخدمات بين القرى وبعضها داخل إطار كل وحدة محلية مع مراعاة التوازن بين هذه الخدمات المتاحة وحجم السكان بها .
- توفير الحوافز المناسبة لإقامة جمعيات تعاونية إنتاجية تسعى للتنمية الريفية بتوفير المستلزمات للمشروعات القائمة والمساعدة فى تسويقها وكذا توفير معدات إنتاجية متقدمة تكنولوجيا .
- إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة داخليا وخارجيا لتسهيل تسويق منتجات القرية .
- توفير الموارد المالية من خلال القروض الميسرة للمشروعات الإقتصادية أو المعونات والمنح الأجنبية من المنظمات والهيئات الدولية لتنمية الخدمات الريفية .

الموقف التنفيذى لبرنامج "شروق" فى إطار سياسات التنمية الريفية:

فى إطار سياسات تخطيط التنمية الريفيه بدأ تنفيذ برنامج التنمية الريفيه من خلال اربعة محاور اساسية:

المحور الأول: تنمية البنية الأساسية الريفية :

وتستهدف مشروعات هذا البرنامج توفير وتحسين كفاءة تقديم البنية الأساسية فى المناطق الريفية فى إطار وضع مخطط عمرانى لكل قرية لأحكام ضبط توسعها الأفقى وبما يؤمن الحفاظ على الموارد الطبيعية المنتجة ويتيح فرصة أفضل لخدمتها وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامه للتخطيط العمرانى .

كما تستهدف مشروعات هذا المحور توفير خدمات البنية الأساسية وفى مقدمتها مياه الشرب والصرف الصحى وتحسين البيئة ورصف الطرق والإتصالات ، والكهرباء والإنارة . وفيما يلى أهم الإنجازات التى تمت فى هذا المجال حتى نهاية ٩٩/٩٨ [1] :-

- الصرف الصحى وتحسين البيئة : تنفيذ ٥٩ مشروع (شبكات صرف صحى) وإنشاء محطات معالجة ومحطات رفع وشبكات إنحدار بقرى الجمهورية .

---

[1] وزارة التخطيط "إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" ٩٩/٢٠٠٠" المجلد الأول.

- رصف طرق وإتصالات : رصف طرق ترابية بطول ٧٦٠ كم بقرى محافظات الجمهورية وإنشاء ١٨٠ مكتب بريد وتليفون وتلغراف و ١١٨ كوبرى صغير (قنطرة) ومعدية.
- الكهرباء والإنارة : تم مد كابلات كهرباء بطول ٤٥ كم وإحلال وتجديد شبكات الكهرباء بالقرى وإنشاء ١٧ غرفة مأوى للمحولات وتوريد وزرع ١٣٥٠٠ عامود كهرباء.
- الصرف الصحى والإصحاح البيئى : تم تغطية مجارى مائية داخل الكتلة السكنية بطول ٢١٠ كم ، كما تم توريد عدد ١٤٠ سيارة كسح و ١٧٠ مقطورة كسح و ٢٣٠ مقطورة جمع قمامة و٣ لودر وأيضا إنشاء ٧ أسواق عامة وإنشاء ٣٦ وحدة بيطرية .
- مياه الشرب : تم مد شبكات مياه شرب بطول ٢٥٢٥ كم داخل قرى الجمهورية وتركيب ٤٠ خزان مياه علوى ومد شبكات مياه الشرب للقرى المضارة بالسيول.
- نقاط إطفاء : تم إنشاء ٤ نقاط إطفاء وتوريد ٥٣ وحدة إطفاء غير ذاتية الحركة.

المحور الثاني : التنمية الإقتصادية:

ويستهدف هذا المحور رفع الدخل الريفى على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع من خلال زيادة الإنتاجية الريفية وخفض التكاليف وتنويع مصادر الدخل الريفى وزيادة فرص العمل المنتج وتحقيق فرص لعدالة توزيع الدخل.

وتستهدف مشروعات هذا المحور العمل فى مجالات التنمية الزراعية (التسويق الزراعى وتوجيه الشباب للقيام بعملية الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين ، والنقل والتجميع لتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية) والتنمية الصناعية (الصناعات المغذية ، والصناعات الزراعية ، والألبان ، والحرير ، والصناعات الكهربائية والألكترونية والبرمجيات ، والصناعات البيئية ذات الشهرة المحلية أو الخارجية لبعض القرى) وإنشاء مراكز تدريب متطورة والمساعدة فى حصول الشباب أصحاب تلك المشروعات على قروض ميسرة لمساعدتهم من خلال صندوق دعم الصناعات الريفية أو صندوق التنمية المحلية .. وأيضا فى مجال التنمية السياحية لتنمية القرى التى تتمتع بمزايا أو موارد سياحية أو عناصر جذب سياحى بإقامة مشروعات تكميلية بسيطة سياحية.

وفى هذا تجدر الإشارة الى أنه حتى نهاية عام ٩٩/٩٨ قد بلغ عدد المشروعات التى مولها صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية نحو ١٠,٠٠٠ مشروع بإجمالى إستثمارات قدرها ١٧٨,٩ مليون جنيه (منها ٧٨,١ مليون جنيه مشاركة شعبية والباقى قروض من الصندوق) وجهت لتمويل المشروعات الإقتصادية منها ٢٦٢ مشروع إنتاج حيوانى ودواجن ، ٤٠٩ مشروع تصنيع زراعى ، ١٧٠٨ مشروع لنقل الركاب ، ٧٩٩ مشروع للصناعات البيئية والحرفية والصناعات الصغيرة ، ١٠٥٥ مشروع إستزراع أراضى وميكنة زراعية ، ١٠٣ مشروع مطاحن ومضارب ، ٢٠٦٠ مشروع وحدات خبيز ، ٢٨٢ مشروعات أخرى متنوعة.

المحور الثالث: التنمية البشرية:

وتستهدف مشروعات هذا المحور توفير ورفع كفاءة الخدمات التعليمية ، والصحية والثقافية ، والتدريبية مع إعطاء أهمية لخدمات الرعاية الإجتماعية لذوى الحاجات الخاصة والفئات الأولى بالرعاية وخاصة المرأة الريفية وطفل القرية وذلك بإعتبار المسئولية الأولى للوزارات المعنية على أن يساند البرنامج هذا الدور ويعززه لا سيما فى المجالات ذات الطابع الشعبى.

وفيما يلى عرض للإنجازات التى تمت فى هذا المحور حتى نهاية عام ٩٩/٩٨ :-

- الخدمات التعليمية : إنشاء ١٣٦٦ فصل دراسى للتعليم الأساسى بمختلف المحافظات وإنشاء ٨٥ مدرسة ذات فصل واحد.
- الخدمات الثقافية : إنشاء ٩٦ بيت ثقافى بمختلف المحافظات.
- الخدمات الدينية : إنشاء ١٧٥ مشروع للمساجد ودور المناسبات وملحق بها دورات مياه عامة.
- الخدمات الشبابية : تنفيذ ٣٦٧ مشروع ملاعب ومراز شباب و ٩ قاعات إجتماعات
- الخدمات الصحية : إنشاء ١٢١ وحدة صحية ومستشفى قروى و ١٣ مركز إسعاف بـ ١٧ سيارة إسعاف و ١٤ عيادة أسنان و ١١ مستوصف.
- المرأة والطفل : إنشاء ٢٤٣ مشغل للفتيات و ٨٨ عيادة تنظيم أسرة ومراكز رعاية أمومة وطفولة و ١٥٩ نادى نسائى بالقرى و ١٦ مركز تكوين مهنى و ٣٣٧ دار حضانة لرعاية الطفولة و ٢٠٥ فصل محو أمية وتحفيظ قرآن ونوادى ومكتبات للطفل وحدائق أطفال ومعرض لمنتجات الأسر بالقرى و ١٠٢ وحدة معلومات و ١٧ دار رعاية ذوى الحاجات الخاصة و ٣ قاعات تدريب.

المحور الرابع: التنمية المؤسسية:

ويستهدف هذا المحور زيادة الوعى الثقافى والتدريبى لدى أفراد المجتمع الريفى من خلال مشاركة القيادات الشعبية والتنفيذية والقروية ورفع كفاءة المنظمات الأهلية كى تقوم بمسئوليتها فى إستثارة وتنظيم وتحريك الجهود الشعبية وتعميق اللامركزية فى التنمية المحلية من خلال التركيز على مسئوليات المنظمات المحلية فى تمويل وتنفيذ مشروعات وتحقيق التكامل بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية فى أنشطة التنمية المحلية وبين تنمية المجتمع المحلى والتنمية القومية الشاملة.

وفى سبيل تحقيق هذا الغرض تم حتى نهاية عام ٩٩/٩٨ إنشاء فرق بالمحافظات لتدريب الكوادر وتقديم المعونة الفنية وإنشاء عدد ١٠ مراكز بحثية وجامعية ، وتدريب جميع المشاركين فى البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" من خلال ٣٠ مركز.

الموقف التمويلى لبرنامج "شروق":-

- بدأ التنفيذ الفعلى لبرنامج التنمية الريفية شروق عام ٩٦/٩٥ [1] حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ ٥٩ مليون جنيه من إعتمادات خطة الدولة لذلك العام لتنفيذ مشروعات البرنامج فى عدد ٥٢ وحدة محلية قروية.

وزعت هذه الإستثمارات تحت مسمى البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة وتم إدراجها بموازنة الجهات التالية على النحو التالى:-

	بالمليون
- جهاز بناء وتنمية القرية	٢١,٥
- الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى منها:	٢٠,٠
- مياه شرب (٥,٠ مليون)	-
- صرف صحى (١٥,٠)	-
- وزارة الصحة	٦,٠
- وزارة الشئون الإجتماعية	٤,٠
- وزارة الأوقاف	٢,٠
- المجلس الأعلى للشباب والرياضة	٤,٠
- وزارة الثقافة	١,٥
الإجمالى	٥٩,٠

- فى موازنة العام المالى ٩٧/٩٦ رؤى تجميع إعتمادات برنامج شروق فى موازنة جهة واحدة هى موازنة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية يتم من خلالها تمويل المشروعات التى تم تنفيذها من خلال الوزارات الأخرى والموضح بيانها عاليه.

وقد بلغت جملة الإعتمادات التى خصصت للبرنامج فى عا م ٩٧/٩٦ نحو ١٣٩,٦ مليون جنيه منها تمويل حكومى من بنك الإستثمار القومى بنحو ٦٩,١مليون جنيه ، ٣٤ مليون جنيه منح مقدمة من هيئة المعونة الأمريكية للمساهمة فى دعم برنامج تنظيم المشاركة الريفية ونحو ٣٦,٥ مليون جنيه تمويل مشاركة شعبية من الأهالى .

- فى أغسطس عام ١٩٩٧ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء وزارة التنمية الريفية بهدف تنمية الريف المصرى وتوفير مقومات نهضة ليسهم فى خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

---

(١) وزارة التخطيط "إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ٩٦/٩٥ المجلد الأول .

وقد نصت المادتين الثانية والثالثة على تحديد إختصاصات وزارة التنمية الريفية والجهات التابعة لوزير التنمية الريفية متضمنة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، وجهاز التنمية الشعبية ، وجهاز الصناعات الحرفية ، وصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والإنعاش الريفى .

كما نصت المادة الرابعة على نقل الإدارة المركزية للأسر المنتجة من وزارة الشئون الإجتماعية الى وزارة التنمية الريفية .

ووفقا لنص هذا القرار تنقل إختصاصات وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية بالنسبة للإدارة والإشراف على مراكز إعداد الأسر المنتجة الممولة ضمن الخطة الإستثمارية ، وكذا الإشراف الفنى على مراكز إعداد الأسر المنتجة التى أقامها وتقيمها جمعيات تطوعية بجهودها الذاتية وكذا التوجيه والإشراف والمتابعة والمعاونة فى التسويق بالنسبة لمشروعات الأسر المنتجة والممولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية .

- وقد وافق مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ١٩٩٧/٧/٣ على نقل الإعتمادات الخاصة بالأسر المنتجة من وزارة الشئون الإجتماعية الى موازنة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بخطة العام المالى ١٩٩٨/٩٧ .. إلا أن هذا القرار لم يأخذ طريقه للتنفيذ وظلت إعتمادات الأسر المنتجة ضمن موازنة وزارة الشئون الإجتماعية وهى الإعتمادات الخاصة بإحلال وتجديد وإنشاء مراكز الأسر المنتجة وظلت إعتمادات هذه المراكز تتابع ضمن متابعة موازنة الشئون الإجتماعية كما ظلت موازنات الجهات التابعة لوزارة التنمية الريفية أيضا موازنات مستقلة .
- فى أكتوبر ١٩٩٩ تم تعديل مسمى وزارة التنمية الريفية الى مسمى وزارة الإدارة المحلية بنفس التنظيمات السابقة التى كانت قبل صدور قرار إنشاء وزارة التنمية الريفية وظللت إعتمادات برنامج "شروق" مدرجة كبرنامج مستقل فى موازنة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية .

- <u>التمويل الأجنبى لمشروع "شروق"</u>

١ - تم عقد إتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتابعة لهيئة المعونة الأمريكية بمقتضاها وافقت الوكالة على إعطاء منحة لبرنامج تنظيم المشاركة الريفية "شروق" بمبلغ ١٠ مليون دولار سنويا (تعادل ٣٤ مليون جنيه) بدءاً من عام ١٩٩٦ وأدرجت بالفعل فى ميزانية البرنامج فى العام المالى ١٩٩٦/٩٥ لتدعيم وتنظيم جهود المنظمات الأهلية للمساهمة فى مشروعات البرنامج الى جانب التمويل الحكومى بمبلغ ٥٩ مليون جنيه والذى إشترطت الإتفاقية زيادته سنويا بنسبة ١٠% عن العام السابق .

وبالفعل قامت هيئة المعونة الأمريكية بتمويل الدفعة الأولى عام ٩٦/٩٥ ثم الدفعة الثانية فى العام المالى ٩٧/٩٦ إلا أنها توقفت عن تمويل الدفعة الثالثة فى العام المالى ٩٨/٩٧ لحين إستناد الدفعتين الأولى والثانية فى الأغراض المخصصة لها .

٢ – تم عقد إتفاقية مع الحكومة الدانمركية لتمويل مشروع التنمية الريفية " شروق" بمنحـــة بمبلـغ ٧.٧ مليون جنيه عام ٩٨/٩٧ خصصت لمشروعات التغذية بمياه الشرب ، والصرف الصحـــى ، ونظـم المعلومات .. وقد تم إستغلال وإستنفاذ أموال هذه المنحة بالكامل.

ويوضح الجدول رقم (١١) بالملحق رقم (٤) حجم الاستثمارات المعتمدة لجهاز بناء وتنمية القريـة فى الفترة من عام ٩٦/٩٥ وحتى خطة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ والمتضمنة الاستثمارات المعتمـدة لبرنـامج شـروق للتنمية الريفية خلال تلك الفترة وتبلغ نحو ١٠٢,٦ مليون جنيه منها ٦٨٦,٦ مليون جنيه تمويل حكومـــى ، ١٩٧.٩ مليون جنيه تمويل ذاتى من الأهالى (يمثل حجم المشاركة الشعبية) ، ونحو ١٢٨,١ مليون جنيه تمويـل أجنبى .

الفصل السابع

عرض لنتائج الدراسة وأهم التوصيات

أولا: عرض لنتائج الدراسة:

تبرز الدراسة عدد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلى: [1]

(١) أن المجتمع المصرى قبل ١٩٥٢ مارس منذ زمن بعيد المشاركة الشعبية (منذ القرن ١٩) فى صورة جهود فردية أو جماعية كان المواطنون يؤدونها على سبيل التطوع بوازع دينى أو وطنى أو إنسانى أو سياسى بغية تقديم خدمات الرعاية الإجتماعية دون أن يكون وراء ذلك هدف للكسب المادى.

(٢) أنه بعد قيام ثورة ١٩٥٢ وبعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى، وإنهاء الإحتلال البريطانى، والبدء فى تنظيم وسائل دفع عملية التنمية الإقتصادية بإنشاء المجلسين الدائمين لتنمية الإنتاج القومى والخدمات العامة ومع تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ تجلت المشاركة الشعبية فى أبدع صورها فى تأييد الثورة والدفاع عنها ومواجهة العدوان دفاعا عن المكاسب ومبادئ الثورة التى سارعت فى تنفيذها والتى دعمت إحساس الجماهير بجدية العمل.

(٣) أنه خلال فترة تنفيذ أول خطة وضعت للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٦٠/٦٥ تم تقنين دور المشاركة الشعبية وتحديد أسلوب مساهمتها فى تنفيذ خطة التنمية وتحديد مجالات عملها من خلال :-

أ - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالإدارة المحلية والذى يعتبر أول قانون للحكم الذاتى وأول خطوة لتحقيق هدف قومى يتمثل فى ديموقراطية الشعب من خلال وضع سلطة إدارة الشئون المحلية فى يد المواطنين الذين تعنيهم هذه الشئون مستهدفا تحقيق توازن بين سلطات الإدارة المركزية فى مجال التخطيط والرقابه والتوجيه، وبين سلطات الإدارة المحلية فى مجال تقديم الخدمات والوقوف على رغبات المواطنين فى شئونهم المحلية وتنظيم أسلوب مشاركتهم فى التنمية.

ب - مشاركة الجمعيات والمؤسسات الإجتماعية والأهلية وزارة الشئون الإجتماعية فى تنفيذ برامج التنمية الإجتماعية وتحديد ميادين عمل تلك الجمعيات تحت إشراف الوزارة بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

ج - إنتعاش الحركة التعاونية فى المجالات المختلفة الزراعية، والصناعية، والإسكان والإستهلاك .. الخ كأثر مباشر للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم الجمعيات التعاونية.

---

[1] رؤية الباحث لنتائج الدراسة .

د – مشاركة المجالس المحلية فى مجالس إدارة المستشفيات الملحقة بالوحدات المحلية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

هـ – تشجيع مساهمة المرأة فى تنمية المجتمع من خلال عقد إتفاقية منظمة اليونسيف ١٩٦٤ لإنشاء نوادى نسائية ثم مراكز تدريب الرائدات الريفيات.

(٤) إتسمت الفترة من منتصف الستينات حتى عام ١٩٨٢ بإصدار كم من التشريعات والقوانين بعضها كان يمثل إضافة جديدة للأجهزة المعاونة فى إعداد وتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية مثل قانون إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ١٩٧٣ والقرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ٧٧ الخاص بتقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطية وإنشاء هيئات للتخطيط الإقليمى .. والبعض الآخر إستهدف تطوير عملية المشاركة فى الحكم الذاتى أو الإدارة المحلية وزيادة فاعلية الوحدات المحلية فى إعداد وتنفيذ برامج التنمية (القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ واللائحة التنفيذية رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والمعدلة بالقرارات رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ ، ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ طبقا للتعديلات التى تتم بمقتضى القانون) على النحو السابق تفصيله فى الفصل الثالث.

(٥) عمل الإقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٢ داخل ظروف متغيرة خارجيا ومحليا مرت خلالها البلاد من النقيض الى النقيض من الهزيمة ١٩٦٧ وما أفرزته من سلبيات أثرت على الإقتصاد القومى الى نصر ١٩٧٣ وما يستتبعه من ضرورة التفاؤل بالمستقبل ورغبة فى التخلص من آثار الماضى .. الأمر الذى أدى الى تعثر عملية التخطيط القومى الشامل فى تلك الفترة وعدم إمكانية وضع إستراتيجية عامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية تحدد الأهداف المرجوة خلال فترة من الزمن وتحولت الخطط الى خطط سنوية منفصلة الواحدة عن الأخرى طبقا للظروف العسكرية وما يتبقى من موارد يمكن ان توجه للتنمية.

ومع تعثر عملية التخطيط وتعثر الموارد تعثرت أيضا جهود المشاركة الشعبية التى سبق أن تم تقنينها من خلال القنوات الشرعية والوحدات المحلية فى عملية التنمية رغم التطور الكبير فى التشريعات والقوانين التى أعطت الوحدات المحلية سلطات أكبر فى إدارة شئونها ويرجع ذلك الى المشاكل والمعوقات التى تم ذكرها فى الفصل الثالث والمتعلقة بإنتخابات المجالس الشعبية المحلية ، وتعدد الجهات الرقابية ، وتداخل الإختصاصات وتنازع السلطات ، وضعف الموارد المالية الذاتية أو المخصصة للوحدات المحلية الأمر الذى أضعف من قدراتها على المشاركة بفاعلية فى عملية التنمية.

وفى هذا الصدد تبرز أهمية الإشارة الى أن إضطلاع الدولة فى تلك الحقبة الزمنية بالعديد من المسئوليات الخاصة بتطبيق القوانين والمبادئ الإشتراكية مثل الإلتزام بمجانية التعليم وتعيين الخريجين وتوفير الدعم لكثير من السلع والخدمات وسيطرت الدولة على مجالات الخدمات الأساسية إلى

إختلال فى بعض المفاهيم الخاصة بسلوكيات الجماهير حيث أستقر لدى البعض أن الدولة هى المتكفلة بكل شئ الأمر الذى أدى الى إختلال التوازن بين مفهوم الحق والواجب وشاع سلوك بأن المواطن الذكى هو الذى يأخذ أكثر ما يمكن ويعطى اقل ما يمكن وأصبح العمل فى نظر الكثيرين وسيلة للحصول على الاجر دون تفكير فيما يعود على المجتمع من عائد إقتصادى وإجتماعى لهذا العمل حتى أصبحت الفردية واللامبالاة ظاهرة ساعد عليها تفشى ظاهرة التضخم وثقل الأعباء على أصحاب الدخول الثابته والقاء مسئولية توفير الحد الأدنى من المعيشة على عاتق الدولة وحدها ... وهو ما أدى الى تفشى الإتجاهات الإتكالية والإنعزالية وإضطراب القيم والمعايير السلوكية للمجتمعات والوحدات المحلية مما أدى الى ضعف الإنتماء والتماسك والإقتناع بالعمل الجماعى [1].

(٦) بعد إستقرار الظروف السياسية والإقتصادية أخذت الدولة على عاتقها مهمة إعادة التوازن للاختلالات الهيكلية، السلوكية التى ظهرت خلال الحقبة السابقة بالعودة الى التخطيط المتوسط المدى من خلال إعداد خطة خمسية متحركة هى خطة ١٩٨٢/٧٧ (أى هى خطط سنوية ولكن فى إطار أهداف متوسطة المدى) أمكن من خلالها إعادة تقييم الموارد والإمكانات الإقتصادية والبشرية وتحديد الإتجاهات المستقبلية من خلال وضع إستراتيجية للإصلاح الإقتصادى والإتجاه الى الحرية الإقتصادية والإنفتاح الإقتصادى.

(٧) مع وضع وإعداد الخطة الخمسية ٨٧/٨٢ تم إعداد تصور لإستراتيجية طويلة المدى حتى عام ٢٠٠٠ تنفذ على أربعة مراحل وكانت تلك الخطة الخمسية أولى تلك المراحل وإستهدفت إعادة التوازن فى النمو بين القطاعات الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم كان التركيز على إعطاء دفعات قوية لمشروعات الإنتاج السلعى والخدمات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وإستعادة تجديد البنية الأساسية المتهالكة نتيجة إهمالها خلال ظروف السنوات السابقة لتهيئة الظروف لإنطلاق الإقتصاد القومى ذاتيا فيما بعد خلال المراحل التالية .. وقد كان هذا على حساب مشروعات الخدمات الإجتماعية والوحدات المحلية فى الأقاليم وهو الأمر الذى أدى الى ضعف قوة هذه الوحدات فى المشاركة فى عملية التنمية وزيادة الهجرة من الريف الى المدينة وزيادة التكدس السكانى فى المدن خاصة القاهرة والأسكندرية الأمر الذى فرض ضرورة الإهتمام بمعالجة مشكلات الزيادة السكانية من خلال التركيز على البعد المكانى بالتنمية.

(٨) مع الخطة الخمسية الثانية ٩٢/٨٧ بدأ الإتجاه الإستراتيجى لتلك الخطة يميل الى زيادة تفعيل دور المشاركة الشعبية فى عملية التنمية عن طريق زيادة نصيب مشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية ومن ثم بدأت عملية خصخصة المشروعات الإنتاجية وكانت البداية فى المشروعات الإنتاجية بالمحافظات وطرحها للبيع للمستثمرين بالمحافظات.

---

(١) تقارير مجلس الشورى.

كما بدأت سياسات الإستثمار تستهدف إعطاء المزايا والإمتيازات للمناطق ذات الطبيعة الخاصة التى ترغب الدولة فى توجيه إستثمارات القطاع الخاص اليها ... مع التركيز من خلال دراسات متعددة فى مجال المشروعات على تحديد المجالات التى يمكن أن تترك للقطاع الخاص مع إحتفاظ الدولة بالقيام بالمشروعات الحيوية خاصة فى مجال الخدمات الإجتماعية والبنية الأساسية وهى التى تمس مصالح الجماهير ويعزف القطاع الخاص عن المشاركة فيها وكذا الإهتمام من جانب الدولة بمشروعات المرافق (مياه الشرب والصرف الصحى) فى الأقاليم والمحافظات والمناطق المحرومة ... ومن ثم تزايد الإهتمام بدفع وتدعيم إستثارة الجهود الذاتية والشعبية خاصة بالوحدات المحلية بالمحافظات والقرى للمساهمة فى تنفيذ مشروعات التنمية لها سواء كانت تلك المشاركة بالجهود الذاتية أو المالية .

(٩) إستهدفت الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة ٩٧/٩٢ ، ٢٠٠٢/٩٧ إعطاء دفعة قوية لتحميل القطاع الخاص مسئولية عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال إصدار القانون رقم ٢٠٣ لقطاع الأعمال العام ومنح الإمتيازات الخاصة بالإستثمار الخاص المحلى والأجنبى والتوسع فى إقامة المدن الصناعية الجديدة والمناطق الإقتصادية الحرة والمناطق الصناعية والبدء فى إقامة المشروعات الكبرى فى مناطق متفرقة من أنحاء الجمهورية لإعادة توزيع السكان وإيجاد فرص عمل بعيدة عن مناطق التكدس السكانى هذا فى إطار سياسة إقليمية جديدة تنفذ من خلال وحدات الإدارة المحلية مع زيادة فعالية المشاركة الشعبية فى إطار برامج للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" الذى إستهدف تنمية القرية المصرية من خلال إشتراك جهود الدولة التمويلية والتنفيذية مع جهود المواطنين التمويلية والتنفيذية فى عملية التنمية الريفية مع السعى لإيجاد تمويل أجنبى من جانب بعض المنظمات الدولية المهتمة بتفعيل دور الجمعيات الأهلية والمؤسسات الإجتماعية فى المشاركة فى تطوير المجتمعات المدنية فى إطار الحركة العالمية والدولية ، وذلك على النحو السابق توضيحه فى الفصل السادس من هذه الدراسة .

ثانيا : أهم التوصيات :

مما سبق يتضح أن مفاهيم المشاركة الشعبية هى مفاهيم متأصلة فى وجدان الشعب المصرى ظهرت بوضوح وجلاء فى أوقات المحن والأزمات ، كما أنه قد تم خلال النصف الثانى من القرن العشرين إرساء القوانين والقرارات والتشريعات التى تكفل وتحقق مشاركة جميع المواطنين وفئات الشعب وتحدد وترسم أسلوب مشاركتهم فى تدعيم وإتخاذ القرارات التى تساهم فى دفع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية سواء على مستوى المجتمعات والوحدات المحلية أو على المستوى القومى فى خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة .

إلا أن الدراسة قد أظهرت أن عملية المشاركة الشعبية على الرغم من ذلك لم تأخذ فى مصر الشكل الفعال والإيجابى المرجو منها نتيجة لعدم إستثارها بالشكل الذى يدفع بها الى الأمام ويجنح بها بعيدا عن السلبية بالإضافة الى وجود بعض المعوقات والمشكلات التطبيقية للتشريعات والقوانين التى تنظم عملية المشاركة والتى يمكن مواجهتها من خلال عدد من التوصيات يمكن إيجازها فيما يلى:

(١) التركيز على مشروعات محو الأمية ونشر الثقافة والوعى لدى الجماهير كأساس لدفع عملية المشاركة فى تنمية مجتمعهم ذلك أن وعى المواطنين وتعليمهم يمكنهم من إدراك الاحتياجات الأساسية لهم وكيفية تطورها والتعرف على المستويات المعيشية الأعلى والمشاركة بفاعلية ووعى فى إنتخابات المجالس الشعبية وإعطاء أصواتهم الى من يدركون مصالح المجتمع بحق ويسهمون من خلال قدراتهم الشخصية والثقافية فى مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لهذا المجتمع .

(٢) إعادة النظر فى التقسيم الجغرافى لمحافظات الجمهورية بهدف تقسيم محافظات وادى النيل (الوجه القبلى) تقسيما عرضيا لا طوليا بحيث يكون لها أو لمعظمها منافذ على البحر الأحمر وأن تضم كل محافظة المساحة الصحراوية المتاحة للتوسع العمرانى والأنشطة الزراعية أو الصناعية أو السياحية لتخفيف الكثافة السكانية على الشريط الأخضر الضيق بجانب وادى النيل .

كما يمكن إعادة النظر فى حدود محافظات دلتا النيل بحيث تراعى الكثافة السكانية لكل محافظة مع مساحتها مع إيجاد منافذ للمحافظات شرقاً وغرباً للمحافظات المحصورة مع ضم المجتمعات الجديدة والمدن الجديدة الى المحافظات القريبة لها بدلا من محافظة القاهرة .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن النظرة الجديدة لهذه التقسيمات لابد أن يكون فى إطار نظام جديد لتقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطية تتوافر بها المقومات اللازمة والموارد الكافية لإعداد خطط متكاملة للتنمية الإقليمية لزيادة فعالية التخطيط الإقليمى بإعتباره حلقة الوصل بين الخطة المحلية والخطة القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى إطار الإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى ٢٠١٧ .

(٣) إعادة النظر فى دراسة وتنسيق التشريعات القائمة والصادرة مع مقتضيات الإدارة المحلية بحيث يكون هناك توافق وتناسق بين القوانين والقرارات الإقتصادية التى تستهدف تشجيع القطاع الخاص والقطاع التعاونى وقوانين تنظيم أنشطة ومجالات العمل فى الميادين الإجتماعية للجمعيات والمؤسسات الإجتماعية والأهلية وبين تشريعات قانون الإدارة المحلية وتنظيم الوحدات المحلية بحيث يتم:

أ - توثيق وتكامل العلاقات التى لا غنى عنها بين الحكومة المركزية وبين الوحدات المحلية وهى العلاقات التى يجب أن تنمو بإطراد بما يكفل إعطاء المزيد من اللامركزية الإدارية للمحليات فى إطار السياسة العامة للدولة .

ب - إعادة النظر فى نظام وحدة النمط فى أسلوب إدارة الوحدات المحلية إذ أن جميع المدن والقرى لا تتشابه أو تتماثل فى أنشطتها .. فالمدينة الصناعية تختلف عن التجارية والقرية

الزراعية تختلف عن القرية السياحية وهى مسألة تحتاج الى دراسة فاحصة لظروف كل مدينة وكل قرية على حدة.

ج - إعادة النظر فى مواد قانون الإدارة المحلية واللائحة التنفيذية بما يضمن تحديد مهام وإختصاص المحليات تحديدا دقيقا وعدم إختلاطها بالمركزيات وبعبارة أخرى إزالة التداخل فى إختصاص الوحدات المحلية بحيث يتم دراسة المرافق الكائنة بالمحافظات وبيان أوجه التداخل بين ما هو تابع للمحافظات وبين ما هو تابع للمركزيات لتسهيل متابعة اداء الخدمات للمواطنين وبخاصة فى القطاعات القومية والخدمية مثل الإعلام ، والنقل والمواصلات ، والمرافق (مياه الشرب ، والصرف الصحى) .. الخ.

د - النظر فى وضع نظام إتصالات يحقق التنسيق والتعاون وتبادل التجارب والخبرات الرائدة بين المحافظات داخل كل إقليم وبين الأقاليم وبعضها البعض بما يضمن تعميم نتائج البحوث والتجارب الرائدة التى تحسن الخدمات وتزيد الإنتاج وتزيد من عملية مشاركة المواطنين فى عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مثل تجربة محافظة الإسكندرية فى تطوير المدينة وتحديثها.

هـ - إعادة تقييم المستويات الوظيفية لوظائف قيادات الحكم المحلى مع تحديد ضوابط وإختصاصات ومسئوليات ومهام السادة المحافظين وتبعيتهم الإدارية والتنظيمية وتوسيع نطاق تلك المسئوليات فى إطار عمل اللجان العليا للأقاليم التخطيطية التى نص عليها القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطية وفى إطار التقسيم الجديد لتلك الأقاليم كما أشرنا اليه فى الفقرة رقم (٢) من تلك التوصيات.

و - النظر فى وضع نظام لتأهيل وتدريب العنصر البشرى بالإدارة المحلية لصقل العاملين بها بكل ما هو جديد فى مجال العلم والتجارب العلمية ونظم الإتصالات الحديثة حسب إحتياجات كل محافظة لنوعية التدريب اللازم لها ولضمان إتخاذ القرارات والإدارة العلمية السليمة لتلك الوحدات وتاهيل العاملين على النحو الذى يمكن من إختيار قيادات الحكم المحلى من بينهم وفق ضوابط ومعايير محددة للممتازين منهم ووفق نظام للتدرج فى وظائف القيادات المحلية يكون معلنا ومحددا.

(٤) التنسيق الكامل من خلال وزارة التخطيط عند إعداد الخطة القومية للدولة بين انشطة ومشروعات الوزارات المركزية فى مجالات التنمية المختلفة وبين أنشطة ومشروعات الأجهزة المتخصصة فى التنمية المحلية كمشروعات جهاز بناء وتنمية القرية وبرنامج شروق وجهاز التنمية الشعبية وجهاز الصناعات الحرفية وكذا بين أنشطة الوحدات المحلية ومشروعات القطاع الخاص والتعاونى والجمعيات والمؤسسات الإجتماعية والأهلية لتفادى التكرار أو التضارب ولترشيد الإستثمار وتعظيم عائده

وتفادى إهدار رأس المال القومى فى تكرار مشروعات قد تكون هناك فرص بديلة للإستغلال بشكل أفضل .

(٥) توجيه إهتمام خاص لزيادة الموارد المالية المحلية لزيادة فعالية عملية المشاركة الشعبية للمساهمة فى عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال:

أ - وضع نظام متكامل للتمويل المحلى يشارك فى التنمية بالموارد الذاتية التى لا ترتبط بالموازنة العامة تتوافر له القدرة على تعبئة الموارد والمدخرات المحلية من خلال التوسع فى إنشاء الصناديق الخاصة لتنمية أنشطة معينة والعمل على زيادتها وتنويعها على كافة المستويات المحلية لكافة مجالات الإنتاج والخدمات يشارك فيها المواطنين فى المشروعات الحيوية التى يحتاجونها مع وضع النظم المالية والرقابية اللازمة للصرف منها من خلال متخصصين من وزارة المالية وتخضع لإشراف السيد المحافظ كمسئولية مباشرة مع ربط هذا النظام بشبكة معلومات ونظم مالية متطورة تنتشر وتربط كافة المحافظات يمكن من خلالها حساب حجم هذا التمويل وأوجه إنفاقه .

ب - تدعيم أجهزة التمويل والإئتمان المحلى مثل بنوك التنمية الوطنية المحلية وبنوك الإئتمان الزراعى وبنوك التنمية الصناعية للصناعات الصغيرة وصندوق التنمية المحلية بجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، والصندوق الإجتماعى للتنمية والتنسيق فيما بينها بما يكفل تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الإستثمار وترشيده بما يحقق تنمية تدريجية متوازنة أساسها تحقيق أقصى كفاءة فى الإنتاج والخدمات . وبحيث لا تتحول مهمة هذه البنوك والأجهزة الى مجرد مهام مصرفية .

ج - معالجة إفتقار المجالس الشعبية المحلية أو الوحدات المحلية الى العمالة المدربة والمتخصصة فى تخطيط التمويل والإستثمارات ودراسة الجدوى الإقتصادية وهو ما يشكل عائقا فى عملية إستنفاذ التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للمحليات والتى قد تتوافر بصورة اكبر من توافر النقد المحلى اللازم لتكملة الإستثمارات فى المشروعات الممولة بقروض ومنح أجنبية (كتمويل من الإتفاقات التى تعقدها الدولة) والتى تحتاج الى إجراءات طويلة سواء أجنبية أو محلية وهى ما يمكن ان يكون المتوفر منها أكبر من طاقة المجالس على إستيعابها أو إستغلالها وهو ما حدث بالنسبة لتمويل المشروعات فى برنامج التنمية الريفية "شروق" حيث كان التمويل من جانب وكالة التنمية الأمريكية أكبر من طاقة إستخدام المشروعات فى القرى لهذا التمويل .

د - التأكيد على الفصل بين الموارد المحلية والموارد القومية يعتبر ضرورة لإيقاظ وعى وحماس الجماهير بحيث يحرص المواطن على محاسبة المحليات فى حالة التقصير والإهمال فى اداء الخدمة والمحافظة على إستمرار حيائها .

هـ - النظر فى تخصيص نصيب للمحليات فى الضرائب والرسوم التى تؤول حصيلتها

الى الحكومة المركزية ، مع إعطائها الحق فى تعديل فئات الرسوم المحلية بما يتمشى مع زيادة الدخول والأسعار وتكاليف اداء الخدمات .

(٦) يتطلب نجاح برنامج التنمية الريفية إعطاء مزيد من الاهتمام بأساليب التطبيق الفعلى للسياسات الموسومة بالخطة والتى سبق ذكرها (فى الفصل السادس) فليست العبرة برسم السياسات ولكن بمتابعة تنفيذها وتطوير أساليب التنفيذ لمواجهة المشاكل والتحديات التى تظهر أولاً بأول وذلك من خلال:

أ – التبصير بأهمية واقعية الأهداف المطلوب تحقيقها فى ظل الإمكانات المتاحة من الموارد الطبيعية والمالية للقرية .

ب – تدريب العاملين بالبرنامج وأيضا بالوحدات المحلية القروية على كيفية دراسة الإحتياجات الفعلية وكيفية المواءمة بينها وبين الموارد المتاحة ، وأسلوب ترتيب الأولويات وفقا لشدة الحاجة إليها (صحية ، بيئية ، مياه شرب ، صرف صحى، تعليمية .. الخ)

ج – الإهتمام بالتبصير بأسلوب إعداد دراسات جدوى مبدئية مبسطة للمشروعات التى يمكن بها إيضاح أهمية المشروعات المقترحة فى إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بالقرية أو المنطقة الموجودة بها حيث يسهل هذا توسيع مجالات إيجاد فرص عمل وزيادة التشغيل وزيادة الدخول (مثل القرى التى بها موارد سياحية أو علاجية ، أو القرى التى بها إمكانيات لإقامة صناعات صغيرة زراعية أو صناعية ، أو القرى التى يمكن من خلال تدريب أو تأهيل صناعى خلق مهارات بشرية بها لتصنيع أجزاء من أجهزة أو معدات يمكن أن يشارك فيها عدد من أهالى القرية إذا ما تم إمدادهم بمستلزمات الإنتاج مثل تجارب قرى بعض الدول مثل كوريا واليابان) .

د – التوعية من خلال التدريب على أسلوب تمويل المشروعات والتعريف بموارد التمويل سواء كان تمويل حكومى ، أو من موارد أجنبية ، أو من بنوك متخصصة أو محلية أو صناديق تمويلية أخرى .. مع التدريب على دراسة أساليب تعبئة الموارد المالية الذاتية والتحفيز على المشاركة الشعبية فى تمويل المشروعات التى تسد الإحتياجات الضرورية .

هـ – تخصيص التمويل اللازم لعملية نشر الوعى بعملية التنمية وإستثارة المشاركة الشعبية من خلال عقد ندوات دورية لأهالى القرى فى موضوعات متعددة تغطى جوانب التنمية يتم التحضير لها مسبقا وتختلف تلك الموضوعات وفقا لنمط القرى ومواقعها (ساحلية ، صحراوية ، زراعية ، سياحية ، فى الدلتا ، فى الصعيد) على أن يشارك فى هذه الندوات المسئولين فى الوحدات المحلية على المستويات المختلفة (القرية ، المركز ، المحافظة مندوبين من أجهزة مركزية أو وزارات متخصصة ، مندوبين من هيئات التخطيط الإقليمى بالمحافظات ، متخصصين علميين من أجهزة علمية) .

الباب الأول

الجزء الثانى

المشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة قضايا التنمية الاجتماعية ووضع تصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية المحلية

الباب الأول

الجزء الثانى

المشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة بعض قضايا التنمية الإجتماعية وتصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية المحلية(*)

مقدمة:

فى إطار المستجدات العالمية للتنمية المعاصرة والتى ركزت إهتماماتهـــا فى بدايتـــها علـــى الجوانـــب الاقتصادية العالمية من خلال آليات الشراكة الدولية ، ثم ماتم فى الحقبة الأخيرة من أواخـــر القـــرن المـــاضى ، وبدايات القرن الحالى من الإعلان مؤخرا عن عولمة بعض قضايا التنمية الإجتماعية فى إطار الشراكة الدولية مـــع طرح لأدواتها والتى ركزت على التعامل فى هذه القضايا على المستويات الدولية والعالمية مع المجتمعات المدنيـــة للشعوب كآلية لخطط التنمية الاجتماعية القومية والمحلية ،فإنه فى ضوء ذلك يتم فى هذه الجزئية مـــن الدراسة إجراء مناقشة علمية حول هذا الموضوع بهدف :

" وضع بعض التصورات الجديدة لبعض الجوانب التخطيطية فى التنمية المحلية فى ضوء قضيـــة العولمـــة بالنسبة لبعض قضايا التنمية الاجتماعية " .

وللوصول الى هذا الهدف فإن الدراسة يتناول عددا من الموضوعات التى تخدم طرح بعض التصورات الجديـــدة للعملية التخطيطية على المستوى المحلى كعملية أساسية للمحافظة على دور الدولة فى التعـــامل مـــع الخطـــط والسياسات العالمية فى قضايا التنمية الاجتماعية ، والتى تفرض على الشعوب من خلال آليات الشراكة الدوليـــة على المجتمعات المدنية من المستويات الدولية والعالمية .

ولتحقيق الهدف المطروح فإنه يتم مناقشة مستفيضة لموضوع المشاركة الشعبية والشـــراكة الدوليـــة باعتبارهما يمثلان محورا أساسيا فى خطط التنمية الاجتماعية فى الحاضر والمستقبل الذى يسيطر عليه المســـتجدات العالمية المعاصرة .

(*) إعداد : أ.د. وفاء أحمد عبد الله :

قامت بإعداد وتوثيق هذا الجزء متضمنا الفصول : الثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر من الدراسة النظرية لخدمة هذا العنوان .

ولتحقيق الهدف المطروح فإنه يتم مناقشة مستفيضة لموضوع المشاركة الشعبية والشـــراكة الدوليـة باعتبارهما يمثلان محورا أساسيا فى خطط التنمية الاجتماعية فى الحاضر والمستقبل الذى تسيطر عليه المســتجدات العالمية العالمية المعاصرة .

فى هذا الإطار فإن هذا الجزء يضم أربعة فصول على النحو التالى :

الفصل الثامن : ويتناول المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كفكر وفلسفة وأهم الآليات .

الفصل التاسع : ويتناول آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بين مفهوم الخصوصية القومية والعموميـة الدولية فى التعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية .

الفصل العاشر : ويعبر عن محاولة لوضع تعريفات لكل من المشاركة الشعبية والشـــراكة الدوليـة كآليـات معاصرة لإحداث التنمية فى ظل النظام العالمى المعاصر .

الفصل الحادى عشر : ويدور محتواه حول وضع تنظيمات وأدوار جديدة لأجهزة الدولـــة لتفعيـل دور المجتمع المدنى للتعامل مع الشراكة الدولية والعالمية فى القضايا الاجتماعية من خلال آليـات المشاركة فى خطط التنمية القومية والمحلية .

والبيان التالى يوضح محتويات هذه الدراسة والتى تضم الفصول الأربعة وذلك على النحـو التالى :-

الفصل الثامن

المشاركة Participation والشراكة Partnership

كمفكر وفلسفة وآليات فى إطار التغيرات العالمية المعاصرة

تقديم :

لقد اتسم العصر الحالى الذى نعيش فيه والذى يطلق عليه عصر العولمة بضرورة انفتاح الدول على العالم لمواكبة مايحدث من التحولات الاقتصادية المصحوبة بالعديد من المستجدات بالنسبة لإستراتيجيات وسياسات التنمية والجديد من الآليات التى تتبعها الدول لتتضامن وتتكتل معا لتحقيق التنمية المستدامة وذلك إستنادا على المستحدث والمتطور من التكنولوجيا وأساليب تبادل المعلومات فيما بينها .

وفى إطار ذلك طفت على السطح مصطلحات جديدة للآليات المستخدمة لتحقيق هذا التضامن ومنها الشراكة والمشاركة كأداة أساسية للوصول الى هذا التضامن ، الأمر الذى يؤدى الى وجود خلط مابين جوهر هاتين الكلمتين واستخداماتها خاصة وأن التفرقة موجودة فى التعبير اللفظى لها باللغة الانجليزية وهى Participation بمعنى المشاركة مادية ومعنوية وهو لفظ متداول علميا وعمليا فى أدبيات التنمية الاجتماعية منذ عشرات السنين وهو يختلف عن معنى كلمة Partnership والتى تعنى الشراكة أو الأطراف المشاركة والتى تتسم وترتبط بمعايير أغلبها اقتصادية مادية بحتة وان كانت كل منهما تهدف على المدى الطويل الى إحداث التنمية الشاملة بشقيها الاجتماعى والاقتصادى للدولة ومايعنينا فى هذه الجزئية من الدراسة هو إجراء محاولة لوضع مفاهيم إجرائية لكل منهما بوضع إطار ويحدد الاستخدام لكل من الكلمتين وذلك لحسم التداخل الموجود فى استخداامات كلمتى المشاركة والشراكة فى كثير من الكتابات العلمية الحديثة الاجتماعية والاقتصادية على السواء[1] .

وكبداية ونحن بصدد إجراء محاولة لتحديد مفاهيم كل من المشاركة والشراكة يوجد إتفاق مبدئى على أنه فى إطار التحولات الاقتصادية المعاصرة ومايترتب عليها من منظور العولمة أنهما يستهدفان تحقيق التنمية المتواصلة للدولة وذلك من خلال تحسين نوعية حياة المواطنين وتوسيع الخيارات أمامهم والوصول لبناء القدرات القومية والقوى البشرية القادرة على زيادة وجودة الانتاج بالتركيز على عنصر الاستدامة والتواصل وذلك استنادا على توفر الغذاء الجيد والسكن المناسب والحفاظ على عناصر البيئة النقية وتوفر عنصر العمل والصحة والتعليم والتدريب المتطور والأمن والأمان الاجتماعى والبيئى والذى يكفل تحقيق الحرية والكرامة

---

(1) يجدر التنويه الى أن محاولة تحديد المفاهيم لكل من كلمتى المشاركة والشراكة اعتمدت على تراكم خبرات الباحث (أ.د. وفاء أحمد عبدالله) والبحوث النظرية والميدانية المنشورة والمحلية والدولية والتقارير غير المنشورة بمجال المشاركة الشعبية (أنظر مجموعة الدراسات المنشورة الموضحة فى المراجع الملحقة بالدراسة)

والعدالة والتخلص من الفقر ... مما يوفر المناخ المولد للإبداع والقدرة على التواصل الثقافى الحر مع المتنوع والجديد من ثقافات وحضارات جديدة تفرض العولمة التعامل معها من خلال وجود القدرة على الحوار لاختيار وتحديد أنسب وأفضل أساليب هذا التعامل بما يضمن الحفاظ على الهوية الثقافية والذات والدين .

وبرغم هذا الاتفاق المسبق بين الأهداف الا أن الأساليب والأدوات الجديدة بالنسبة للشراكة ودورها الدولى الجديد بالنسبة للتعامل مع القضايا الاجتماعية داخل الدولة يثير كثيرا من التساؤلات ويضع كثيرا من التحفظات التى تؤكدها نتائج الممارسات والتى مازالت فى طور الإعداد لبعض منها والبدايات فى البعض الآخر وقد يمكن الاشارة لبعض منها فى فحوى التساؤلات المثارة فى نهاية هذا الجزء والذى يستهدف مناقشة لكل من المشاركة والشراكة يهدف تحديد كل من المفاهيم والتعريفات والآليات المرتبطة بكل منهما .

ويجدر التنويه الى أن الوصول الى هذا التحديد يتم تناوله من خلال إجراء مناقشة لكل من المشاركة والشراكة كآلية من آليات التنمية تتناول الجانب الفكرى والتاريخى والآليات المستخدمة لكل منهما وذلك على النحو التالى :

أولا : المشاركة : كفكر وفلسفة وآليات :

دخلت كلمة المشاركة ضمن مفردات لغة السياسة خلال الستينيات من القرن الماضى وفرضت نفسها على واقع الحياة المعاصرة وشقت طريقها الى التطبيق فى المجالات السياسية الاجتماعية والاقتصادية وعرفت التقنين فى نصوص دستورية وقانونية وفى مبادىء عامة وشعارات يرددها الساسة فى الدول النامية والمتقدمة على السواء فهى تعنى كافة الجهود التى يبذلها المواطنون للتأثير فى الإدارات ومعاونتها فى اتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات التى تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام .. ولذا فانها تقترن بالتنمية والتخطيط أكثر من ارتباطها بأى نشاط آخر تبعا لأثر التنمية فى حياة المواطنين ومستقبلهم ومستقبل أبنائهم .

وهذا يفسر الاهتمام بالمشاركة الشعبية كقيمة اجتماعية فى ذاتها وكأسلوب اجتماعى يحقق مزايا عديدة للمجتمع وأفراده .

وتتأصل فكرة المشاركة الشعبية وتمتد جذورها عبر التاريخ (*) الى النظرية الديمقراطية التقليدية (الكلاسيكية) **Participatory Democracy** ويعتبر "جان جاك روسو" رائد المنظرين لفكرة المشاركة الشعبية ويقوم فكره فى هذا الخصوص على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن فى اتخاذ القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحه ويرى أن فاعلية المشاركة الشعبية تتطلب تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين بحيث لاتظهر الفوارق التى تشوب المساواة السياسية .

ويرى "روسو" أن الوضع المثالى لاتخاذ القرارات هو الوضع الذى لاتوجد فيه جماعات منظمة ولكن يوجد فيه الأفراد فقط لأن الجماعات المنظمة تستطيع أن تحقق سيادتها وإرادتها وأنه إذا تحتم وجود الجماعات المنظمة فى المجتمع فيجب أن تتعدد هذه الجماعات وتتساوى فى القوى السياسية قدر الإمكان .

(*) وفاء أحمد عبدالله : " المشاركة الشعبية : مفهومات أولية وبعض النماذج التطبيقية " المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية – معهد التخطيط القومى مذكرة رقم (٩٤) ١٩٨٢ القاهرة .

ويهتم "روسو" بالوظيفة التعليمية للمشاركة ودورها فى تنمية التصرفات المسئولة للفرد فمن خلال عملية المشاركة يدرك الفرد أن الصالح العام والمصالح الخاصة جميعها مصالح متكاملة وليست متعارضة . كما أن الوظيفة التعليمية للمشاركة تنمى فى الأفراد ذات الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلا عن الأثر التراكمى لهذه الوظيفة فكلما شارك الفرد كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة ... والأثر التراكمى ينعكس فى زيادة الشعور للمواطنين بالانتماء الى مجتمع يسهمون فى تطويره وتنميته .

ويتفق (ميل) - مع (روسو) فى القيمة التعليمية للمشاركة الشعبية ويربط أبعاد هذه الوظيفة بالمؤسسات السياسية المحلية لأن النظام الديمقراطى المركزى الذى لاتسانده مؤسسات ديمقراطية متعددة على المستوى المحلى غالبا مايخلق نقيض الحرية السياسية فلا فائدة من المشاركة القومية مالم يعد الأفراد لهذه المشاركة على المستوى المحلى .

ولم يكتف (ميل) بتوسيع الوظيفة التعليمية للمشاركة لتشمل السياسة على المستوى المحلى فقط بل مدها أيضا الى مجال الصناعة حتى يتمكن الفرد من اكتساب الخبرات فى مجال إدارة الشئون الجماعية وحتى يجد مجالات بديلة يشارك فيها فى اتخاذ القرارات .

ويقوم فكر (كول) - حول المشاركة الشعبية أساسا على نظرية الجمعيات ويعرف المجتمع بأنه مجموعة من الجمعيات يرتبط بعضها بإرادة أعضائها - فإذا كان للفرد أن يحكم ذاتيا فيجب أن يشارك فى اتخاذ القرار فى جميع الجمعيات التى يدخل عضويتها .

وتركز نظرية ديمقراطية المشاركة كما تناولها المنظرون الثلاثة على بعدين أساسيين أولهما عدم إنفصال الأفراد عن مؤسساتهم وأهمية كفاية المؤسسات النيابية على المستوى القومى لممارسة الديمقراطية من مشاركة أكثر لجموع المواطنين وضرورة تدريب الأهالى لإكتساب الصفات السيكولوجية اللازمة لنجاح المشاركة من خلال عملية المشاركة ذاتها - واكتساب الوظيفة التعليمية لممارستها .

وثانيهما أنه لاتوجد خطورة على استقرار النظام السياسى من التوسع فى التطبيق للمشاركة الشعبية لأن الآثار التراكمية والتكاملية لممارسة عملية المشاركة تنمى فى المواطنين الصفات اللازمة للمشاركة الفعالة للإنتماء للمجتمع وتقبل القرارات التى يشاركون فى اتخاذها .

ونظرا لأهمية المشاركة فى مجال العمل ... اتجه كتاب الفكر السياسى لدراسة أثر المشاركة فى مجال الصناعة عن طريق التجارب وحصلوا على نتائج كثيرة تؤيد فروض نظرية الديمقراطية وتؤيد هذه النتائج حدوث تغييرات هامة فى السلوك وزيادة فاعلية الجماعة ورفع إنتاجيتها .

ويعلق (فريا) - على هذه النتائج بقوله :

((يمكن إحداث تغييرات سريعة فى السلوك الإنسانى إذا شارك الأفراد المطلوب تغيير سلوكهم فى تقرير ماهية التغيير ومداه وكيفية إحداثه)) .

والمعروف أن نظرية ديمقراطية المشاركة لها مايؤيدها من الناحية التطبيقية وأن نتائج الدراسات التطبيقية تطابق الجوانب النظرية ولهذا وجدت طريقها فعلا الى التطبيق فى الكثير من الدول النامية والمتقدمة على السواء .

وما أكدته النتائج أن المشاركة الشعبية تدعم وتنمى الشخصية الديمقراطية وبالتالى تسهم فى نجاح النظام الديمقراطى وأن المشاركة فى اتخاذ القرارات وفى تقرير السياسات تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والسلع التى يشاركون فى التخطيط لها فضلا عن تنمية إحساسهم بذاتيتهم وما ينعكس أثره على تنمية العلاقات الاجتماعية لأفراد المجتمع فى نطاق بيئة المجتمع التى يعيشون فيها مما يحفز المواطنين على الرغبة فى التعامل مع الإدارة وتطوير هذه التعاملات لصالح تنمية المجتمعات المحلية ، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

وتتعدد صور المشاركة الشعبية وتتعدى المشاركة فى القرارات والسياسات الى المشاركة فى البعض من خلال العون التالى **Self-hep** ،

ويعتبر العون الذاتى (**Slf-Help**) أو الجهود الذاتية من أهم صور المشاركة فى التنفيذ وهى عمليات المشاركة الشعبية الايجابية فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى يحس المواطنون أنها تشبع حاجات حقيقية لهم وتعود عليهم بالنفع وعلى مجتمعهم بالخير ،

وتنشأ المشاركة الشعبية بالعون الذاتى فى حالات إهمال الإدارة الحكومية وقصورها عن الوفاء بحاجات المواطنين والتى يجد المواطنون أنفسهم فيها أنهم أمام مشكلة تمس صميم مصالحهم ،

والمشاركة بالعون الذاتى تتطلب أكثر من غيرها من صور المشاركة الأخرى تغيير بعض أنماط وسلوك المواطنين من السلبية والتواكل الى الايجابية والاعتماد على النفس فضلا عن الأثر التراكمى **Accumulation** لوظيفتها التعليمية يفوق آثار صور المشاركة الأخرى ، ، فكلما تعاون المواطنون فى تنفيذ مشروعات أكثر كلما فكروا فى حل مشكلات أخرى بالعون الذاتى ،

وتتزايد أهمية المشاركة بالعون الذاتى فى الدول النامية وخاصة فى الريف - وخاصة فى الوحدات الريفية - نظرا لتخلف الريف وحاجته للكثير من مشروعات التنمية فى الوقت الحاضر الذى لاتتوافر فيه الموارد المالية لدى الدولة لتنفيذ مثل هذه المشروعات ،

وتنتشر صور المشاركة بالجهود الذاتية أو العون الذاتى فى مصر والسودان والعراق وسوريا والهند وتركيا ونيجيريا وغيرها من الدول ،

وتعمل جميع الدول على اختلاف أنظمتها السياسية من أجل ترسيخ عمليات المشاركة الشعبية خاصة فى الشئون المحلية يشير الى ذلك تجارب الدول الغربية والشرقية والرصيد الكبير الذى تمتلكه كل منهما فى هذا الصدد بفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لها تجاربها العديدة وأيضا يوجوسلافيا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا كذلك تركيا والهند ،

ومن الطبيعى أن الفلسفة السياسية والدستورية ونوعها تؤثر فى جوهر هذه المشاركة فى الشئون المحلية والتى تختلف بالنسبة لتأثيرها فى الشئون السياسية والتشريعية لمؤسسات الدولة المركزية ،

وبذلك فإن معظم الدساتير فى دول العالم نصت على أن المشاركة الشعبية حق للمواطنين سواء كانت هذه المشاركة تتخذ شكل المشاركة المباشرة أو غير المباشرة وعلى هذا تعتبر المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية فى معظم الدول مبدأ دستوريا - فعلى سبيل المثال نجد أن إدارة الكوميون فى فنلندا تقوم على أساس الحكم

الذاتى كما أن مفهوم الحكم الذاتى فى يوجوسلافيا سابقا كان يستند الى أن المشاركة الشعبية تمثل أحد المبادىء الأساسية لفلسفة الحكم الذاتى المحلى

وبرغم اتخاذ المشاركة الشعبية كمبدأ دستورى فى كثير من الدول إلا أنه بطبيعة الحال يوجد تباينا واختلافا بينهم فى الأسلوب الذى تتبعه كل دولة لتنظيم هذه المشاركة .

أما فى مصر فقد فرضت المشاركة الشعبية فى مصر وجودها فى إطار نظام الإدارة المحلية قبل أن تجد طريقها الى نصوص قانون نظام الحكم المحلى وماتبعه من تطور من خلال دستور ١٩٧١ والذى أصدر قانون ٥٢ لعام ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية لتحقيق ديمقراطية الحكم المحلى فى ج.م.ع .

- وبالنسبة لآليات المشاركة الشعبية فى مصر (*) فتوجد تصنيفات متعددة لأشكال المشاركة وآلياتها منها الأشكال المنظمة التى ينص عليها الدستور ويقررها كحق كامل للمواطنين ، وينظم إستخدام هذا الحق إذ لايكتفى فى هذا الصدد أن تكون المشاركة مبدأ دستوريا بل يتعين أن ينظم الدستور والقانون ممارسة هذه المشاركة فى جانب منها بالإضافة الى الأشكال الحرة التى تقررها الدساتير دون أن تنظمها وذلك من خلال إعطاء كل وحدة محلية حرية تنظيم آليات هذه المشاركة وفقا لظروفها ودرجة تطورها وأوضاعها الخاصة ، إذ أن أهمية المشاركة الشعبية فى أنشطة الإدارة المحلية تساهم فى تعميق معانى الديمقراطية التى تتمثل فى خلق مجتمعات يديرها ويستفيد منها المواطنون أنفسهم .
- وفى هذا الإطار المحلى التنموى يمكن تصنيف آليات المشاركة بصفة عامة وفقا لمراحل التنمية المحلية . فعادة ماتقتصر آليات المشاركة الشعبية فى جميع مراحل التنمية على الصور الغير مباشرة لتمثيل السلطات المحلية والتى تكون منوطة بوضع السياسة العامة وخطة التنمية وبرامجها التنفيذية .

ورغم أن التمثيل السياسى صورة غير مباشرة للمشاركة الشعبية إلا أنه يتيح الفرص أمام المواطنين للإشتراك فى اللجان المختلفة للتنظيمات المحلية .

وقد تجرى المشاركة غير المباشرة من خلال هيئات تنمية المجتمع التى قد تكون جمعيات تطوعية تخضع لرقابة وزارة الشئون الاجتماعية ، وقد تكون تلك الجمعيات شبه حكومية تحظى بمساعدة الحكومة المالية والعينية وقد تضطلع بدور رئيسى فى عملية التنمية فى بناء المدارس ومشروعات الإنعاش الاقتصادى الى غير ذلك من المشروعات التى تعتمد أساسا على جهود المواطنين المالية والبشرية .

- ويمثل شكل تمثيل المنتفعين فى إدارة الخدمات آلية غير مباشرة من آليات المشاركة حيث يقوم المنتفعون بالإشراف على المشروعات والأجهزة والوحدات التى تقوم على إدارة وتيسير المشروعات والخدمات العامة فى مجالات التعليم ، الثقافة ، الصحة ، الشئون الاجتماعية ، النقل ، المواصلات ، الاسكان ، خدمات المياه والكهرباء الى الصرف الصحى ، توزيع السلع التموينية ، التأمينات والمعاشات الى جانب التمثيل فى الإدارة .

(*) وفاء أحمد عبدالله ، عبدالهادى الجوهرى ، محمود عودة ، وصلاح منسى :" تنمية المشاركة الشعبية" ، المؤتمر القومى للتنمية الريفية المتكاملة "جهاز بناء وتنمية القرية أكتوبر ١٩٩٤ .

أما المشاركة فى مراحل متعددة فى التنمية فهى مشاركة مباشرة من خلال اللقـــاءات الاســـتطلاعية ، الاجتماعات المحدودة والاجتماعات الموسعة ولجان الاستماع وتضـــم العـــاملين فى التنميـــة وممثلـــى الجمعيات والمواطنين لخلق المناخ الملائم للتعاون فى كل شئون التنمية المجتمعية .

ووصولا الى الثمانينات من القرن الماضى وماشهدته هذه الحقبة من أحداث عالمية سياســـية كان أبرزها سقوط المنظومة الاشتراكية وفلسفاتها فى أواخر الثمانينات الأمر الذى أدى الى التحـــول إلى نظام عالمى جديد تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة ومطلقة مما عكس ذلك كلـــه علـــى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى صورة عولمة الاقتصاد وعولمة الثقافـــة وعولمـــة القيـــم باستخدام آليات متعددة مثل إعادة الهيكلة الاقتصادية ، والخصخصة ، وإنسحاب الدولـــة أو علـــى الأقل تحديد دورها عند حده الأدنى فى مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطـــلاق قـــوى السوق ورفع الدعم وتحرير السياسات الاقتصادية وتقليص دور الدولة فى مجال السياسة الاجتماعيـــة بصفة عامة وطرح الاتفاقيات الاقتصادية كإتفاقيات الجات وغير ذلك مـــن الآليـــات الاقتصاديـــة ، يواكب ذلك آليات ثقافية تؤدى الى عولمة القيم والعادات الاجتماعية كثورة الاتصـــال والمعلومـــات والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية .

يواكب ذلك مايجرى فى نهر التطورات العالمية منذ الثمانينات من جهود تبحث عن جديـــد وتناقش المفهوم الليبرالى للتنمية بوصفها تنمية محلية تلعب فيها المشاركة الشعبية والجهود الذاتية الدور الأساسى دون إرتباط بخطة قومية شاملة تعبىء الموارد وتوجهها لإشباع الحاجات المتنامية وتســـتهدف تحسين ظروف الحياة وترغب فيها المجتمع بصفة عامة بكافة فئاته وقطاعاته .

ونخلص مما سبق عرضه بالنسبة لطبيعة المشاركة الشعبية والخلفية التاريخية لهـــا والتعريفـــات والآليات المتعلقة بها الى أنه فى ضوء التصور بأن التنمية بوصفها تحسينا لنوعيـــة حيـــاة البشـــر فقـــد ارتبطت أنشطة المشاركة بهذا الهدف من حيث أنها تعد أسلوبا إجتماعيا يتحقق من خلاله مزايا عديـــدة للفرد والمجتمع .

- وتتحدد المشاركة الشعبية داخل حدود الدولة الأمر الذى يعكس تعريفات عديدة لمفهوم المشـــاركة الشعبية والتى تتفاوت فيما بينها إتساعا وضيقا عمومية وخصوصية ، فمن التعريفات التى توسع مـــن نطاق المشاركة أنها العملية التى يلعب فيها الفرد من خلالها دورا فى الحيـــاة السياســـية والاجتماعيـــة لتنمية مجتمعه والتى تتيح له فرصة الإسهام فى وضع الأهداف العامة لتنمية هذا المجتمع وإقتراح أفضـــل الوسائل لتحقيقها ، وثمة تعريفات تعالج المشاركة السياسية بوصفها جزءا من المشاركة الشعبية ومـــن ثم فهى تنطوى على مشاركة الناس فى اختيار حكامهم وصياغة السياسة العامة بصورة مباشـــرة أو غـــير مباشرة تلك الصورة التى تتمثل فى المعرفة والوقوف على القضايا العامة والعضوية فى الهيئات التطوعيـــة والمشاركة فى بعض أشكال العمل فى إطار الجماعات الأولية .
- ووفقا لهذه التعريفات للمشاركة الشعبية بأصعدتها الاجتماعية والسياسية ثمة مبادىء أساسية تســـتند اليها عملية المشاركة فيها توافر البعدين الأفقى والرأسى داخل الدولة بحيث تحقق المشـــاركة تفـــاعلا خلاقا بين مختلف المستويات الاجتماعية والهيئات والتنظيمات وأن تعكس الخطط والقرارات بصفـــة

عامة احتياجات الناس عامة ومصالح الشرائح الفقيرة بصفة خاصة وأن تنطوى المشاركة على آليات الضبط والرقابة وآليات منظمة لاستمرار التواصل والتفاعل وتبادل الآراء والخبرات

- ونخلص من ذلك بأن المشاركة الشعبية لاتتعدى أنشطتها حدود الدولة كما أن أنشطتها تستهدف فى أغلبها التعامل مع القضايا الاجتماعية والتى تخص أفراد المجتمع بالدرجة الأولى وتنعكس على المجتمع المحلى بأفراد وجماعاته وفئاته .

ثانيا : الشراكة كفكر وفلسفة وآليات :

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولا فى التفاعلات بين مكونات العلاقات الدولية ظلت معه العلاقات الاقتصادية الدولية تحتل موقعا استراتيجيا بين هذه المكونات وان تغيرت طبيعة هذا الموقع ليصبح متأثرا بباقى أشكال العلاقات الدولية وليس مؤثرا فيها على الدوام .

فبعد أن نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة ، بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية المتواصلة فى التحرر الى حد بعيد من قيد الموارد الطبيعية على فرص النمو بها ، بالإضافة الى نجاحها فى فرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية على أنماط التنمية وفرص النمو فى العالم شرقه وغربه ، أخذت العولمة أبعادا جديدة تجاوزت نوعيا وكميا تدويل النشاط الاقتصادى الذى نما كسمة بارزة وسيطر على العلاقات الدولية منذ نشأة الرأسمالية التجارية ومرورا بالرأسمالية الصناعية وحتى اتضاح معالم وأبعاد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية فى الربع الأخير من القرن العشرين . إن هذا التدويل ، الذى تطور عبر ما يناهز قرون خمسة من الزمان ، لم يكن فى حقيقته سوى شكلا تقليديا للعولمة المحدودة بالبعد الاقتصادى وحده . ولكن ظاهرة العولمة الحديثة التى تسارعت وتيرتها وتعددت أبعادها ، منذ ما لايتجاوز عقدا من الزمان ، بفضل الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات أفضت الى إضافة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقديمة الى البعد الاقتصادى فى تشكيل العلاقات الدولية وتوجيه مساراتها وتحديد نتائجها ، هذا فضلا عن تدعيم دور العلاقات السياسية فى خدمة كل هذه الأبعاد ، ويهمنا فى هذا المقام الإشارة على وجه الخصوص الى أن من أهم نتائج هذه العولمة أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت مجالا خصبا ، وأداة بالغة التأثير ، لخدمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والسياسية فى مجمل العلاقات الدولية .

وبذلك فإن التعاون الاقتصادى المصرى الدولى لم يعد يقتصر على مجرد تلك النظرة التقليدية والتى تتساوى فيه أهمية البعد الاقتصادى بكافة جوانبه مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والسياسية ؛ فالواقع أن كل أشكال وصور التعاون الاقتصادى الدولى القائمة ، والمطروحة هنا أو هناك ، لم يعد ممكنا لها أن تتعلق على حركات السلع ورؤوس الأموال والأشخاص أو حتى التعاون الفنى فى مجالات الإنتاج والاستثمار .

وعلى ذلك فإن المنهج العولمى السائد الآن يسعى الى تعميم نمط ومفاهيم الحياة الغربية فى أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية ، بل والعقيدية والقيمية ، دون ما اجتهاد يذكر فى فهم واستجلاء وتقبل واحترام بالتالى للتعامل مع ما يوجد من إيجابيات – وهى كثيرة – فى أنماط ومفاهيم الحياة فى المجتمعات الأخرى وخاصة النامية منها .

فى ظل هذا الإطار العام للعلاقات الدولية ، بما فيها العلاقات الاقتصادية الدولية ، تأتى الصور الحالية للتعاون الاقتصادى الدولى محملة بأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وقيمية وبيئية وأمنية لايمكن تجاهلها أو الانتقاص من أهميتها ، فالملاحظ أن هذه الأبعاد تكتسب فعالية متزايدة ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية فى كثير من محاولات وتجارب فاعلية متزايدة ، ربما على حساب الاعتبارات الاقتصادية ، فى كثير من محاولات وتجارب التعاون الدولى الراهن وخاصة إذا كانت أطرافه موزعة بين دول متقدمة ودول نامية .

- ولعل ذلك يفسر أن معظم – إن لم يكن كل – صور التعاون الدولى الراهنة ، أو المطروحة ، بين دول نامية وأخرى متقدمة ، مثلما هو الحال فى التعاون المصرى / الدولى ، تمثل صيغا منقوصة لأشكال التعاون الاقتصادى الدولى التقليدية ، ومن بين هذه الصيغ ما أصبح يعرف الآن باتفاقيات الشراكة .
- وتقوم فكرة الشراكة على أساس من تحرير التجارة وتوثيق التعاون الإقليمى فى شتى المجالات ، وقد تم بالفعل إبرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوربى وكل من تونس والمغرب وإسرائيل وتزامن ذلك مع تحول الجات الى منظمة التجارة العالمية التى أرست قواعد تحرير التجارة الخارجية فى السلع والخدمات والتى لاتتعارض مع التعاون الإقليمى أو إقامة مناطق تجارة حرة بين مختلف البلدان ، ويهدف الاتحاد الأوربى من ذلك الى جعل الإقليم المحيط به والذى يشمل الدول المجاورة فى شرق ووسط أوربا ، كذلك دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط إقليما يسوده السلام والاستقرار . وتقع مصر فى قلب هذا الاقليم اعتمادا على العلاقات التاريخية والجغرافية وأيضا ثقلها السياسى فى المنطقة .
- وفى هذا الإطار بدأ طرح الشراكة كمنهج للإنتقال بالعلاقات بين الدول النامية والدول الغربية المتقدمة من اعتماد الأولى على مساعدات ومنح الثانية الى المشاركة بينهما فى تفعيل مبادىء تحرير وتقسيم العمل الدولى على نحو يتفق وأهداف اتفاقيات الجات ويحقق استقرار وإزدهار الاقتصاد العالمى ومجتمعات الدول المختلفة ، ويقلل من مخاطر الخلافات والمنازعات السياسية والتباينات الثقافية والحضارية والعرقية ، ويمكن من انتهاج سياسات أمنية لاتعتمد فقط على الأجهزة البوليسية وإنما تكون لها أيضا أبعاد اقتصادية اجتماعية ثقافية تحاصر الجريمة بكافة أشكالها بما فى ذلك الإرهاب . وعلى أن تتضمن اتفاقيات الشراكة آليات بموجبها تساعد الدول المتقدمة البلدان النامية ، خلال فترة انتقالية محددة زمنيا ، على تأهيل نفسها لزيادة المنافع التى يمكن أن تجنيها من هذه العلاقات .

ويجدر التنويه فى النهاية الى أن الشراكة وان كانت تطرح حاليا من منظور متعدد الأبعاد الا أن الأهمية النسبية لكل من هذه الأبعاد مازالت ليست محل اتفاق عام بين الدول المتقدمة ، من جهة ، والدول النامية ، من جهة أخرى .(*)

نخلص مما سبق الى أن كلمة الشراكة لفظا ومعنى ارتبطت بالعولمة وهى تعبر عن أدوار إقتصادية واجتماعية ترتبط بالأبعاد الجديدة للعولمة النوعية والكمية والتى تجاوزت تدويل النشاط الاقتصادى بالارتكاز على معطيات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث أضافت أبعادا اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية الى البعد الاقتصادى فى شكل العلاقات الدولية .. وفى ظل هذا الإطار للعلاقات الدولية تأتى الصورة الحالية للتعاون

---

* إجلال راتب العقيلى " التعاون الاقتصادى المصرى / الدولى"– دراسة بعض حالات الشراكة تحت النشر – معهد التخطيط القومى / ٢٠٠١ القاهرة

الاقتصادى الدولى والتحول الى اقتصاديات الشراكة فى شكل أسلوب جديد يطـــرح للعلاقـــات الاقتصاديـــة الدولية من خلال اتجاه رئيسى ينبع من سعى التكتلات الاقتصادية التى تكونت الى إقامة علاقـــات اقتصاديـــة دولية قائمة على المشاركة من أحد هذه التكتلات وبين الدول التى لم تتكتل بعد .(*)

وبالنسبة لمصر فإن موقعها من تلك التكتلات يأتى فى إطار استراتيجية حوض البحر الأبيض المتوســـط وفى مقدمتها مصر بالنسبة لدول الاتحاد الأوربى وتمشيا مع السياسة المتوسطية الجديدة لدول الاتحاد التى بـــدأت منذ مطلع التسعينيات ، فقد اتجهت الى إقامة علاقات شراكة كاملة مع دول جنوب وشرق البحـــر المتوســـط وأغلبها دول عربية بحيث تؤدى علاقات المشاركة الى إقامة منطقة للتجارة الحرة تضـــم دول الاتحـــاد الأوربى ودول جنوب وشرق البحر المتوسط فضلا عن بعض دول شرق أوربا حيث يتوقع أن تضم ٤١ دولة لتشـــكل منطقة تجارية يصل تعداد سكانها ٨٠٠ مليون نسمة بمتوسط دخل سنوى للفرد يزيـــد عـــن ١٥ ألـــف دولار وتتحاور بنود الاتفاق فى ثلاثة جوانب رئيسية للمشاركة وهى المشـــاركة السياســـية والأمنيـــة ، والمشـــاركة الاقتصادية والمالية ، والمشاركة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية وذلك من أجل العمل على الإســـراع من عجلة النمو الاقتصادى المتواصل وتحسن مستوى معيشة السكان ، ورفع مستوى التوظف وتحقيق تـــوازن النمو فى المنطقة الأوربية المتوسطية بالإضافة الى تشجيع التعاون والتكامل بين الاقليمين ..الخ .

وتتحقق الأهداف السابقة للشراكة من خلال آليات فاعلة تتمثل فى إقامة منطقة تجارية حرة من خلال عقد اتفاقيات أوربية متوسطية جديدة واتفاقيات حرة بين الشركا ء مع تحرير انتقال رؤوس الأموال والتعـــاون الاقتصادى ودعم حقوق الانسان والتعاون الثقافى والحوار السياسى بالاضافة الى التعاون المالى كل ذلك مـــن خلال آليات وأدوات نصت عليها اتفاقيات الشراكة بين الدول المتشابكة والتى تشرف عليـــها لجنـــة خاصـــة تسمى لجنة الشراكة (**) .

حول الشراكة الدولية أو الثقافة فى إطار العولمة :

تبين من العرض السابق أن أيدلوجية العولمة سيطرت حاليا حول كل شىء وأصبح التهميش والإبعـــاد الاقتصادى والسياسى والثقافى بالنسبة للدولة هو سمة الأيدلوجية الجديدة لهذه العولمة إعتمـــادا علـــى آليـــات الشراكة الدولية والعالمية .

فالعولمة كظاهرة إقتصادية ومالية تعبر عن ثمرة التبادل التجارى العالمى إلا أنها فى ذات الوقت ظـــاهرة ثقافية وسياسية واجتماعية ، بمعنى أنها عملية شاملة .

- وإذا كانت العولمة تم دراستها منذ عدة سنوات فالحقيقة أن جوانبها الأخرى لم تأخذ بعد حقـــها مـــن الدراسة والتحليل .

(*) إجلال راتب العقيلى ، مرجع سبق ذكره

(**) فادية عبدالسلام "مسح اولى فى أدبيات الشراكة الأوربية المتوسطية ، معهد التخطيط القومى ٢٠٠٠ القاهرة

- وبحكم شموليتها فإن النظام السياسى والاجتماعى والتربوى أصبح يدخل من خلال آليات الشواكة فى مناقشة مع الأنظمة المناظرة لها بما فيها من ثقافات وسلوكيات سياسية واجتماعية وذلك أسوة بما يحدث بالنسبة للمناقشة فى الأنظمة الاقتصادية .

- بمعنى آخر أن المنافشة فى ظل العولمة أصبحت شاملة ، فهى كما تدور حول الأسعار والأجور ، والبنية التحتية ، فهى تدور بنفس القدر حول القيم التربوية والتكوين ودرجات المشاركة فى الحياة السياسية ، والقدرة على التكييف ، والمبادىء الأخلاقية ، والعامل الإنسانى وهو مايعنى أن العولمة الثقافية ترافق عملية العولمة الاقتصادية .

- ولقد تعددت الكتابات مؤخرا التى تحذر من مخاطر التوحد الثقافى وأكدت على أن التوحد الثقافى فى إطار العولمة يجب أن يقابله بالضرورة العمل على حماية التنوع الحيوى فى الثقافات بالنسبة للدول المتشاركة وذلك فى مواجهة الثقافة الموجهة أو العالم الموحد ثقافيا لكى تتفادى تحطيم الثقافات واللغات وأنماط الحياة والتفكير والتنوع فى الآراء والمعتقدات باعتبار أن هذا التنوع يمثل التراث الحقيقى للإنسان وهو الترقية الطبيعية للديمقراطية .

وبهذا لاتقع الدول المشاركة فريسة لنمط التفكير الواحد (الانجلوسكسونى) بعد أن تصبح الموسيقى والصور والمصطلحات اللغوية مستقاة كلها من مصدر واحد وصولا الى التصحر الثقافى والذى تهيئه سياسات العولمة فكرا وتخطيطا وتنفيذا (*)

- وعلينا أن نتذكر جيدا أن محاولات الغزو الثقافى والفكرى التى تلاحقنا فى مصر قبل وبعد العولمة ترتكز على مدخل أساسى هو محاولة إبراز الحضارة الغربية كنموذج فريد يحقق الذات الإنسانية من خلال التأكيد على الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والتقدم ومن ثم فإن السبيل الوحيد لاحتواء وتعرية محاولات الغزو الثقافى تكمن فى مدى قدرتنا على إنتاج أمصال وقائية بنفس مضامين الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والتقدم .

- ويتأتى ذلك من خلال إتفاق أساسى وهو رفض الخضوع لقوانين العولمة التى تستهدف محو الذاكرة والذوبان فى الثقافة الوافدة باعتبار أنها الثقافة المعبرة عن قيم وأفكار ومعتقدات القطب الأقوى والأوحد فى عالم اليوم (**)

- ولاشك أن الأبعاد الثقافية للعولمة تحتاج الى دراسات مكثفة فى مواجهة سياسات العولمة فى هذا الصدد تلك السياسات التى تتسم بالإصرار المدعم بقوة الهيمنة السياسية والمادية .

ولاشك أيضا أن الأبعاد الثقافية والعولمة مازالت تعانى إهمالا ملحوظا فى رصيدها ودراستها كما أن الجزء الأكبر من تناول تلك الأبعاد قد تركز حول تأثيرات العولمة على الهوية القومية منطلقا فى

(*) د. سعيد اللاوندى "تقديم لكتاب العولمة المتوحشة" تأليف بليز ليمبون جريدة الأهرام – تحقيقات وتقارير خارجية ص ٦ ٦ مايو ٢٠٠١

(**) مرسى عطا الله " نحو خريطة جديدة للثقافة والفكر والاعلام"، جريدة الأهرام – قضايا وآراء – ص ١١ ١ يونيو ٢٠٠٠ القاهرة .

تحليلاته من مقولات مدرسة التبعية الثقافية التى برزت فى الفكر العالمى قرب نهاية عقد السبعينات منذرا بأخطار ذوبان الثقافات الوطنية فى إطار الثقافة الغربية بمفاهيمها وقيمها وآراؤها الأمر الذى قد يؤدى الى تشويه تلك الثقافات ومحو هويتها القومية فى نهاية الأمر - ويؤخذ على تلك التحليلات رغم صدقها أنها اختزلت الأبعاد الثقافية العديدة لظاهرة العولمة فى قضية واحدة كما أنها افتقرت الى التحليل الموضوعى المتوازن الذى يتناول ما للظاهرة من إيجابيات وسلبيات على المستوى الثقافى

ولاشك أيضا أن ماحمله عصر العولمة من تطورات هائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد احتوى بين ثناياه أخطار التشويه الثقافى ، فإن المناقشة الحادة بين كل من الإعلام التقليدى والفضائى دفعت العملية الاتصالية فى اتجاه يسعى الى تحقيق الربح عن طريق بث توعيات مثيرة من المضامين الإعلامية تخاطب الفئات الشعبية العريضة من الجمهور وركزت فى هذا الصدد على ثالوث الجنس ، والفضائح والرياضيات الشعبية ..الخ [*] .

تلك فقط بعض النقاط الهامة بالنسبة للشراكة الدولية والثقافة فى إطار العولمة ولاسبيل لمزيد من الاسترسال فى هذا الموضع من الدراسة والذى يتسع فقط الى التنويه والتحذير كمحاولة لفتح الباب للباحثين والدارسين للإجتهاد فى تناول هذا الموضوع الحيوى بالنسبة للإطار الثقافى الأصيل الذى يشكل السمات الذاتية لكل شبر من أرض مصر ولكل فرد من أفرادها .

---

[*] د. نجوى الفوال " الأبعاد الثقافية لظاهرة العولمة "،جريدة الأهرام - نحن وظاهرة العولمة - قضايا وآراء ص ١٠ ٩٩/١٠/٢٩ القاهرة

الفصل التاسع

آليات المشاركة الشعبية والشراكة - الدولية - بين مفهوم الخصوصية القومية والعمومية الدولية والعالمية في التعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية

مقدمة:

في إطار ماتم عرضه لكل من الجانب الفكرى والتاريخى والآليات المتعلقة بكل من المشاركة والشراكة لتحقيق التنمية المتواصلة ، يتبين أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما ، فإن أوجه الاتفاق تتمركز حول نقطة واحدة فقط وهى الأهداف بالنسبة للتنمية الاجتماعية وتختلف كل منهما عن الأخرى فى باقى النقاط والتى تتعلق بالأساليب والآليات والضوابط والمستويات الجغرافية التى تتعامل مع كل منهما لتحقيق هذه التنمية :

- فكلا من المشاركة والشراكة تعملان وتهدفان الى التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع داخل الدولة إقتصاديا واجتماعيا بالرغم من وجود تحفظ على شفافية وصدق النوايا بالنسبة للشراكة فى تحقيق أهداف غير معلنة لهذه التنمية ، فالمشاركة الشعبية التقليدية كانت وماتزال تحقق أهدافها بشكل مرئى وملموس فى نطاق آليات أفراد وجماعات داخل حدود الدولة على المستويات القومية أو الاقليمية أو المحلية ، وبالتالى فإن ثمارها واضحة ومرئية وملموسة وسريعة ومحفزة لوجدان المجتمع وواعدة لدفع المزيد منها مع المرونة فى تقويمها لإعادة ممارستها بشكل أفضل لتحقيق تنمية أفضل .

أما بالنسبة للشراكة فإنها تسعى الى تحقيق أهداف إجتماعية قد تكون فى إطار العولمة غريبة على المجتمع يتم التخطيط لها خارج حدود الدولة من خلال تكتلات دولية تحكمها ضوابط وتنظيمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية دولية وعالمية بالإضافة الى أن مردوداتها فى تحسين نوعية الحياة داخل الدولة للمواطنين ترتبط باتفاقيات وبرامج دولية وعالمية وضوابط مالية وتشريعية معقدة ومتشابكة دوليا . بالإضافة الى أن الوصول الى الأهداف عملية محفوفة بالمخاطر خاصة بالنسبة للدول النامية مما يؤدى الى عدم القدرة على ضبط التوقعات لحساسية وسرعة تأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بالمؤثرات والتوترات الدولية السياسية التى لايمكن التكهن بها أو التعامل مع أغلبها .

وبالتالى فإن التخطيط لتنفيذ أهداف الشراكة بالنسبة للقضايا الاجتماعية باعتباره تخطيط عن بعد يتم بعيدا عن المجتمع دون إدماج لأفراده وفئاته وسماته وثقافته وضوابط الخاصة مما يثير كثيرا من التحفظات والتساؤلات ويشكك فى حقيقة النوايا والأهداف المرجوة له من قبل أفراد المجتمع أنفسهم .ولاشك أن ذلك يشير بشكل أولى الى وجود اختلاف جوهرى مابين المشاركة الشعبية

والشراكة الدولية فى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بغض النظر عن الإتفاق فى صور وليس جوهر الأهداف العامة التى تعنيها الكلمتين .

فالمشاركة الشعبية ركيزتها ومحورها المجتمع المحلى وأفراده وجماعاته بسياساتهم وآلياتهم الذاتية فى إطار ضوابط الدولة وقوانينها القومية والمحلية بينما الشراكة الدولية فى إطار العولمة ترتكز على التعامل مع المسمى الجديد لمؤسسات النشاط الأهلى والمنظمات الغير حكومية والذى عرفت فى مجموعها بالمجتمع المدنى وذلك من خلال اشتراك ممثلين له فى وضع سياسات وضوابط وآليات جديدة يقررها ويقودها ويشرف على تنفيذها المجتمع الدولى والعالمى وينفذها المجتمع المدنى .

وفى ضوء ماسبق تبين أنه توجد ضرورة لتناول موضوع آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بين منهجى الخصوصية القومية والعمومية الدولية والعالمية فى التعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية والذى يتم تناوله فى هذه الجزئية من الدراسة من خلال ثلاث نقاط أساسية تدور حول :

١ – تعريف بالمجتمع المدنى

٢ – العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدنى وتعدد آلياته فى مجال التنمية الاجتماعية وتشمل :–

أ – المجتمع المدنى العالمى

ب – المجتمع المدنى غير القومى

ج – المجتمع المدنى العالمى والمنهجية والقضايا الاجتماعية التى يتناولها .

٣ – أهم التحفظات المثارة على منهجية عمل المجتمع المدنى ودور الدولة .

١ - المجتمع المدنى كآلية أساسية ترتكز عليها الشراكة العالمية بمستوياتها الجغرافية فى التعامل مع قضايا التنمية الاجتماعية:

١ - تعريف المجتمع المدنى:

ترجع فكرة المجتمع المدنى فى أصولها الى أصحاب نظريات العقد الاجتماعى فى القرن الثامن عشر - وقد ظهر مفهوم المجتمع المدنى كبرنامج عمل لأول مرة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات داخل نطاق حركة التضامن التى كانت تضم أعدادا كبيرة من منظمات العمال والمثقفين والفلاحين والتى إستطاعت من خلال المقاومة السلمية بأن تطيح بالنظام الشمولى من خلال انتخابات يونيو ١٩٨٩ والتى أقامت أول حكومة ديمقراطية فى بولندا .

وإذا كان المجتمع المدنى ينسب اليه دوره فى إقصاء النظم التسلطية والضغط من أجل الديمقراطية الا أنه يسهم فى نفس الوقت فى تعزيز ومساندة الديمقراطية ولاينبغى اعتبار المجتمع المدنى أنه معنى أساسا بالعمل السياسى للحصول على السلطة ، وتغيير طبيعة نظام الدولة .

والمجتمع المدنى حسب تعريفه هو ذلك القطاع من المواطنين الذين يعملون بصورة جماعية تطوعية فى مجال أو أكثر من مجالات التنمية الاجتماعية للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم وتحقيق أهدافهم المشتركة وتوجيه مالهم من مطالب الى الدولة من خلال قنواتها الشرعية .

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدنى على استثارة مشاعر وحماس المواطنين على المشاركة السياسية وزيادة الاقبال على ممارسة حقوقهم الديمقراطية وتنمية كثير من القيم الديمقراطية مثل التسامح والاعتدال وإرادة الاتفاق واحترام وجهات النظر المعارضة وغير ذلك من القيم التى تمارس داخل مؤسسات المجتمع المدنى .

وبذلك فإن المجتمع المدنى ماهو الا صورة جامعة للعمل الأهلى والذى يتم من خلال الجمعيات الأهلية والمؤسسات الغير حكومية كآلية أساسية للمشاركة الشعبية للأفراد والجماعات والتى تتضامن من خلال تلك المؤسسات لإحداث التنمية الاجتماعية داخل نطاق المجتمع بتعدد مستوياته المحلية والاقليمية والقومية .(*)

(*) أحمد عباس عبدالبديع ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان / "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى العالم" مقال جريدة الأهرام ، قضايا وآراء ٢٠٠٠/١/١١ القاهرة .

٢ - العولمة واتساع النطاق الجغرافي لأنشطة المجتمع المدني وتعدد آلياته في مجال التنمية الاجتماعية والتي يقوم بها كل من :

أ- المجتمع المدني العالمي International Civil Society

ب- المجتمع المدني عبر القومي Trans National Civil Socity

ج- المجتمع المدني العالمي المنهجية والقضايا التي يتناولها .

شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين قفزات سريعة في تطور مستويات نشاط المجتمع المدني من الأصعدة القومية الى الدولية الى العالمية على النحو التالي :

أ- المجتمع المدني العالمي (*)

لم يقتصر التطور للمجتمع المدني على المستويات الجغرافية فقط ولكن تناول التطور أيضا في المضمون من أجل أن يحدث تواكب وتتواءم مع مايجرى على صعيد الأنشطة الاقتصادية للعولمة الأمر الذى أوجد توجه جديد نحو تشكيل وبلورة مجتمع مدني عالمي بمعنى مؤسسات مدنية دولية متماثلة تطوعية غير هادفة للربح تتبنى قيم أساسية تتحدد في قيم الثقافة المدنية وتتمثل في حقوق الانسان والتسامح والحوار والايمان بالتحول الديمقراطي .

وفي إطار عملية العولمة التي شقت طريقها بوضوح في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بدأنا نلحظ إنكسار الحدود بين مؤسسات المجتمع المدني في مختلف دول العالم ، لافرق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ، فثورة الاتصالات قد سمحت بفتح الأبواب وانكسار الحدود بحيث أصبح "الهم الداخلي" لمؤسسات المجتمع المدني في دولة ما هو "هما مشتركا" ونضالا مشتركا لمؤسسات أخرى متشابهة في دول العالم فقضايا حقوق الانسان مثلا في مصر بكل تطوراتها هي محل الاهتمام من قبل مؤسسات مدنية في الدول المتقدمة وأيضا الدول النامية .

وعلى سبيل المثال أيضا فإن صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر عام ١٩٩٩ وقرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته لم يكن "شأنا داخليا" بل "شأن عالمي" اهتمت به المنظمات العالمية ومؤسسات المجتمع المدني في العالم ومراصد دولية لحقوق الإنسان .

إن هذا التوجه الجديد الذى صاحب التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد انعكس أيضا في تصاعد ظاهرة الشبكات الدولية والإقليمية سواء الرسمية (التي لها نظام أساسي وشروط عضوية) أو غير الرسمية (مفتوحة دون نظام أساسي وشروط عضوية وقد

(*) أماني قنديل "المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية " ملامح مجتمع مدني عالمي في القرن الواحد والعشرين ، جريدة الأهرام ، قضايا وآراء ٢٠٠١/٦/٣٠ ، القاهرة .

ترتبط بأحداث ومهام محددة فى لحظة معينة) فالشبكات Networks قد تزايد عددها وتنوعت أهدافها ما بين التنمية وحقوق الإنسان والمرأة والطفل وشبكات منظمات الإعاقة ، والبيئة وغير ذلك ٠٠ والشبكة هى إطار ترتضيه مؤسسات المجتمع المدنى ويرتضيه المواطن الفرد (لأن بعضها يفتح الباب للعضوية الفردية) للتواصل معا وبناء القدرات وزيادة التأثير ٠

وفى هذا الإطار برزت شبكات دولية وإقليمية متعددة من بينها الشبكة العربية للمنظمات الأهلية وهذه الشبكات فى مضمونها هى إعلان عن تحالف جانب من مؤسسات المجتمع المدنى تتوافق حول قضايا معينة ومبادىء أساسية ، وتتخطى الحدود الجغرافية التقليدية ، مما يشير الى أن هذه القضايا والمبادىء محور الاهتمام لاتنتمى الى قطر محدد وليست لها جنسية محددة ٠

ولقد أسهمت مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار هذه التحالفات الدولية والاقليمية فى بلورة أجندة قضايا العالم فى القرن الحادى والعشرين ، ولاشك أن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المتتالية خاصة تلك التى ارتبطت بالعقد الأخير من القرن العشرين قد لعبت دورا مهما فى إبراز "فاعل دولى جديد" وهو لمنظمات غير حكومية ، كان قائما فى الساحة من قبل ، ولكن صوته كان خافتا وغير مسموع ، فمنتديات هذه المنظمات التى صاحبت مؤتمر الأرض للبيئة (١٩٩٣) ومؤتمر حقوق الإنسان (١٩٩٤) والقاهرة للسكان والتنمية(١٩٩٤) ومؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) والمؤتمر العالمى للمرأة (١٩٩٥) والمستوطنات البشرية (١٩٩٦) وغير ذلك هذه المنتديات قد أسهمت فى بلورة وعى المنظمات غير الحكومية بذاتها ، وفتحت لها الباب لمناقشة قضاياها فى إطار عالمى ، مع إمكان التأثير على الخطاب السياسى العالمى والمحلى ٠

ب- المجتمع المدنى عبر القومى :(*)

المجتمع المدنى عبر القومى هو تعبير جديد ، شاع وتردد كثيرا فى العامين الأخيرين على وجه الخصوص وهو يعكس موضوعا على درجة عالية من الأهمية مرشح للعب دور رئيسى فى القرن الحادى والعشرين ٠ إن المجتمع المدنى عبر القومى ، هو مجموعة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى تتخطى الحدود القطرية لتمتد الى أقاليم العالم ، وتتبنى قضايا لها سمة عالمية ، قد تعكس حركات اجتماعية عبر قومية مثل قضايا المرأة أو البيئة أو حقوق الإنسان أو قد تتبنى قضايا إنسانية فى مجال الإغاثة مثلا ، أو تعكس روابط عالمية لمجموعات من الباحثين فى مجال محدد ، أو روابط مهنية ٠

إن المفهوم بالشكل الذى طرحناه غير حديث ، فهناك منظمات عالمية غير حكومية متعددة ومتنوعة والبعض منها حاصل على الصفة الإستشارية فى الأمم المتحدة الا أن الجديد هو الاعتماد العلمى والعملى غير المسبوق بالظاهرة وترشيحها لأن تكون بين أولويات الاهتمام فى القرن الحادى والعشرين ، وكذلك الارتباط القوى بين العولمة وبين الاهتمام بالمجتمع المدنى عبر القومى ٠٠ هذا الاهتمام الذى برز فى مؤتمرات عالمية وورش

(*) أمانى قنديل : المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية " المجتمع المدنى عبر القومى أطروحة جديدة ؟ جريدة الأهرام قضايا وآراء ٢٠٠١/٢/١٢

عمل واجتماعات خبراء وانعكس على سلسلة من الاصدارات الحديثة التى تناقش المجتمع المدنى عبر القومى فى طرح القضايا والتحديات التى ترتبط به .

إن المجتمع المدنى عبر القومى أصبح هو التعبير المفضل عن "المجتمع المدنى العالمى " والذى طرح أخيرا ، والمفهوم الأخير لم يعد يلقى إقبالا كبيرا من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع باعتبار أنه قد يتضمن إقصاء لبعض مؤسسات المجتمع المدنى ، كما أن هناك اختلافا حول المعايير التى تحدد السمة العالمية ، ومن ثم فإن التعبير الجديد محل الاهتمام والذى استقطب التوافق حوله ، هو المجتمع المدنى عبر القومى Trans National Civic Socity والسؤال هو ما الذى دفع بهذا الموضوع الى قلب الاهتمام ؟

إن بروز الشبكات الإقليمية والعالمية خلال العقد الأخير على وجه الخصوص وطبيعة القضايا التى تتبناها والأدوار التى تلعبها هو سبب رئيسى لتصاعد الاهتمام بالمجتمع المدنى عبر القومى فإن الشبكات تضم فى عضويتها منظمات غير حكومية تنتمى الى دول مختلفة فى العالم ، ولها نمط إدارة فى الحكم يتسم بالعالمية ، حيث تضم مجالس الأمناء أعضاء من مختلف أنحاء العالم ، من الدول النامية والدول المتقدمة وتتبنى لها سمة عالمية تتخطى الحدود القطرية والشمال والجنوب .

وفى إطار العولمة وسيطرة الشركات عبر القومية ، أو متعددة الجنسية على السوق العالمية والتخوفات من زيادة الفقر وتهديد مفهوم العدالة الاجتماعية ، برز مفهوم "المجتمع المدنى عبر القومى " ليطرح التوازن ويواجه الفجوات والمخاطر التى تحيط بالعالم ومع المفهوم وانتشاره طرحت مخاوف الدول النامية من هيمنة بعض الشبكات العالمية خاصة المرتبطة بدول الشمال على شبكات الدول النامية وتوجهاتها بحيث إن الفجوة بين الشمال والجنوب لن تواجهها الشبكات العالمية ، ويبقى عدم توازن القوى قائما بين الطرفين يضاف الى ما سبق فى تفسير تصاعد الاهتمام بالمجتمع المدنى عبر القومى .

جـ- المجتمع المدنى العالمى / المنهجية والقضايا الاجتماعية التى يتناولها

جـ -١- الأهداف والقضايا:

لقد وضح العرض المحدود عن موضوع الشراكة الدولية وآلياتها فى مجال التنمية الاجتماعية أنها ركزت أساسا فى تحقيق أهدافها على التعامل مع المجتمعات المدنية للدول المختلفة وأنها شكلت آليات متعددة ومتطورة لتحقيق أهدافها المرجوة تنوعت ما بين المؤتمرات والمنتديات والشبكات الدولية بمختلف أصعدتها وكان من بينها انعقاد منتدى الألفية الذى عقد بمقر الأمم المتحدة فى الفترة من ٢٣-٢٨ مايو عام ٢٠٠٠ حيث اجتمع فيه ١٥٠٠ من ممثلى المجتمع المدنى والشبكات الدولية الاقليمية للتوافق حول إعلان عالمى يصدر عن المنتدى ويعرض على ممثلى حكومات العالم وذلك فى إطار الخطاب السياسى للأمم المتحدة والذى تؤكد فيه أنها أهم مؤسسة عالمية فى القرن الواحد والعشرين وأنها قادرة على التعبير عن المواطنين فى كل أرجاء العالم .

وقد تحدد هذا الاعلان باسم : "إعلان نحن شعوب العالم" التى أبرزها الخطاب السياسى فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين وذلك فى إطار وثيقة تطرح توافق المجتمع المدنى العالمى حول قضايا ومبادىء أساسية تمثل موجهات وخطوطا عريضة لأجندة أعمال القرن الحادى والعشرين .

ويتضمن الإعلان فى رؤيته العامة تأكيد أن المواطنين ممثلى مؤسسات المجتمع المدنى فى العالم ، هم أسرة إنسانية واحدة متداخلة يسعون للحياة فى إطار من المساواة والمشاركة والديمقراطية ، وأن المبادىء التى قبلها العالم وتوافق حولها فى نهاية القرن العشرين هى ما يسعون الى تقويتها واعلائها فى القرن الحادى والعشرين منها الحقوق المتساوية للنساء والرجال وإقرار العدالة محل المصالح الخاصة لقوى السوق الرأسمالية العالمية والتنمية المتواصلة وإقرار حقوق الأجيال المقبلة ومكافحة الفقر ، وان الأطفال هم فى قلب الاهتمام العالمى وحل النزاعات سلميا ونبذ كل أشكال عدم التسامح .

ويقر الاعلان العالمى .. نحن شعوب العالم ، الدور الذى لعبته الحركات الاجتماعية فيما سبق لإقرار المساواة والعدالة وكذلك دور المجتمع المدنى ونضاله من أجل العدالة والمساواة وحقوق الإنسان ، بالإضافة الى الدور الذى لعبته الأمم المتحدة وأبرزته وثائقها العالمية .

فالإعلان العالمى فى مرحلته الأولى يسعى بالأساس الى أن تلعب الأمم المتحدة دورا جديدا فى إطار العولمة ويقترح تغييرات أساسية فى المنظمة العالمية وهو يطرح فى مضمونه تغييرات فى مفهوم السيادة التقليدية للدولة ويضع قضايا أساسية محورا لاهتمام العالم فى القرن الحادى والعشرين (وهو مايعد بلورة لسلسلة مؤتمرات عالمية عقدت فى العقد الأخير من القرن العشرين) من أبرزها احترام حقوق الانسان والتنمية المتواصلة والبيئة وقضية الفقر وثقافة السلام ، كما أن الإعلان العالمى سواء فى مضمونه أو من خلال الآلية التى خرج بها - يؤكد شراكة المجتمع المدنى ويطرح بوضوح مفهوم المجتمع المدنى العالمى الذى يتوافق حول قضايا ومبادىء أساسية وأجندة أعمال مشتركة ، وتسعى الأمم المتحدة - بيت الحكومات - لأن تجعل من هذا المجتمع المدنى العالمى حليفا أو شريكا لها فى القرن الحادى والعشرين .

جـ-٢ من الذى يصيغ السياسات :

إن السمة عبر القومية أو العالمية للشبكات تحدد ملامح القضايا موضوع اهتمام الشبكات الدولية بحيث يكون هناك توافق حولها ، ومن ثم فهى تطرح مبادىء عامة وأطر عريضة تسمح لها بالحركة وتفتح سياساتها الباب لانضمام الأعضاء اليها من جميع أنحاء العالم لصياغة السياسات .

جـ-٣ التمويل لتنفيذ السياسات :

تحصل هذه الشبكات بسماتها وأوضاعها العالمية على التمويل من مؤسسات تمويل كبرى لها جدول أعمال هى الأخرى ومن ثم فهى تتعامل مع الشبكات بما يتفق مع اهتماماتها وتوجهاتها من القضايا الساخنة التى هى موضع الاهتمام العالمى مثل دعم المجتمع المدنى والمرأة وحقوق الانسان .

٣- أهم التحفظات المثارة على منهجية عمل المجتمع المدنى الدولى ، ودور الدولة :

إن التحفظات المثارة أمام الوضع الدولى والعالمى الجديد لاستخدام المجتمع المدنى فى التعامل مع القضايا الاجتماعية بالمنهج الذى سبق عرضه يتحدد أولا فى ثلاث تساؤلات هامة حول ثلاث قضايا هامة بالنسبة

للنظم القومية للدول المشاركة ثم ثانيا عرض لبعض الآراء التى تتعلق بوضع الدولة الأمة فى ظـــل التنظيمـــات الجديدة المتعلقة بالمجتمع المدنى والدور المنوط به فى اطار مناهج ونظم العولمة وأخيرا إجراء مناقشة وتحليل حـــول وضع الدولة من منظور التنظيمات الجديدة للعولمة وآليات الشراكة الدولية وذلك على النحو التالى:

٣-١ أهـم التساؤلات حول المجتمع المدنى ووضعه بالنسبة للنظم القومية للدول المشاركة ؟

التساؤل الأول : هل الشبكات العالمية تمثل تضمين أم إقصاء للمجتمع القومـــى والمجتـــع المحلى للدولة؟

التساؤل الثانى : كيف تحكم وتدار الشبكات الدولية ؟

التساؤل الثالث : ماهى حدود وفاعلية هذه الشبكات الدولية ؟

والتوضيح التالى عن طبيعة ومضمون التحفظات المثارة وذلك من خلال متعلق بردود هـــذه التساؤلات .

فبالنسبة للتساؤل الأول : حول الشبكات العالمية ، هل هى تضمين أم إقصاء للمجتمع القومى والمحلى للدولـة ؟ فإن المجتمع عبر القومى الذى تعكسه الشبكات ، يجتذب من دول العالم كبرى المنظمات عبر الحكومية وأهمـها ، وغالبا ما تتركز منها فى العاصمة خاصة بالنسبة للدول النامية ، ومن ثم فإن هناك مخاوف مطروحة بأنه فى إطـــار العولمة تحدث عملية إقصاء أو تهميش للمنظمات القاعدية الشعبية ذات الجذور العميقة بالمجتمع المدنى ، وهنـــاك مخاوف مطروحة بأن الشبكات تضم "النخبة" من المجتمع التى ترتبـــط بالمتغـيرات العالميـة وتتوجـه خـارج الحـــدود ، وهو ما يخلق نوعا من الانفصال لهذه النخبة عن المجتمع المحلى والمجتمع القومـــى مـــن وجـــوه متعددة ...!!!

أما بالنسبة للتساؤل الثانى :عن كيفية تحكم وتدار الشبكات الدولية والعالمية ؟

إن المجتمع المدنى عبر القومى يضم منظمات غير حكومية من مختلف أنحاء العالم وبعض الشبكات وهـو يفتح الباب لعضوية الأفراد وأحيانا مؤسسات التمويل والقطاع الخاص ، ومن هنا فإن التحدى الـــذى يواجـــه الشبكات هو إدارة الحكم **Governance** فى ظل خليط من الجنسيات وانتماءات متعددة وثقافات متعـــددة ، وأيضا توجهات متعددة ، ومايحدث هو أن مجلس الأمناء يمثل فى الأغلب مختلف أقاليم العالم ، الا أنه قد ثبـــت من الممارسة أن هذا وحده غير كاف لإدارة الاختلافات والصراعات فى إطار المجتمع المـــدنى عـــبر القومـــى ، والذى يعكس وفقا لخبرة الكاتبة (*) فى عضوية مجلس أمناء عالمية اختلافات حادة بين الشمال والجنـــوب ، فى الوقت نفسه تواجه هذه المشكلات إشكالية مشاركة الأعضاء فى أنشطتها وفى صنع سياساتها ، وهـــو مـــايضع قضية الديمقراطية والشفافية محلا للإهتمام .

(*) أمانى قنديل ، المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، "المجتمع المدنى عبر القومى أطروحة جديدة " ، مقال جريدة الأهرام – قضايا وآراء – ٢٠٠١/٢/١٢ ، القاهرة .

ويطرح التساؤل الثالث : ماهى حدود فاعلية هذه الشبكات ٠٠٠!!!

وهنا فإن الاهتمام يتوجه نحو التأثير العالمى للشبكات وقدرتها على الإسهام فى صياغة بدائل وحلـــول للقضايا العالمية ، وتبدو هذه الإشكالية واضحة فى المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ، حيث تلعـــب الشـــبكات العالمية دورا هاما فى صياغة الوثائق العالمية للمرأة والسكان والبيئة وحقوق الإنسان وغيرها ، الا أن هناك عـــدم توازن وعدم مساواة فى دور وفاعلية الشبكات البعض منها فقط .خاصة التى تنتمى الى الشمال ومن الذى يجيـد قواعد اللعبة ، ويهيمن على الساحة ، والفاعلية هنا ترتبط بعملية بناء القدرات وهى عملية منظمة مخطط لهـــا تنصرف الى بناء قوة المنظمات المدنية ، وهكذا فإن بناء القدرات يطرح لتحقيق الفاعلية على مستوى الـــدول النامية ٠

والجديد المثار حاليا هو تأسيس "شبكة عالمية لكل الشبكات باعتبار أن ذلك يحقق الفاعلية والاستدامة للمجتمع المدنى عبر القومى ، ويخلق الاتصال والتنسيق بين الشبكات الكبرى فى العالم ، وقد كـــانت الخطـــوة الأولى للتوجه نحو "الشبكة العالمية" فى إطار الاجتماع العالمى الذى دعت اليه جامعة هارفاردا أخـــيرا ، وهـــو تحرك مدروس تحيط به المخاطر والمحاذير٠ ان شبكة عالمية لكل الشبكات تعنى طرح جدول أعمال واحد متفـق عليه بين الجميع ، وتعنى توجهات عامة مشتركة على المستوى العالمى ٠

٣-٢ عرض لبعض الآراء التى تتعلق بوضع الدولة -الأمة فى ظل التنظيمات الجديدة المتعلقة بالمجتمع المدنى والدور المنوط به فى إطار مناهج ونظم العولمة ...

إن التساؤلات التى تم إثارتها حول آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى هذا الفصل من الدراسة والتى ركزت على المجتمع المدنى كآلية للشراكة الدولية يثير حاليا كثيرا من الجدل من قبل المفكرين من حيث اعتبار أن التنظيمات غير الحكومية الجديدة العابرة للقارات والعالمية بدت وكأنها وسيط جديد يلعب دورا متناميا تظلله وتحميه وتدعمه مناهج وأهداف وسياسات العولمة مع ضمان تطبيق هذه السياسات تمويلا وتنفيذا ومتابعة وتقويما فمنهم من يرى (*) أن كلمة غير حكومية تعنى بشكل ما إستقلالية هذه المنظمات التى تمارس فعلها وقراراتها بجدية وبتأثير سلطة مضادة (أخلاقيا وقانونيا واقتصاديا) دون البحث عن تأكيدات من سلطة الدولة .

ومن هذا المنظور الاستقلالى الفاعل بوسع هذه المنظمات غير الحكومية أن تعارض سياسة الحكومات مثلا فى مجالى البيئة والتنمية وتدفعها الى التغيير أو التعديل باقتراح سياسات أخرى فى مجال المساواة بين الرجل والمرأة على سبيل المثال ثم إنها تدافع بحرارة عن حقوق الإنسان والمرأة وتحث الدول إن لم نقل تضغط عليها، لكى تحترم التزاماتها ، وهى تنشط فى مجال الحقوق المدنية وحماية الأقليات وتدافع عن الغذاء الصحى والمستهلكين وتمارس ضغوطها على ممثليها فى البرلمان عبر التقارير ، والمداخلات الشفوية .

وبالقطع تحقق هذه المنظمات غير الحكومية إنجازات فى طريق نضالها الطويلة ، مثل ماحققته جماعة السلام الأخير " جرين بيس" فى مجال مكافحة التجارب النووية .

ويشير كتاب العولمة المتوحشة (**)الى أن لمثل هذه المنظمات ميزات تضمن لتحركاتها النجاح فهى بحكم أنها غير حكومية فى بعض القضايا لايعتبر موقفها تدخلا خارجيا ، فالمجتمع يعلم أن حسن النوايا ، هو منطقها الأساسى وان لم يمنع ذلك من إثارة البعض الشكوك حول أهداف وخلفيات بعض من هذه المنظمات ، ناهيك عن تكاثرها وتعددها فى بعض المجالات يثير المنافسة بقدر مايثير الرغبة فى التعاون ، وهو مايتطرق بشكل ما الى قواعد السلوك التى تعمل بمقتضاها المنظمات غير الحكومية بالإجمال ، ثم إن إستقلال هذه المنظمات هو الذى يسمح بالتحدث عن منظمات عابرة للقوميات والتى تعتبر فى هذه الحالة مجرد غطاء لمجموعات ضغط اقتصاديا منها تلك التى تعمل فى مجال التنمية .

وهناك منظمات تنشط فى المجال الإنسانى وتأخذ صفة العابرة للقوميات أيضا ، ولاشك أن عدم قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها أو حل مشكلات بعينها هو الذى يساعد على تكاثر وتنامى هذه المنظمات الإنسانية .

ثم تأتى خطورة من جانب آخر وهى قدرة بعض هذه المنظمات على التغلغل داخل وسائل الإعلام لإستغلالها طرق العولمة التى لاتعرف حدودا ، أو سدودا طالما كان التمويل موجودا .

(*) د. سعيد اللاوندى "مرجع سبق ذكره " .

(**) بلير ليمبون "كتاب العولمة المتوحشة ، تقديم سعيد اللاوندى ، الأهرام تحقيقات وتقارير خارجية صفحة ٨٠٦ مارس ٢٠٠١ القاهرة .

أيا كان الأمر فقد أثبتت التجربة أن العناصر العابرة للقوميات قد عدلت فى السنوات الأخيرة المعطيات الخاصة بقاعدة التنظيم السياسى وباتت تستثمر الحياة السياسية خارج أو على هامش الهياكل الخاصة بالدولة والأمة .

فى إطار ماسبق فإنه يتبين أن الشبكات العابرة للقوميات تسهم حاليا فى إضعاف سلطة الدولة لاسيما أن الهياكل السياسية التقليدية داخل الدولة لم تتطور فى مواجهة تحديات العولمة ...

٣-٣ مناقشة وتحليل حول وضع الدولة من منظور التنظيمات الجديدة للعولمة وآليات الشراكة الدولية(*) :

من الواضح أن تطور الشبكات العابرة للقوميات بات يسهم فى إضعاف سلطة الدولة لاسيما أن الهياكل السياسية التقليدية لم تتطور فى مواجهة تحديات العولمة ، واصبحت فى جزء كبير منها متجاوزة وغير ملائمة .

والخطير فى الأمر أن مبدأ تنظيم المجتمع الدولى القائم على مايعرف بسيادة الدولة بات موضع شكوك بسبب تطور التنظيمات والعناصر الجديدة العابرة للقوميات والمعروف أن انفتاح الحدود ، قلل من إمكانات الرقابة على المواطنين نم كما أفقدها أدوارها الأساسية ، فلم تعد تتحكم فى قواعد البنية الاجتماعية ، وأصبحت السيادة الوطنية محدودة بسبب مد الشبكات العابرة للقوميات التى تنمو خارج حدود الدولة .

وبدا أن القطاع المالى والاقتصادى يدار على مستوى دولى عبر أنشطة الشركات متعددة القوميات مما افرز تحديات على صعيد البيئة ، والصحة ، وشروط العمل ، والتقنيات ، والاتصالات والجرائم والهجرة .

ولهذا السبب وجدت الدول أن سياساتها الاقتصادية أصبحت أقل فعالية وكفاءة وهى تواجه تناقضات جديدة لتأكيد المنافسة لجهازها الانتاجى خصوصا بعد أن تبين أن العولمة تعطى الشركات إستقلالا أكبر ، كما أصبحت المجالات الاقتصادية والوطنية ، فى ظل العولمة مفتوحة على الخارج .

والجديد بالملاحظة أن الشركات أصبحت لها القدرة على أن تكون عناصر دولية بينما الدول تكومت داخل أراضيها الوطنية وانشغلت بسلسلة من التناقضات السياسية والدستورية والقضائية التى كبلت حركتها . وبينما وجدت الدولة المركزية نفسها ضعيفة وعاجزة على إدارة شئونها أو علاقاتها الأخرى ، وجد المجتمع المدنى نفسه مدعو لمواجهة التحديات وحل المشكلات خصوصا بعد أن أصبحت الحدود غير مرئية بسبب الشبكات العابرة للقوميات والعاملة فى حقول الإنتاج والاستهلاك والاتصالات ودوائر المال والثقافة والجريمة ...الخ

شىء آخر قد ساعد على تقليص سيطرة الدولة – الأمة وهو أن الحرب أصبحت الكترونية فلم يعد ضروريا احتلال الأراضى لتأكيد السيطرة على الخصم إذ يكفى إغراق الخصم بالوسائل والمعطيات ورؤوس الأموال .. وعبر الأقمار الصناعية يكون بالإمكان مراقبة الخصم والتجسس عليه حتى فى أدق التفاصيل .

يبقى سؤال حيوى فى ظل العولمة وهو هل ثمة وظائف أخرى يمكن أن تقوم بها الدولة الأمة غير الوظائف التقليدية التى تقلصت وفقدت الدولة معها معناها وهيبتها ...!!!

(*) د. سعيد اللاوندى مرجع سبق ذكره

ان الضرورة تقضى ببناء دولة تكون قريبة من المواطنين وتأخذ شكل الدولة الراعية حتى لاتقودنا العولمة بمنطق المنافسة المتوحشة الى شريعة الغابة .

بمعنى آخر الوظيفة الأساسية للدولة يجب أن تكون وظيفة حمائية ضد الاعتداءات المتعددة التى يشعر فيها الفرد بأنه ضحية ، وأن تقوم بتوزيع الدخل ، وتدافع عن الحقوق الأساسية للمواطنين وتوفر لهم حد أدنى من التضامن .

وأخيرا فإنه لم يعد ثمة مكان فى عصر العولمة للدولة الأمة المتسلطة والمتغلغلة على ذاتها لأن إطار الدولة الاجتماعية يظل بالمقابل ضروريا فى ضوء الإدماج والتهميش اللتين تتسم بهما العولمة وهو مايعنى أخيرا أنه من العبث القول بأن الدولة فقدت دورها ، فالصحيح هو أن إطارها يبقى ملائما على مستوى الدفاع عن المواطن ضد مغالاة العولمة ، فالثابت أن إضعاف دور الدولة يؤدى الى حدوث فوضى عالمية .

الفصـــل العاشر

حول وضع تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كآلية معاصرة لإحداث التنمية الاجتماعية فى ظل النظام العالمى المعاصر

يمكن تحديد تعريفات كل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية باعتبار الأخيرة آلية معـاصرة لإحداث التنمية الاجتماعية فى ظل العولمة وذلك من خلال إجراء المناقشة التالية للملامح العامـة لكـل منهما والتى ترسم الإطار الذى يمكن من خلاله صياغة هذه التعريفات .

حول الملامح العامة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية :

فى إطار ماتم تناوله عن المشاركة الشعبية والشراكة الدولية بالنسبة للجوانب التاريخية والمفـاهيم والآليات لكل منهما فى سياق المستجدات العالمية وإتجاهات وسياسات العولمة وقضاياها المثـارة والـتى تضمنت تعامل منظومات الشراكة الدولية مع مجموعة من القضايا الاجتماعية على المسـتويات الدوليـة والعالمية فإنه يمكن رسم ملامح عامة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى ضوء تناولهما لتلـك القضايا من منظور إجتماعهما فقط على تحقيق هدف مشترك معلن وهو تحسين نوعية الحياة للمجتمعـات الإنسانية . واختلافهما فى باقى الأهداف بالنسبة للشراكة الدولية فيما هو غير معلن من أهدافها .

وحتى تأتى الملامح معبرة بقدر الإمكان عن الأطر العامة لكل من المشاركة الشعبية والشـراكة الدولية فإنه يجدر الإشارة بشىء من التفصيل مع إجراء مناقشة لموضوعين هامين وهما مـايتعلق بمنهجيـة اتخاذ القرارات بالنسبة لسياسات وبرامج القضايا الاجتماعية والتى تتبناها الشراكة الدولية بالإضافـة الى مناقشة موضوعية علمية لبعض ماتم من ممارسات بالنسبة للأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية كنمـوذج يؤكد ذلك .

١ - منهجية اتخاذ القرارات ووضع السياسات :

إن الذى يحدد منهجية اتخاذ القرارات فى المشاركة الشعبية فكرا وفلسفة وتخطيطا وتنفيذا هـو المجتمع بأفراده وجماعاته فى إطار تنظيمات الدولة القومية والمحلية داخل الإطار الجغرافى للمجتمع .
أما فى حالة الشراكة الدولية فهذه المنهجية عالمية فى أفكارها وفلسفتها تتحقق بأساليب وسياسات دوليـة جماعية لتهبط بعد ذلك للتنفيذ على مجتمعات محلية داخل الحدود القومية الأمر الذى قد يتسـبب عنـه هزات وتغيرات ثقافية واجتماعية لاتتفق مع تراث المجتمع وأصالته وقيمه الدينية .

كما تجدر الإشارة الى أن المشاركين فى وضع السياسات واتخاذ القرارات للقضايا الاجتماعيـة على المستوى العالمى هم ممثلين للمجتمع المدنى لكل دولة ، فاتخاذ القرارات بالنسبة لهم يتم فى مناخ مـن الاختلافات الموجودة بين مجموعة الدول المشاركة فى ايديولوجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة

وفى هذا الخضم من التناقضات تصبح مهمتهم اتخاذ قرارات توافقية تتوافق بالدرجة الأولى مع الأهداف والسياسات العالمية الموضوعة للتعامل مع هذه القضايا بجانبها المعلوم وغير المعلوم أو المعلن وغير المعلن ، وبالدرجة الثانية تتوافق مع السياسات المحلية للدول المشاركة .

وهنا يأتى عنصر التمويل ليطرح نفسه بقوة ويلعب دوره الهام والقوى فى ترجيح وإرساء وتنفيذ السياسات والبرامج المطلوبة المخططة من قبل المنظمات العالمية صاحبة الفكر والفلسفة والأهداف مع الأخذ فى الاعتبار أن المؤسسات الدولية المانحة هى مؤسسات عالمية ودولية تحرص فى سياساتها على التعامل فيما يفيد الفكر العالمى وتحقيق أهدافه ، وبالتالى لايعنيها الفكر القومى ورغباته .

٢ - الأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية :

قد يأتى وضع التعريفات للشراكة الدولية بالتحديد فى هذا الوقت فى فترة مازال فيها العالم يقسم وينظم ويصعد آلياته وتنظيماته التى تعمل على تنفيذ الأهداف العالمية للشراكة الدولية وسياساتها التى تتعامل مع القضايا الاجتماعية ، رغم بدء الممارسات الفعلية فى بعض القضايا مثل عولمة قضية المرأة إلا أن التنظيمات المطروحة لن تغير كثيرا من الجوهر والمفاهيم والفلسفة المتعلقة بأهداف الشراكة الدولية والتى تم وضعها منذ عشرات السنين . ونظرا لأن الدول النامية هى الجزء الأكبر المستهدف لهذه الشراكة فإن صياغة أهداف الشراكة الدولية بالنسبة للقضايا الاجتماعية المثارة تتسم بالتركيز على إعلان الأهداف قصيرة المدى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية لهذه القضايا ولكن فى إطار يخفى حقيقة الأهداف بعيدة المدى غير معلنة والتى ترتبط بالجانب السياسى العالمى .

وقد يكون من المناسب فى هذه الجزئية تناول معنى الأهداف المعلنة والأهداف الغير معلنة بالنسبة لقضايا العولمة كما يراها الباحث .

فالأهداف المعلنة هى الأهداف المطروحة على المدى القصير بشكل مباشر على التكتلات الدولية وكلها أهداف لاغبار ولاتحفظ عليها ولكنها فى الوقت نفسه تثير القلق والتساؤلات حيث أنها تعمل على تنمية المجتمع وإعداده وتهيئته فى مراحلها الأولى لاستقبال وقبول الأهداف غير المعلنة وتأهيله لقبولها والعمل بها من خلال هذه التنمية .

والحقيقة أن الأهداف المعلنة تسعى على المدى الطويل الى تحقيق أهداف سياسية غير معلومة بالنسبة للدول المشاركة فى وضع السياسات واتخاذ القرارات بالنسبة لقضايا العولمة فى مجال التنمية الاجتماعية - خاصة بالنسبة للدول النامية والتى يتطلع أغلبها بشوق ودون دراسة علمية واعية ودون تمحيص وتدقيق وتمهل الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها من خلال مايحققه لها هذا التضامن الدولى والعالمى فى الحصول على التمويل اللازم لمساندة هذه التنمية وسياساتها .

وبهذا الشكل فإن تحقيق الأهداف المعلنة لهذه السياسات على المدى القصير يؤدى تدريجيا الى تحقيق الأهداف غير المعلنة لها أو بالأصح غير المعلومة والتى تفصح عن نفسها تدريجيا على المدى الطويل وبعد أن يعد المجتمع إعدادا جيدا ليصبح آلية لتحقيق هذه الأهداف .

تؤكد ذلك المناهج العلمية المطروحة بالنسبة لبعض القضايا الاجتماعية ومنها عولمة قضية المرأة وأساليبها على المدى القصير والمدى الطويل .(*)

٢-أ- الأهداف غير المعلنة وعولمة قضية المرأة:

- حول التأصيل العلمى للمنهج والأساليب:

فالقضية المثارة حاليا على الساحة العالمية والدولية والقومية بالنسبة لعولمة قضية المرأة تعبر عن أولى الممارسات بالنسبة لعولمة القضايا الاجتماعية من خلال الشراكة الدولية - وقد تناولتها الدراسات العلمية لوضع المناهج والسياسات والأساليب والبرامج منذ منتصف السبعينات من القرن الماضى .

وفى إيجاز شديد يمكن عرض أهم النقاط المتعلقة بالأهداف والمنهج والأساليب وذلك على النحو التالى (**)

- الهدف المعلن قصير المدى وهو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة باعتبارها شريك فى التنمية مع الرجل وبالتالى يكون لها الحق فى اقتسام عائد هذه التنمية .
- الهدف غير المعلن على المدى الطويل : يتمثل فى استخدام المرأة فى الصراع السياسى بإزالة الطبقية الموجودة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة بإثارة الصراع داخلها مع تحييد الأديان والقضاء على التراث والهوية الثقافية .
- المنهج والأساليب على المدى القصير : يتمثل فى النهوض بالمرأة داخل المجتمع وإخراجها الى سوق العمل من أجل تحويل العلاقات داخل الأسرة الى علاقات اقتصادية بين الرجل والمرأة كوسيلة لإثارة الصراع وبذلك بإعدادها على المدى القصير صحيا وعلميا وتقنيا وسياسيا ثم دفعها للعمل خارج المترل بهدف إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة بينها وبين الرجل فيما يتعلق بأدوار الذكورة والأنوثة ...؟

(*) رؤية الباحث لهذه الأهداف إنبعثت من خلال تحليل مضمون للبرنامج التدريبى الذى تلقاه الباحث فى وحدة التخطيط للنوع (DPU) بجامعة لندن عام ١٩٨٣ حيث ركز البرنامج على الأهداف المعلنة فقط لهذا التخطيط دون التعرض للأهداف البعيدة المدى غير المعلنة والتى استخلصها الباحث بنفسه من المراجع العلمية للتخطيط للنوع والموجودة بمكتبة الجامعة فى ذلك الوقت .

(**) لمزيد من التفاصيل أنظر

وفاء أحمد عبدالله "حول الاتجاه الدولى الحديث للتخطيط لتنمية المرأة عرض ونقد" - الندوة القومية عن دور المرأة فى الزراعة والأمن الغذائى - وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية للأمم المتحدة - ١-٣ ديسمبر ١٩٨٤ - القاهرة.

- أما المنهج وأساليبه على المدى الطويل فتتمثل فى إعداد تشكيلات واتحادات قومية ودولية وعالمية من النساء تشارك فى إرساء القضايا السياسية المثارة على الأصعدة القومية والدولية والعالمية من خلال هذه التشكيلات بعد وصولها الى أعلى مستوى من مراكز اتخاذ القرارات .
- والأساليب المساندة الضامنة لتنفيذ هذه المنهجية تتمثل فى : الدعم المادى من المؤسسات الدولية المانحة لمؤسسات المجتمع المدنى القومى .

٢-ب تحليل حول المنهج والأهداف والممارسات :

إن المقتطفات الموجزة التى تم عرضها عن المنهج العالمى لتنمية المرأة تحت مسمى التخطيط للنوع **Gender planning** بأهدافه وسياساته وأدواته يعنى الحكم المسبق بترع وتنحية كل العوامل التى تعيش فى ظلها المرأة فى كثير من الدول من تراكمات اجتماعية وثقافية وقيم دينية وجذور تاريخية لإفساح المجال لصراع أيديولوجى متطرف يقوض دعائم الأسرة ويقوض دعائم المجتمع القومى ويعمل على تحييد منهج الشرائع السماوية الذى بنيت عليه الأسرة والمجتمع .

ومن الممارسات العملية التى بدأت فى مجال عولمة قضية المرأة ، بتطبيق مناهج التخطيط للنوع المطروحة حاليا ويتم تنفيذها فى أغلبية الدول النامية يتبين أنها تسعى الى تحقيق أهداف بعيدة المدى لاستخدام النساء فى الصراع السياسى وهو الهدف غير المعلن (*) ويتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف المعلنة والتى تبدو فى ظاهرها استهداف مراعاة المرأة من النواحى التعليمية والصحية والاجتماعية وهى كلها اهداف ظاهرها لاغبار عليها فتنمية المرأة فى كل الخطط القومية للدولة تستهدف ذلك فى خططها السابقة والحالية ...

إلا أن أهداف خطط التخطيط للنوع المدعمة ماليا جيدا لضمان التنفيذ تستطرد مسيرتها لتحقيق الأهداف بعيدة المدى غير المعلنة وذلك بالعمل على أخراج المراة من بيتها بعد إعدادها الى سوق العمل (**)باعتبار أن عمل المرأة فقط داخل المترل من الأدوار المتدنية وحصول المرأة على العمل خارج المترل يجعلها ماديا على قدم المساواة مع الرجل فينشأ الصراع داخل الأسرة الأمر الذى يستلزم معه ويستتبعه ضرورة توزيع الأدوار بالنسبة لعمل المرأة داخل الأسرة وتقسيم العمل داخل المترل بينها وبين الرجل لإزالة مايسمونه بالتبعية للرجل والطبقية الموجودة بين المرأة والرجل داخلها مما يؤدى الى

(*) Kake Yowing فى مقدمة كتابها والذى اشترك فيه عشرة من ال Feminists عن منهج التخطيط للنوع

" Finally, we want to emphasize that the point of specifying these themes, and of writing all the articles here is not oneof academic interest , but of political struggle. By attemting to identify the diverse elements and mechanisms of women's continuing subordinarion our aim is to contrbute to women's struggle the many forms of .subordination .

Young K. Introduction of book "of Marriag and Market , women's subardination in international perspective. Edited by, kate, Young, Published By CSE Books 25 Horsell Road, London MS 1981.

(**) من خلال تخصيص نصف فرص العمل للنساء فى جميع مجالات العمل الحكومية وغير الحكومية

حتى فى الدول التى يعانى رجالها وشبابها من البطالة

هدم الأسرة بعد تحول العلاقات داخلها الى علاقات مادية اقتصادية وتحول النظم الاجتماعية من الأسرية الى الفردية فى إطار جديد لا انسانى ولاقيمى ولادينى ،والأمثلة عديدة على ذلك نسوق منها التحليلات التى قام بها مكتب الإحصاء الفيدرالى الأمانى فى منصف مايو الحالى فى تقريره عن الحالة السكانية فى ألمانيا حيث أشارت هذه التحليلات الى الانخفاض الكبير حاليا فى نسبة المواليد فى ألمانيا وماشكله من قلق كبير يستدعى فتح باب الهجرة لحوالى ٣,٤ مليون نسمة سنويا للحفاظ على التركيبة الملائمة إقتصاديا لألمانيا حتى عام ٢٠٥٠ .

وقد أرجع علماء الاجتماع الذين قاموا بدراسة الانخفاض المستمر فى نسبة السكان فى ألمانيا الى ثورة النساء المعروفة باسم **Feminism** (أو المساواة فى النوع) والتى امتدت الى ألمانيا فأحدثت تغييرات كبيرا فى المجتمع الألمانى بحيث أصبحت الفتاة الألمانية تعزف عن الانجاب كلية أو حتى الزواج من الأصل ... وتحولت العلاقة بين الرجل والمرأة من مفهومها التقليدى من تكوين العائلة الى مفهوم المتعة التى يجب أن تتساوى فرصة الرجل والمرأة فى الحول عليها وفى تحمل أو عدم تحمل مسئولياتها مع التسليم بحق المرأة فى التصرف فى جسدها كيف تشاء لتفضيل الوظيفة البيولوجية للجنس عن وظيفته الاجتماعية وترسم هذه المناهج صورة جديدة للمرأة والتى منها تتكون التشكيلات الجديدة والاتحادات النسائية الدولية والعالمية كتنظيم له دوره فى الصراع السياسى الدولى والعالمى والتخطيط للنوع خطير الأهداف والأساليب معا وهو تخطيط جذر يتلون ويتشكل فى أساليبه داخل الدول النامية طبقا لما يصادفه من مواجهات من قبل المجتمع ولايعرف اليأس وهو يتحسس الطرق لتنفيذ أهدافه . وهو منهج لايساير مناهج الدولة النابعة من دستورها المبنى على منهج الدين فهو يعمل على تهميش القيم الدينية وعلى الأقل تحييدها ويؤكد ذلك المحاولات المتكررة لرفع القيود المفروضة على المرأة والتى تجعلها تابعة للرجل والعمل على إزالتها . منها محاولات مثل تعديل وثيقة الزواج والسماح بسفر الزوجة بدون إذن الرجل ...وذلك على سبيل المثال لا الحصر لتلك المحاولات المستمرة والدؤوبة للوصول الى حرية كاملة للمرأة بلا قيود لتحقيق المساواة لها مع الرجل بداية من البيت حتى مراكز صنع القرار وهو مايطلق عليه بتمكين المرأة **Women impowerment** .

وعلى صعيد المواجهة يمكن القول أن التصدى لتلك المحاولات فى مصر مازال بخير وتوجد جهود عديدة متفهمة وواعية تعمل على إقامة الحواجز أمام تحرر المرأة المطلق من القيود حرصا على القيم الثقافية والدينية والعمل على منع المزيد المطروح منها مثل تمتع المرأة بالحرية الجنسية ومراعاة الأم المراهقة وإباحة الإجهاض والشذوذ الجنسى والنظر الى القيود المفروضة على المرأة فى هذا الصدد نظرة التدنى والتخلف وهى نظرة متحررة من الشرع والدين والأخلاق وواضح كل الوضوح أن التلاعب بالألفاظ واستخدام المسميات التى لايصادرها المجتمع النامى هى وسيلة لإخفاء الأهداف الحقيقية حتى لو كانت أهداف معلنة لايرغبها المجتمع .(*)

ولسنا بسبيل الاسترسال فى الجوانب المتعددة الخطيرة لقضية التخطيط للنوع فى هذا المقام ولكن لزم فقط التنويه الى هذه القضية باعتبارها واحدة من القضايا التى دخلت باسم العولمة تحت نطاق

(*) أنظر وثائق مؤتمر السكان ، ومؤتمرات المرأة العالمية ووثائق اللجان التحضيرية لهذه المؤتمرات .

الممارسة والتنفيذ وماتحمله من أهداف معلنة ظاهرها لاغبار عليه تستهدف على المدى الطويل أهدافا غير معلنة فى سياسات وبرامج التخطيط للنوع والتى يدعم تنفيذها ماديا العديد من المؤسسات العالمية مثل اليونيسيف وال UNDP وغيرها ، حيث أن تنفيذ هذه السياسات يعتبر مسئولية دولية وعالمية فى المقام الأول وذلك فى كل مايمس من قريب او بعيد آليات الوصول الى الأهداف المعلنة وغير المعلنة حتى ولو أدى ذلك الى التدخل المباشر العلنى فى شئون الدولة وتؤكد هذه الجزئية ماحدث من تدخل المؤسسات العالمية بالنسبة لتحفظ الدولة على تعديلات قانون الجمعيات الأهلية (*)

وبعد ... فإن مجمل العرض السابق حول المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فيما يتعلق بمنهجية اتخاذ القرارات ووضع السياسات والأهداف وطبيعتها المعلنة للمشاركة والمعلنة وغير المعلنة بالنسبة للشراكة الدولية ، مع تقديم نموذج لذلك بما تم من ممارسات فى عولمة قضية المرأة مدعمة بالمراجع العلمية التى انبعثت منها مناهجه وسياساته .. ، فإنه يمكن فى إطار ذلك رسم ملامح عامة ووضع سمات خاصة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية باعتبارهما من آليات التنمية المعاصرة بالنسبة للقضايا الاجتماعية وذلك من خلال المقارنة الموضحة بالجدول التالى :

(*) باعتبار أن هذا القانون ينظم عمل الجمعيات الأهلية والتى تشكل ركيزة وآلية فى فعاليات المجتمع المدنى القومى ، وهو بالتالى الجهة التى يتعامل معها التكتلات الدولية لتنفيذ السياسات العالمية فيما يتم عولمته فى القضايا الاجتماعية وداخل الدولة .

عناصر المقارنة	المشاركة الشعبية	الشراكة الدولية
* المستوى الجغرافى	القومى والمحلى	الدولى والعالمى
* طبيعة الأهداف	معلنة تتسم بالشفافية ، اجتماعية بالدرجة الأولى ترتكز على نبض المجتمع ورغباته	ظاهرها معلن وباطنها غير معلن وهى أهداف سياسية واقتصادية مدخلها الجوانب الاجتماعية.
* منبع الفكر والفلسفة والأهداف	تنبع من وجدان المجتمع القومى وسبيلها نبض المجتمع المحلى افرادا وجماعات وقراراتها حرة غير مقيدة بدون ضغوط على الاختيارات والأولويات التى تحقق صالح المجتمع	محورها ايديولوجية المجتمع العالمى والعولمه - سبيلها وادواتها التكتلات والشبكات الدولية وقراراتها مقيدة غير حرة تحقق صالح المجتمع الدولى العالمى وفكره وفلسفته وأهدافه.
* الخطط والبرامج	قومية وذاتية محلية من داخل المجتمع تخدم السياسات المحلية والقومية	دولية من خارج المجتمع تتم فى إطار اتفاقيات عالمية تخدم السياسات الدولية والعالمية
* التنفيذ وآلياته	مؤسسات المجتمع المدنى فى إطار ضوابط المجتمع القومى والمحلى ومحدداته	مؤسسات المجتمع المدنى فى اطار ضوابط ومحددات المجتمع الدولى والعالمى ورغباته.
* التمويل	قومى / محلى / ذاتى / بمساعدات خارجية فى بعض الأحيان تخضع لضوابط وشروط الدولة والمجتمع	دولي وعالمي تخضع لضوابط وشروط ومناهج الشبكات الدولية الخارجية بمعزل عن المجتمع المستهدف ويتم بشروط مؤسسات التمويل
* الضوابط	تشريعات محلية وقوانين ذاتية يساهم فى وضعها المجتمع وافراده	تشريعات دولية وعالمية تخضع لأحكام وقوانين المجتمع الدولى والعالمى
* الخيارات المستقبلية	حرة يحددها المجتمع المحلى بافراده وجماعاته ويقرها المجتمع القومى	إلزامية تفرضها مناهج المجتمع الدولى وايديولوجية المجتمع العالمى

٣- تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية:

من خلال المقارنة الواردة بالجدول السابق من كل من المشاركة الشعبية والشـــراكة الدوليـــة باعتبارهما من آليات التنمية الاجتماعية والتى تناولت عناصر مقارنة بينهما تمثلت فى المستوى الجغـــرافى ، طبيعة الأهداف ، منبع الفكر والفلسفة والخطط والبرامج ، والتنفيذ ، والتمويل ، والضوابـــط منتهيـــة بالخيارات المستقبلية فإن الباحث يضع تعريفه من منظور هذه المقارنة لكل منهما وذلك علـــى النحـــو التالى :

فالمشاركة الشعبية : تمثل آلية اجتماعية بالدرجة الأولى ، أطرافها أفـــراد المجتمـــع والدولـــة تســـتهدف مشاركة الأفراد والجماعات فى تحسين نوعية الحياة للمجتمع إجتماعيا واقتصاديا داخل حـــدود الدولـــة وفى إطار تنظيماتها القومية من خلال أهداف واضحة معلنة تتسم بالشفافية وتنبع مـــن أفـــراد المجتمـــع وجماعاته التى يتم وضعها وتنفيذها بمشاركة محلية ذاتية معنوية ووجدانية فكرا وتخطيطيا وتمويلا وتنفيـــذا ومتابعة وتقويما .

أما الشراكة الدولية : فهى آلية دولية أطرافها الدول المتشاركة تسعى لتحقيق أهـــداف تنمويـــة لدولها فى ظل العولمة ترتكز على أهداف سياسية مدخلها تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للـــدول المتشاركة وتوضع مناهجها وسياساتها فى إطار أهداف معلنة لتحقيق غير المعلن منها على المدى الطويـــل ويتم التخطيط لها عن بعد من خلال شبكات التكتلات الدولية ويتم دعم تمويلها من خلال مؤســـســـات أجنبية عالمية ويتم تنفيذها بالتعاون الفعال مع مؤسسات المجتمع المدنى داخل الدولـــة علـــى المســـتويات القومية والمحلية .

الفصل الحادى عشر

حول وضع تنظيمات وأدوار جديدة لأجهزة الدولة

لتفعيل دور المجتمع المدنى للتعامل مع الشراكة الدولية والعالمية فى التخطيط للقضايا

الاجتماعية من خلال آليات المشاركة فى خطط التنمية القومية والمحلية

يستهدف هذا الفصل تقديم محاولة تعمل على تفعيل آليات المشاركة الشعبية مع آليات الشراكة الدولية العالمية فى خطط التنمية المحلية المعاصرة فى قضايا التنمية المحلية المعاصرة فى قضايا التنمية بتعدد جوانبها الاقتصادية والاجتماعية .

فلقد استعرضت الورقة فى أجزائها السابقة موضوع المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فيما يختص بالجوانب التاريخية والمجالات والسياسات والآليات التنفيذية منتهية فى الجزء الأخير منها بتحديد تعريفات إجرائية لكل منهما فى إطار المستجدات العالمية المعاصرة .

وتركز الجزئية الحالية من هذه الورقة على الشراكة الدولية بإعتبارها الآلية الأساسية التى يتم من خلالها عولمة قضايا التنمية الإجتماعية مع إشارة الى دور الدولة فيما يتعلق بالعملية التخطيطية لإستخدامات هذه الآلية .

فبالنسبة للقضايا الإجتماعية إستعرضت الورقة المجتمع المدنى وتعريفاته وإستخداماته كآلية تتعامل مع المستويات الدولية والعالمية فى تطبيق سياسات العولمة على المستويات القومية .

كما وضحت الورقة التصعيد الذى تم بالنسبة لهذه الآلية المتمثلة فى تصعيد المجتمع المدنى الى المجتمع المدنى العالمى .

ثم جاء إعلان "نحن شعوب العالم" والذى يسعى الى أن تلعب الأمم المتحدة دورا جديدا فى إطار العولمة ويطرح بوضوح مسمى المجتمع المدنى العالمى ، والذى يؤكد على أن ممثلى مؤسسات المجتمع المدنى فى العالم هم أسرة إنسانية واحدة يسعون فى إطار من المساواة والديمقراطية ، الى تأكيد الحقوق المتساوية للرجال والنساء ، وإقرار العدالة ، والتنمية المتواصلة ومكافحة الفقر ، والإهتمام بأطفال العالم وإقرار السلام والتسامح ما بين الشعوب .

والإعلان فى إطار ذلك يطرح تغيرات فى مفهوم السيادة التقليدية للدولة ويؤكد على البديل وهو مفهوم المجتمع المدنى العالمى الذى يتوافق حول أجندة أعمال مشتركة بين الشعوب ، وتقوم الأمم المتحدة بإعتبارها حينئذ - بيت الحكومات - الذى يجعل المجتمع المدنى العالمى حليفا أو شريكا لها فى القرن الحادى والعشرين .

ومن هذا المنطلق يبرز سؤال ملح يفرض نفسه وهو : ما هو دور الدولة فى ظل الشراكة الدولية فى عولمة قضايا التنمية الإجتماعية ؟ وهو ما تحاول هذة الجزئية من الورقة الإجابة عليه تحت العنوان التالى:

الشراكة الدولية كآلية لعولمة قضايا التنمية الإجتماعية ودور الدولة:

إذا كان إعلان "نحن شعوب العالم" يعبر عن النهاية الحالية لما وصل اليه العالم بالنسبة لآلية التعامل مع القضايا الإجتماعية وعولمتها من خلال الشراكة الدولية بإعتبار ان المجتمع المدنى العالمى يمثل البديل للدول المتشاركة وأن الأمم المتحدة بتبنيها هذا المجتمع تصبح بيت الحكومات فهذا يعنى ان كل دولة لابد وان تبدأ إزاء هذا المفهوم الجديد فى التخطيط لوضع آليات مدروسة للتعامل مع هذا الوضع الجديد.

فالقضايا الإجتماعية هى قضايا تمس كيان المجتمع المصرى وهويته وثرائه وأديانه وثقافته وقيمه الإجتماعية وهى تمس كل مكونات المجتمع المدنى وغير المدنى ... فكيف يأتى التخطيط لتنمية هذا المجتمع بأهداف نابعة من قلب الأمم المتحدة بسياسات تنفيذية توافقية تجمع عليها شعوب وثقافات متباينة من العالم تتباين فيها الدول وتتنوع فيها هويات الشعوب؟

هذا الإستفهام يعنى بالنسبة للشعوب خاصة النامية أحد أمرين : إما الرفض أو الإستمرار فى مسيرة العولمة مع الحفاظ على كيان وهيبة الدولة وكيان وهيبة المجتمع نفسه.

والمعروف أن مصر مستمرة فى مسيرة العولمة بما وقعت عليه من إتفاقيات عالمية فى هذا المضمار.. والإنجازات السريعة التى تمت فى قضية المرأة والمساواة والتخطيط للنوع وتضمينه خطة الدولة مؤخرا يؤكد ذلك.

وما دمنا مستمرين وماضيين قدما فى مسيرة العولمة للقضايا الإجتماعية علينا أن نبذل جميع جهودنا سياسيين وإقتصاديين وإجتماعيين علماء وباحثين ومخططين ومنفذين ومواطنين فى عمل دؤوب لمواجهة هذه النظم العالمية من أجل كفاءة التعامل معها بما يحقق التنمية لمجتمعنا ويحافظ على سيادة الدولة فى مواجهة السيادة العالمية ويحافظ فى الوقت نفسه على الأديان والثقافة والذات والتاريخ والحضارة العريقة لمصر والتى تأسست من خلالها جميع حضارات شعوب العالم ... وأول هذه الجهود العمل على بناء مجتمع مدنى مصرى قوى الانتماء لوطنه ، أصيل الوفاء لمجتمعه .

وفى هذا الصدد نقدم فى البداية بعض العناصر الأساسية التى تعمل على تأسيس وبناء مجتمع مدنى مصرى قوى للتعامل بكفاءة مع القضايا الإجتماعية فى إطار النظم والآليات العالمية المستخدمة فى الشراكة الدولية بما يكفل الحفاظ علي سيادة الدولة وتقوية المجتمع وتنميته .

بداية يجب أن ننطلق من مسلمة أساسية وهى أن الأمر فى بدايته لا يتعلق بإعداد ممثلين للمجتمع المدنى المصرى ولكنه يتعلق بإعداد للمجتمع المدنى نفسه والذى سيفرز هؤلاء الممثلين .

فى هذا الإطار فإن بناء مجتمع مدنى مصرى قوى يستند على ثلاثة ركائز هامة تعمل مجتمعة على إقامة هذا البناء ليكون على مستوى التعامل مع مستويات دولية وعالمية .. وهذه الركائز تتحدد فى ثلاث عناصر أساسية كما يراها الباحث وهى :

أولا : عنصر شمولية المعرفة بالنسبة للمجتمع : فالمجتمع المدنى القوى يجب أن يتمتع بالمعرفة ويتحصن بالثقافة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لأن هذه العناصر تمثل أضلاع المثلث الذى يقع داخله هذا البناء، وخاصة تلك المعرفة التى تتعلق بالتغيرات العالمية المعاصرة وقضاياها المطروحة .

ثانيا : عنصر الثقافة والتبسيط للمعلومات: فالثقافة هى أساس كبير فى بناء قوى لهذا المجتمع دون تعتيم أو تغييب للحقائق لأى معلومات تتعلق بالجوانب الثلاث السياسية والإقتصادية والإجتماعية مع وضوح الرؤية ومعرفة الأهداف البعيدة وإكساب المجتمع القدرة على التحليل والتنبؤ يساعد فى ذلك توفير التكنولوجيا المتطورة وإستخدامها بالنسبة للمعلومات بالإضافة الى أهمية تبسيط المعرفة حتى يتفهمها ويتداولها المجتمع المدنى بكل فئاته الثقافية المتفاوته ... وصولا الى رجل الشارع المصرى.

ثالثا : عنصر التضامن :بين العلماء فى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وبين التنفيذيين فى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية فسرعة تطور العلم والبحث والتنقيب فى الجديد من موضوعات ومجالات العولمة وأهدافها والتأصيل العلمى لمناهجها العلمية يبرز العديد من الجوانب والحقائق والأهداف بعيدة المدى وغير المدركة على المدى القصير خاصة للدول النامية والتى يجب أن تكون موضوعة أولا بأول فى وعى المجتمع وفكره .

والثلاث عناصر السابقة مجتمعة يمكن أن تعمل على تشكيل مجتمع مدنى قوى يمكن أن يصبح آلية فعالة للتحرك والتفاعل على جميع المستويات الدولية والعالمية بما يحقق الأهداف التى يراها لصالحه ويحافظ فى نفس الوقت على هوية مجتمعه وأصالتها.

يدعم ذلك أحداث سياتل التى وقعت أخيرا فى المدينة الأمريكية والتى أفشلت المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية حيث وضحت قوة البناء والفاعلية لدور المجتمع المدنى والذى تصدى للممارسات التى استهدفت السيطرة على الاقتصاد من قبل أعضاء هذه المنظمة حيث جاء هذا التصدى من خلال حشود منظمات النقابات العمالية ، والحرفيين ، والمنتجين ، ومنظمات الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان ونقابات العمال بلغ عددها ١١٠٠ منظمة من مختلف أرجاء العالم – فقد تم التصدى عن فهم حقيقى من قبل المجتمع المدنى للأهداف الحقيقية ومايترتب عليه من الإنعكاسات السيئة ليس على الاقتصاد فقط ولكن على مايمكن أن يسبب أى تدهور فى الجوانب الاجتماعية من تفاقم ظاهرة البطالة وانخفاض معدلات النمو وتدهور البيئية الطبيعية [*].

فى هذا الإطار يتبين أن بناء مجتمع مدنى قوى فى زمن العولمة لايعبر عن قوة ذاتية لهذا المجتمع المدنى بقدر مايعبر عن قوة الدولة التى كرست مسئوليتها وجهودها وقدرتها فى بنائه كآلية جديدة قوية تتعامل مع قضايا العولمة بما يعود بالخير على المجتمع القومى ، وفى الوقت نفسه تتصدى لما قد يسبب أى أضرار له تحت مسمى

(*) أحمد عباس عبدالبديع / مرجع سبق ذكره

العولمة . فالمجتمع المدنى يجب أن يعد ليمثل آلية قومية للدولة والمجتمع القومى قبل أن يكون آليـــة للمجتمـــع العالمى .

تصورات لتنظيمات وأدوار جديدة لأجهزة الدولة لتفعيل دور المجتمع المدنى للتعامل مع آليات الشراكة الدولية والعالمية في القضايا الاجتماعية والمشاركة في خطط التنمية القومية والمحلية :

إن طريق البناء لمجتمع مدنى مصرى قوى يحتاج بلا شك الى فترة زمنية ليست بالقصيرة فـــهى عمليـــة تحول وتغير اجتماعى وبناء للقوى البشرية المكونة لهذا المجتمع باختلاف تنظيماتها ، وأفرادها وجماعاتها وعلـــى طريق البناء وفى إطار العرض الذى تناولته هذه الدراسة من تحفظات مثارة حول الشـــراكة الدوليـــة بالنســـبة للتنظيمات العالمية واستخداماتها لهذه الشراكة فى عولمة قضايا التنمية الاجتماعية فان الباحث يطرح أربعة محـــاور رئيسية لابد من التركيز عليها لا تتناول مسيرة البناء للمجتمع المدنى المصرى فقط ولكن تتناول بنـــاء تضـــامن للمجتمع المدنى والمجتمع المحلى والقومى معا للمشاركة فى خطط الدولة والتعامل مع خطط العولمة وتتحدد هـــذه المحاور على النحو التالى :

المحور الأول : العمل على تفعيل آليات المشاركة ودور المنظمات القاعدية ذات الجذور عميقـــة الارتبـــاط بالمجتمع المدنى .

المحور الثانى : إعداد واختيار الممثلين الذين يتفاوضون باسم المجتمع المدنى خارج الدولة على المســـتويات الدولية والعالمية كآلية للشراكة الدولية من خلال آلية قومية لهذا الاختيار .

المحور الثالث: بناء القدرات ذات الصبغة القومية واستمرار إعداد كوادر المجتمع المدنى ذات القدرة علـــى مواجهة الثقافات المتعددة والاختلافات والصراعات السياسية التى تدور فى إطـــار المجتمـــع المدنى عبر القومى والمهارة والكفاءة فى مواجهة الاختلافات الحادة بين دول الشـــمال ودول الجنوب والمشاركة الفعالة فى صنع السياسات واتخاذ القرارات .

المحور الرابع: العمل على إدماج آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى خطـــط التنميـــة المحليـــة والقومية .

وفى ظل ذلك فإنه يمكن تناول الأربع محاور المطروحة على النحو التالى :

المحور الأول: العمل على تفعيل آليات المشاركة الشعبية ودور المنظمات القاعدية الشعبية ذات الجذور العميقة بالمجتمع المدنى :

إن آليات المشاركة الشعبية داخل الدولة تتمثل فى آليات المشاركة السياســـية مجســـدة فى مجلس الشعب والمجالس المحلية على المستويات التنظيمية المختلفة داخل الدولة حتى أعمـــاق الريف ..

وهى منوطة بأدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعروفة والسابق طرحها فى بداية الدراسة وهى تعبر عن الجانب الرسمى للمشاركة الشعبية .

وفى مواجهة النظم العالمية الجديدة فإنه أصبحت هناك ضرورة لتضامن هذه التنظيمات الرسمية للمشاركة الشعبية مع التنظيمات غير الرسمية لها والمتمثلة فى منظمات العمل الأهلى والمؤسسات غير الحكومية والعمل معا فى بوتقة واحدة لإعادة بناء الجانب الشعبى بناءا جديدا يناقش ويحاور ويشارك كجزء أساسى من المجتمع المدنى فى قبول أو تعديل أو رفض ماقد يهبط عليه من سياسات عالمية تكون واجبة التنفيذ إذا لم يكن من البداية ضلعا أساسيا واعيا فى هذا البناء للمواجهة وقبول فقط مايتفق مع مجتمعه من قيم الدين والثقافة الأصيلة والتراث من خلال وعى قوى وفهم صحيح للمستجدات العالمية الجديدة والتى لابد من التعامل معها .

فوجود آلية التضامن هذه بين مؤسسات المشاركة الشعبية الرسمية وتنظيمات الجانب الغير رسمى للمشاركة يمكن ان يفرز ويغذى ممثلين للمجتمع المدنى مدعمين بواقع المجتمع ورغباته الحقيقية التى يريدها والتى سيتعاون فى تحقيقها بحيث يعمل فى إطارها المفاوضون الممثلون للمجتمع المدنى القومى أمام منظومة المجتمع المدنى العالمى .

كما أن تلك الآلية تعمل على الجانب الآخر فى مساندة الدفاع عن تلك الرغبات والتصدى لما يفرض على المجتمع من أنماط وأشكال جديدة فى بعض مجالات التنمية الاجتماعية والتى لاتتفق مع قيم المجتمع الدينية والثقافية . هذا التصدى لايتعلق فقط بالنسبة للشراكة الدولية فى القضايا الاجتماعية ولكن أيضا يندرج الى القضايا الاقتصادية ، فقوة بناء المجتمع المدنى وتعدد ثقافاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو يستهدف صالح مجتمعه لايفرق بين نوعية القضايا وقد أكد ذلك نموذج سياتل فى التصدى للعوائد السالبة لمؤتمر التجارة الاقتصادية والاجتماعية معا .

المحور الثانى : إعداد واختيار الممثلين الذين يتفاوضون باسم المجتمع المدنى خارج الدولة على المستويات الدولية والعالمية كآلية للشراكة الدولية من خلال آلية قومية لهذا الاختيار:

هذا المحور يشكل حلقة من أخطر الحلقات التى تتكون منها السلسلة المتعلقة بمنظومة آليات الشراكة الدولية فى جميع القضايا التى تتناولها العولمة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالنسبة للدول النامية .

وإذا كنا بصدد التعامل بالتحديد مع القضايا الاجتماعية فإن تلك الحلقة والتى تتناول اختيار الممثلين عن المجتمع المدنى الذين يتفاوضون خارج الدولة ويشكلون الجزء الأساسى الذى يقع عليه عبء التعامل عن بعد معبرا عن قلب المجتمع المدنى ونبضاته وآماله وطموحاته والتى على أساسها تتحقق التنمية التى يريدها هذا المجتمع ويوافق عليها بحيث لاتسلب منه هويته ولاتمتهن كرامته وثقافاته ولاتمس أديانه .

وبهذا المنطق فإنه من الطبيعى أن لايترك الأمر للمؤسسات الدولية والعالمية فى التدخل فى اختيار ممثلين المجتمع المدنى القومى ، بل إن هذا الاختيار هو حق شرعى وطبيعى لهذا المجتمع والذى يجب أن تتضامن فيه الدولة حكومة وشعبا للعمل جاهدين فى ظل هذه المستجدات لإعداد وإفراز والموافقة على اختيار الممثلين الذين يتفاوضون ويحملون همومه ويعبرون عن مصالحه ويحافظون على كيانه ويحترمون تاريخه وتراثه وأديانه .

ويطرح الباحث فى هذا الصدد رؤيته التالية بالنسبة لاستخدام آليات المشاركة الشعبية فى إعداد ممثلين المجتمع المدنى وذلك على النحو التالى :

حول آليات المشاركة الشعبية ودورها فى إعداد واختيار ممثلين للمجتمع المدنى :

لاشك أن وعى المجتمع وإعداده إعدادا جيدا وسريعا من قبل الدولة من الناحية السياسية وإكسابه الخبرات فى الحوار السياسى والقدرة على اختيار ممثليه بمعايير ونظم جديدة تتعامل من خلالها مع منظمات الشراكة الدولية أمر ضرورى ومطلوب على وجه السرعة اتساقا مع السرعة التى يتم بها تطوير آليات العولمة على المستويات الدولية والعالمية .

وإذا كانت المشاركة الشعبية لها دورها الطبيعى فى اختيار الحكام داخل الدولة طبقا لدستور الدولة فكيف يدار المجتمع المدنى وهو قلب الدولة من ممثلين لايشارك المجتمع فى اختيارهم بشكل عام والمجتمع المدنى بشكل خاص ؟ والتى تكون مهمتهم المشاركة على المستويات الدولية والعالمية فى وضع السياسات واتخاذ القرارات والتى تتعلق بتنمية هذا المجتمع القومى ؟

وهذا الواقع يشير الى أن الأمر لايتعلق بمن هم المفاوضون أو الممثلون للمجتمع المدنى ولكن يتعلق بآلية الاختيار لهؤلاء الممثلين من أجل العمل على تحييد دور المجتمع العالمى فى اختيار هؤلاء الممثلين أو المفاوضين وإعطاء هذا الحق للمجتمع والدولة أصحاب الحق الشرعى فى الاختيار الذى تحكمه مجموعة من المعايير القومية الوطنية فى إطار المواصفات الشكلية العالمية ...

والأمر بهذا الشكل يصبح أمر داخلى داخل الدولة يحتاج الى دراسة الآلية اللازمة لاختيار الممثلين للمجتمع المدنى والتى يجمع عليها أعضاء المجتمع المدنى أنفسهم .

وإذا كان المحور السابق يوضح ضرورة تضامن أجهزة المشاركة الشعبية وتنظيماتها بشقيها الرسمى والغير رسمى مع المجتمع المدنى بتنظيماته المختلفة ، فإن استخدام آليات المشاركة الشعبية الرسمية بمستوياتها المختلفة من المحلية الى القومية يعتبر كوعاء يضم هذا التضامن على تلك المستويات .

فالمجلس المحلى يصبح - بيت المجتمع المحلى بمستوياته - ، والمجتمع المدنى بتنظيماته يضم ممثلين عن المجتمع المحلى (عن أفراده وجماعاته) مع ممثلين المجتمع المدنى (عن تنظيماته الأهلية والغير حكومية) (*) وتسرى عليهم جميعا

(*) جسدت تجربة الاسكندرية كنموذج للمشاركة الشعبية فى التنمية الحضرية هذا النموذج تلقائيا - وبدون تخطيط مسبق - وذلك من خلال وجود رؤساء للجمعيات الأهلية كأعضاء داخل المجلس المحلى بالمحافظة يبلغ عددهم مايزيد عن ثلث الأعضاء لهذا المجلس بالإضافة الى تضامن الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بالإسكندرية فى هذا المجلس من خلال وجود ممثلين لهذا الاتحاد بالمجلس بصفتهم رؤساء جمعيات مما أدى الى تزاوج فعلى بناء بين الخطط الرسمية للدولة وخطط الجمعيات الأهلية أعطت للجمعيات الأهلية دفعة قوية بناءة ومرشدة فى مسيرتها للنهوض بالمجتمع المحلى .

قواعد التمثيل بالنسبة للمجتمع المحلى فى الترشيح والانتخاب وكذلك المجتمع المدنى وقد يتم إدخال بعض التعديلات المطلوبة تتسق مع منهجية المجتمع المدنى وطبيعة تكوينه وحريته فى العمل الأهلى وهو أمر يحتاج الى مناقشة ودراسة لإجراء هذه التعديلات .

وكما يتم تصعيد ممثلين المجالس المحلية بما اكتسبوه من خبرة الى المستويات الأعلى فإنه يتم أيضا تصعيد ممثلين المجتمع المدنى وصولا الى مجلس الشعب للتمثيل على المستوى القومى .

والمجتمع المدنى يصبح له الحق وحده فى اختيار ممثليه ومفاوضيه المتميزين من هذه المستويات فالتميز فى هذا الصدد لايرتبط بمستوى معين ولكنه يرتبط بالقدرة محاطة بالثقة من قبل القاعدة العريضة لمؤسسات المجتمع المدنى على حسن الاختيار ، إلا أن تلك الآلية تحتاج الى دراسة عميقة وسريعة وتنفيذ واع وضوابط وتنظيمات جديدة تتفق مع الهدف المطلوب وفى الوقت نفسه تحقق الحرية والاستقلال للمجتمع المدنى وذلك فى إطار الركائز التى وضعت لبناء مجتمع مدنى قوى والتى تحددت فى عناصر المعرفة والشفافية والتضامن والتى تعتبر ركيزة لبناء القدرات المعبرة عن المجتمع المدنى .

المحور الثالث : حول بناء القدرات ذات الصيغة القومية وإعداد كوادر المجتمع المدنى للتعامل مع الشراكة الدولية ودور الدولة فى هذا الصدد :

أجرينا فى المحورين السابقين مناقشة حول موضوعين أولهما بناء المجتمع المدنى والعناصر الأساسية التى تدعم هذا البناء ، بالإضافة الى مادار من مناقشة فى المحور الثانى والذى تناول إختيار ممثلين المجتمع المدنى مع تقديم تصور حول الآليات التى يمكن أن تساهم فى إفراز هؤلاء الممثلين وتساعد على اختيار المجتمع المدنى لهم .

إلا أن ذلك لابد وأن يتواكب ويتزامن معه عدة أساليب أخرى تتعلق ببناء القدرات والتى تعمل على بناء كوادر المجتمع المدنى المطلوب والتى تعتبر مكونا أساسيا فى أساليب بناء المجتمع نفسه .

ومن منظور ماتم طرحه حول العناصر الأساسية الثلاث التى يرتكز عليها بناء المجتمع المدنى والتى تتمثل فى المعرفة ، الشفافية ، والتضامن، . . فإن هذه العناصر لابد وأن تترجم الى أساليب ومناهج وبرامج تقوم بها مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لإعداد وتربية جيل ينشأ على التربية السياسية للوقوف أولا بأول على المستجدات العالمية بالنسبة للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إطار العولمة فى هذه المجالات .

فالمعرفة : إذا تحددت بمحورى العلم والثقافة فهذا يعنى وجود مناهج دراسية وبرامج تدريبية جديدة متطورة تتضمن كل مايتعلق بأمور العولمة وجوانبها المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مع وجود تدرج لهذه المعرفة للأفراد بما يتناسب مع الفئات العمرية للمتلقين سواء فى النظام التعليمى الرسمى أو الغير رسمى للدولة .

والشفافية : تشكل مبدأ وقاعدة أساسية فى إكساب المعرفة حيث أننا نعد أجيالا عليها أن تتعامل مع شعوب العالم وتواجه مؤسسات دولية وعالمية فى إطار منهجية وأطر العولمة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن العلم والمعرفة والثقافة أصبح الحصول عليهم متاحا عبر ماوفرته التكنولوجيا الحديثة فى مجال الإعلام والقنوات الفضائية المفتوحة بكل معطياتها ومحاذيرها فلاشك أن المصداقية والشفافية سترسخ هذه المعرفة وتناقشها

وتدعمها وتعطى الفرصة لاستقبال المزيد المفيد منها - كما تعطى القدرة على كيفية التعامل مع غير المفيد منها والإحاطة بأهدافها الحقيقية وتقييم نتائجها .

أما عنصر التضامن : فهو يعنى ويستهدف إزالة الحواجز الموجودة بين السياسة والعلم والتطبيق فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإيجاد التضامن بينهم من خلال تسييس العلم لتنمية المجتمع ، وتسييس التطبيق فى خدمة المجتمع والعمل على إكساب المجتمع المدنى القدرة على إدارة وتسييس الحوار للوصول الى توفيق أوضاع المجتمع وتطلعاته بما يحقق له التنمية التى يريدها مع المحافظة فى نفس الوقت على هويته وثقافته وتراثه تحت مظلة الأديان السماوية ومناهجها ولايتأتى ذلك إلا من خلال تضامن العلماء والسياسيين والمجتمع على هدف واحد أمام العولمة كل بما يمكن أن يحققه للوصول الى هذا الهدف .

والمناقشة السابقة تضع ملامح عامة يمكن أن تفتح الباب للمتخصصين والدارسين للتصحيح والإضافة ثم العمل على تحويل هذه الملامح الى مناهج وبرامج للتطبيق .

وهذا لاشك يفيد الدولة فى وضع السياسات اللازمة للتعامل أو المواجهة للعولمة سواء فى سياسات بناء المجتمع المدنى أو سياسات بناء القدرات لهذا المجتمع وأفراده وممثليه فى إطار من الشرعية القومية .

ولانسى ان نضع نصب أعيننا أن العولمة وهى تتعامل مع القضايا الاجتماعية تحاول إجراء نوع من الاستنساخ لشعوب الدول النامية من خلال وضع سمات واحدة لهذه الشعوب بعد إلغاء ملامحها الذاتية وثقافاتها وأديانها وإنتماءاتها لدولهم والعمل على توحدهم فى زى العولمة والذى يقوم المجتمع الدولى بتصميمه ورسم خطوطه وتحديد نوعيته ولونه ...

وماعلى الشعوب الا أن ترتدى هذا الثوب لتصبح آلية لجيش من البشر يعمل ويكدح من أجل خدمة الأهداف العالمية بعيدة المدى والتى تعلن عن نفسها فى حينها فى وقت لن يوجد فيه طريق للعودة ولاسبيل للتراجع .

المحور الرابع : إدماج آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى خطط التنمية المحلية والقومية ضرورة وطنية :

إن الآلية التى سبق طرحها بالنسبة لإعداد واختيار الممثلين الذين يتفاوضون باسم المجتمع المدنى والتى سبق الإشارة اليها فى المحور الثانى من المحاور التى تعمل على بناء المجتمع المدنى باستخدام قنوات المشاركة الشعبية الرسمية لتضم ممثلى المجتمع المدنى جنبا الى جنب مع ممثلى المجتمع المحلى بمستوياتها المتعددة من القاعدة الى القمة ....

هذه الآلية لا تعمل فقط على إفراز كوادر متميزة للمجتمع المحلى والمدنى ولكنها فى الوقت نفسه يمكن إعتبارها أسلوب لإدماج المجتمع المدنى للمشاركة فى وضع أهداف وسياسات وبرامج خطط التنمية المحلية والقومية، فى إطار ماينا سبها ويتوافق معها من المستجدات العالمية ... وبهذا يصبح هذا الإدماج ضرورة وطنية .

وهذا الدمج بين ممثلى المجتمعات بإختلاف مستوياتها القومية مع ممثلى المجتمع المدنى على نفس المستويات يعتبر أسلوبا متميزا تستفيد منه الدولة وتفيد بناء المجتمع المدنى فى نفس الوقت حيث تتحقق الفوائد التالية للمجتمع وللدولة من خلال الأربعة نقاط التالية:

أولا: هذا الدمج يعمل بشكل أساسى على تضامن أفراد الشعب وممثليه فى التخطيط لكل من الخطط المحلية والقومية والخطط العالمية والدولية ، فإذا كانت العولمة فى الشراكة الدولية تسعى لإحداث التفرقة بين أفراد المجتمع داخل الدولة بتقسيم المجتمع الى مجتمع مدنى نتعامل معه فى الخارج وبين باقى المجتمع فى الداخل والذى سيتحول تدرجيا الى المجتمع المدنى أمام المغريات المادية التى تقدمها العولمة ، ... فهذا يعنى التحول التدريجى للمجتمع بأكمله الى المجتمع المدنى والعزوف عن تنظيمات المجتمع المحلى ، الأمر الذى يؤدى الى عزل وتنحية دور الدولة وسلب هيبتها وسلطتها على أفراد المجتمع .
فالآلية المقترحة لإستخدام قنوات المشاركة الشعبية لدمج المجتمع المدنى مع ممثلى المجتمع المحلى فى قنوات المشاركة الشعبية الرسمية من القاعدة الى القمة تعمل على إدماج وتزاوج التخطيط القومى بمستوياته مع التخطيط الدولى والعالمى فى المقر الشرعى للدولة والذى يمثل البيت الحقيقى أو بيت الأسرة المجتمعية القومية ... والذى لا ندير له ظهورنا من أجل أن نعمل فى بيت الحكومات فى الأمم المتحدة .

ثانيا :إن الجمع بين ممثلى المجتمع المحلى وممثلى المجتمع المدنى على جميع المستويات القومية فى ريف وحضر مصر يعمل على إحداث تفاعل بناء بين جميع أفراد الأمة الواحدة يؤدى الى إثراء خطط التنمية المحلية والقومية ويعمل على تقويم للخطط الدولية والعالمية بفكر قومى وطنى يعمل على إستمرار إنتماء أفواد المجتمع لبلدهم .

ثالثا :إن هذه الآلية تخلق روح التعاون من خلال إثراء الحوار وطرح المعرفة التى تتسم بالشفافية الأمر الذى يؤدى الى مساهمة كل من الجانبين فى بذل الجهد فى تقديم التسهيلات التى تساند بناء وتنفيذ الخطط التى تخدم المجتمع على المدى القريب والمشاركة فى صياغة وتحقيق تطلعات المجتمع على المدى البعيد .

رابعا :تعمل هذه الآلية على تولد وعى سياسى قومى عن السياسات الدولية والعالمية داخل المجتمعات المحلية وبالتالى تداول قضايا من نوع جديد تتعلق بكل من المستويات المحلية والقومية والدولية والعالمية التى تفرضها العولمة مع المشاركة فى إقتراح الضوابط التى تضمن تنمية المجتمع بجميع مستوياته فى ظل هذه العولمة بما يعمل على الحفاظ على التراث القيمى والمجتمعى المتمثل فى الهوية والثقافة والتراث والدين .
ولا يصبح هذا الدور مسئولية المجتمع المدنى وحده ولكن يصبح مسئولية المجتمع كله داخل إطار الدولة من خلال القنوات الرسمية للمشاركة الشعبية ... وهذا حق المجتمع وحق الدولة معا .

وأخيرا ... فإن الآلية المقترحة تعمل على تحقيق التفاعل المطلوب من خلال:

(١) التزاوج بين التخطيط القومى والعالمى، فى قضايا التنمية الإجتماعية.

(٢) التزاوج بين القائمين على هذا التخطيط داخل المجتمع أولا .

(٣) التزاوج بين المشاركة الشعبية بأصالتها وبين الشراكة الدولية بحداثتها ويتم هـــذا التزاوج فى البيت الشعبى الوطنى (أى المجلس المحلى) بتعدد مستوياته من المحليـة الى القومية من أجل مضى الدولة والمجتمع معا قدما ودوما الى مستقبل أفضـل محاطـا ومؤمنا بكل الضمانات التى تحفظ للمجتمع كيانة وأصالته.

ولاشك أن العرض الذى تم تقديمه فى هذا الجزء من الدراسة يفتح الباب أمام الدارسـين والبـاحثين لمزيد من الدراسات للغوص فى موضوع العولمة وتناولها لقضايا التنمية الاجتماعية والتنقيـب عـن الجوانـب الحقيقية لهذه التغيرات (*) مع توخى السرعة فى إجراء هذه الدراسات لملاحقة ومواكبة السرعة التى تتـم بهـا التغيرات والمستجدات العالمية وذلك من منظور الحفاظ على الدور القومى فى وضع سياسات وخطط التنميـة الاجتماعية التى تعمل على الحفاظ على هوية وثقافة وتراث وأديان وعراقة وأصالة شعب مصر صاحب التـاريخ وصانع حضارات جميع الشعوب .

(*) لمزيد من التفصيل أنظر :

د. نبيل راغب ، كتاب " اقنعة العولمة السبعة " ، دار غريب للتوثيق والنشر ٢٠٠١ ، القاهرة

موجز لمحتوى الكتاب تقديم :

إيمان فهمى مقال " اقنعة العولمة السبعة" ، جريدة الأهرام ، صفحة الأدب ٢٠٠١/٤/٢٦ القاهرة

ويتناول المقال ملخص موجز لهذا الكتاب باعتباره كتاب موسوعى يلقى الأضواء الغامضة على الوجوه والجوانب الحقيقية المخيفة وراء الأقنعة البراقة لظاهرة العولمة ، تضمنها الكتاب فى مقدمة وعشرة فصول— ويضع الكتاب الحدود الفاصلة بين مايعرفه الناس عن العولمة من الإعـلام بمستوياته المختلفة وبين مايدور فى الدهاليز والكهوف المعتمة والتى تتحكم فى مصير عالمنا المعاصر .

فى المقدمة يقنن المؤلف موضوع العولمة باعتباره مفهوم مراوغ ومتشعب ومعقد ثم تتوالى الفصول العشرة حول الحكومـات الخفيـة ، والقنـاع الاقتصادى ، والسياسى والتكنولوجى والأمنى والإعلامى والثقافى والحضارى ، ونحن والعولمة ومستقبل العولمة ، باعتبارها أقنعة براقة لامعة تخفـى وراءها وجوها كئيبة لمستقبل للدول النامية .

خاتمة :

من الجدير بالتنويه ونحن بصدد وضع خاتمة لهذا الجزء من الدراسة هو أن العولمة بأهدافها المعلنة وغير المعلنة وسياساتها ومناهجها وآلياتها بالشكل الذى تم عرضه والذى لم يتم عرضه قضت على هدوء وأمان واستقرار الشعوب فى مواجهة التغيرات الجديدة والمتلاحقة المصاحبة للعولمة .

يعبر عن ذلك المظاهرات الصاخبة والاحتجاجات التى إجتاحت كثيرا من دول العالم شماله وجنوبه على السواء بدءا بالحشود التى تجمعت فى مدينة سياتل الأمريكية خلال أعمال منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩ ومرورا بالمظاهرات التى اندلعت فى مدينة بورتو اليجرى البرازيلية التى إستضافت مؤتمر المنتدى الاجتماعى العالمى كلقاء مواز لمنتدى دافوس فى يناير عام ٢٠٠١ وانتهاء بالاحتجاجات القادمة التى تصاعدت مؤخرا فى مدينة كويبك الكندية فى أواخر شهر ابريل ٢٠٠١ بمناسبة إنعقاد قمة الدول الأمريكية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول الأمريكتين والتى تخللتها مصادمات عنيفة بين رجال الشرطة الكندية والجماهير الغاضبة المعارضة للعولمة والتى كانت تضم ممثلين عن اتحادات العمال فى الدول المتقدمة وجماعات حقوق الإنسان وحقوق الفقراء وممثلين عن دول العالم الثالث وغيرهم ممن أصيبوا بأضرار العولمة على حساب الدول الفقيرة مسببا اتساع رقعة الفقر العالمى وتفشى البطالة بين الطبقات العاملة نتيجة لسياسات تحرير التجارة ومانتج عنها من تباطؤ الاستثمار فى الولايات المتحدة ثم اليابان ومؤخرا فى الدول الأوربية الأمر الذى يعنى أن مشكلة الفقر لم تعد مقصورة على دول الجنوب أو العالم الثالث ولكنها أخذت تمتد الى مختلف أرجاء العالم الغربى المتقدم ولعل أكبر دليل على ذلك ما أشارت إليه إحصائيات قمة الأمم المتحدة العالمية للتنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن فى مارس سنة ١٩٩٥ عندما كان العالم فى أوج ازدهار عمليات العولمة من أن حوالى ٣٠% من قوة العمل العالمية تعانى البطالة أو نقص فرص العمل ، كما كان مابين ٥٠٠ مليون وألف مليون من البشر فى العالم الثالث يعلنون شدة الفقر والنقص الحاد فى مياه الشرب وتدهور الأحوال الصحية (*) .

وتلك بعض التأكيدات على أنه آن الأوان لوقف التصفيق لعصر العولمة وإنهاء الشعور بالتفاؤل بما سوف تحققه عمليات التقارب والاتصال والانفتاح بين شعوب العالم من المزايا والمنافع المتمثلة بصفة خاصة فى القضاء على الأزمات الاقتصادية وتحسن نوعية الحياة الاجتماعية وتوفير الرفاهية لسائر البشر .

والمواجهة الحقيقية والحتمية هى أن يتحول هذا التصفيق الى عمل سريع حاد ومضن تتضامن فيه الدولة مع جميع أفراد الشعب بفئاته وأعماره ومستوياته وتخصصاته الى وضع خطط المواجهة السريعة والتى ترتكز على الثلاث ركائز التى أشارت إليها هذه الدراسة وهى الشفافية والمعرفة والتضامن حفاظا على الشعب والدولة معا فى مواجهة العولمة والتى تسعى بأساليبها الأكثر سرعة الى تسخير الشعوب وتحويلها الى معسكرات عمل عالمية تعمل من أجل مصالحها ومآربها المتعددة الخفية وذلك من خلال العمل السريع على إنسلاخ تلك الشعوب من دولها وقوميتها وتراثها وأديانها .

(*) د. أحمد عباس عبد البديع ، أستاذ العلوم السياسية جامعة حلوان

"العولمة وقضايا الفقر والتخلف فى عالم متغير" ، جريدة الأهرام ، قضايا وآراء – صفة ١٢ ، ٣ مايو ٢٠٠١ ، القاهرة

الباب الأول

الجزء الثالث

تعريف بمدينة الاسكندرية بعض الجوانب التاريخية وموارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية

الباب الأول

الجزء الثالث

تعريف بمدينة الإسكندرية ، بعض الجوانب التاريخية

وموارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية(*)

مقدمة:

يقدم هذا الجزء تعريف عام بالإسكندرية كمدينة لها شهرتها وتاريخها الطويل العريق المناضل فقد ظلت الإسكندرية منذ أسسها الإسكندر الأكبر منذ عام ٣٢٢ ق٠م وحتى فتح العرب لها عام ٦٤٢م عاصمة مصر السياسية والاقتصادية ٠

وتعتبر الإسكندرية حاليا من أهم المدن المصرية فهى الميناء الأول والمصيف الأول ، وثانى أهم مركز صناعى فى مصر حيث يتركز بها حوالى ٤٠% من حجم الصناعة المصرية

ويعيش حاليا فى الإسكندرية مايقرب من أربعة ملايين نسمة يتركزون بكثافات عالية على مساحتها الشريطية المحدودة المحصورة بين البحر الأبيض فى الشمال وبحيرة مريوط فى الجنوب ، وبحيرة إدكو وخليج أبو قير فى الشرق والصحراء الغربية المترامية فى الغرب ٠

ويتناول هذا الجزء تعريف بالإسكندرية من الجوانب التاريخية وموارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك باعتبارها النموذج الذى تم اختياره كدراسة حالة لبحث ماتم فيها من جهود التنمية بالمشاركة الشعبية فى مجال التنمية الحضرية والتى بدأت فى النصف الثانى من تسعينات القرن الماضى ومازالت مستمرة حتى الآن ٠٠٠

ويتم التعريف بالإسكندرية فى هذا الجزء من خلال فصلين : الثانى عشر والثالث عشر :

الفصل الثانى عشر ويتناول : عرض موجز لأهم الجوانب التاريخية والمشاركة الوطنية ، وموارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية ٠

أما الفصل الثالث عشر : فيتناول عرض لأهم المشكلات البيئية التى تواجهها مدينة الإسكندرية وبعض سبل المواجهة ٠

(*) أعداد وتوثيق د٠ أحمد حسام الدين نجاتى

الفصل الثانى عشر

مدينة الاسكندرية وأهم الجوانب التاريخية وموارد التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

يقدم هذا الفصل لمحات لتاريخ الإسكندرية والمشاركة الوطنية وتطور نوعية السكان ثم يتعرض لموارد المدينة والمحافظة البشرية والاجتماعية والاقتصادية .

تاريخ الاسكندرية والمشاركة الوطنية :

لقد احتلت الإسكندرية موقعا متميزا على خريطة مصر ، وامتلكت الأدوات التى دعمت الحركة الثقافية فيها بفضل صحافتها وجمعياتها الأهلية ووطنية شعبها وحماسهم .

وقد برزت شخصيتها مع كل خطوة من خطوات الثورة العرابية ، حيث غدت قلبا وقالبا ، ومن ثم كانت ركيزة أساسية للثورة إبان هذه الفترة ، خاصة إن الظروف أجبرتها على أن تصبح ميدانا للصراع بين القوى الثورية والقوى المعادية .

ومعرف أن الإسكندرية منذ وقت طويل قد احتضنت الأجانب الذين وجدوا بأعداد كبيرة على أرضها وشكل اليونانيون والمالطيون والإيطاليون نسبة عالية منهم ولم يكونوا أبدا فوق مستوى الشبهات إذ مثلوا حثالة البحر الأبيض المتوسط وكثرت حوادث شغبهم واعتداءاتهم على السكندريين يحتمون فى ذلك تحت مظلة الامتيازات الأجنبية وقضايا المحاكم القنصلية تسجل العديد من هذه الحوادث

وقد ازداد الأجانب جبروتا مع وصول قطع الأسطول الإنجليزى والفرنسى الى مياه الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ والذى كان من أهم أهدافه تهديد القائمين على أمر الثورة داخل الإسكندرية .

وجاءت حادثة الإسكندرية التى وقعت بين الأجانب والسكندريين فى ظهر يوم الأحد الموافق ١١ يونيو ١٨٨٢ حيث تفجر الموقف بحادثة مديرة من الأجانب لتأديب الشعب السكندرى وحدثت مذبحة الإسكندرية المعروفة بين الأجانب والسكندريين والتى أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى من الأجانب والسكندريين وكان معظم المعتدى عليهم من اليونانيين الذين كانوا عنصرا مشاغبا ومرابيا وعدوانيا [*] ...

إنحسار وإنسحاب الأجانب من الإسكندرية :

لقد كان لحادثة مذبحة الإسكندرية بصماتها الواضحة على تواجد الأجانب فى مدينة الإسكندرية فأوضاع المصريين فى ذلك الوقت (وقت الاستعمار) ليس فى الإسكندرية فقط وإنما على ارض مصر كلها كانت دافعا قويا ومشجعا على الانتقام من الأجانب الذين أذاقوا المصريين أصناف العذاب وألوانه

(*) لطيفة محمد سالم ، "مذبحة الاسكندرية ، ١١ يونيو ١٨٨٢ "، جريدة الأهرام – قضايا وآراء – ١٢ يونيو ٢٠٠١ القاهرة .

وهم فى وطنهم وعلى أرض بلدهم فأصبحوا مهيئين ومتحفزين للعدوان عليهم والفتك بهم فساد بينهم القلق وامتلأت قلوبهم بالرعب وتدفقت هجرتهم التدريجية من الإسكندرية الى الخارج وذلك على النحو التالى :(*)

كان اليونانيون أكبر جالية أجنبية فى الإسكندرية حيث وصل عددهم عام ١٨٧٨ الى ٢٠٨٣٠ نسمة أى حوالى نصف عدد الأجانب فيها ، يليهم الإيطاليون ٨٩٩٣ نسمة والفرنسيون ٨٤١٧ نسمة ثم الإنجليز ٢١٩١ نسمة ٠

فى عام ١٨٩٧ بلغ عدد سكان الإسكندرية ٣١٦٦٩٩ نسمة بلغ عدد الأجانب بينهم ٤٦١١٨ نسمة أى بنسبة ١٤,٥% من سكان المدينة وكان اليونانيون هم أكبر الجاليات يليها الإيطاليون ثم الإنجليز ثم الفرنسيون ثم النمساويون ، وكان عدد الأجانب من هذه الجنسيات يمثل حوالى ٩٥% من جملة الأجانب الموجودين بالمدينة ٠

فى عام ١٩١٧ بلغ عدد سكان الإسكندرية ٤٥٦٥٣٩ نسمة ، وبلغ عدد الأجانب بينهم ٨٤٧٠٥ نسمة أى حوالى ١٩% من سكان المدينة ، وفى عام ١٩٢٧ بلغ عدد سكان الإسكندرية ٥٩٦٨٧٤ نسمة وزاد عدد الأجانب ليصبح ٩٩٦٠٥ نسمة بنسبة حوالى ١٧% من سكان المدينة ٠

فى عام ١٩٤٧ بلغ عدد سكان الإسكندرية ٩٤٩٤٤٦ نسمة ، وبلغ عدد الأجانب بينهم ٦٦٤٦٢ نسمة أى حوالى ٧% من سكان المدينة ، كان هؤلاء الأجانب ينتمون الى قوميات خمس وهم اليونانيون والإيطاليون والبريطانيون والأتراك بالإضافة الى أعداد اقل من النمسا وألمانيا وسويسرا وبلجيكا وأسبانيا ودول أوربا الشرقية وأمريكا وأرمينيا وبلاد الشام وبعد أزمة عام ١٩٥٦ هاجر عدد كبير من الأجانب خاصة الإنجليز والفرنسيون واليهود ، وبعد قرارات تمصير البنوك قرب نهاية الخمسينات بدأت مجموعات أخرى من الأجانب خاصة الأثرياء منهم يشعرون أن الرياح تتجه فى غير صالحهم وأن المجتمع المصرى بأجمعه يتجه اتجاها قوميا ويرفع شعارات وطنية ٠

بدأت حركة هجرة عن المدينة مع بداية الستينات ومع قرارات تأميم الشركات الخاصة ارتفع عدد سكان المدينة ليصل الى حوالى ١,٥١٦٢٣٤ نسمة وينخفض عدد الأجانب ليصل الى ٤٤٢٢٣ نسمة بنسبة لاتزيد على ٣% من جملة سكان المدينة ، وبعد عام ١٩٦٢ زادت حركة هجرة الأجانب عن الإسكندرية مقابل زيادة حركة هجرة كبيرة إليها من محافظات الوجه البحرى وبعض محافظات الوجه القبلى واصبح تعداد الإسكندرية حاليا مايقرب من أربعة ملايين نسمة من المصريين ٠

مدينة الاسكندرية ولمحات حضارية بين الماضى والحاضر:

كانت مدينة الإسكندرية منذ إنشائها وحتى الفتح العربى أى ما يقرب من ألف عام عاصمة لمصر حتى تم إتخاذ مدينة الفسطاط عاصمة جديدة ، إلا أن الدور الحضارى لمدينة الإسكندرية كمركز

(*) عادل ابو زهرة ، " التعامل مع مشكلات البيئة فى الإسكندرية " ، أمين عام جمعية أصدقاء البيئة ، مطبوعات الجمعية الإسكندرية ٠

إشعاع للحضارة لم يتأثر حيث أثرى تاريخ مصر وأيضا تاريخ حوض البحر المتوسط وساعد على ذلك موقع الإسكندرية المتميز.

وعلى مر التاريخ تتابع وإمتزج بالإسكندرية العديد من الأجناس من مقدونيين ثم رومان والفينيقيين والإغريق والقساوسة المصريين وأيضا التجار اليهود علاوة على الهنود والأفارقة مما جعلها ملتقى الحضارات والعلماء من جميع المجالات والتخصصات. مثل إقليدس عالم الهندسة وجيروفليوس فى الطب والتشريح ، وإيراسيسترانوس فى الجراحة ، وايراتوستينى فى الجغرافيا ، وثيوكريتوس فى الشعر والأدب وأيضا علماء فى الفلك والنبات وعدد من الفلاسفة الذين أثروا الحياة الفكرية.

وفى العصر المسيحى ذاعت شهرة أساتذتها فى اللاهوت مثل كليمنس وأصبحت الإسكندرية العاصمة الروحية للعالم المسيحى حيث تزعمت مذهب الوحدانية.

وفى العصر الإسلامى ظلت الإسكندرية على مكانتها المرموقة فأصبحت أهم قاعدة بحرية فى شرق البحر المتوسط. وكثرت فيها مدارس الفقه والحديث التى كانت مقصدا لكل طالب لعلوم الفقه والأصول والتفسير ومن أشهر مشايخ الإسكندرية أبى الحسن الشاذلى ، أبى العطار السكندرى ، البوصيرى ، أبو العباس المرسى.

ولكون ساحل الإسكندرية مدخلا بحريا لمصر فلقد أدى تنافس الإستعمار الغربى على مصر الى مرور الحملة الفرنسية ، البريطانية على مدينة الإسكندرية علاوة على التنافس بين الدول الغربية فى مجال إنشاء القنصليات والبيوت التجارية والعديد من المدارس الأجنبية العديدة مما جعل المدينة تنعم بنهضة علمية متميزة هيئتها للقيام بدور ريادى فى نشر التعليم فى مصر. وإمتدادا للإشعاع الثقافى لمدينة الإسكندرية يتم الآن إحياء مكتبة الإسكندرية القديمة والتى تعد أول معهد أبحاث فى التاريخ حيث صدر قرار جمهورى بإنشاء الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية بحيث تصبح المكتبة الجديدة مكتبة عامة للبحث العلمى تشمل كافة جوانب المعرفة وينشأ بها معاهد متخصصة كما ستضم مجموعات فريدة من المراجع المعنية بمختلف حضارات حوض البحر المتوسط والعالم.

وتقع المكتبة فى نفس منطقة المكتبة القديمة بالسلسلة وتطل واجهتها الرئيسية على البحر المتوسط على مساحة لأدوار المكتبة وتبلغ ٦٩ ألف متر مربع ، والمساحة الكلية للموقع حوالى ٤٥ ألف متر مربع ، ومتوسط مساحة الدور حوالى ٥٣٠٠ متر مربع.

وتحتوى المكتبة على قاعات للقراءة بطاقة ٣٥٠٠ مقعد ، وتضم المكتبة بين جنباتها من ٤ – ٨ ملايين كتاب ، ٥٠ ألف خريطة ، ١٠٠ ألف مخطوط ، ١٠ آلاف كتاب نادر علاوة على وثائق موسيقية ، مواد سمعية وبصرية ، ٣٠ قاعدة للبيانات وتتكلف عملية البناء حوالى ١٧٠ مليون دولار أمريكى.

محافظة الإسكندرية:

تقع محافظة الإسكندرية على ساحل البحر المتوسط وتبعد حوالى ٢٣٠ كيلو متر شمال غـــرب محافظة القاهرة ويحدها البحر المتوسط شمالا وبحيرة مريوط جنوبا حـــتى الكيلـــو ٧١ طريـــق القـــاهرة الإسكندرية الصحراوى وخليج أبى قير وإدكو شرقا وسيدى كرير غربـــا حـــتى الكيلـــو ٦١ طريـــق الإسكندرية مطروح. ويشتمل التقسيم الإدارى للمحافظة على مدينتين كبيرتين همـــا الإســـكندرية ، ومدينة برج العرب وهى من أحدث مدن جمهورية مصر العربية حيث صـــدر قـــرار جمـــهورى فى عـــام ١٩٧٩ بتخصيص مساحة كلية تبلغ حـــوالى ٢٢٥ كم^{2} لإنشاء مدينة برج العرب الجديـــدة ضمـــن الخطة القومية للدولة بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية ووضع حد لاســـتخدام الأراضى الزراعية فى البناء.

وتنقسم مدينة الإسكندرية الى ستة أحياء "المنتزه ، الجمرك ، العامريـــة ، شـــرق ، وســـط ، وغرب. ويتبع تلك الأحياء مجموعة من الشياخات بلغت ١٤٨ شياخة.

السكان:

بلغ عدد سكان المحافظة فى أوائل ١٩٩٩ حوالى ٣,٤٥٤ مليون نســـمة ، ويـــتركز غالبيـــة السكان فى أحياء المنتزه ٩٠٢,٨ ألف نسمة يليه حى شرق ٨٨٨,٧ ألـــف نســـمة ثم حـــى وســـط ٥٤٣,٢٨ ألف نسمة ، فالعامرية ٤٤٧,٦٢ ألف نسمة. وبلغ عدد ســـكان حـــى الجمـــرك حـــوالى ١٧٩,٩٢ ألف نسمة وأقل مدن المحافظة من حيث عدد السكان برج العرب حـــوالى ٤٣,٨٩ ألـــف نسمة. وتتميز مدينة برج العرب بارتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان حيث تبلغ ٣,٧% فى حـــين أن متوسط معدل الزيادة السنوى لباقى المحافظة تدور حوالى ١,٩% مما يوضح أن معظم سكان المدينة مـــن حديثى الزواج ويقعون فى سن العمل ويرجع ذلك الى حداثة تلك المدينة (*) (جدول رقم ٢،١).

(*) تم افتتاح المدينة فى ٨ نوفمبر ١٩٨٨

جدول رقم (١)

توزيع السكان على مستوي الأقسام الإدارية

وفقا للتـــعداد النهائي للسكان

والزيادة الطبيعية ١/١ /١٩٩٩

الحى	القسم	جملة السكان		
		ذكور	اناث	جملة
المنتزه	المنتزه	٤٥٩٠٣١	٤٤٣٨٠٠	٩٠٢٨٣١
شرق	الرمل	٣٤٩٩٥٢	٣٣٦٨٣٣	٦٨٦٧٨٥
	سيدي جابر	١٠٢٨٤٤	٩٩١٠٢	٢٠١٩٤٦
جملة الحى		٤٥٢٧٩٦	٤٣٥٩٣٥	٨٨٨٧٣١
وسط	باب شرقى	٨٩٥٣٨	٨٧٣١٤	١٧٦٨٥٢
	محرم بك	١٥٨٣٤٣	١٥٤٦٩٨	٣١٣٠٤١
	عطارين	٢١٩٠٤	٢٢٤٨٠	٤٤٣٨٤
جملة الحى		٢٦٩٧٨٥	٦٢٤٤٩٢	٥٣٤٢٧٧
الجمرك	الجمرك	٥١٧٠٤	٤٩٩٠٢	١٠١٦٠٦
	اللبان	٢٥١٧٣	٢٤١٦٧	٤٩٣٤٠
	المنشية	١٤٣٢٤	١٣٨٣٣	٢٨١٥٧
	الميناء	٨٢٤	–	٨٢٤
جملة الحى		٩٢٠٢٥	٨٧٩٠٢	١٧٩٩٢٧
غرب	كرموز	٧٨٥٠٤	٧٣١٤١	١٥١٦٤٥
	مينا البصل	١٥٦١١٨	١٤٨٥٩٥	٣٠٤٧١٣
جملة الحى		٢٣٤٦٢٢	٢٢١٧٣٦	٤٥٦٣٥٨
عامرية	دخيلة	١٠٥٣٤٨	١٠٠٣١٤	٢٠٥٦٧٢
	عامرية	١٢٥٨١٠	١١٦١٤٩	٢٤١٩٥٩
جملة الحى		٢٣١١٥٨	٢١٦٤٦٣	٤٤٧٦٢١
برج العرب		٢٣٢١٠	٢٠٦٨٤	٤٣٨٩٤
الاجمالي		١٧٦٢٦٢٧	١٦٩١٠١٢	٣٤٥٣٦٣٩

مصدر البيان : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومديرية الشئون الصحية ومركز المعلومات ١٩٩٩/١/١ .

جدول رقم (٢)

تطور الزيادة الطبيعية للسكان بالمحافظة

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المواليد	٧٥٦٦١	٧٦٦١٠	٧٩٦٩٥	٨١٧٥٢	٨٣٣٧٧
الوفيات	٢٣٢٤٨	٢٤٣٥٠	٢٣٩٨٥	٢٤٨٠٦	٢٥٧٦٠
زيادة طبيعية	٥٢٤١٣	٥٢٢٦٠	٥٥٧١٠	٥٦٩٤٦	٥٧٦١٧

المصدر : مديرية الشئون الصحية + مركز معلومات المحافظة ١٩٩٩/١/١ .

توزيع السكان والقوة العاملة :

بلغ عدد سكان المحافظة التقديرى فى بداية عام ٢٠٠١م حوالى ٣,٥٧٧ مليون نسمة بزيادة قدرها حوالى ٦٣ ألف نسمة عن بداية عام ٢٠٠٠ وبمعدل زيادة طبيعية بلغت ١,٧٩% ويعنى هذا ارتفاع هذا المعدل عن المعدل الطبيعى .

جدول رقم (٣)

عدد السكان

ومعدل الزيادة الطبيعية

الحى	السكان فى ٩٨/١/١	السكان فى ٩٩/١/١	السكان فى ٩٨/٦/٣٠	الزيادة الطبيعية	معدل الزيادة الطبيعية	معدل الزيادة الطبيعية تقريبي
المنتزه	٨٨٧١٧٩	٩٠٢٨٣١	٨٩٤٧٧٧	١٥٦٥٢	١,٧٤٩٢٦٢٦	١,٧٥
شرق	٨٧٦٥٥٦	٨٨٨٧٣١	٨٨٢٤٩٣	١٢١٧٥	١,٣٧٩٦١٤٣	١,٣٨
وسط	٥٢٩٣٨٦	٥٣٤٢٧٧	٥٣١٦٥٠	٤٨٩١	٠,٩١٩٩٦٦١	٠,٩٢
الجمرك	١٧٦٩١٥	١٧٩٩٢٧	١٧٨٢٦٦	٣٠١٢	١,٦٨٩٦٠٩٩	١,٦٩
غرب	٤٤٨٣٠٨	٤٥٦٣٥٨	٤٥٢١٣٢	٨٠٥٠	١,٧٨٠٤٥٣٤	١,٧٨
العامرية	٤٣٥٣٧٧	٤٤٧٦٢١	٤٤١١٩٢	١٢٢٤٤	٢,٧٧٥٢٠٨٩	٢,٧٨
برج العرب	٤٢٣٠١	٤٣٨٩٤	٤٣٠٦١	١٥٩٣	٣,٦٩٩٤٠٣١	٣,٧
إجمالي	٣٣٩٦٠٢٢	٣٤٥٣٦٣٩	٣٤٢٣٥٧١	٥٧٦١٧	١,٦٨٢٩٥٠٣	١,٦٨

مصدر البيان : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومديرية الشئون الصحية ١٩٩٩/١/١م .

ويتركز غالبية السكان فى أحياء المنتزه ٩٠٢,٨ ألف نسمة يليه حي شرق ٨٨٨,٧ ألف نسمة ثم حي وسط ٥٤٣,٢٨ ألف نسمة فالعامرية ٤٤٧,٦٢ ألف نسمة (جدول رقم ٣) .

هذا وقد بلغت قوة العمل بالمحافظة فى أوائل عام ١٩٩٩م حوالي ١١٢٤,٤ ألف نسمة تمثل نسبة حوالي ٣٢,٥٥% من جملة السكان البالغة ٣٤٥٣,٦٣ ألف نسمة .

وقد بلغ عدد السكان فى سن العمل ويعملون بالفعل حوالي ٩٩١,٩ ألف نسمة يمثلون نسبة تصل إلى ٢٨,٧٢% من إجمالى سكان المحافظة وحوالي ٨٨,٢% من قوة العمل ، وهذا يعني أن عدد السكان فى سن العمل ومتعطلون يبلغ ١٣٢,٥ ألف نسمة بنسبة تصل إلى ٣,٨% من جملة السكان .

وارتفاع نسبة المتعطلين بالمحافظة يعكس مشكلة البطالة التى يعانى منها المجتمع المصري بصفة عامة والتى ساهم فى زيادة حدتها سياسة الإصلاح الاقتصادي ومرحلة تحول الاقتصاد المصري إلى سيطرة القطاع الخاص والتخلص من القطاع العام وما أدت إليه تلك السياسة من ابتعاد الدولة عن تعين الخرجين مع تشجيع الخروج إلى المعاش المبكر ، ويبلغ عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل والمسجلين فى مديرية القوى العاملة بالمحافظة حوالي ٢٧١٥٨ وهذا الرقم قد يكون خادعا خاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار أن عدد المسجلين بالمحافظة يبلغ ٥٦٨٢٩ ويمثلون نسبة لا تتعدى ٥.٨% من جملة السكان فى سن العمل ويعملون بالفعل .

لمحة سريعة عن بعض خدمات التعليم والصحة :

ستحاول الدراسة فى هذا الجزء استعراض الوضع الحالي لبعض الخدمات الأساسية ذات البعد الاجتماعي ومن أهمها التعليم والصحة .

محو الأمية :

مازالت مشكلة الأمية من أهم المشاكل التى تؤرق الدولة وتحاول القضاء عليها وفى سبيل تحقيق هذا الهدف بالنسبة لمحافظة الإسكندرية بلغت فصول محو الأمية بالمحافظة ٢١٥٠ فصلا يلتحق بها ٢٥٣٠٤ فرد يمثلون نسبة حوالي ٣٩,٢١% من جملة المستهدف تحقيقه فى عام ١٩٩٨ والذي بلغ ٦٤٥٢٩ أمى ويرجع تواضع نسبة الالتحاق ببرامج محو الأمية بالمحافظة إلى إحجام عدد كبير عن الالتحاق بالبرامج مما يؤكد انخفاض الوعي بأهمية التعليم بين الأفراد الذين يعانون من المشكلة ، ويجب أن يستتبع تلك النتيجة أن يتم تكثيف برامج التوعية بمختلف أساليبها ، أما نسبة المتسربين من البرامج فقد بلغت ٥ر٥%.

التعليم قبل الجامعي :

تعتبر كثافة الفصل بالمحافظة بالنسبة للتعليم الأساسى من أعلى الكثافات على مستوي الجمهورية وتفوق المعدلات المسموح بها حيث بلغت كثافة الفصل فى التعليم الابتدائي ٥٠,٤ وفى التعليم الإعدادى ٤٦,٧٧ ، وقد بلغ عدد التلاميذ الملتحقين بالمرحلة الابتدائية حوالي ٤٤٣,٦ ألف

تلميذ موزعين على ٨٧٩٤ فصل، كما بلغ عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية ٢٤٠,٥ ألف تلميذ يشغلون حوالي ٥١٤٢ فصلا . وتقل تلك الكثافة فى المرحلة الابتدائية الأزهرية حيث بلغت ٣٢,٨ وفى الإعدادى الأزهرى حوالي ٣٤,٣ تلميذاً ، وتصل فى الثانوية الأزهرية حوالي ٢٧,٧ فى حين بلغت فى الثانوي العام ٤٤,٧ ، والثانوي الفني ٣٥,٤ .

وتبلغ أعلى كثافة للفصل بين أحياء ومدن المحافظة بالنسبة للتعليم الابتدائي فى كل من حي المنتزه ٦١,٣ ، والعامرية ٥٩,٥ فى حين أقلها جاء حي وسط حيث بلغت كثافة الفصل ٣٩,٨ .

وينطبق نفس الوضع على التعليم الإعدادى ، أما بالنسبة للتعليم الثانوي العام فيحتل حي المنتزه أعلى معدل كثافة للفصل حيث تصل إلى ٥٩,٧ يليه حي شرق ٤٥,٩٣ أما العامرية وبرج العرب فتنخفض بهما كثافة الفصل إلى ٢٩,٢ ، ١٨,٢٧ ونظرا لكون مدينة برج العرب إحدى القلاع الحديثة للصناعة المصرية فنجد الإقبال على التعليم الفني بها يفوق التعليم الثانوي حيث تبلغ كثافة الفصل فى التعليم الثانوي الفني ٣١,٨ تلميذ / فصل .

بعض مؤشرات الوضع الصحي بمحافظة الإسكندرية :

تضم محافظة الإسكندرية ٨ مستشفيات عامة بطاقة ٦٣٨ سرير ويعمل بها ٧٥٥ طبيب علاوة على ٢٠ مستشفي تخصصي بطاقة ٢٩٨٧ سرير ويعمل بها حوالي ٥٥٢ طبيب بالإضافة إلى وحدتين صحيتين قرويتين . وبذلك يبلغ مجموع المستشفيات ووحدات الخدمة الصحية بأسره ٣٠ مستشفي ووحدة ويبلغ مؤشر مريض / سرير حوالي ٩٤٥,٩ ، ومؤشر مريض / طبيب ١١٦٩,١ وبمتابعة توزيع الخدمة الصحية على أحياء ومدن المحافظة نجد أن مدينة برج العرب فى حاجة إلى دعم الخدمة الصحية بها حيث يبلغ مؤشر مريض/ سرير حوالي ٢٧٤٣ . فى حين أن حي المنتزه هو الأفضل بالنسبة لهذا المؤشر والذي يبلغ ٥٨٨ مريض / سرير .

وبدراسة مدى توفر المستشفيات العامة بأحياء المحافظة اتضح أن حي وسط ، وشرق محرومين من توفر تلك الخدمة مما يستتبع معه انتقال المريض إلى حي آخر للحصول على تلك الخدمة مما يعرضه إلى قدر من الخطورة على حياته فى الحالات الحرجة .

أما بالنسبة لخدمة بنك الدم فنجد أن جميع الأحياء تفتقر إلى تلك الخدمة وغير موجودة إلا فى حي وسط .

ملامح النشاط الاقتصادي بمحافظة الإسكندرية :

تتميز محافظة الإسكندرية بتعدد الأنشطة الاقتصادية بها نتيجة لتمتعها بالعديد من مقومات تلك الأنشطة الاقتصادية فتشتمل على الزراعة والصيد ، والصناعة ، والسياحة .

أولاً: النشاط الزراعي:

تضم مدينة الإسكندرية العديد من الأنشطة الزراعية من إنتاج نباتي وخضروات وفاكهة علاوة على الإنتاج الحيواني سواء اللحوم الحمراء أو البيضاء، أيضا الإنتاج السمكي سواء مصايد البحر المتوسط أو بحيرة مريوط بالإضافة إلى بعض المزارع السمكية .

الإنتاج النباتي :

(جدول رقم (٤)

قطاع الزراعة (الإنتاج النباتى) تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية

١٩٩٨/٩٧ - ١٩٩٤/٩٣

المحطو	الوحدة	عام ٩٤/٩٣		عام ٩٥/٩٤		عام ٩٦/٩٥		عام ٩٧/٩٦		عام ٩٨/٩٧	
		مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج
قمح	أردب	٢٠٤٦٤	٢٣٧٨٩٣	٦٠٣٤٠	٧٨٨٠٦٣	٦٠٥٦٢	٩١٥١٧٣	٤٨٧٥٨	٧٧٥٧١٠	٤٣٠٢٤	٦٩٠٧٢٣
شعير	أردب	٤٦٣٢	٢٢٠٠٥	٥٩٦٨	٤٧٥٤٤	٧٠٤١	٥٥٩٥٠	٧٤٠٩	٥٦٦٠٤	٦٨٠٢	٥٨٩٢٨
ذرة شامية	أردب	١٩٣٢١	٢٢٣٦٢٢	٢٠٨٠٩	٣٤٣٩٦٧	١٤٢٨٠	٢٣٨٧٧٠	٢١١٤٧	٣٥٤١٥١	١٥٥٨٣	٢٩٥٦٦٣
أرز	طن	٤٧٣٥	١١٠٤١	٤٧٤٦	١٤٣٧٩	٤٥٢٠	١١١٥٢	٥٤٤٧	١٤٠٦٧	٣٨٩٥	١١٣٣٦
قطن	قنطار	٢٠٤٣	١١١٨٥	١٥٧٠	١١٠٠٤	٣١٧٨	١٦٦٤٦	٣٥١٥	٢٠٤٤٤	٣٤١٩	١٩٧٥١
جملة		٥١١٩٥		٩٣٤٣٣		٨٩٥٨١		٨٦٢٧٦		٧٢٧٢٣	

المصدر : مديرية الزراعة ١٩٩٩/١/١

تبلغ مساحة الأرض المنزرعة بالمحافظة حوالي ١٨٤,٦ ألف فدان ويقع أغلب تلك المساحة فى حي العامرية الذي يضم حوالي ١١٢,٥ ألف فدان تمثل نسبة ٦٠,٣% من جملة المساحة المنزرعة بالمحافظة ، يليه برج العرب حوالي ٤٥,٥ ألف فدان ثم حي شرق فالمنتزه وتبلغ المساحة المنزرعة بهما حوالي ٢٦,٧ ألف فدان .

ويمثل محصول القمح والذرة الشامية المرتبة الأولى من حيث المساحة المنزرعة بين باقي المحاصيل الزراعية التى تزرع بالمحافظة حيث ارتفعت المساحة المنزرعة قمحا من ٢٠,٥ ألف فدان فى عام ٩٤/٩٣ حتى بلغت فى ١٩٩٨حوالي ٤٣,٠٢ ألف فدان أي بزيادة ما يقرب من ضعف المساحة وبلغ إنتاج المحافظة من القمح فى عام ١٩٩٨ حوالي ٦٩٠,٧٢ ألف إردب بمتوسط إنتاجية للفدان ١٦,٠٥ إردب وتكاد تتطابق مع متوسط إنتاجية الفدان على مستوي الجمهورية .

أما بالنسبة للذرة الشامية فقد بلغت المساحة المزروعة بها بالمحافظة حوالي ١٥,٥٨ ألف فـــدان عام ١٩٩٨م أنتجت حوالي ٢٩٥,٧ ألف إردب بمتوسط إنتاجية الفدان ١٨,٩٧ إردب .

هذا علاوة على زراعات الأرز والشعير والقطن الذي ارتفعت المساحة المزروعة به مـن ٢٠٤٣ فدان فى ٩٤/٩٣ إلى ٣٤١٩ فدان فى ١٩٩٨ أنتجت حوالي ١٩,٧٥ ألف قنطار

إنتاج الخضروات والفاكهة : (جدول رقم ٦،٥)

جدول رقم (٥)

تطور إنتاجية الخضروات الرئيسية

١٩٩٤/٩٣ - ١٩٩٨/٩٧

المحصول	الوحدة	عام ٩٤/٩٣		عام ٩٥/٩٤		عام ٩٦/٩٥		عام ٩٧/٩٦		عام ٩٨/٩٧	
		مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج
طماطم	طن	٢١٥٢٣	٢٠٠١٦٤	٢١٥٣١	٢٩٧١٢٧	٢٥٠٦٦	٣١٨٣٣٨	٢٧٦٧٠	٤١١٣٣٥	٢١٤١٤	٢٧١٣٧٨
بطاطس	طن	٢٣٦٤	١٨٧٤٦	٤٥٢٦	٣٤١٨١	٧١٢٢	٥٤٢٠٣	٤٩٤٠	٤٢٧٢٧	٤٨٩٩	٤٢٥١٠
كوسة	طن	١٠٣٤٩	٧٢٧٢٤	١٣٢٩١	٧٨٨١٥	١٢٩٦٢	٩٨٥١١	١٥٤١٠	١١١٣٣٥	١٤٥٨٤	١٠٦٨٧٠
كرنب القواس		٣٧٤٣	١٢٦٣٠٠	٢٧١١	١٨٠٢٠	٣٨١١	٢٩٣٤٤	٣٣٦٩	٤٤٦٨٩	٤٢٩١	٣١١٩٨
بطيخ	طن	٧٨٩٣	٨٥٨٧٢	١٠٠٥٤	١٣٩٦٤٦	١١٥٢١	١٦١٢٩٤	٩٧٨٥	١٣١٤٣٠	١١٩٥٩	١٦٥٣٨٣
جملة		٤٥٨٧٢		٥٢٩١٣		٦٠٤٩٢		٦١١٧٤		٥٧١٤٧	

المصدر : مديرية الزراعة ٩٩/١/١

جدول رقم (٦)

تطور إنتاجية الفواكه الرئيسية

١٩٩٤/٩٣ - ١٩٩٨/٩٧

المحصول	الوحدة	عام ٩٤/٩٣		عام ٩٥/٩٤		عام ٩٦/٩٥		عام ٩٧/٩٦		عام ٩٨/٩٧	
		مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج	مساحة	إنتاج
جوافة	طن	١٧٥٦	١٣٩١١	١٦٣٩	١٤٢٤٧	١٣٢٩	١٠٠٢١	١٣٩٧	١٠١٨٤	١٤٣٨	١٢٥٥٢
تفاح	طن	٣٣٥٨	١٢٥٤١	٣٠٠٤	١١٨٣٦	٢٦٢٧	١٠٧٧٠	٢٥٤٣	١١٢٤٤	٢٤٢١	١٠٠٤٩
كمثرى	طن	٢٠٨٦	٣١٤٥	٢٢٤٦	٨٩٦٤	٢٢٢٣	٨٨٧٠	٢١٠٧	٨٩٥٥	٢٢٤٢	٩٧٢٦
برتقال	طن	١٢٤٧	٨٦٢٠	١١٥٣	٨٣٠٤	٩٧٩	٨٩٧٣	٧١٧	٥٤١٨	٩٥٠	٨٥٠٤
زيتون	طن	١٦٨٣	٣٣٤٢	١٧٧٦	٦٥٢١	١٦٧٦	٦٣١٨	١٧٣٦	٤٩٣٠	١٦٦٤	٤٨٧٥
جملة		١٠٦٣٠		٩٨١٨		٨٨٣٤		٨٥٠٠		٨٧١٥	

المصدر : مديرية الزراعة ٩٩/١/١

تتنوع الخضروات والفاكهة التى تزرع بأراضي محافظة الإسكندرية حيث يزرع الطماطم والبطاطس والكوسة والكرنب والبطيخ من مجموعة الخضروات ، وكل من التين والجوافة والتفاح والكمثري والبرتقال والزيتون من مجموعة الفاكهة .

وقد ارتفع متوسط إنتاجية الفدان من أغلب تلك المزروعات خلال الفترة ٩٤/٩٣ - ١٩٩٨م حيث زادت إنتاجية فدان الطماطم من ٩,٣ طن الى ١٢,٧ طن والبطاطس من ٧,٩ طن الى ٨ر٨ طن (جدول رقم٥)

كما ارتفعت إنتاجية فدان الكمثري من ١,٥ طن/ فدان إلى ٤,٣٣ طن/ فدان فى عام ١٩٩٨م (جدول رقم ٦)

ويبلغ معامل التكثيف للأرض الزراعية بمحافظة الإسكندرية حوالي ٠,٨٦ مرة حيث يبلغ إجمالى المساحة المحصولية ١٥٨,٦ ألف فدان فى حين أن إجمالى مساحة الأرض الزراعية ١٨٤,٦ ألف فدان .

الإنتاج الحيواني :

(جدول رقم ٧)

قطاع الانتاج الحيواني والسمكي

تطور الطاقة الانتاجية من اللحوم الحمراء بالطن

١٩٩٨/٩٤

السنة	الطاقة الإنتاجية (رأس سنويا)	الطاقة الإنتاجية (طن سنويا)
١٩٩٤	٢١٨٦٦	٧٨٧٠
١٩٩٥	٢١٨٦٦	٨٦٨٩
١٩٩٦	٢٤٢٣٢	٩٥١٤
١٩٩٧	٢٢٣٩٤	٥٢٣٧
١٩٩٨	٢٥٠٥٢	٥٨٧٨

المصدر : مديرية الزراعة ١٩٩٩/١/١

تشير بيانات الجدول (٧) إلى توافر ثروة حيوانية بالمحافظة من لحوم حمراء حيث تطورت الطاقة الإنتاجية من ٢١,٨٧ ألف رأس سنويا فى عام ١٩٩٤ إلى ٢٥,٠٥ ألف رأس فى عام ١٩٩٨ وعلى الرغم من تلك الزيادة فى إجمالى عدد رؤوس الماشية إلا أن الطاقة الإنتاجية بالطن حققت هبوطا من ٧٨٧٠ طن فى بداية الفترة إلى ٥٨٧٨ طن فى نهاية الفترة وقد يرجع ذلك إلى لجوء المربين إلى ذبح الماشية عند أوزان أقل نتيجة ارتفاع أسعار العلائق وبالتالي تكلفة التربية علاوة على ارتفاع أسعار اللحوم فى الأسواق .

كما أن هناك عدد من مزارع اللحوم البيضاء (جدول رقم ٨) تقوم بإنتاج حـــوالي ١٠,١٣١ ألف طن وذلك فى عام ١٩٩٨ وتتبع تلك المزارع القطاع الخاص كما بلغ إنتاج البيض فى عـــام ١٩٩٨ حوالي ٧٩ مليون بيضة للمائدة .

هذا علاوة على حوالي ٣٦٥٠ خلية نحل أنتجت ما يقرب من ٢٢ طن عســـل نحـــل فى عـــام ١٩٩٨ .

(جدول ٨)

قطاع الإنتاج الحيوانى والسمكى

تطور انتاج اللحوم البيضاء سنويا ٩٤ - ١٩٩٨

السنة	لحوم بيضاء بالطن			إجمالي الكمية
	مزارع قطاع خاص	كمية الانتاج	مزارع اخري	كمية الانتاج	بالطن
١٩٩٤	١٣١	٥٧٤٢	٢	٢٩٨	٦٠٤٠
١٩٩٥	١٣١	٨٥٦٢	٢	٤٧٧	٩٠٣٩
١٩٩٦	١٣١	٨٠٦٧	٣	٤٠٨	٨٤٧٥
١٩٩٧	١٨٩	٨٦٣٩	٤	١١٤٢	٩٧٨١
١٩٩٨	١٤٠	١٠١٣١	-	-	١٠١٣١

المصدر : مديرية الزراعة ١٩٩٩/١/١

جدول رقم (٩)

قطاع الانتاج الحيوانى والسمكى

تطور انتاج اللحوم البيضاء سنويا ٩٤-١٩٩٨

السنة	لحوم بيضاء بالطن			إجمالي الكمية
	مزارع قطاع خاص	كمية الانتاج	مزارع اخري	كمية الانتاج	بالطن
١٩٩٤	١٣١	٥٧٤٢	٢	٢٩٨	٦٠٤٠
١٩٩٥	١٣١	٨٥٦٢	٢	٤٧٧	٩٠٣٩
١٩٩٦	١٣١	٨٠٦٧	٣	٤٠٨	٨٤٧٥
١٩٩٧	١٨٩	٨٦٣٩	٤	١١٤٢	٩٧٨١
١٩٩٨	١٤٠	١٠١٣١	-	-	١٠١٣١

تطور الإنتاج السمكي بالمحافظة : (جدول رقم ٩)

تعتبر محافظة الإسكندرية أهم مناطق الصيد من ساحل البحر المتوسط ويوجد بها ستة موانئ وهى الميناء الشرقي ، المكس ، الأنفوشي ، الجويبه ،أبو قير أ ، أبو قير ب [١] علاوة على تواجد بحيرة مريوط والتى تقع جنوب مدينة الإسكندرية وهى البحيرة الوحيدة التى ليس لها وصلة طبيعية على البحر المتوسط .

ويبلغ إنتاج مصايد الإسكندرية حوالي ١١٤٣٩ طن فى عام ١٩٩٨ ويمثل إنتاج بحيرة مريوط حوالي ٤٥٠٠ طن . وعلى الرغم من مساحة المسطحات المائية الموجودة بمحافظة الإسكندرية إلا أنها محافظة مستوردة للأسماك حيث يصل متوسط استهلاكها السنوي من الأسماك حوالي ٥٠ ألف طن فى حين أن جملة إنتاجها لا يتعدى ١٥ ألف طن أي أن الاكتفاء الذاتي للمحافظة من الأسماك لا يتعدى ٣٠% . ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة الميكانيكية لأسطول الصيد العامل فى مياه البحر مما يؤدي إلى

(١) أحمد حسام الدين نجاتى ، دراسة الآثار الاقتصادية للصيد الجائر فى المصايد المصرية ، لرسالة دكتوره ، كلية الزراعة جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٩

عدم الوصول إلى المناطق العميقة والتي أثبتت بعض الدراسات توافر مخزون سمكي مرتفع [1] بها ، مما أدى إلى تركز معظم عمليات الصيد على الشريط الساحلي الضيق وأنها بالتالي المورد السمكي المتاح بتلك المنطقة .

ناهيك عن تلوث المصايد سواء البحر المتوسط أو بحيرة مريوط والتي تعتبر بحق أكثر البحيرات الشمالية تلوثا بمياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي .

ويمكن زيادة إنتاج المحافظة السمكي بمنع الصيد الجائر والعمل على زيادة القوة الميكانيكية لمراكب الصيد للأسطول العامل بسواحل مدينة الإسكندرية بالإضافة إلى ما تم من منع وإيقاف الصرف الصحي على البحر علاوة على بعض الإجراءات الخاصة ببحيرة مريوط والتى سيتم تناولها تفصيليا.

ثانيا : النشاط الصناعي : (جداول رقم ١٠،١١)

جدول رقم (١٠)

قطاع الصناعة

توزيع المنشآت الصناعية حسب النشاط

كيماوية	بناء وحراريات	هندسية	غزل ونسيج	غذائية	معدنية	تعدينية	بترولية	اخري	جملة
٢١٤	٨٣	٨٢٤	٧٦٩	١٦٩٤	٢٧٨	٣	٣٤	٣٩٥١	٧٨٥٠

المصدر : مديرية القوى العاملة ٩٩/١/١

(1) Sopal Experimental fishing Expedition in the Egyptian Mediterranean, 1989.

جدول رقم (١١)

توزيع المنشآت الصناعية حسب الأحياء

الحي	عدد المنشآت
المنتزه	٣٠٥
شرق	٣٢٩
وسط	٦٢٢
الجمرك	٢١٨٥
غرب	٣٠٥١
العامرية	٩٢٠
برج العرب	٤٣٨
الجملة	٧٨٥٠

المصدر : مديرية القوى العاملة ٩٩/١/١

تتميز مدينة الإسكندرية بكونها ميناء رئيسي ومركز تجاري هام حيث يمر خلال مينائها حوالي ٨٠% من حجم التجارة البحرية لجمهورية مصر العربية .

وتعد الإسكندرية مركزاً رئيسياً للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية حيث تنتج أكثر من ثلث الإنتاج الصناعي وتضم حوالي ١٨٠ مصنعا تمثل ٤٠% من عدد المصانع بجمهورية مصر العربية ، ومن أهم الصناعات الموجودة بها الغزل والنسيج والكيماويات والصباغة والورق والطباعة وصناعات معدنية وأسمنت وصناعات غذائية وأسمدة وتكرير بترول ويرجع هذا التنوع فى الصناعات لما يتميز به موقع المدينة من توافر للمقومات الأساسية لتلك الصناعات.

وتنقسم الإسكندرية من حيث تركز الصناعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى شرق ووسط وغرب المدينة كما يمكن تقسيمها إلى مجمعات صناعية وهى:

ـ مجمع الطابية وكفر الدوار ويضم صناعات السماد ، الورق ، وشركة للأغذية المحفوظة .

ـ مجمع السيوفي والعوايد والرأس السوداء ويضم مجموعة مصانع الغزل والنسيج والأدوية والبلاستيك والأغذية .

ـ مجمع حجر النواتية ويشمل صناعات النحاس والصناعات المعدنية . ومجمع أبو سليمان ويضم صناعات غذائية . ثم مجمع مصانع النزهة وسموحة وسيدي جابر ويضم بعض صناعات الغزل والنسيج والكروم والأخشاب والأجهزة الكهربائية . مجمع محرم بك ويضم شركات غزل وغيره وزيوت ومجمع المكس ويضم صناعات بتروكيماويات وبعض الصناعات الأخرى[1] ثم منطقة العامرية ويضم بعض

(١) ساميه مسعود ، الصناعات الكبيرة بمدينة الإسكندرية وعلاقتها بالتلوث البيئي ، جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩

الصناعات الكيماوية وغزل ونسيج هذا علاوة على مجموعة من الصناعات المتوسطة الصغيرة المنتشـــرة بطول المدينة وتعمل في تشغيل المعادن ، الصابون والجلود وتشغيل المعادن .

ثالثا : الثروة المعدنية والملاحات (جدول رقم ١٢،١٣)

(جدول رقم ١٢)

الثروة المعدنية

انتاج ومخزون الثروة المعدنية عام ١٩٩٨

اسم العنصر الخام	حجم الانتاج السنوى	المخزون المقدر
حجر جيرى	٢٠٦٦١٠٠ طن	١٦٥٠٧٢٩٣٢ طن
طفلة	٥٨٦٤٣٢ طن	١١٠٩٨٥٦٠٨ طن
جبس	٨٠٠٠٠ طن	١٢٢٩٣٣٢ طن
غاز طبيعى	٤.٤ مليون طن مترى	٩٩,٦٢ مليون طن مترى

مصدر البيان : ادارة المحاجر والملاحات ٩٩/١/١

جدول رقم (١٣)

المستغل من الملاحات

الحى / البيان	موقع المرخص	موقع الملاحة	الانتاج السنوى
غرب	شركة النصر للملاحات	المكس	١٠٠٠٠٠٠ طن
برج العرب		برج العرب	تحت الانشاء

مصدر البيان : ادارة المحاجر والملاحات ٩٩/١/١

إن قيام العديد من الصناعات المتنوعة بهذا الحجم في مكان لهو خير دليل على توفـــر مقومـــات تلك الصناعات ومن أهم تلك المقومات توافر الموارد الطبيعية التى تدخل في الإنتاج ، وتتمتـــع المحافظـــة بتوافر قدر لا بأس به من الثروات المعدنية والطبيعية ومن أهمها الملاحات والتى تعتمد بصفة أساسية علـــى ملاحة المكس وتعمل بطاقة إنتاجية حوالي مليون طن متوسط سنوياً ، وهذا بخلاف ملاحة تحت الإنشـــاء بمدينة برج العرب .

كما يوجد الغاز الطبيعي وحجم المخزون المقدر منه حوالي ١٠٠ مليون طن متري ويقدر حجم الإنتاج السنوي منه حوالي ٤ر٤ مليون طن متري، علاوة على الحجر الجيري والطفلة والجبس والـــذي يبلغ الإنتاج السنوي على التوالي ٢,٦٦ مليون طن ، ٥٨٧ ألف طن ، ٨٠ ألف طن ويمثل هذا الإنتـاج ١,٢% ، ٠,٥٤% ، ٦,٢% من حجم المخزون المقدر لكل عنصر خام على الترتيب .

وتوافر هذا المخزون الضخم من تلك العناصر يحقق لتلك الصناعات القدرة على الاستمرارية والنمو .

رابعا: النشاط السياحي:

كان لبناء مدينة الإسكندرية في حوالي ٣٢٠ ق٠ م في موقعها على ساحل البحر المتوسط عظيم الأثر في مرور العديد من الحضارات عليها ما بين الحضارة الرومانية ،اليونانية الإسلامية ، المسيحية مما استتبع بالتالي تعدد أنواع السياحة والمزارات بالمدينة ٠

وتلعب مدينة الإسكندرية دوراً هاماً في سياحة الاصطياف والسياحة الداخلية حيث ظلت لفترات طويلة مدينة الاصطياف الأساسية والأولى على مستوى مصايف جمهورية مصر العربية لتوافر مختلف الخدمات التي يحتاجها المصطاف علاوة على تمتع شواطئها بالمياه الصافية ونظافة المدينة التي اشتهرت بها حيث يصل عدد المترددين على المدينة في شهور الصيف لفترة من منتصف يونيو وحتى سبتمبر ما يزيد عن ربع مليون نسمة من المصطافين المصريين ٠

وقد بلغ جملة السائحين القادمين إلى المدينة خلال عام ١٩٩٨ حوالي٣٧٦,٨ ألف سائح يمثل السائحون الأجانب منهم نسبة ١٨,٩ % ، السائحون العرب ٩,١ % أما المصريين فتبلغ نسبتهم ٧٢% من جملة المترددين على المدينة خلال ١٩٩٨ وفي إطار خطة المحافظة لاستعادة الوجه الحضاري للمدينة واستعادتها لمكانتها كمصيف أساسي للأسر المصرية بدأت المحافظة في تطوير وتجميل شواطئ ولم يعد الكورنيش ومختلف أنحاء المحافظة باستراتيجية معينة سيرد ذكرها آنفاً ٠

ومن أهم المزارات الأثرية بالإسكندرية المسرح الروماني بكوم الدكة والذي يرجع تاريخه إلى القرن الثاني الميلادي ، وعامود السواري بحي كرموز من العصر البطلمي وقد بني تخليداً لذكرى الأمبراطور الروماني دقلديانوس وقلعة قايتباي والتى تقع في شمال مدخل الميناء الشرقي وقد بنيت في القرن الخامس عشر ٠

أما بالنسبة للمزارات الدينية فيوجد بالإسكندرية مزارات إسلامية مثل منطقة المساجد وتقع بحي الجمرك وتضم عدد من أضرحة أولياء الله الصالحين الذين وفدوا على الإسكندرية من الأندلس فى عهد الدولتين الأيوبية والمملوكية وقد اثروا على الحياة الثقافية آنذاك فى القرن السابع والثامن الهجري ، وتضم منطقة المساجد " مسجد أبى العباس المرسى ، مسجد البوصيري ، مسجد سيدي ياقوت العرشى ، أيضا مساجد سيدي بشر ، الشاطبي ، سيدي جابر ، القباري .

كما تضم العديد من الكنائس الأثرية والتي من اشهرها الكنيسة المرقسية بمحطة الرمل وقد تأسست فى القرن الأول الميلادي على يد القديس مرقص أحد تلاميذ السيد المسيح فكانت أول كنيسة فى قارة افريقيا ، ويجد بها أيضا الكنيسة اليونانية، الروسية ، وكنيسة سانت كاترين ، دبانه ، الأرمن الكاثوليك وهى من المعالم الأثرية التى يقصدها السياح كما يوجد بها معبد يهودي بوسط المدينة بشارع النبي دانيال .

أما السياحة الترفيهية فتتميز الإسكندرية بتوافر العديد من مقوماتها مـــن شـــواطئ وحدائـــق وأسواق تجارية .

ويخدم السياحة بمحافظة الإسكندرية العديد من الفنادق على كافة المستويات حيث يوجد بهـــا حوالي ٥١ فندقا منها ١١ فندقا ٤ ، ٥ نجوم ، والغالبية العظمي من ذوي النجمتين فأقل ويبلغ عددهـــا ٢٧ فندقا وتبلغ عدد الغرف المعدة ٣٨٤٢ غرفة، أما الليالي السياحية فقد بلغـــت فى عـــام ١٩٩٨م حوالي ٥٨٩,١٤ ألف ليلة .

(جدول رقم ١٤)

بيان أعداد ونوعية السائحين عام ١٩٩٨

الشهر	اجانب	عرب	مصريين	ليالي سياحية
يناير	٣٧١٣	١١١٦	١٢٥٧٦	٢٦٧٦٧
فبراير	٥٦٧٤	٢١١١	١٦٧٠٣	٣٧٣١٢
مارس	٥٨١٤	١٧٩٧	٢٤٤٧٦	٤٠٣٦٢
ابريل	٦٥٥٧	٢٣٨٣	٢٠٥٦٢	٤٢٨٩٠
مايو	٥٤٨٩	٢٢٠٧	١٩١١٥	٤٠٧٧٣
يونيو	٥٤٩٢	٢٩٤١	٢٠٦٩٢	٤٧٨٢٧
يوليو	٧٢٩٩	٥٥٩١	٣٢٨٣٦	٧٨٢٤١
اغسطس	٧٥٥٦	٦٤٦٧	٤٠٠٩٧	٩٢٠٩٣
سبتمبر	٦٥٩٨	٣١٣٢	٢٨٩١٣	٦٤٣٠٠
اكتوبر	٦٩٦٦	٣١٧٢	٢٣٧٢٨	٥٢٩٨٧
نوفمبر	٥٥٣٨	١٧٨٤	١٨٥٠١	٤٠٤٠١
ديسمبر	٤٥٠٤	١٤٩٥	١٣١٩٣	٢٥١٨٧
اجمالي	٧١٢٠٠	٣٤١٩٦	٢٧١٣٩٢	٥٨٩١٣١

المصدر : مكتب السياحة ١٩٩٩/١/١

الفصل الثالث عشر

عرض لأهم المشكلات البيئية التى تواجهها مدينة الاسكندرية وبعض جهود المواجهة والتطوير الحضارى

مقدمة :

يقدم هذا الفصل نظرة سريعة غير متعمقة على أهم المشكلات البيئية التى تواجهها مدينة الاسكندرية بشكل عام مع تقديم لبعض جهود الحماية والمواجهة لهذه المشكلات من قبل الجانب الرسمى والجانب الأهلى .

ويتم تقديم ذلك من خلال : إلقاء نظرة عامة على المشكلات وأسبابها وبعض جهود المواجهة ، و تقديم لبعض نماذج لمناطق التلوث مع إشارة الى أهم أضرار هذا التلوث: تقديم لبعض الجهود المبذولة من قبل الدولة فى مجال المواجهة لبعض المشكلات البيئية للحفاظ على البيئة فى الفترة من ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠: كما يتعرض هذا الفصل أيضا الى تقديم لبعض الجهود الحكومية والأهلية فى مجال المواجهة من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها وتطويرها وتجميلها وذلك على النحو التالى :

أولا : نظرة عامة على أهم المشكلات البيئية فى مدينة الاسكندرية :

لقد عاشت الإسكندرية فترة جمالها وهدوئها قبل الزيادة السكانية التى طرأت عليها حيث كان عدد السكان حوالى ١,٥ مليون نسمة عام ١٩٦٠ قفز الى أربعة ملايين نسمة فى عام ١٩٩٤ على مساحة ٢٧٨٩ كم^{٢} ، حيث بلغ متوسط الكثافة السكانية بها حوالى ١,٣٠٠ نسمة / كم^{٢} .

فلقد بدأ عدد سكان المدينة فى الزيادة منذ منتصف الستينات وقد واكب ذلك تنفيذ بعض المشروعات وتوسيع حدود المدينة شرقا ، وضم المنتزة إليها وإنشاء مصيف المعمورة وضم منطقة أبوقير وتحويلها الى منطقة صناعية ، وتوسيع الإنشاءات الصناعية فى منطقة الطابية ، وضم منطقة العجمى الى حدود المدينة العمرانية ، وضم منطقة العامرية وجعلها منطقة صناعية وتخزينية ، وتنفيذ ميناء الدخيلة وإنشاء مدينة العامرية الجديدة ، وضم مدينة برج العرب الى الحدود الإدارية لمحافظة الإسكندرية .

تضخمت مدينة الإسكندرية إذن بدءا من منتصف السبعينات مع فترة الرواج الإقتصادى الذى ارتبط بارتفاع أسعار البترول وبسفر أعداد كبيرة من المصريين للعمل فى دول الخليج وكان على الإسكندرية أن تواجه مشكلات كثيرة مثل ضرورة إصلاح البنية الأساسية ، خاصة مشكلات الصرف الصحى والمياه والتليفونات وإنشاء مزيد من الطرق والخدمات والحد من مشكلات تدهور البيئة الطبيعية والعمرانية الناتج عن زيادة عدد السكان وزيادة كثافتهم ، وتعقد أنشطتهم .

والإسكندرية الآن ثانية أهم المدن المصرية ، فهى الميناء الأول والمصيف الأول ، وثانى أهم مركز للصناعة فى مصر حيث يتركز فيها حوالى ٣٦% من حجم الصناعة المصرية ، ويعيش فى الإسكندرية حوالى أربعة ملايين نسمة يتركزون بكثافات علية على مساحتها الشريطية المحصورة بين البحر المتوسط فى الشمال وبحيرة مريوط فى الجنوب وبحيرة إدكو وخليج أبى قير فى الشرق والصحراء الغربية المترامية فى الغرب ، تنتج الصناعات المتنوعة الموجودة فى الإسكندرية اكثر من مليون مكعب مخلفات صناعية سائلة محمل بحوالى ٢٦٠ طنا من المواد الصلبة العالقة ، كما تنتج المدينة يوميا أكثر من مليون متر مكعب من مخلفات الصرف الصحى المختلطة بالمخلفات الصناعية ومخلفات المستشفيات ومحطات الوقود ، ويوجد فى زمام محافظة الإسكندرية حوالى ٢٠٠ ألف فدان من الأرض الزراعية تزود سوقها الاستهلاكى بجانب من احتياجاته من المنتجات الزراعية والغذائية ، كما يدخل ميناء الإسكندرية ويخرج منه سنويا حوالى ١٢٠٠٠ وحدة بحرية متنوعة ، وتحرك فى شوارع المدينة حوالى ٣٣٠ ألف من السيارات ووسائل النقل المرخص لها بالعمل فى الإسكندرية ويتضاعف هذا الرقم فى فصل الصيف ، وتنتج المدينة يوميا حوالى ٣٠٠٠ طن من القمامة ، وتمثل كل هذه الأنشطة عبئا كبيرا من التلوث يؤثر على المياه وعلى الهواء ، وتعانى الإسكندرية من قلة المساحات الخضراء وفراغات الترفيه ، كما تعانى من وجود حوالى ٦٠ منطقة عشوائية يعيش فيها مايقرب من ٣٥% من سكان المحافظة . (*)

والعرض التالى يتناول عرض لبعض المشكلات والأضرار البيئية التى تتعرض لها محافظة الإسكندرية :

١- بعض نماذج لمناطق التلوث والملوثات وأضرارها :

١ – التلوث الناتج عن مناطق التجمع الصناعى الرئيسية بالإسكندرية :

تصرف المجمعات الصناعية جميع مخلفاتها السائلة فى البحر وفى بحيرة مريوط وفى ترع المياه العذبة وفى المصارف وفى شبكة المجارى دون معالجة .. وقد أدى ذلك الى :

- تكوين طبقة زيتية سميكة فى بحيرة مريوط ، كما أدى الإقلال من معدلات الأوكسجين الحيوى فى ماء البحيرة والى تحلل لاهوائى ، وانبعاث روائح كريهة ، بالإضافة الى زيادة العبء على شبكات الصرف .
- تلوث ترعة المحمودية نتيجة صرف المخلفات السائلة دون معالجة مما أدى الى توالد الحشرات وتلوث المنطقة .
- تلوث مياه البحر نتيجة صرف مخلفات المدابغ والمجازر ومصانع الغراء والبترول والصناعات الكيماوية دون معالجة مما أدى الى زيادة نسبة المواد الصلبة العالقة التى تسبب إنسداد خياشيم الأسماك وموتها .
- تلوث المصارف الزراعية نتيجة صرف مخلفات مصانع الغزل والنسيج ومصانع البلاستيك والكهرباء والكتان والصناعات الغذائية .

(*) عادل أبو زهرة ، " التعامل مع مشكلات البيئة فى الإسكندرية " جمعية أصدقاء البيئة ١٩٩٤ الإسكندرية

- زيادة الأحمال على الشبكة العمومية للمجارى نتيجة صرف مصانع النحاس الورق والكـــروم والنشا والخميرة والمنظفات الصناعية والمنسوجات .
- تلوث مياه خليج أبو قير تلوثا شديدا والإضرار به كبيئة صالحة للأحياء المائيـــة (بالإضافـــة الى تلوث شواطئه من البحر الميت حيث مصب بحير ادكو) نتيجة صرف مخلفات منطقة مصـانع الطابية وخليج أبو قير وهذا المجمع من اكبر المجمعات الصناعية من حيـــث كميـــة المخلفـــات المنصرف منه والأحمال العضوية الناتجة عنه .
- تلوث المسطحات المائية خاصة البحر وبحيرة مريوط نتيجة صرف مخلفات منطقة عرب غـــرب الإسكندرية والعامرية ، وهى منطقة صناعية حديثة نسبيا لم تراع عند إنشـــائها الاشـــتراطات البيئية .

أكثر المناطق تلوثا نتيجة للصرف الصناعى بالإسكندرية :

(أ) خليج أبو قير :-

تصرف المصانع فى الخليج مخلفاتها عبر مصرف العمياء ، وقد تلـــوث الخليـــج تلوثـــاً شديداً أدى الى تدمير وتسمم الحياة البيولوجية فيه .

(ب) منطقة المكس :-

تصرف على البحر مباشرة فى هذه المنطقة ١٧ مدبغة تحمل مخلفاتها معـــدن الكـــروم وهو من المعادن الثقيلة شديدة الخطورة على صحة الإنسان حيث ينتقل اليـــه عـــبر الأسماك .

(ج) بحيرة مريوط :"

تعرضت بحيرة مريوط للإهمال والتدهور مما أدى الى تدهور ثروتها السمكية، ويتمثـــل ذلك فى اعتبارها مصباً نهائياً للمخلفات الصناعية والزراعية والآدمية والقمامة وقـــد تناقصت مساحة البحيرة من ٢٠ ألف فدان عام ١٩٦٠ الى ١٤ ألف فـــدان عـــام ١٩٩٤ ، كما تم تجفيف أجزاء كبيرة منها بطريقة عشوائية ، وانخفض إنتاج البحـــيرة من السمك من ٤٣٠٠ طن ١٩٢٠ الى ٥٠٠٠ طـــن عـــام ١٩٩٢ . يلقـــى فى البحيرة المخلفات الناتجة عن مصانع محرم بك وشركة النصر للبترول وصرف صحـــى مختلط بملوثات صناعية ومعالج معالجة أولية .

أثر التلوث الصناعى على البيئة المائية :-

أثبتت التحاليل الكيمائية خلال السنوات العشر الماضية على وجود تلوث فى مصرف العميـــاء وعند مصب محطة طلمبات الطابية ، هذا بالإضافة الى مياه خليج أبو قير ومصدر هذا التلـــوث صـــرف المصانع دون معالجة وقد اثر ذلك على الثروة السمكية وعلى التنوع الحيوى فى المياه ونمـــو الطحـــالب

وفى بعض الأحيان يمكن رؤية ذلك بالعين المجردة خاصة فى خليج أبو قير حيث ارتفاع نسبة العكارة وكميات كبيرة من الزيت العائم ذو الرائحة النفاذة .

- تؤدى المخلفات الناتجة عن الأنشطة الصناعية بمحافظة الإسكندرية الى كثير من الضرار فهى تلوث المياه والأحياء المائية والشواطىء وتؤدى الى تدهور التنوع الحيوى والحياة السمكية ن وتؤثر على صحة الإنسان نتيجة تناوله لأسماك ملوثة ، وتضيف عبئا من الأحمال العضوية الى شبكة الصرف الصحى وتؤدى الى ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة ، كما تعمل على خفض العمر الإفتراضى لمحطات الرفع ، والى الاستهلاك السريع لمعدات الرى . ومن أهم أضرار التلوث الصناعى تأثيره السيء على مصادر مياه الشرب خاصة ترعة المحمودية كما يؤدى الى الإقلال مكن كفاءة محطات التنقية .[1]
- تنتج الصناعات المتنوعة بالإسكندرية أكثر من مليون متر مكعب مخلفات صناعية محملة بحوالى ٢٦٠ طن من المواد الصلبة العالقة [2].

٢ - مخلفات الصرف الصحى :-

تنتج إسكندرية يوميا حوالى مليون متر مكعب من مخلفات الصرف الصحى يلقى حوالى نصفها فى البحر بغير معالجة ، أما النصف الآخر منها فيلقى فى بحيرة مريوط بعد معالجة أولية فقط . ومما هو جدير بالذكر فإن شبكة الصرف الصحى تخدم حوالى ٧٠% من أحياء المدينة .. والمشكلة فى مخلفات الصرف الصحى أنها ليست قاصرة على المخلفات الآدمية فقط بل تشتمل على :

- كميات من الشحوم والزيوت التى تصرف من الأفران ومحطات التشحيم .
- كميات كبيرة من المخلفات المعدنية والمواد الكيمائية الناتجة عن الصرف لعدد كبير من المصانع
- مخلفات المجازر والمدابغ :
- مخلفات المستشفيات من مواد عضوية وأدوية .
- مخلفات المعامل (كيماويات) ومعامل التصوير (أملاح ومعادن)
- كميات متزايدة من المنظفات الصناعية .
- مياه الأمطار المشعة بالأحماض (كبريتيك - نيرتيك)
- تنتج مدينة الاسكندرية يوميا حوالى ٣٠٠٠ طن قمامة [*]

---

(١) عادل ابو زهرة ن الاسكندرية بين التنمية المستدامة والتنمية الشوهاء ، مؤسسة فريدريش إيبرت - مصر ، ص ص ٦-١٣

(٢) عادل ابو زهرة ، التعامل مع مشكلات البيئة فى الاسكندرية ، جمعية أصدقاء البيئة بالاسكندرية ، ص ص ٧،٨

(*) عادل أبوزهرة ، " الاسكندرية بين التنمية المستدامة والتنمية الشوهاء ، مرجع سبق ذكره ص ١٥

٣ - مصادر تلوث مياه البحر:

(أ) الصرف الصحى:

يصب فى البحر مباشرة مصبان هما :

- مصب السلسلة بالميناء الشرقية على بعد ٦٠٠ متر داخل المياه .
- مصب قايتباى بجوار قلعة قايتباى على بعد ٧٠٠ متر داخل المياه .

ويبلغ حجم المخلفات عن طريقهما حوالى ٢٥٠ ألف م^{٣}/يوم .

- يتم صرف حوالى ٣٠٠ الف م^{٣}/ يوم فى البحر من المناطق التى لم تمتد الى شبكات الصرف الصحى ومنها العجمى ، والعامرية والدخيلة البحرية .

(ب) الصرف الزراعي:

يتم صرف المياه الناتجة عن الأنشطة الزراعية نتيجة استخدام المخصبات والمبيدات الزراعية عبر عدة مصارف لتصل فى النهاية الى المسطحات المائية خاصة البحر وبحيرة مريوط مما يتسبب فى نمو الطحالب التى تستفد كميات كبيرة من الأوكسجين فى المياه وتؤثر بالتالى على التنوع الحيوى وعلى الثروة السمكية . ايضا تؤدى الى تلوث السماك وتدهور كمياتها وتصل فى النهاية الى الإنسان لتصيبه بأضرارا بالغة .

(ج) التلوث من خلال السفن والناقلات:

تعد الإسكندرية ميناء مصر الأول ، وتتسبب الحركة الكثيفة من النقل البحرى فى تلويث شواطىء الإسكندرية وذلك نتيجة لما تلقيه هذه السفن من مخلفات مثل الشحوم والزيوت وبقايا النفط والفوارغ والبلاستيك وأحيانا بعض الحيوانات النافقة ، بالإضافة الى حوادث تسرب كميات كبيرة من الناقلات العملاقة للبترول مما يؤدى الى تأثر الحياة البحرية والأسماك - وطبقا لإحصائيات ١٩٩٠ يرتاد ميناء الإسكندرية حوالى ٤٠٠٠ ناقلة نفط ، ١٧٥ سفينة ركاب ، ١٢٠ سفن متنوعة ١٦٦٠ سفينة مصرية ، ٦٢٨ لنش نزهة ، ٢٨٦٨ لنش صيد بالأجر ، ١٩٧٨ صندل ، ١٩٢ فلايك نزهة ، ٣٨ قارب وكلها ذات تأثيرات مختلفة على تدهور البيئة المائية ...

٤ - تلوث بحيرة مريوط:

بحيرة مريوط أحد البحيرات الشمالية الضحلة الموجودة بجمهورية مصر العربية وتتم تغذيتها بالمياه عن طريق مجريين رئيسيين هما ترعة النوبارية الملاحية ومصرف العموم بمياه الصرف الزراعي ويصل منسوب عمود الهواء فى بعض المناطق إلى ٣٠ سم و٤٠ سم .

وتنقسم أحواض البحيرة إلى خمسة أحواض هى الحوض الرئيسي ومساحته ٦٠٠٠ فدان ويحده شمالا طريق محرم بك القيادي ، جنوبا الطريق الصحراوي وغربا مصرف العموم والوصلة الملاحية لترعة النوبارية وشرقا طريق محرم بك إلى أول الطريق الصحراوي.

وقد تأثر هذا الحوض خلال الفترة الماضية إلى فقدان التوازن البيولوجي نتيجة صرف أحماض عضوية متزايدة من مخلفات مياه المجاري والمخلفات الصناعية السائلة والصرف الصحي من محطتي التنقية الشرقية والغربية ومصب القلعة . والحوض الجنوبي ومساحته ٥ آلاف فدان ويروي من مصرف العموم الحوض الشمالي الغربي ومساحته ٣ آلاف فدان ، وحوض ٢٠٠٠ فدان علاوة على المزرعة السمكية ومساحتها حوالي ألف فدان .

وتعتبر البحيرة أكثر البحيرات المصرية تلوثاً خلال الثلاثين عاماً الماضية بالملوثات الآدمية والصناعية والزراعية المختلفة مما أدى إلى تدهور الحياة السمكية وانبعاث الروائح الكريهة نتيجة تراكم المواد العضوية المشبعة بالغازات الناتجة من تحلل المواد العضوية المترسبة .

ويعتبر الصرف الصناعي أخطر أنواع التلوث حيث تمثل المصدر الرئيسي للحمل العضوي وتصل إلى ٥٤ طن / يوم بنسبة حوالي ٣٠ % من الأحمال العضوية الموجهة للبحيرة نتيجة صرف الشركات لمخلفاتها دون معالجة .

علاوة على التلوث الناتج من الصرف الزراعي المنقول عبر قنوات الصرف الزراعي من خارج مدينة الإسكندرية عن طريق مصرف العموم .

أيضا الصرف الصحي وإن كان الأقل ضرراً على البحيرة حيث أن التلوث العضوي من المخلفات الآدمية تحدث وفرة غذائية تتمثل فى زيادة كمية المواد العضوية والأملاح المعدنية لنمو الهائمات النباتية والتى تتغذى عليها الأسماك .

أهم مشاكل تلوث البحيرة:

ـ تزايد الخطورة على الصحة العامة لمستهلكي الأسماك .

ـ انخفاض مستوي معيشة الصيادين نتيجة انخفاض إنتاجية البحيرة .

ـ انبعاث روائح كريهة نتيجة التحلل اللاهوائي للمواد العضوية .

ـ انخفاض إنتاجية البحيرة نتيجة التلوث من حوالي ١٠ آلاف طن فى أوائل الثمانينات إلى ٤ آلاف طن فى ١٩٩٩م [١] .

---

(١) هيئة الثروة السمكية ، احصاءات الانتاج السمكي ، اعداد متفرقة .

ـ انخفاض إنتاج البحيرة من الأصناف الجيدة من الأسماك لشدة التلوث .

ـ النوع الشائع والأساسى من إنتاج البحيرة هو اسماك البلطي لقدرتها على تحمل الظروف القاسية ومعدلات عالية من التلوث .

(هـ) الملوثات المحمولة جوا تلوث البيئة المائية :-

لأن الاسكندرية هى الميناء الأول وثانى مدن مصر فإنها تشهد حركة كثيفة من النقل البرى من خلال الشاحنات وعربات النقل وسيارات الأجرة والخاصة والقطارات التى تنفث فى الهواء بالغازات بالإضافة ماتنتجه المصانع من مخلفات غازية وغبار وهذه الملوثات تهبط مرة أخرى فى المسطحات مية وتلوثها .

ويجرى فى شوارع الإسكندرية ٣٠٠ ألف سيارة ومركبة فى فصل الشتاء وهو عدد يتضاعف فى فصل الصيف تضخ الكم الهائل من أكاسيد الكربون والهيدروكربونات وأكاسيد النيتروجين وكم هائل من الرصاص والجازولين وذرات المعادن .

ثانيا : بعض الجهود المبذولة من الدولة لمواجهة بعض المشكلات البيئية :(*)

المشروعات التى تم إنجازها فى مجال الحفاظ على البيئة من التلوث

من يوليو ١٩٩٧ وحتى يوليو ٢٠٠٠

لم يغب بُعد أهمية وضرورة الحفاظ على البيئة من التلوث عن واضعى خطة تأهيل وتطوير وتجميل محافظة الإسكندرية وإثراء نسقها الحضارى . وذلك من خلال عدة محاور مثل :-

١ - زيادة مساحة المساحات الخضراء والتشجير :-

فى هذا المجال تم التأكيد على أن جميع مشروعات إنشاء ورصف وصيانة وتوسيع وتجميل طرق ومداخل الإسكندرية يجب أن يتضمن بها مشرعات لتطوير وزيادة المساحات الخضراء ن ومن أمثلة ذلك :-

- تضمن مشروع تطوير وتوسيع كورنيش الإسكندرية إنشاء أحواض زهور وتشجير على طول الطريق وبالتحديد بأماكن البلازات .
- مشروع تجميل وتشجير مدخل الإسكندرية من الطريق الصحراوى تضمن زراعة الجزيرة الوسطى(٨,٥ كيلو متر - ١٥ متر عرض فى المرحلة الأولى) بنباتات أرضية مزهرة وغرس أشجار على جانبى الطريق (٨ أنواع للأشجار) - وقام بتنفيذ المشروع طلبة كلية الزراعة جامعة الإسكندرية نظير اجر يومى بتمويل من شركات البترول الواقعة على الطريق .

(*) إعداد وتوثيق أ.د. نادرة وهدان

- مشروع تطوير وتجميل مدخل مطار النزهة حيث تطوير الحدائق وزراعتها بالأشجار والنخيل ، بالإضافة الى تشجير عزبة الرحمة المواجهة للمطار كما قام حى شرق بإعادة تشجير الهالك من الشجر حول عزبة الرحمة والسور الملاصق للمطار .
- جميع الميادين لتى تم تجميلها وتطويرها كان لها نصيب من خطة الزراعة والتشجير (ميادين محطة مصر ، سعد زغلول ، جليم ، رشدى ، المندرة ، مسجد سيدى بشر) .
- كما تم زراعة طول طريق قنال السويس بالتعاون بين المحافظة ورجال الأعمال وتضمن المشروع إنشاء شبكة للرى وتشجير وسط الطريق والجانبين .
- بالإضافة الى زراعة طريق برج العرب بالنخيل والطريق المؤدى الى منطقة العجمى مع تجميل وزراعة الجزيرة الوسطى بالطريق .
- أيضا امتدت التجميل والتطوير عن طريق التشجير والزراعة لتشمل بعض الحدائق الهامة مثل حديقة بيرم التونسى ، وحديقة رأس التين وحديقة الأطفال بالشلالات .. وجارى عمل الترتيبات لتطوير الحديقة الدولية (١٣٠ فدان) .
- عما قامت المحافظة بإشراك الجهات المختلفة بالتشجير حول المبانى التابعة لها وهى سبيل المثال المنشآت الصناعية ومحطات تموين البترين وأيضا القرى السياحية بالساحل الشمالى .
- مما هو جدير بالذكر فإن جميع المشروعات السابق ذكرها تم وضع خطط صيانة لها للحفاظ عليها وضمان إستمراريتها .

وتشجيعا لخطة التشجير والعمل على زيادتها فقد تم عمل مسابقة بين أحياء المحافظة لتقييم الأعمال التى تمت وروعى فى التقييم الكمية المزروعة وانتظام الرى والزراعة وعمليات الصيانة ، وذلك تحفيزاً ودفعاً للعاملين لبذل المزيد من الجهد .. علماً بأن مشروعات التشجير فى المرحلة الأولى تم فيها زراعة أنواع مختلفة من النباتات ومايربو على مليون شجرة .

٢ - <u>حماية الهواء من التلوث</u> :-

تعتبر محافظة الإسكندرية من أكبر المدن الصناعية فى مصر حيث تتركز بها حوالى ٤٠% الصناعات التى تنفث بغازاتها الضارة فى الهواء مما أدى الى زيادة معدلات التلوث بالغازات الضارة بالصحة العامة . لذلك كان لابد من اتخاذ بعض الإجراءات التى من شأنها أن تحد من تلوث الهواء مثل :

- تنفيذ خطة لنقل المشروعات الصناعية من داخل الكتل السكانية الى المناطق الصناعية الجديدة
- نقل موقف سيارات السرفيس من محطة الى طريق محرك بك / القبارى .
- استخدام الغاز الطبيعى كبديل لأنواع الوقود الملوثة للبيئة . بالمصانع - المنازل - وقود للسيارت) .
- توفير البترين الخالى من الرصاص .
- عمل مشروعات للفحص البيئى للسيارات

٣- إدارة المخلفات الصلبة:-

تم إنشاء وحدتين لتحويل القمامة الى سماد عضوى بطاقة إجمالية تصل الى ٣٠٠ طـــن / يـــوم بالإضافة الى الوحدة القائمة والتى طاقتها ١٦٠ طن/يوم ٠

٤- توفيق الأوضاع البيئية للمنشآت الصناعية:

بعد إنتهاء فترة السماح الممنوحة للمنشآت الناعية لتوفيق أوضاعها بيئيا قام مكتب شئون البيئة بالتعاون مع جهاز شئون البيئة بمتابعة تلك تلك المنشآت ، ومتابعة مشروعات الحد من التلوث وذلـــك من خلال لجنة مشكلة بقرار من السيد المحافظ والمكونة من مندوبى مكتب شئون البيئة بالمحافظة ومديريـة الشئون الصحية وإدارة الأمن الصناعى ٠

٥ - تحسين حالة بحيرة مريوط:

ومنذ عام ١٩٩٣م تم اتخاذ بعض الخطوات لتحسين حالة البحيرة وذلـــك بتحويـــل الثـــلاث مصبات الموجودة على شمال الحوض الرئيسي ونقلها إلى محطة التنقية وتجفيفها ونقلها لمدفن صحي غـــرب المدينة .

كما تم البدء فى تشغيل محطتي التنقية الشرقية والغربية لمعالجة التصرفات الواردة مـــن شـــرق المدينة والمحطة الغربية لمعالجة التصرفات الصناعية والآدمية الواردة من وسط وغرب المدينة .

وقد نتج عن هذه الخطوات أن تحسنت نوعية مياه مصارف القلعة والعموم والمطـــار وتحســـنت نسبيا إنتاجية البحيرة من الأسماك عن عام ٩٠ ، ١٩٩١م .

وتنادي بعض الأصوات حالياً بتجفيف البحيرة واستغلالها كمنطقة ترفيهية وســـكنية وبـــالفعل تضمـــن التخطيط الشامل للإسكندرية لعام ٢٠٠٥م بشأن البحيرة إنشاء منطقة خضراء ترفيهية علـــى حـــدود البحيرة من جميع الجهات ، تخصيص ٥٠٠ فدان من الجزء الشرقي المجاور لطريق الإســـكندرية القـــاهرة الصحراوي لإقامة مدينة رياضية وتم ردم ٦٥ فدان منها بالفعل .

ثالثا: تحديث وتطوير الإسكندرية:

توسيع وتطوير طريق الكورنيش:

ومنذ عام ١٩٩٨ بدأت عملية تطوير مدينة الإسكندرية على ، مراحل بدايـــة مـــن تطويـــر وتحديث كورنيش الإسكندرية وتوسعاته بحيث تم إزالة معظم الكبائن الموجودة على حـــرم الشـــاطئ فى مختلف الشواطئ عدا الشواطئ ذات الصبغة التاريخية مثل شواطئ ستانلى والمعمـــورة والمنـــتزه وتمـــت

التوسعة من إتجاه البحر وتم إستخدام أيديولوجية وأدوات جديدة فى التطوير والتحديث نتيجة أسلوب القيادة فى تحفيز رجال الأعمال بالقيام بتلك الإنشاءات على نفقتهم الخاصة مما أوجد روحا جديدة فى التعامل مع المشروعات الحديثة كما أفرز بعض الحلول للمشاكل التى كانت تعتبر مزمنة سواء فى الإسكندرية أو المحافظات الأخرى كما أنها تنطوى على الكثير من التوجهات عن الدور الحقيقى الذى يجب أن يقوم به القطاع الخاص فى مرحلة الخصخصة والإصلاح الإقتصادى الذى تمر به البلاد وما يستتبعه من رفع يد الدولة عن القيام بالعديد من الوظائف التى كانت منوطة بها قبل اللجوء الى الإصلاح الإقتصادى.

كما تم تجنيد جميع أجهزة المحافظة فى حل جميع المشاكل التى تظهر أثناء العمل والتطوير وتم إسناد نظافة المحافظة الى شركة متخصصة وبحيث تحصل مستحقاتها عن طريق إضافة نسبة معينة على فاتورة الإستهلاك الكهربى كل حسب إستهلاكه وينطوى ذلك الأسلوب على تحقيق قدر من العدالة الإجتماعية.

وأيضا تم إدراج صيانة المبانى والمشروعات بناء على بروتوكول ثم وضعه بين المحافظة والغرفة التجارية ، والشركة القائمة بالتنفيذ لحصر المسئولين فى حالة حدوث أى تقصير من أى من تلك الأطراف.

كما دفع هذا الأسلوب برجال الأعمال الى تحقيق البعد الإجتماعى والذى من المفترض أن يزداد دورهم فى هذا المجال نتيجة رفع الدولة ليدها من المجال الصحى والعديد من الخدمات والتى سيرد ذكرها تفصيلا فى أجزاء الدراسة التالية.

وفى إطار خطة محافظة الإسكندرية لإعادة رونق التراث المعمارى والنسق العقارى لمدينة الإسكندرية فقد تم التنفيذ والانتهاء من المرحلة الأولى والثانية لهذه الخطة والتى بدأت فى ١٩٩٨ وجارى العمل فى المرحلة الثالثة والتى ، المنتظر أن ينتهى العمل فيها فى صيف عام ٢٠٠١ والتى بلغت التكلفة الإجمالية لها ٤٨,١٩٠,٤٦٧ مليون جنيه .

وانقسمت خطة تطوير طريق الكورنيش إلى أربع مراحل تبدأ كل منها فى أول شهر اكتوبر وتنتهي قبل بدء موسم الاصطياف فى ٣٠ مايو على أن تنتهي هذه المراحل فى ٣٠ مايو ٢٠٠١ وأستهدف تطوير الطريق ليصبح ٦ حارات فى الاتجاهين من المنتزه وحتى الشاطبى . وقد تم بالفعل الانتهاء من ثلاث مراحل شملت تطوير طريق الكورنيش من المنتزه وحتى رشدي بتكلفة إجمالية بلغت خلال الثلاث مراحل ١٤٠ مليون جنيه شاملة الحوائط الساندة وأعمال الحماية البحرية للطريق وعدد من أنفاق المشاة علاوة على مجموعة من الجراجات العامة تسع ١٥٠٠ سيارة على طول الطريق .

هذا علاوة على تجميل الطريق وتشجيره وإنزال كتل خرسانية فى بعض المناطق حمولة ١٠ طن / كتلة لحماية الميل من ناحية البحر .

وفى سبيل الحفاظ على الرونق التاريخي لبعض المناطق على الكورنيش مثل منطقة ستانلي وفى سبيل المحافظة على خليج ستانلي والذي يسبب التواء الطريق وضيقه وقد تم إنشاء كوبري فوق سطح

البحر يصل بين منطقتي السراي وفندق سان جيوفانى بلغت تكلفة إنشائه حوالي ٤٠ مليون جنيه وقد تم الانتهاء منه بالفعل .

وبهذا تبلغ التكلفة الإجمالية لتطوير الكورنيش خلال المراحل الثلاث المنتهية حوالي ١٨٠ مليون جنيه ، وقد أسفرت الدراسة الميدانية عن أن هذه المراحل تم تغطية نسبة كبيرة منها تتعدى ٧٥% من المشاركة الشعبية سواء أفراد أو رجال أعمال أو منظمات غير حكومية فى إطار بروتوكول للتعاون بين المحافظة ، والغرفة التجارية بالإسكندرية بحيث تحول التبرعات إلى الغرفة التجارية لتتولى عملية الأنفاق على التنفيذ تحت إشراف المحافظة .

دهان وترميم العقارات :

كما تولت بعض شركات المقاولات إعادة طلاء وصيانة البنايات المطلة على الكورنيش كما ساهم فى تطوير المدينة مع إضافة رسم ضئيل على شاغلي تلك البنايات لضمان تمويل استمرارية الصيانة

ولم يقتصر هذا المشروع على العقارات المطلة على الكورنيش بل امتد الى داخل مدينة الاسكندرية ٠ وأعمال هذا المشروع تتكون من دهان وترميم وتجديد العقارات التى شملت ٧٣٨ عمارة وبلغت تكلفة الأعمال المنفذة بها ٤٣,٤٩٢,٧٧٠٩ ٠

أعمال تطوير محطات ترام الرمل :

فى إطار خطة تطوير محطات ترام الرمل والتى بلغت عشرة محطات تم تصميم مشروعات التطوير بما يتناسب مع النسق الحضارى لهذه المحطات والتى شملت أعمال المظلات والأرصفة وإقامة الحدائق المحاطة بالأسوار وإقامة أكشاك منسقة ومنتظمة ذات مظهر حضارى ، كما تم عمل بعض الديكورات ووحدات الإضاءة ٠ كما تم فى بعض المحطات زيادة عدد كراسى الانتظار وأيضا توسيع بعض المحطات ٠ وقد بلغت القيمة الاجمالية لجميع أعمال تطوير العشر محطات ٢,٢٢٨,١١٨ مليون جنيه ٠

أعمال أرصفة محور عزبة محسن :-

تم تطوير تجديد أرصفة عزبة محسن بمسطح قدره ١٢٠٠٠ متر مربع وبطول بردورات ٩٢٢٥٠ متر وتزويدها لمسطحات للنخيل وزراعتها بالنخيل والأشجار (١٠٧٠٠٠ شجرة) وإقامة أربع مظلات للمحطات ، وبلغت تكلفة المشروع ٩٧٥ الف جنيه ٠

تطوير الميادين:

من منطلق أن الميادين تمثل قيمة حضارية تعتمد على تاريخ الميدان ومحاوره المرورية حيث يمثل الميدان مركز حضاري يتأثر بحجم المرور من خلاله وازدياد عدد السكان فقد أهتمت أجهزة المحافظة بتطوير وتجميل عدد من الميادين التى تمثل قيمة وتاريخ بالنسبة للمدينة ومن أهم تلك الميادين ميدان الشهداء بمحطة مصر ملتقى القادمين من جميع أنحاء الجمهورية إلى المدينة بالسكك الحديدية وأيضا لموقعه فى منطقة تجارية من أقدم المناطق التجارية بالمدينة مما شكل عبئا على الحركة المرورية بالميدان إضافة إلى المظهر غير الحضاري نتيجة تزاحم الباعة الجائلين وشغلهم لأرصفة الميدان وما يخلفونه من قمامة ومخلفات . لذا تم التفكير فى تطوير الميدان وزيادة عروض الشوارع حول الميدان من ١٣,٥ متر إلى ٢١ متر بعدد سبع حارات ، ونقل الباعة الجائلين إلى مناطق أخرى ، وزيادة المسطح الأخضر بنسبة وصلت إلى ٦٥% وكان من نتيجة هذا التطوير سيولة الحركة المرورية ، وتخفيف حدة التلوث البيئي والبصري وقد تكلفت عملية تطوير الميدان حوالى ٤ مليون جنيه .

كما تم تطوير ميدان المنشية اكبر منطقة تجارية بالمدينة بوضع إطار تخطيطي حضاري للميدان يحافظ على التراث التاريخي وبحيث يتلاءم ووجهات الأبنية المطلة عليه مع توحيد ألوان تلك البنايات ، إلى جانب بعض التعديلات المرورية بالمنطقة إضافة إلى توزيع المساحات الخضراء.
هذا وقد بلغت جملة تكلفة أعمال التطوير المبالغ التالية :-

تكلفة أعمال تطوير الميادين :-

- تطوير ساحة ميدان المساجد بتكلفة قدرها ٥٤٠ الف جنيه .
- تطوير ميدان الفنادق بالمنشية بتكلفة قدرها ١٥٠ الف جنيه .
- تطوير ميدان النخيل بتكلفة قدرها ٨٥ الف جنيه .

أعمال تطوير أكشاك المرور :-

تم تطوير أكشاك المرور التى تم تصميمها على الطراز الرومانى البسيط ، كما تم إنشاء عدد ٤١ كشك وبلغت التكلفة ٩٩,٥٧٠ الف جنيه .

مسابقات تحفيز العاملين :-

تأكيدا على جودة واستمرارية مشروعات الحافظ على النظافة العامة وضع التلوث البيئى فقد أعلنت القيادة التنفيذية عن مسابقات فى المجالات المختلفة لتحفيز العاملين فى أداء الواجبات المكلفين لها مثل :-

- مسابقة للنظافة العامة بين الأحياء .

- مسابقة فى مجال التشجير بين الأحياء .
- مسابقة لاختيار أفضل قسم طرق للأحياء .
- مسابقة لتقييم افضل قطاع فى الزراعة .
- مسابقة لاختيار أفضل سيارة قمامة على مستوى المحافظة ومكافأة السائق وطاقم السيارة .
- مسابقة لاختيار أفضل مكتب لخدمة المواطنين .
- وضمانا لإستمرارية المشروعات التى تم تنفيذها والحفاظ عليها ومتابعة صيانتها فقد تعاقدت المحافظة مع الشركات المتخصصة لصيانة أعمال التطوير التى حدثت وصولاً لأن تكون تلك الأعمال دائما فى صورة حضارية لائقة .

تطوير ميدان الشهيد عبدالمنعم رياض :

يضم ميدان الشهيد عبد المنعم رياض بين حدوده حديقة الشلالات التى تبلغ مساحتها حوالى ٣٠ فدان وأيضا ميدان الساعة ، كما يخفى فى باطن أرضه - كما تؤكد الدراسات التاريخية - مقبرة اللاتين والتى يعتقد الأثريون أنها موقع مقبرة الاسكندر الأكبر وملوك البطالة .. ومن هنا وقع الاختيار على هذا الميدان لوضع تمثال بالنسب الطبيعية للإسكندر الأكبر - دون تغيير اسم الميدان - بالإضافة الى وضع بعض القطع الأثرية التى وافق المجلس الأعلى للآثار على استخدامها وذلك إستكمالا لفكرة التفاعل والامتزاج الحضارى ،كما روعى فى التصميم استخدام لغة معمارية تتميز بالبساطة فى التكون والمعاصرة فى التنسيق الحضارى .. وبذلك يكون هذا الميدان بما يضمه من حديقة الشلالات وميدان الساعة وتمثال للإسكندر الأكبر دليلاً على إعتزاز المجتمع السكندرى بماضيهم وحاضرهم .. وجدير بالذكر أن هذا التمثال قام بإهدائه مؤسسات وجمعيات الصداقة المصرية اليونانية مما يعكس عمق ودفء العلاقة بين شعب اليونان وأهل الإسكندرية ، الذين استقبلوا التمثال فى ١٩٩٩/١٠/٢٤ فى موكب شعبى ورسمى شارك فيه مايقرب من أربعة آلاف شخص منهم ١٥٠٠ من اليونانيين الذين حرصوا على المجيء من اليونان خصيصا لحضور حفل وضع حجر الأساس لإقامته ، وقد قام بتصميم المشروع ونفذه فنان مصرى سكندرى يعمل بجامعة الإسكندرية .

القضاء على العشوائيات :-

إنتشار ظاهرة العشوائيات ليست ظاهرة سكندرية وحسب ولكنها مشكلة تعانى منها جميع المحافظات نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزت هذا النمط من التجمعات السكانية المتدنية لمستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى . لذلك أولت الدولة اهتماماً كبيراً فى الآونة الأخيرة بتلك المناطق لتطويرها وتنميتها إقتصادياً واجتماعياً ودمجها فى النسيج الاجتماعى من خلال توفير المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة وايمانا من القيادة التنفيذية بمحافظة الاسكندرية بذلك ، أعطت المناطق العشوائية أولوية اهتمامها ، وقد تمثل ذلك فى تنفيذ خطة بدأت عام ١٩٩٧ لإزالة الأكشاك

والعشش الصفيح المنتشرة بأحياء المدينة المختلفة والتى كانت تشوه المظهر الحضارى والجمالى للمدينة وكانت تعتبر بؤر فساد للخارجين عن القانون . فتم حصر هذه المناطق ، وبلغ عدد الأكشاك التى يسكن بها المواطنين ٣١٠٤ أسرة فى ستة عشر منطق منتشرة بأنحاء المدينة . وتم تخصيص مسكن ملائم لكل أسرة بالمساكن التابعة للمحافظة بمنطقة الناصرية بالعامرية .

وقد بلغ عدد الأسرة التى تم تسكينها ١٧٧٥ أسرة ، كما تم إعادة تخطيط تلك المناطق وإقامة مشروعات تخدم البيئة المحيطة مثل إقامة مجمع مدارس ومركز للشباب كما حدث فى منطقة الكارنتينا ، أو زراعة تلك المناطق كما حدث فى منطقة طوسون بمحرم بك أو استحداث محور مرورى ساعد على القضاء على الاختناقات المرورية كما فى المنطقة العشوائية التى كانت تقع فى شارع محمد نجيب .

خطة تطوير المناطق العشوائية:

لم تقتصر عملية الاهتمام والتطوير والتحديث على الناطق الرئيسية فقط بل امتدت من خلال الإهتمام السكندري وأخذاً بأهمية البعد الاجتماعي وضرورة شعور كل مواطن بتحسن الخدمة والعيش الكريم بإعتبار ذلك هدفاً قومياً يدعم مسيرة التنمية فقد تم تقسيم المناطق العشوائية بالمحافظة والتي يبلغ عددها حوالي ٥٤ منطقة ويسكنها حوالي مليون وسبعمائة ألف نسمة إلى ثلاث فئات :

مناطق متدهورة لا يجدي معها إصلاح .

مناطق قابلة للتطوير .

مناطق داخل التخطيط العمراني وتحتاج لدعم .

وقد بدأت خطة تطويرها منذ عام ١٩٩٢ بداية بأعمال البنية الأساسية وإخلاء المناطق المتدهورة من ساكنيها ونقلهم إلى مساكن أخرى ويبلغ عدد المناطق التى تم إخلاء ساكنيها ٦ مناطق . وتحويلها إلى مناطق خدمات عامة .

وفى عام ١٩٩٨/٩٧م تم رصف العديد من المناطق العشوائية بلغت تكلفتها حوالي ١٥,٧ مليون جنيه تمويل ذاتي بنسبة تقدر ٦٣,٧% من إجمالى التكلفة .

وفى عام ١٩٩٩/٩٨م بلغت تكلفة أعمال رصف العشوائيات حوالي ٢١,٢٥ مليون جنيه ، منها ١٠ مليون جنيه تم توفيرها ذاتيا وبنسبة تصل إلى ٤٧%.

كما تم إنارة تلك المناطق العشوائية وبعض المناطق الشعبية بتكلفة إجمالية بلغت حوالى ١٩ مليون جنيه منها ٦,٤ مليون جنيه من ميزانية الدولة أي أن نسبة ما تكلفته المحافظة لا يتعدى ٣٠% من جملة التكاليف وتم تمويل الباقي بالجهود الشعبية والذاتية .

تطوير المحاور المرورية :

من المعروف أن مدينة الإسكندرية وشهرتها كمصيف تجعلها تستقبل فى فترة الصيف أفواجا عديدة من المصطافين من جميع أنحاء الجمهورية مما يمثل ضغطا على المحاور المرورية بالمدينة فقد تم السعي لإضافة وإنشاء محاور مرورية جديدة لمواجهة الزيادة فى أعداد السيارات وتخفيف الضغط على الشرايين الرئيسية ومن أهمها توسيع طريق القباري / محرم بك ،وصينية محرم بك والتي كانت تشهد إختناقات مرورية دائمة نتيجة لوقوعها فى ملتقى عدد من المحاور . كما تم ازدواج طريق جميلة بو حريد ؟ وتطوير طريق أم زغيو ليوزاي طريق العجمي ويربط بين كل من الطريق الصحراوي ؟ والطريق الساحلي بطول حوالي ٨ كيلو متر وعرض ٢٠ متر .

كما تم إنشاء طريق دائري تم البدء فيه اعتبارا من عام ١٩٩٢ على ثلاث مراحل انتهت فى نهاية شهر يونيو ١٩٩٨ بطول ٩ كيلو متر يشتمل على ٤ حارات فى الاتجاهين بعرض ٧ متر للاتجاه الواحد إضافة إلى جزيرة تتوسط الطريق بعرض ٨ متر وقد بلغت تكلفته ٤٥ مليون جنيه إضافة إلى ١٠ مليون جنيه لزيادة حارة فى كل اتجاه ثبت احتياج الطريق اليها مع تزايد الكثافة المرورية عليه .

هذا علاوة على إنشاء العديد من الكباري على مداخل المدينة من اتجاه القاهرة سواء الطريق الصحراوي أو الزراعي وصينية محرم بك وغيرها من المحاور الرئيسية داخل المحافظة .

الإبداع الفنى فى التطوير والتحديث لمدينة الإسكندرية :

الفن ليس ترفا وإنما هو مرآة حضارية ووسيلة لتواصل مجد الماضى بالحاضر والأصالة بالمعاصرة ... من هذا المنطلق وفى ظل البرنامج الشامل ووفق الخطة التى تم وضعها لإعادة الوجه الحضارى لمدينة الإسكندرية ، احتل البعد الفنى والجمالى فى مشروعات التطوير مكانة جنبا الى جنب البعد الاقتصادى والاجتماعى . فتصميم المشروعات هندسيا أحيط بإطار فنى يبرز التراث الحضارى لمدينة الإسكندرية سواء كان رومانيا أو يونانيا أو مسيحيا أو إسلاميا . واعتمدت المحافظة فى ذلك على الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية من فنانى الإسكندرية خاصة من أعضاء هيئة التدريس فى المجالات الفنية ، بالإضافة الى المكاتب الاستشارية المتخصصة فى التصميم والتنفيذ والصيانة .

وقد تجسدت مظاهر الجمال واللمسات الفنية فى مشروعات تطوير وتجميل الميادين العامة الكورنيش باختيار التماثيل المناسبة للميادين مع الاهتمام بزيادة المساحات الخضراء ليزرع فيها الأشجار والنخيل وأحواض الزهور ، أو وضع بعض النافورات ، كما روعيت اللمسة الجمالية والحضارية المعبرة عن مدينة الإسكندرية فى اختيار طراز أعمدة الإنارة .

ومن أهم المشروعات التى حظيت بإبراز البعد الجمالى والفنى جنبا الى جنب البعد الهندسى مشروع كوبرى إستنالى الذى يعتبر تحفه معمارية حيث روعى فى تصميمه التمسك بالأصالة مع الملائمة

للطابع المعمارى لمدينة الإسكندرية ، فقد أختير الطراز المعمارى للكوبرى على غرار الطراز الملكى المميز لقصر المنتزة بالإسكندرية .

أيضا كان لطريق الكورنيش النصيب الأكبر من مشروعات التطوير والتجميل ، فلم تقتصر المشروعات على توسيع الطريق وأعمال الرصف ، بل امتدت لتشمل تبليط الأرصفة ووضع البلازرات مع أماكن للجلوس وأحواض زهور ، وأيضا إنشاء بوابات للشواطىء ذات طابع معمارى يتمشى مع الطابع المميز للسور المحيط به وللمنطقة التى يقع فى نطاقها .

كما إمتدت يد الجمال لتطول واجهات المبانى المطلة على طريق الكورنيش فتم طلائها باللون الأبيض ، مما أعطى طابع جمالى وحضارى مميز للطريق .

وكان لابد أن يكون هناك طابعا جماليا ليميز مدينة الإسكندرية عن أى مدينة أخرى فكان دور المبدعين والفنانين السكندريين فى تصميم جداريات لبعض المناطق الهامة والمميزة فى طريق الكورنيش ، خاصة تلك التى إمتلأت بالأعمدة الخرسانية الأمر الذى جاء على حساب البعد الجمالى . ومن أهم تلك الجداريات :

- جدارية " لمحات من فنون الاسكندرية عبر التاريخ " وهى تجمل سور مستشفى مصطفى كامل للقوات المسلحة بمنطقة سيدى جابر وتبلغ مساحتها ٥٥٠ مربع . وهى من تصميم أحد ابرز فنانى الاسكندرية ويعمل رئيس لقسم التصوير بكلية الفنون الجميلة جامعة الاسكندرية .وقد تم تمويل تنفيذ الجدارية من خلال البروتوكول المبروم بين محافظة الاسكندرية والغرفة التجارية وتحكى الجارية تاريخ الاسكندرية ، كما تشمل على مجسم للأهرامات وبعض الرموز اليونانية والزخارف القبطية والإسلامية والفنون الشعبية .
- جدارية : " ذاكرة الاسكندرية " وهى ضمن مشروع تطوير وتجميل مبنى سنترال محطة الرمل وتم تصميمها من أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة والمعتمدة من محافظة الإسكندرية ثم تم تنفيذها بواسطة إحدى شركات الخاصة التى ساهمت بتمويلها .
- جدارية : " أطفال الإسكندرية " وقد شارك وساهم فيها إثنى عشر طفلاً من أطفال الإسكندرية ، وهى عبارة عن تصميم يعبر عن بعض شخصيات الكرتون التى يحبها الأطفال وقام بهذا التصميم أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة وهى تقع بالقرب من مكتبة الإسكندرية وعلى سور مستشفى الأطفال بطريق الكورنيش .
- جدارية : "تجميل سور عمارات مصطفى كامل للقوات لمسلحة " بمنطقة رشدى ، وهى عبارة عن تابلوهات فنية تصور العصور المختلفة لمدينة الإسكندرية ، وقام بتصميمها فنان الإسكندرية حسين جمعة ، وتم تمويلها بالاتفاق مع هيئة تنشيط السياحة بالإسكندرية .
- جدارية : تحيط بالعمليات الإنشائية لمشروع سان إستيفانو السياحى ، وهى جدارية غير ثابتة وقابلة للنقل بعد الانتهاء من أعمال المشروع . وقام بتصميمها الأستاذ الدكتور عبد السلام عيد رئيس قسم التصوير بكلية الفنون الجميلة – جامعة الإسكندرية وتم تمويل الجدارية من الشركة المنفذة للمشروع .

- جدارية : "تجميل السور المحيط بالمعرض المؤقت بأرض كوته والتى صممها الأستاذ الدكتـــور / عبد السلام عيد ، وهى جدارية متحركة وقابلة للنقل فى حالة ما إذا استغلت المعرض لأنشـــطة أخرى . وتم تمويلها من خلال البروتوكول المبرم بين محافظة الإسكندرية والغرفـــة التجاريـــة بالإسكندرية .

مساهمات المشاركة الشعبية فى تطوير المحافظة :

انطلاقاً من أهمية دور المشاركة الشعبية فى دعم المشروعات وتخفيف العبء عن الدولة فى ظـــل الاقتصاد الحر وتخلي الدولة التدريجي عن دورها فى تقديم العديد من الخدمات فقد اعتمدت العديد مـــن المشروعات على الجهود الذاتية إما كلياً أو جزئياً ومن أهم مشروعات التطوير التى تمـــت بتمويـــل ذاتي كلي توسيع وتجميل طريق الكورنيش ، تطوير وتجميل بعض الميادين ومداخل المدينة والمواقع الهامة وهـــى تطوير شارع خالد بن الوليد ، تطوير مسجد سيدي بشر ، والميدان الواقع أمام حي المنـــتزه ، وتطويـــر وترميم العقارات والعديد من المناطق الأخرى برأس السوداء ، باكوس ، وتطوير محطات الترام ، وبعـــض أعمال الرصف .

وقد بلغت قيمة أعمال تطوير عقارات طريق الكورنيش (المرحلة الثالثة) حـــوالي ٤٣٥,٥٣٨ مليون جنيه .

وفى إطار الاهتمام بالمناطق السياحية فقد تم تطوير ساحة ميدان المساجد بما تحتويه من مســـاجد أثرية ومزارات دينية وسياحية متميزة ومع الحفاظ على روح المنطقة وبناياتها كما تم تجميلـــها بـــأحواض زهور وبورجولات وغيرها وقد بلغت تكلفة التجميل حوالي ٥٤٠ ألف جنيه .

مساهمات المشاركة الشعبية في المشروعات (٩٥-٢٠٠٠)

المرافق	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
عدد المشروعات	١٤	٦	–	٦٠	٥
إجمالى التكلفة بالمليون	٦,١٧٠	٣١,٤٥	–	٣,٥١٥	٠٠,٣١٦
الجهود الذاتية صناديق	–	٠٠,٩٠٥	–	٠٠,٠٧٨	٠٠,٢٢٦
المشاركة الشعبية	٦,١٧٠	٣٠,٥	–	٣,٤٣٧	٠٠,٠٩٠
التعليم					
عدد المشروعات	٢٩	١٢	١٩	٢٥	٧
إجمالى التكلفة	٢٢,٤٩٠	٦,٢٦٧	٠٠,٣٧٧	٤٠,٤٨٠	٢,٧٤٠
صناديق	١٤,٠٤٠	–	٠٠,٣٧٧	–	–
المشاركة	٨,٤٤٩	٦,٢٦٧	–	٤٠,٤٨٠	٢,٧٤٠
الصحة					
عدد المشروعات	١٩	١٢	١٢	٩	١٢
إجمالى	٧,٩٧٩	٦,٩٩٧	٧,١٩٣	١٠,١١٤	٨,٠١٤
صناديق	–	–	–	–	–
مشاركة	٠٠,٥٧٩	٠٠,٣٩٧	١,٢٤٣	٠٠,٧٦١	٣,٥٦٤
شئون اجتماعية					
عدد المشروعات	٥	٤٩	٤١	٢٣	١٧
إجمالى	٤,٧٧٥	١,٢٨٥	١,٣٥٩	٤,٢٢٥	٠٠,٧٤٥
صناديق	–	٠٠,٨٨١	٠٠,٧٧١	٣,٠١٨	٠٠,٢٣٨
مشاركة	٤,٧٧٥	٠٠,٤٠٤	٠٠,٥٨٨	١,٢٠٧	٠٠,٥٠٧
شئون دينية					
عدد المشروعات	١٥	٧	٧	١٤	٨
إجمالى التكلفة	٥,٠٠	٣,٨٥٥	٣,٦٥٥	١,٨٤٠	٠٠,٦٦٠
صناديق	–	–	–	–	–
مشاركة	٥,٠٠	٣,٨٥٥	٣,٦٥٥	١,٨٤٠	٠٠,٦٦٠

مما سبق يتضح تجاوب الشعب مع الحكومة في المساهمة في تمويل عمليات التطوير للمحافظة نتيجة لتزايد حجم الثقة بين المواطن والحكومة .

ولم تقتصر المساهمات الذاتية على عملية التطوير وإنما تعدتها إلى العديد من المساهمات في مجـــال التعليـــم والصحة والمرافق كما يتضح من الجدول السابق ٠

أن عدد المشروعات المنفذة بتمويل شعبي في مجال المرافق بلغت في عام ٩٦/٩٥ ١٤ مشروع بتكلفـــة إجمالية بلغت ٦,١٧ مليون جنيه تم تمويلها بالكامل ذاتياً وفي العام التالي ٩٧/٩٦ تم إنشاء ٦ مشـروعات في نفس المجال بتكلفة ٣١,٤٥ مليون وبمتابعة بيانات الجدول فيما يخص المرافق نجد أن عدد المشـــروعات المنفذة ذاتياً في عام ١٩٩٩/٩٨ بلغ ٦٠ مشروعاً بتكلفة بلغت ٣,٥ مليون جنيه بما يعني عند مقارنتـــها بالعام الذي يسبقه أنه قد تم الانتهاء من المشروعات الأساسية ومنذ عام ٩٩/٩٨ بـــــدأ التعـــامل مـــع المشروعات والمشاكل الصغيرة في مجال المرافق ٠ أما في مجال التعليم فقد بلغت قيمة المشاركة الشـــــعبية بصفة مباشرة في المشروعات حوالي ٥٧,٥٠ مليون جنيه خلال الفـــترة ٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩ مـــن إجمالي ٧١,٥ مليون جنيه وتم تمويل الفارق من صناديق الجهود الذاتية.

أما في مجال الصحة فالنصيب الأكبر لحكومة حيث بلغت مساهمات المشاركة الشـــعبية خـــلال نفس الفترة السابقة ٦,٥٠ مليون جنيه من جملة تكلفة بلغت حوالي ٥٠,١١٤ مليون جنيه وبنســـــبة لا تتعدى ٨% ٠

من التحليل السابق يتضح أن تجربة المشاركة الشعبية بمحافظة الإسكندرية قد حققت خطـــوات واسعة نتيجة لتكاتف كل من المسئولين وأبناء المحافظة بفكر قائم على المصداقيـــــة والشـــفافية والعمـــل للمصلحة العامة وهذه أهم أسس العمل العام والعمل التطوعي٠

الباب الثانى

الجانب الميدانى للدراسة

"دراسة حول تطور دور المشاركة الشعبية فى تنمية الإسكندرية وتعظيم أهداف "

التنمية الحضرية :

الآليات والإنجازات والنتائج وأهم التحديات والتوصيات

الباب الثانى

الجانب الميدانى للدراسة

"دراسة حول تطور دور المشاركة الشعبية فى تنمية مدينة الأسكندرية" وتعظيم أهداف التنمية الحضرية: الآليات، والإنجازات والنتائج وأهم التحديات والتوصيات.

الجوانب المنهجية للدراسة الميدانية

تقديم وتنويه:

تشتمل المشاركة الشعبية إحدى الآليات الأساسية فى عملية تنمية المجتمعات المحلية فى ريف وحضر مصر حيث اعترفت بها الدولة وتضمنها الدستور ونظمتها القوانين ومارسها المجتمع المصرى منذ الثلاثينات فى القرن الماضى وفى إطار ذلك تعتبر تجربة تنمية مدينة الإسكندرية بالمشاركة الشعبية من التجارب والممارسات الحديثة فى مجال التنمية الحضرية - رغم قلتها فى هذا المجال - حيث عبرت عن نفسها على الساحة التنفيذية وتناقلتها الأوساط الإعلامية وجسدتها نماذج مرئية ملموسة تعبر عن إنجازات من التجديد والتطوير الحضرى الى جانب العديد من المشروعات فى مجال التنمية الحضرية من الناحية الإقتصادية والإجتماعية.

وقد تم ربط هذا الجديد من التنمية والتطوير بوجود رئاسة تنفيذية على رأس المحافظة منذ عام ١٩٩٧ ركزت فى سياستها على إدماج مشاركة مجتمع الإسكندرية أفرادا وجماعات فيما تم من تنمية وذلك من خلال إنتهاج سياسات وآليات جديدة أدت الى مظاهر تنموية عبرت عن حدوث تنمية محلية متطورة منذ ذلك التاريخ وضعت الإسكندرية موضع الإهتمام من قبل القائمين على خطط وبرامج التنمية ، هذا الأمر حفز أيضا الباحثين على تناول هذه التجربة بالدراسة والتحليل للوقوف على الدوافع والأهداف والأساليب والآليات الجديدة والإنجازات التى تضمنتها هذه التجربة لإستنباط الدروس المستفادة والتى تفيد وضع السياسات لخطط وبرامج التنمية المحلية لتحقيق المزيد من هذه التنمية والحفاظ على إستمراريتها وتواصلها من خلال تدعيم

بناء مجتمع مدنى قوى يستطيع أن يواجه التغيرات العالمية المعـــاصرة فى عولمـــة قضايـــا التنميـــة الاجتمـــــاعية ..

وفى هذا الإطار فإن أهداف هذه الدراسة تتمثل فى هدف عام وهدف خاص وذلك علـى النحو التالى:-

الهدف العام للدراسة :

رصد بعض فعاليات المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية من أجل معرفة الدروس الميدانية المستفادة التى تعمل على مزيد من التفعيل والدفع لدور المشاركة الشعبية فى خطط التنمية المحلية لبناء مجتمع مدنى قوى باعتباره الآلية التى يتم من خلالها عولمة قضايا التنمية الاجتماعية ...

الهدف الخاص للدراسة : (الدراسة الميدانية)

أستهدفت الدراسة الميدانية العمل على إلقاء الضوء على نموذج التنمية الحضرية لمدينـــة الأسكندرية بالمشاركة الشعبية كنموذج حديث يعبر عن التفاف المجتمع السكندرى حول فكـــر وفلسفة المشاركة الشعبية فى تنمية مجتمعه منذ عام ١٩٩٧ وتبنى هذا الفكر بمشاركة مع الدولـة فى وضع السياسات المحلية وإتخاذ القرارات والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتقويم ... وإستمرارية هذه المشاركة حتى تاريخ هذه الدراسة.

وهذا الهدف يثير تساؤلات حول أربعة محاور رئيسية تحاول الدراسة الميدانيـــة الإجابـة عليها من خلال مجموعة من الأسئلة الفرعية التى تتعلق بالثلاثة محاور وهى :

١ - ما هى الأسباب فى إستثارة المجتمع لمزيد من المشـــاركة الشـعبية منـذ عـام ١٩٩٧ بالتحـديد ؟ وما هو الفكر والفلسفة التى تبناها المجتمع السكندرى لإحـداث تنميـة حضرية ونهضة حضارية لمدينة الإسكندرية منذ هذا التاريخ.

٢ - ما هى السياسات والآليات الجديدة المستخدمة من قبل الدولة والمجتمع معا فى التمويـل والتنفيذ للمشاركة فى خطة التنمية المحلية منذ ذلك التاريخ وما هى أهم المردودات علـى تنمية المشاركة وزيادتها ...؟

٣ – ما هى أساليب المشاركة فى الإستمرارية والحفاظ على الإنجازات التى تمت من أجل المزيد من التنمية وتواصلها .

٤ – ماهى بادرات الشراكة الدولية فى القضايا الاجتماعية وأساليب تواصلها مع المشـــاركة الشعبية فى مدينة الإسكندرية .

وللإجابة على هذه التساؤلات والتى يمكن من خلالها الوصول الى تحقيق الهدف الرئيسـى لهذه الدراسة فقد تشكل فريق البحث الميدانى من خبراء مركز التخطيط الإجتمـــاعى والثقـــافى بمعهد التخطيط القومى والذين قاموا بأنفسهم بالعمل الميدانى لمدة ثلاثة أشهر منـــذ أول فـــبراير ٢٠٠١ وقد تنوع فيه مقابلات للمسئولين والشعبيين وبين عقد الندوات ومشاهدة الإنجـــازات ومتابعة ما يتم من الممارسات ، وقد تم ذلك فى إطار المنهج العلمى الموضوع للدراســـة الميدانيـــة والذى تحددت منهجيته ومحاوره وأساليبه على النحو التالى:

أولا : منهج ومحاور الدراسة الميدانية والأساليب المستخدمة :

اتبعت الدراسة الميدانية المنهج الوصفى التحليلى إعتمادا على الأسلوب الكيفى فى هـــذا التحليل وقد تم إجراء هذه الدراسة من خلال التعامل الميدانى مع محورين اساسيين تحقق أهدافـــها وذلك من خلال إستخدام أساليب ترتبط بطبيعة كل محور، وذلك فيما يتعلق بـــالحصول علـــى البيانات وذلك على النحو التالى :

المحور الأول: أسباب تطور وتنامى المشاركة الرسمية للمجتمع مع الدولة فى تنمية مدينة الإسكندرية بعد عام ١٩٩٧ إستنادا على الجديد من الفكر والفلسفة والسياسات والآليات من خلال:

تناول الأساليب والآليات الجديدة والتى أستند عليها هذا التطور فيما يتعلـــق بمشـــاركة الجانب الشعبى مع الجانب الحكومى فى مشروعات التنمية الحضرية وذلك مـــن خـــلال تعـــدد الإنجازات الكبيرة للمشروعات ونوعيتها ، سرعة الإنجاز وجودته ، الانعكاسات التنموية لمزيد من الإنجازات الإستمرارية .

وقد إعتمدت أساليب الدراسة فى هذا المحور على المقابلات واللقاءات للمسئولين من الجانب الرسمى والمشاركين من الجانب الشعبى ، والمشاهدات الميدانية للإنجازات والتقارير الموثقة للخطط والسياسات والآليات والإنجازات .

المحور الثانى : التعرف على ما حدث من تطور لأساليب وآليات مشاركة مؤسسات الجانب الأهلى (الجمعيات الأهلية) فى مجال التنمية الحضرية لمدينة الاسكندرية من منظور:

١ - زيادة وتنوع مجالات عمل الجمعيات .

٢ - مشاركة وتضامن الأجهزة المعنية بالجمعيات والمشرفة عليها لتعظيم دورها فى خطط التنمية .

٣ - إلقاء الضوء على بادرات جهود الشراكة الدولية باستخدام المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية من خلال الجمعيات الأهلية لبناء المجتمع المدنى لمدينة الإسكندرية .

وقد تم اعتماد أساليب الدراسة فى هذا المحور على :

١ - اللقاءات الميدانية مع بعض المسئولين عن الجمعيات بوزارة الشئون الإجتماعية .

٢ - اللقاءات الميدانية مع بعض رؤساء الجمعيات من خلال زيارات ميدانية لبعض الجمعيات العاملة فى مجالات مختلفة (الصحة / المعوقين/ الطفولة / والبيئة) .

٣ - إستخدام التقارير والوثائق المنشورة عن الجمعيات والأوضاع الجديدة لها .

٤ - عقد الندوات مع مسئولى مديرية الشئون الاجتماعية والاتحاد الاقليمى للجمعيات الأهلية ورؤساء الجمعيات .

وقد تم من خلال هذين المحورين الإجابة على التساؤلات الثلاثة المنبثقة من الهدف الرئيسى للبحث عن أسباب إستثارة المجتمع لمزيد من المشاركة مع الدولة ، والتعرف على السياسات والآليات الحديثة المستخدمة من قبل الدولة فى هذا الصدد والتى أدت الى المشاركة فى تنوع وتعظيم أهداف وعوائد التنمية الحضرية والحضارية وفى أساليب الإستمرارية للحفاظ على الإنجازات التى تحققت لمدن الإسكندرية فى هذا الصدد بالإضافة الى مزيد من المشاركة بالجهود الذاتية والتى حدثت كانعكاسات ومردودات تنموية لهذه المشاركة ، مع إلقاء الضوء على

بادرات جهود الشراكة الدولية فى محاولتها الأولية فى بناء المجتمع المدنى لمدينة الإسكندرية كآليـــة محلية يتم من خلالها وضع وتنفيذ سياسات العولمة فى قضايا التنمية الاجتماعية .

ثانياً : عرض نتائج الدراسة الميدانية :

١ - منهجية عرض نتائج الدراسة الميدانية:

يتم عرض نتائج الدراسة الميدانية فى إطار التسلسل والترتيب المنهجى للمحاور الثـلاث الأساسية والتى وردت بمنهجية هذه الدراسة ، وذلك على النحو التالى :

الفصل الرابع عشر: ويتناول عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتطور وتنامى المشاركة الرسميـــة للمجتمع مع الدولة فى تنمية مدينة الإسكندرية بعد عـــام ١٩٩٧ ، الآليـات وأساليب المشاركة وبعض نماذج المشاركة الرسمية مع الدولة لتحقيـــق التنميـــة لمدينة الإسكندرية .

الفصل الخامس عشر: ويتناول عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتطور أساليب وآليات مشـــاركة الجانب الأهلى (الجمعيات الأهليـــة) فى مجـالات التنميـــة الحضريـــة لمدينـــة الأسكندرية .

الفصل السادس عشر : الملامح العامة لنموذج الإسكندرية فى التنمية الحضرية من خلال تحليـل للجوانب المتعددة والتى صاغت تجربة المشاركة " كفكر ، وفلسفة - وأهـــداف وآليات ومردودات وطرح تصور لآلية لضمان الاستمرارية للمشاركة فى تحقيـق التطلعات المستقبلية لهذه التنمية .

الفصل السابع عشر : ويتناول مناقشة حول أهم التحديات التى تواجه خطط التطوير لمدينـــة الاسكندرية بالمشاركة الشعبية .

الفصل الثامن عشر :العولمة والشراكة الدولية وتواصلها مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية لمدينة الإسكندرية .

الفصل التاسع عشر : أهم نتائج وتوصيات الدراسة

٢ - المشاركة فى مناقشة الدراسة الميدانية :

تجدر الإشارة ونحن بصدد نتائج الدراسة الميدانية لتجربة الاسكندرية الحالية فى التنمية الحضرية بالمشاركة الشعبية ، أن فريق الباحثين الميدانيين من الخبراء العلميين لمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى حرصوا فى إعداد هذا التقرير على مشاركة المسئولين من الجانب الرسمى والجانب الأهلى الذين ساهموا فى إمداد الباحثين بالبيانات المطلوبة ، وقد ناقش الجميع مسودة التقرير المتضمن لنتائج هذه الدراسة من خلال ندوة تم عقدها بالغرفة التجارية بالإسكندرية بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٣ والتى أدت الى مزيد من العمق والمصداقية والإثراء لنتائج فى هذا التقرير .

الفصل الرابع عشر

عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتطوير أساليب وآليات المشاركة مع الجانب الرسمى فى التنمية الحضرية لمدينة الأسكندرية(*)

إن المبادرات والرغبات الجادة للمشاركة مع الدولة لتنمية مدينة الإسكندرية تنوعت فى كل من شركات القطاع العام وشركات ومؤسسات القطاع الخاص وأفراد المجتمع وصولا الى الأطفال الذين ساهموا فى تسجيل مشاركاتهم البسيطة فى إقامة إحدى الجداريات المطلة على البحر والمجاورة لمكتبة الأسكندرية.

من هذا المنطلق فإن الدراسة الميدانية ركزت على تناول عدد ثلاثة نماذج فقط بالدراسة والتحليل وذلك فى إطار الوقت المتاح لتنفيذ هذه الدراسة وهى:

١ – الغرفة التجارية بإعتبارها الآلية الرسمية والبيت الكبير الذى يتلقى جميع المشاركات ويوجهها الى قنواتها المطلوبة فى إطار سياسات وخطط تنفيذية مشتركة مع المحافظة من خلال بروتوكول رسمى وضع لهذا الهدف وقد ركزت الدراسة الميدانية على إبراز دور الغرفة التجارية فى التنمية والتطوير لمدينة الإسكندرية أولا كماضى وحاضر ومستقبل لما لها من نشاط تنموى مستمر على مدى زمن طويل ،وثانيا التركيز على دورها الحالى الذى أضيف اليها فى المساهمة مع المحافظة حاليا ومع المجتمع فى التنمية والتطوير لمدينة الإسكندرية بالمشاركة الشعبية.

٢ – أهم نماذج مشاركة القطاع العام متمثلا فى شركة المقاولون العرب.

٣ – نموذجان من مشاركات ومساهمات شركات القطاع الخاص:

أ – نموذج شركة كيروسيز للإنشاء والتعمير.

ب – نموذج شركة الخليج للإستثمار العقارى.

بإعتبارهما من النماذج التى ترتب على مشاركتها إنعكاسات تنموية ذاتية لمزيد من المشاركة التلقائية الحرة فى مزيد من التطوير الحضارى والتنمية لبعض المجتمعات الشعبية.

وقد تم طرح نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة بهذه النماذج على النحو التالى:

(*) إعداد وتوثيق د. عزه الفندرى

أ – الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية والمشاركة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية

(الماضى والحاضر والمستقبل)

نبذة تاريخية عن الغرفة التجارية:

تعتبر الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية من أقدم الغرف التجارية ليس على مستوى مصر فحسب ولكن أيضا على المستويين العربى والدولى. وقد تزامن تاريخ إنشائها مع إنتهاء الحرب العالمية الأولى وأيضا مع إنشاء بنك مصر ، وما تبع ذلك من تغييرات إقتصادية أستشعر المصريون منها أهمية الإستقلال الإقتصادى كدعامة أساسية من دعامات إستقلال الوطن ، فكان إنشاء الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية فى ٢٢ ابريل عام ١٩٢٢ كأحد الآليات الإقتصادية الأساسية لدعم الإقتصاد القومى. وقد إستمر ذلك فى جميع مراحل التغيرات الإقتصادية التى مرت بها البلاد حتى وقتنا الحاضر الذى يسوده نظام إقتصادى يعتمد على حرية التجارة وحرية تدفق رؤوس الأموال والمنافسة الشديدة والغاء الحواجز والموانع التقليدية.

الغرفة التجارية ودورها التاريخى فى المشاركة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية:

إستطاعت الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية منذ نشأتها وحتى الآن أن ترسم لها صورة واضحة المعالم عبر التغيرات الإقتصادية والإجتماعية بداية من الحكم الملكى والذى واكبه الكثير من الإنهيارات الإقتصادية والإجتماعية فى بعض الأحيان الى بداية تمصير الإقتصاد المصرى على يد الإقتصادى المصرى محمد طلعت حرب باشا ، وإنشاء بنك مصر واحتضانه للغرفة التجارية وتقديم بعض التسهيلات التى ساعدت على تدعيم جذورها. ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وما أعقبها من الغاء الملكية وإعلان الجمهورية ومبادئها الإقتصادية والإجتماعية وما صاحب ذلك من قرارات التأميم والتمصير والتحول الإقتصادى التى جعلت من الدولة هى المسيطر الأوحد على رؤوس الأموال والمقومات الإقتصادية ، وتعاظم دور القطاع العام على حساب دور القطاع الخاص. ثم جاءت مرحلة الإصلاح والإنفتاح الإقتصادى فى منتصف السبعينات ، والذى بمقتضاه تغيرت الخريطة الإقتصادية والإجتماعية فى مصر من مجتمع يعتمد فى الأساس على الدولة للحصول على إحتياجاته من خدمات إقتصادية وإجتماعية من خلال القطاع العام الى مجتمع يشارك فى تقديم وتوفير هذه الخدمات من خلال القطاع الخاص والإستثمار المحلى والأجنبى وقد واكب ذلك خصخصة بعض شركات القطاع العام لإفساح المجال للقطاع الخاص لياخذ دوره فى التنمية الشاملة.

على مدار المراحل السابقة ظلت الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية تؤدى دورها الوطنى فى دعم وإنماء المجتمع المصرى إقتصاديا وإجتماعيا لإيمانها برسالة التجارة ورعاية مصالح التجار لدعم الإقتصاد الوطنى ، فكان لها دوراً فى توجيه وتنظيم وإقتراح الضوابط والإجراءات التى ساهمت فى مواجهة التحديات الإقتصادية التى تعرضت لها البلاد .. ايضا كان لها إسهامات علمية ودراسات فى مجال الإنماء الإقتصادى لمواجهة

متطلبات التنمية الشاملة ليس فقط لمحافظة الأسكندرية ولكن أيضا على المستوى القومى وأيضا الدولى وذلك من خلال علاقات وروابط تجارية وإقتصادية وإجتماعية مع الغرف التجارية والإتحادات والمنظمات التى تعمل فى مجالات المال والتجارة والإقتصاد بالعالم الخارجى والداخلى.

وتعتبر الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية أول تنظيم وطنى يرعى مصالح التجار الوطنيين لإنماء التجارة الوطنية ، فإعتمدت الغرفة على مواردها الذاتية من إشتراكات ورسوم الشهادات والتبرعات لدعمها مادياً لتحقيق طموحاتها وما تبتغيه من مستهدفات فى مجال الخدمات التجارية وتنظيم وتحديث الإمكانات والنظم كما حظيت بدعم بنك مصر فيما يخص التمويل وبعض التسهيلات البنكية. برغم قصور التمويل الذاتى المتاح للغرفة فى بداية نشاطها إلا أن أعضائها ومجلس إدارتها رفضوا مبدأ طلب المعونة من الحكومة وذلك تعظيما لمبدأ الإعتماد على الذات. وقد أنعكس هذا المبدأ الى مزيد من الثقة فى هذا الكيان الإقتصادى فزاد إقبال التجار الوطنيين على تدعيمها لقناعتهم بوطنية أهدافها نحو إنماء الإقتصاد والتجارة بالإسكندرية بصفة خاصة ومصر بصفة عامة.

الغرفة التجارية والمشاركة فى الجوانب السياسية والإقتصادية:

ومنذ السنوات الأولى لإنشاء الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية كان لها دور إيجابى وبارز فى المجالات العامة وتنظيم امور الثغر مثل تحديد قوائم المرشحين لإنتخابات البلدية وتمثيلها بمندوبين فى لجان إصلاح الميناء وهيئات المحلفين بالمحاكم التجارية المختلطة. كما دأبت الغرفة على إثبات تواجدها الإجتماعى ، فأسهمت فى علاج الكثير من الآثار السلبية سواء الإقتصادية أو الإجتماعية التى ترتبت على الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أيضا لم يغفل أعضاء الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية أهمية وحتمية دعم وتوطيد الروابط الوثيقة مع نظرائها من الغرف التجارية والهيئات والإتحادات والتنظيمات التجارية داخل مصر أو خارجها. وقد أدى ذلك الى إزدهار دور الغرفة وعلت مكانتها وأتسع نطاق اعمالها ولمست كافة الدوائر التجارية ليس بالأسكندرية فحسب بل فى مصر والعالم الخارجى الدور الإقتصادى والإجتماعى الفعال الذى تقوم به الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية.

ولمواكبة التغيرات الإقتصادية المتلاحقة والسريعة لم يكن أمام الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية إلا أن تساير هذا التغير بالتخطيط العلمى - كعهدها دائماً - لتطوير وتعظيم دورها الرائد لخدمة الإقتصاد الوطنى. فعملت الغرفة على إرساء قواعد وضوابط لإثراء النواحى المالية بسياسات علمية للإرتقاء بالأداء ودعم الإستقرار المالى مع الإعتماد على المصادر الذاتية للتمويل وزيادة حجم أوجه الإستثمار وتنوعه داخل سلة محفظة الأوراق المالية ، كما عملت الغرفة على زيادة الإحتياطى العام كدعامة أساسية لإقتصاديات الغرفة.

الغرفة التجارية والمشاركة في الجوانب الإجتماعية:

لم تغفل الغرفة دورها الإجتماعى ، فقد كان لها دوراً بارزاً فى خدمة المجتمع سواء على مستوى محافظة الإسكندرية أو على مستوى الجمهورية .. فعلى سبيل المثال بلغ إجمالى إسهامات الغرفة من إحتياطها العام لرفع المعاناة عمن تعرضوا لكوارث (العائدون من حرب الخليج ، ومنكوبى زلزال عام ١٩٩٢، إعانات منكوبى السيول ، إقامة مدرسة بالإسكندرية ، تحسين خدمات تموينية ، الإسهام فى علاج الفشل الكلوى بالإسكندرية) ٢,٣١١٠,٠٠٠ مليون جنيه مصرى ، بالإضافة الى تبرعات قدمها رئيس الغرفة ونائبيه وصلت الى ٩٠٠,٠٠٠ ألف جنيه مصرى لبناء ثلاث مدارس بالإسكندرية ، هذا بخلاف تبرعات التجار لإقامة قرية بصعيد مصر للمتضررين من السيول بلغت جملة ما تحصل عن طريق الغرفة لهذه الأغراض ٩٠٣,٧٢٩,٥٠٠ ألف جنيه مصرى.

كما عملت الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية على رعاية التجار الذين يتعرضون لأزمات مالية أو إجتماعية أو صحية فأنشأت نظام لتوفير هذه الرعاية .. وقد تجلى ذلك بوضوح عام ١٩٩٧ عندما شب حريق بسوق سوريا آتى على كامل محلات ٢٨ تاجرا ، فأسهمت الغرفة بالتبرع بمبلغ ١٤٠,٠٠٠ ألف جنيه مصرى لهؤلاء التجار.

أيضا أسهمت الغرفة فى دعم جمعية رعاية العاملين بالغرفة ، وقد تدرجت إسهامات الغرفة لهذا الغرض خلال السنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٩٦ من ٦,٠٠٠ آلاف جنيه مصرى الى ٦٠,٠٠٠ ألف جنيه مصرى ارتفعت الى ١٠٠,٠٠٠ ألف جنيه مصرى عام ١٩٩٧ . بالإضافة الى أن الغرفة تعمل على رفع معدلات أجور العاملين ورفع مستواهم المعيشى فزاد متوسط أجر العامل فى العام من ٢٢٣٦ جنيه مصرى عام ١٩٨٩ الى ٨٣٤٥ جنيه عام ١٩٩٦ بمعدل نمو نسبته ٣١٧%.

وإيمانا من القيادة السياسية و التنفيذية فى وطنية أهداف الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية وفى قدراتها الفنية والإدارية فقد صدر قرار بأن تتولى الغرفة إدارة سوق الخضر والفاكهه بمحافظة الإسكندرية وكذلك ذلك عام ١٩٥٥ وتبعية السوق على هذا النحو للغرفة التجارية ، وضعها فى مجال تنفيذى تجارى تموينى يخدم كل من :

- تجارة الجملة للخضر والفاكهة.
- رعاية المنتجين الزراعيين والقضاء على الوسطاء والسماسرة.
- توفير الأمن الغذائى فى مجموعات سلع تعد ذات أهمية غذائية.
- تنظيم حركة هذه التجارة والإشراف على جميع نشاطات السوق.

يتضح مما سبق أن إدارة الغرفة للسوق كانت له إنعكاسات إقتصادية مباشرة وأيضا إنعكاسات إجتماعية مباشرة متمثلة فى الحفاظ على حقوق التجار ومنع فرض سيطرة بعض التجار الجشعين على حركة البيع والشراء .. فإدارة السوق من خلال الغرفة أدى الى وجود جو من الأمن فأصبح التاجر آمن على سلامة منتجه وسرعة تسويقة ، أيضا المستهلك أصبح يجد المنتجات بأسعار تتناسب مع مستوى معيشته.

ونتيجة للتطور فى حجم التجارة بالسوق من بيع وشراء وأيضا لعدم مناسبة إمكانات السوق للمتطلبات الحالية ، فإن الغرفة بذلت مجهوداتها وإتصالاتها المكثفة مع المسئولين بالمحافظة لتطوير وتحديث السوق ، وقد إستجابت القيادة التنفيذية لهذا المطلب الحيوى وتم تخصيص قطعتى ارض لهذا الغرض أحدهما شرق الأسكندرية بمنطقة أبيس (بمساحة ٤٠ فدان) والثانية بغربها بمنطقة العامرية (بمساحة ١٠ افدنة) وفور صدور القرار شرعت الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية فى البدء للتخطيط على أعلى مستوى وبمساهمة من بعض أعضاء مجلس إدارة الغرفة (أصحاب المجموعة الإستشارية العربية) بوضع وتقديم المشروع التنظيمى لإقامة كل من السوقين الجديدين قدمته المجموعة هدية لمجلس إدارة الغرفة . وقد تضمن المشروع التنظيمى كافة ابعاد وحصص وبرامج وتقسيمات السوق وأسلوب تنفيذه وتمويله ونوعيات وحداته وإجراءات وطبيعة إقتناء هذه الوحدات وأسس تكلفة كل منها والتزامات ومسئوليات الغرفة وتنظيم المعاملات المالية .

تعميقا لمستهدفات التجارة وتأكيدا لدور العلم فى دفع عجلة التنمية فقد وضع مجلس إدارة الغرفة المصرية بالإسكندرية خطة لإنشاء معهد تجارى تسويقى على أحدث سبيل العصر ووسائل العلم الحديث فى مجالات التسويق لتخريج متخصصين فى العلوم التسويقية الحديثة المعاصرة فى شتى فروع التجارة والصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من المجالات . ويعتمد تمويل هذا الصرح العلمى على التمويل الذاتى - كعهد الغرفة دائما - بإكتتاب من كبار رجال المال والتجار ورجال الأعمال والإقتصاديين ليس من أبناء الإسكندرية فقط ولكن من كل أبناء مصر لإقامة هذا الصرح العلمى .

إستكمالا لدور الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية لدعم الجانب الإجتماعى والصحى فقد وافق مجلس إدارة الغرفة على تنفيذ مشروع للرعاية الصحية لتجار الإسكندرية واسرهم . وتمويل هذه المشروعات يتم بالمساهمات الذاتية للغرفة ومشاركات التجار طالبى الخدمة وتبرعات التجار ورجال الأعمال ، وتقوم الغرفة حاليا بإستكمال الإجراءات والدراسات لإنشاء مستشفى يوفر الخدمة والرعاية الطبية العامة والمتكاملة لمجتمع الإسكندرية والتجار وأسرهم .

١ - ب دور الغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية

فى مشروع

إعادة رونق التراث المعمارى والنسق الحضارى لمدينة الأسكندرية

مما لا شك فيه فإن القيادة التنفيذية بمحافظة الإسكندرية قد إعتمدت على آليات غير تقليدية فى تنفيذ برامج خطة تطوير وتجميل مدينة الإسكندرية حتى تعود لسابق عصرها ورونقها وتصبح قولاً وفعلاً عروس البحر الأبيض المتوسط .

وقد كانت الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية أحد أهم الآليات التى إعتمدت عليها القيادة التنفيذية بالإسكندرية لما لها من تاريخ وطنى يؤهلها للقيام بهذه المهمة ، وأيضا بما تملكه من إمكانات إدارية وفنية ومادية تمكنها من الغوص فى أعماق المجتمع السكندرى للإرتقاء به فى شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية .. الخ. وقد تزامن إحتفال الغرفة التجارية بعيدها الماسى مع بداية خطة تطوير وتجميل مدينة الإسكندرية فالغرفة التجارية بالإسكندرية لها السبق والمبادرة فى إعادة تأهيل وتجميل مواقع هامة بالإسكندرية وإثراء نسقها الحضارى ، مما أوجد نوع من الثقة لدى القيادة التنفيذية للإعتماد عليها فى تنفيذ ومتابعة مشروعات تطوير وتجميل مدينة الإسكندرية. وكان من مظاهر هذه الثقة إتفاق السيد اللواء/ محافظ الإسكندرية والسيد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالإسكندرية على إبرام بروتوكول للتعاون بينهما ينص على أن:

- تقوم الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية بإدارة ومتابعة تنفيذ أعمال إنجاز عمليات إعادة تأهيل وتطوير وتجميل مدينة الإسكندرية وإثراء نسقها الحضارى والتى تتم عن طريق مقاولى المعمار الذين ترسو عليهم أى من العمليات (دون إجراء مناقصة) التى ينطبق عليها بنود هذا البروتوكول وبالمواقع التى يحدد تنفيذها السيد اللواء/محافظ الإسكندرية بمدينة الأسكندرية.

- تتولى الغرفة تنفيذ ما سبق بإستخدام الأموال التى تتيحها المحافظة لهذه الأغراض من المصادر التالية:

١ – صافى حصيلة إيرادات ومصروفات ما تقيمه الغرفة من معارض تسويقية للمنتجات والصناعات المصرية على ارض المحافظة بمنطقة الشاطبى (موقع كوته) والتى حددتها المحافظة لتستخدمها الغرفة بدون مقابل بهدف إستخدام عائدها فى تنفيذ عمليات تجميل وتطوير المدينة.

٢ – ما تتلقاه الغرفة من أموال مساهمات الغير وما يقدمه الأفراد والشركات والهيئات مباشرة من مشاركات فى هذا المشروع ممن يستفيدون بشكل مباشر أو غير مباشر من مشروعات تجميل المدينة لمواقع تتبعهم أو غيرها.

- تقوم الغرفة بفتح حساب خاص بإسمها مميزا بإسم مشروعات تجميل المدينة لدى أحد البنوك يودع به كافة ما يرد لهذا المشروع من موارد ويخصم عليه بما يخص على هذا المشروع من إستخدامات ويكون حق السحب بشيكات والتخاطب بشأن حركته من لهم حق السحب من البنوك بالغرفة التجارية بعد المراجعة المالية التى تتم من الجهاز المخصص لذلك بالغرفة التجارية.
- تقوم الغرفة فى ضوء هذا البروتوكول وفى إطار الضوابط المحددة ببنوده السابقة بتنسيق الإجراءات والبرامج وإبرام العقود مع مقاولى التنفيذ وتلقى مستخلصات إنجازاتها وتنظيم وصرف مستحقاتها والتخالص بشأنها وذلك لحساب عمليات البروتوكول.

- تقوم الغرفة التجارية بإعداد مركز مالى كل ستة أشهر لما ينتظم بهذا البروتوكول من أعمال وضوابط ويعتمد هذا المركز من مجلس إدارة الغرفة التجارية ليعرض على السيد اللواء المحافظ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعتماد مجلس الإدارة.
- بموجب بنود هذا البروتوكول تكاد تكون الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية هى الجهة الرسمية الوحيدة التى تتلقى مساهمات أهل الإسكندرية لتطوير وتجميل مدينتهم ، حتى إذا أصر بعض المساهمين على أن تكون مساهماتهم من خلال محافظة الإسكندرية فإن المحافظة تعيد تلك المساهمات مرة أخرى للغرفة التجارية لتدرجها فى خطة التطوير والتجميل ، تلك الخطة التى تنقسم الى عدة مراحل:

المرحلة الأولى:

والتى بدأت فى ١٩٩٨/٣/٢ وانتهت فى ١٩٩٨/٦/٣٠، وقد بلغت جملة الاسهامات منها ١,٣١٧,٥٨٠ مليون جنيه مصرى ، كان مجموع مساهمات الهيئات والشركات ٧١٠,٠٨٠ الف جنيه مصرى منها ٣٢٠,٠٠٠ مساهمة من الغرفة التجارية ، أما مساهمات الأفراد فقد بلغت ٦٠٧,٥٠٠ الف جنيه مصرى.

المرحلة الثانية:

والتى بدأت فى ١٩٨٨/١٠/١ وانتهت فى ١٩٩٩/٦/٣٠ فقد بلغت جملة المساهمات فيها ٦,٩٩٨,٦٧٠ مليون جنيه مصر،كان نصيب مساهمات الشركات والهيئات ٥,٠٣٠,٤٠٢ مليون جنيه مصرى ، أما نصيب الأفراد فكان ١,٩٦٨,٢٦٨,٨ مليون جنيه مصرى.

المرحلة الثالثة:

والتى بدأت فى ٢٠٠٠/١٠/١ والتى سوف توشك على الانتهاء فى ٢٠٠١/٦/٣٠ فقد بلغت الإسهامات فيها ٩,٧٢٠,٠٠٠ مليون جنيه مصرى كان نصيب إسهامات الشركات والهيئات فيها ٨,٥٣٠,٠٠٠ مليون جنيه مصرى بينما كانت مساهمات الأفراد ١,١٩٠,٠٠٠ مليون جنيه مصرى.

بإلقاء نظرة سريعة على إجمالى الإسهامات سواء بالنسبة للشركات والهيئات أو الأفراد سوف نلاحظ تنامى حجم تلك الإسهامات بشكل كبير جداً مما يدل على عمق وحب أهل الإسكندرية على إختلاف إتجاهاتهم وإنتمائتهم لمدينتهم ورغبتهم الأكيدة فى المشاركة والإسهام فى تطوير ورفع شأن مدينتهم والجدول التالى يوضح تطور حجم تلك الإسهامات.

جدول ( ) إسهامات الشركات والهيئات

والأفراد فى تطوير وتجميل مدينة الأسكندرية

	إسهامات الشركات والهيئات	إسهامات الأفراد	الإجمالى
المرحلة الأولى	٧١٠,٠٨٠	٦٠٧,٥٠٠	١,٣١٧,٥٨٠
المرحلة الثانية	٥,٠٣٠,٤٠٢	١,٩٦٨٢٦٨	٦,٩٩٨,٦٧٠
المرحلة الثالثة	٨,٥٣٠,٠٠٠	١,١٩٠,٠٠٠	٩,٧٢٠,٠٠٠
الإجمالى	١٤,٢٧٠,٤٨٢	٣,٧٦٥,٧٦٨	١٨,٠٣٦,٢٥٠

المصدر: البروتوكول المبرم بين محافظة الأسكندرية والغرفة التجارية المصرية بالأسكندرية – عمليات إدارة مشروعات النسق الحضارى لحساب المحافظة .

مازال هناك مرحلة أخرى رابعة تقدر ميزانيتها بحوالى ١,٧٣٩٥٤٠ مليون جنيه مصرى سوف تبدأ بعد الإنتهاء من المرحلة الثالثة .

الحاقاً للبروتوكول المبرم بين محافظة الإسكندرية وبين الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية أعدت المحافظة ما يسمى "عقود مقاولة أعمال" وهى عقود الهدف منها هو ضمان الجدية والجودة وتحديد التزامات ومسئوليات الأطراف المساهمة والمشاركة فى تنفيذ مشروعات التطوير . ومن أمثلة تلك العقود ذلك الذى يبرم لتطوير محطات خط ترام محطة الرمل بالإسكندرية حيث يحرر هذا العقد بين خمسة أطراف هم:

- الطرف الأول: محافظة الإسكندرية ويمثلها السيد اللواء المحافظ .
- الطرف الثانى: الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية ويمثلها السيد المهندس/رئيس مجلس الإدارة .
- الطرف الثالث: ويمثله الممول لتنفيذ المشروع .
- الطرف الرابع: المكتب الإستشارى للمشروع لأعمال التصميم والتنفيذ ويمثله مهندس نقابى متخصص من المكتب .
- الطرف الخامس: ويمثله المقاول المنفذ للمشروع .

الهدف من إبرام تلك العقود – كما سبق الإشارة الى ذلك – هو التنسيق بين الأطراف الخمسة فى تنفيذ برامج ومشروعات تطوير محطات ترام الرمل ، كما أنها تحث جميع الأطراف على التعاون والتنسيق فيما بينها لوضع تصور شامل بداية من التصميم الى التمويل ثم التنفيذ والإستلام والمتابعة .. وينص التعاقد على أنه إذا اخل أحد من الأطراف الخمسة بمسئولياته وإلتزاماته فى أى مرحلة من مراحل المشروع فإن الإجراءات

القانونية تتخذ تجاهه المسئول عن ذلك من خلال محاكم مجلس الدولة بالإسكندرية للفصل قضائيا فيما ينشب من نزاع يخص الأعمال الموضحة بالعقد .

ايضاً إيماناً من القيادة التنفيذية بأهمية إستمرارية المشروعات وتدعيما لفكر التنمية المتواصلة فقد تم الإتفاق بين محافظة الإسكندرية ممثلة فى السيد اللواء المحافظ والغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية ممثلة فى السيد رئيس مجلس الإدارة على إبرام "عقد مقاولة صيانة لأعمال مشروع إعادة رونق التراث المعمارى والنسق الحضارى لمدينة الإسكندرية" لعام ٢٠٠١ . وجاء ابرام هذا العقد كخطوة تالية لعمليات تنفيذ أعمال مشروعات وبرامج تجميل محافظة الإسكندرية حفاظاً عليها من التدهور والهلاك ولتنفيذ هذه الخطوة قامت الجهات المسئولة بوضع جدول زمنى للمشروعات التى تم تنفيذها فى المراحل الثلاث الأولى وذلك لصيانة ونظافة وغسيل العقارات التى تم تجميلها وتطويرها مع الإستعانة بمكتب إستشارى - متخصص فى أعمال الصيانة - حدد شروط التعاقد والمواصفات الفنية . ولضمان جدية العمل وجودته ، نص العقد على أنه فى حالة عدم الإلتزام أو مخالفة أى بند من بنود العقد فإن من حق المحافظة إتخاذ الإجراءات القانونية التى ينص عليها العقد . كما نص العقد أيضا على انه فى حالة حدوث إختلاف فى الرأى بين المكتب الإستشارى ومقاول التنفيذ فإنه يتم الرجوع الى أعضاء اللجنه العليا للمشروع المشكلة بقرار السيد اللواء المحافظ والتى يمكن أن ينضم اليها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المختص فى مجال الخلاف .

جدير بالذكر أن بمجرد أن أخذت عقود مقاولة الصيانة طريقها للتنفيذ على أرض الواقع حسب الجدول الزمنى المعد لذلك - خاصة فى الميادين العامة - نمى نوع من الثقة والمصداقية بين أفراد المجتمع السكندرى والسلطة التنفيذية .. فقد إقتنع كل فرد بجدية السلطة التنفيذية ومصداقيتها فى تنفيذ مشروعات متكاملة لإعادة رونق التراث المعمارى والنسق الحضارى لمدينة الإسكندرية والعمل على الحفاظ عليها للأجيال القادمة . وقد انعكس ذلك على سلوك أفراد المجتمع فأحسوا أنهم يمتلكونها ونمى لديهم وعى بضرورة وأهمية مشاركتهم للسلطة التنفيذية فى العمل على إستمرارية تلك المشروعات وقد تجسد ذلك فى صورة مساهمات مادية ومشاركات بالجهد فى التوعية للحفاظ عليها من أيدى بعض العابثين .

تقديرا من القيادة التنفيذية وإعترافا منها بمجهودات المساهمين فى مشروعات التطوير سواء الأفراد أو الهيئات أو الشركات فإن المحافظة قد وضعت بروتوكول لتكريمهم .. حيث نص التعاقد مع المساهمين فى مشروعات خطة التطوير على ان من حق الممول وضع لافتات دعائية محددة المدة الزمنية خاصة به بالشكل والحجم الذى يحدده المسئولون بمحافظة الإسكندرية .

أيضا تتضمن مظاهر تكريم المساهمين إقامة حفل كبير يدعى له كبار المسئولين بالمحافظة يتقدمهم السيد اللواء المحافظ وأجهزة الإعلام ، ويحرص السيد المحافظ شخصيا على حضور هذه الحفلات والإلتقاء مع جميع العاملين فى المشروع المحتفى به ، ويخص سيادته عنايته الخاصة بتكريم القاعدة العريضة من العمال وصغار العاملين والفنيين .

وهذا الأسلوب والسلوك فى التعامل لا يقتصر فقط أثناء الإحتفال بتسليم المشروع ولكـــن يحـرص سيادته على التواجد الشخصى والمتابعة الميدانية اثناء تنفيذ المشروع ويحفز ويشجع العاملين به ، ويتم ذلك عدة مرات وفى ساعات مختلفة من اليوم سواء كان ذلك صباحاً ومساءاً ويحرص على التقرب من العمال ويســـتمع الى شكواهم وإيجاد الحلول الفورية لها .

٢ – المقاولون العرب كأحد نماذج مشاركة القطاع العام فى مشروع تنمية وتطوير مدينة الإسكندرية

بدأ المجتمع السكندرى رحلتة التاريخية نحو التنمية الشاملة مستعينا بكل ما يملـــك مـــن أدوات تمكنه من تحقيق أهدافه للإرتقاء بالمجتمع وبلوغ الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية . فـــهذه الأهداف لكى تصبح لها ترجمة حقيقية على ارض الواقع تتطلب جهدا وإخلاصا وتفانيا تشـــارك فيه الحكومة كل القطاعات الأخرى سواء كانت خاصة أو عامة وليس أحدهم دون الآخـــر .. فهذه القطاعات تتعاون وتنسق فيما بينها لتشارك الحكومة بجدية وفاعلية وتساندها فى خطواتهـــا لمواجهة التحديات والتغلب عليها .

من أهم القطاعات التى استندت عليها السلطة التنفيذية بمحافظة الإسكندرية لتنفيذ طموحات المجتمـع التنموية القطاع العام ممثلا فى شركة المقاولون العرب فرع مدينة الأسكندرية . هذا الصرح العريض فى غنى عـن التعريف به ، فإنجازاته تتحدث عن نفسها فى طول البلاد وعرضها وخارجها فى البلاد العربية وفى أعماق القـارة الأفريقية . فإنجازات الشركة فى المشروعات المدنية الضخمة وما تملكه من إمكانات إدارية وفنية جعل القيـــادة التنفيذية تقرر أن تسند لشركة المقاولون العرب تنفيذ المشروعات الضخمة وتقدم بذلك نموذجا يحتـــذى بـه للتعاون المثمر والبناء الذى يمكن أن ينشأ بين الحكومة والقطاع العام لتحقيق أهداف التنمية .

فكان أن صدر أمر تكليف من وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بناء على طلب محافظـــة الإسكندرية بأن تتولى شركة المقاولون العرب تنفيذ مشروعات تطوير مدينة الإسكندرية .

كانت بداية العمل فى المرحلة الأولى تحمل الكثير من التحديات ، نظراً لأن الوقت المتاح قصير جـــدا وحجم العمل المطلوب ضخم جدا وقبلت شركة المقاولون العرب برجالها وإمكاناتهـــا – كعـــهدها دائمـــا – التحدى كنوع من المشاركة الفعالة مع المجتمع–وإستطاعت أن تنجز العمل المطلوب فى الوقت المحدد وبـــالجودة المطلوبة ، وكان هذا العمل هو تنفيذ المرحلة الأولى من "مشروع تطوير وتوسيع طريق الكورنيش" الذى يـهدف الى حل مشكلة الإختناقات المرورية والإزدحام الشديد والذى يسببه الزيادة الكبيرة فى عدد السيارات خاصـــة فى فصل الصيف .

حيث بدأت المرحلة الأولى من المشروع فى ١٩٩٨/٣/٢ وانتهت فى ١٩٩٨/٦/٣٠ بطول حـــوالى ٢,٦ كيلو متر وبتكلفة تقديرية تسعة مليون جنيه مصرى . أما المرحلة الثانية فقـــد بـــدأت فى ١٩٩٨/١٠/١

وانتهت فى ١٩٩٩/٦/٣٠ بطول حوالى ثلاثة كيلو متر وبتكلفة تقديرية عشرون مليون جنيه مصرى. أما المرحلة الثالثة فقد قاربت على الإنتهاء فى صيف عام ٢٠٠١ .

ولضخامة الأعمال التنفيذية لهذا المشروع ولمزيد من المشاركة المخلصة فقد قرر المسئولون بالشركة تسخير كافة إمكاناتهم الفنية والإدارية ومعداتهم وإستمرار العمل فى المواقع التنفيذية اربعة وعشرون ساعة يوميا.

ولم يقف دور المقاولون العرب عند الإشتراك فى تنفيذ مشروع تطوير وتوسيع طريق الكورنيش بل إمتد الى داخل المدينة فقامت بتنفيذ مشروعات تطوير وتجميل بعض الميادين مثل :

تجميل وتطوير ميدان محطة مصر (ميدان الشهداء)

تلك المنطقة التى كثرت الشكوى من إزدحامها بالباعة الجائلين وكثرة المتسولين وإشغالات الطريق مما يعوق حركة المرور ويعطى إنطباعا سيئا عن مدينة الإسكندرية للقادمين اليها عبر خطوط السكك الحديدية. وبعد تنفيذ المشروع والإنتهاء منه أصبح الميدان الآن يعكس وجه حضارى وجمالى لمدينة الإسكندرية ، كما حقق الإنسياب المرورى للمنطقة.

تجميل وتطوير موقف سيارات محرم بك (المنشية الجديدة) :

هذا المشروع إستكمالا لمشروع تطوير وتجميل ميدان محطة مصر ، حيث تم إختيار هذا الموقع بديلا عنه لنقل موقف السيارات اليه. ويمتاز الموقف الجديد بتخطيطه وتنفيذه على أعلى المستويات حيث تم الإستعانة بالتصميم القديم للميدان مع إدخال بعض اللمسات الجمالية الحديثة مثل إنشاء النافورات والفوانيس التى صممت على الطراز الرومانى.

تطوير وتجميل ميدان الخديوى:

إيمانا من شركة المقاولون العرب بأهمية الحفاظ على الآثار والتراث فقد قامت الشركة بتطوير ميدان الخديوى مع الإهتمام بإبراز قيمته الأثرية التى تمتد الى العصور اليونانية والرومانية القديمة. أيضا تم وضع تمثال للخديوى إسماعيل محاط ببعض التصميمات الجمالية من الرخام والأشجار.

مشروع كوبرى صينية محرم بك:

تقاطع صينية محرم بك يمثل المدخل الجنوبى لمدينة الإسكندرية ومحوراً مرورياً هاماً للقادم والخارج من المدينة وأيضا للمتجه الى مناطق الإصطياف. وقد أكدت الدراسات ضرورة وجدوى عمل تقاطع من خلال كوبرى بمستويين ذو أربعة مداخل لخدمة إتجاهات الدوران الأربعة. وأسند تنفيذ هذا المشروع لشركة المقاولون العرب لما لها من خبرة فى هذا المجال .

فكانت الشركة كعهدها دائما عند حسن الظن بها حيث تم الإنتهاء منه فى نصف الوقت المقـــدر لذلك وبكفاءة وجودة عالية ، وهذا الجهد لم يكن من جانب الشركة فقط بل سانده جهد القيادة التنفيذية فى توفير التمويل (فى عام ونصف بدلا من ثلاث أعوام) وتزليل كافة العقبات .

هذا التعاون بين شركة المقاولون العرب والقيادة التنفيذية كان له ابلغ الأثر لعدة شركات أخـــرى ، حيث إستثار ذلك تلك الشركات لتحذو حذو شركة المقاولون العرب طالما أن القيادة التنفيذية تساند وتعـلون فى توفير الإمكانات وتذليل العقبات .

إنشاء كوبرى إستانلى:

أيضا من أهم مشروعات تطوير مدينة الإسكندرية والتى يعتبرها المسئولون صرحـــا شامخـــاً ويمثـــل إضافة حضارية لمدينتهم هو مشروع إنشاء كوبرى إستانلى داخل البحر والذى قامت شركة المقاولون العـــرب بتصميمه وتنفيذه بشكل يتشابه مع الطراز المعمارى لقصر المنتزه أحد علامات الإسكندرية السياحية ، فكـــان محل إعجاب وفخر لأهل الإسكندرية . ويهدف هذا المشروع الى تسهيل حركة المرور وإختصار الطريـــق ممـــا يؤدى الى تقليل إستهلاك الوقود والوقت فى حدود ٢٥% - ٣٠% تقريبا خاصـــة أثنـــاء فصـــل الصيـــف المزدحم .

ومن الإنجازات التى أخذها على عاتقها شركة المقاولون العرب تنفيذ مشروعات أنفاق المشاة بطريـــق الكورنيش والتى أصبح هناك ضرورة ماسة لها بعد توسيع طريق الكورنيش والتى بمقتضاها اصبح هناك خطـــورة على المشاة لعبور الطريق .

لم يقتصر دور شركة المقاولون العرب على أعمال البناء ورصف وتجميل الطرق ولكن أمتـــد دورهـــا لتلعب الشركة دورا إجتماعيا هاما أثناء انهيار أو تصدع بعض المبانى السكنية - فالمحافظة تعتمد على إمكانـــات وخبرات الشركة فى مواجهة مثل هذه الكوارث .. والشركة لا تتوانى عن تلبية طلب المحافظـــة ومســـاندتها بتوفير الفنيين والمعدات اللازمة ومن أمثلة ذلك عندما انهارت ثلاث عمارات بمنطقة محرم بك وأيضـــا منطقـــة الدخيلة .

لا يقف دور شركة المقاولون العرب عند تصميم وتنفيذ المشروعات ولكنها أيضا تقوم بجميع أعمـــال الصيانة اللازمة لتلك المشروعات إيمانا من الشركة بأهمية الصيانة فى الحفـــاظ علـــى المشـــروعات وضمانـــا لإستمراريتها بما يتمشى مع متطلبات التنمية المستدامة أحد آليات التنمية الشاملة .

٣ - بعض نماذج الممارسات للمشاركة مع الدولة من قبل القطاع الخاص وأهم الإنعكاسات التنموية.

ترتكز التنمية الشاملة على أساس من المؤازرة والمشاركة الكاملة والتنسيق والتعاون التام بين الجهود المبذولة لكافة المؤسسات الحكومية والخاصة. فقد فرضت سياسات الإصلاح الإقتصادى وبرامج التكييف الإقتصادى الهيكلى على الحكومة ضرورة تفعيل وتطوير آلياتها الإقتصادية والإجتماعية لمواجهة أى تأثيرات سلبية تؤثر على دفع عجلة التنمية الشاملة. فمواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية التى تعرقل نمو المجتمع لن يتأتى عن طريق الحكومة منفردة وفى غيبة القطاع الخاص ، فلا غنى عن إسهام القطاع الخاص الوطنى الجاد الذى تكمن داخله العزيمة والإصرار ، وتتوافر لديه الخبرة وتتعاظم رغبته فى أن يدعم تنمية المجتمع ، ويقيم مشروعاته التى تعود بالنفع على المجتمع بمختلف قطاعاته وطوائفه.

ولعلنا فى إطار طرحنا للتعاون المثمر بين الحكومة والقطاع الخاص وإنعكاساته التنموية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة ، نقدم نموذجين من أبناء الإسكندرية الوطنين ولمحة سريعة لبعض مساهمتهما ومشاركتهما فى مشروعات محافظة الإسكندرية لإعادة رونق التراث المعمارى والنسق الحضارى لمدينة الإسكندرية وهذان النموذجان يعكسان مدى التأثر الإيجابى بالشخصية القيادية الصادقة التى تميز الرئاسة التنفيذية لمحافظة الإسكندرية ، والتى غرست بذور الحب والثقة فى نفوس المستثمرين ورجال الأعمال الأمر الذى أدى الى العمل الجاد المتميز الذى تجسد فى إضافات جديدة وحقيقية للمجتمع السكندرى وقد تناولت الدراسة الميدانية نموذجين من القطاع الخاص وهما:

شركة كيروسيز للإنشاء والتعمير.

شركة الخليج للإستثمار العقارى.

وقد تم إختيار هذين النموذجين لما لهما من سبق فى أعمال المشاركة مع القيادة التنفيذية ، بالإضافة الى توفر الحرص من قبل رئاستهما على العطاء الذاتى مع الإستمرارية فى هذا العطاء وبالتالى فإن مشاركته المستمرة الذاتية كسبتهما الوظيفة التعليمية للمشاركة والشعور بالسعادة لمتابعتها ، وما حققته من تنمية ، فإستمرا فى العطاء المتره دون توقف ، وبالتالى تمت إنجازات متعددة فى التطور ، دون الإرتباط أو الإنتظار بالتكليف للمشاركة بخطة المحافظة أو بأساليبها وآلياتها لأن جهودهما وعطائهما كان ذاتيا من البداية وإستمر ذاتيا فتم إنجاز العديد والعديد المتنوع من المشروعات.

ونظرا لأنه توفرت فى هذين النموذجين أشكالا متميزة من المشاركة مبنية على العطاء المتره والمؤسس على الحب الخالص. حيث تبين من الدراسة الإستطلاعية أن النموذجين عبرت أعمالهما وجسدتا نماذج الحب الخالص الذى ارتكزت عليه أعمال المشاركة سواء فى أعمال التطوير التى تمت لتطوير مسجد سيدى بشر من قبل الشركة الأولى والتى يرأسها وطنى مسيحى وتطوير كنيسة سان انطوان من قبل شركة الخليج والتى يرأسها

وطنى مسلم . فضرب النموذجان سيمفونيه وطنية رائعة عن عمق الوحدة الوطنية المتأصلة والكامنة فى جذور المجتمع المصرى بصفة عامة وفى مجتمع الإسكندرية بصفة خاصة . من منطلق كل الأسباب السابقة كان لابد من إختيار هذين النموذجين للدراسة الميدانية لإظهار مزيد من العمق للجوانب التى ارتبطت بهذا النوع من المشاركة . وقد كانت أهم النتائج الميدانية فى ضوء الوقت المحدود الذى خصص للدراسة الميدانية لهذين النموذجين على النحو التالى:-

٣- أ النموذج الأول: شركة كيروسيز للإنشاء والتعمير :

يتركز نشاط هذه الشركة فى مجال الإستثمار العقارى ، ويرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ/ عصمت ناثان أحد أبناء مدينة الإسكندرية الذين لا يبخلون بأى جهد لتنمية مدينة الإسكندرية . وقد تجلى ذلك بمبادرته التلقائية والشخصية والتى تقدم بها للمحافظة للمساهمة فى مشروع تجميل وتطوير عدة مشروعات منها:

١- تطوير مدخل مطار النزهة بالإسكندرية:

وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الرسمية بحى شرق . وقد شملت تلك المساهمات إنشاء سور على الطراز الفرعونى على طول مدخل المطار ، بالإضافة الى تطوير وتجميل الحدائق وزراعتها بالأشجار والنخيل مع تركيب مصابيح إضاءة . وقد تم الإنتهاء من جميع الأعمال التنفيذية للمشروع قبل موعدها المتفق عليه بأسبوع . وكان للمتابعة المستمرة والدائمة من السيد/ محافظ الإسكندرية والسيد/ رئيس مجلس إدارة الشركة والتى كانت غالبا تتم يوم الأحد من كل أسبوع أبلغ الأثر فى تحفيز وإستثارة العاملين فى الموقع التنفيذى للمشروع والتغلب على تحدى ضيق الوقت والإنتهاء من المشروع قبل موعد التسليم بأسبوع مع مراعاة الجودة فى كل مراحل العمل .

والجدير بالذكر أن هذا المشروع إستثار الأجهزة الرسمية ممثلة فى حى شرق لإكمال الصورة الجمالية للمنطقة فإمتدت يد التجميل والتطوير لتشمل عزبة الرحمة المواجهة للمطار ، فتم إعادة تشجير السور المحيط بالعزبة والسور الملاصق للمطار ورصف الطريق وتم دهان البردورات . وقد روعى فى تصميم المشروع أن يتماشى مع الطراز المعمارى الأثرى الذى يميز مدينة الإسكندرية .

ويعتبر هذا المشروع من اوائل المشروعات التى شاركت بها شركات القطاع الخاص فى تجميل وتطوير مدينة الإسكندرية قبل إبرام البروتوكول بين الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية ومحافظة الإسكندرية ، وهو من المساهمات التى تمت بشكل ذاتى وبتلقائية وبدون تكليف مسبق من الجهات الرسمية التنفيذية بالمحافظة .

المشروع ودوره فى إستثارة جهود المشاركة :-

بعد الإنتهاء من أعمال مشروع تجميل وتطوير مدخل مطار النزهة ، أقيم احتفال فى قاعة كبار الزوار بالمطار بحضور السيد محافظ الإسكندرية ودعى اليها كبار المسئولين من القيادات الشعبية والتنفيذية ولفيف من رجال الأعمال والمستثمرين . وفى هذا الإحتفال ألقى السيد المحافظ كلمة عبر فيها عن شكره وشكر المجتمع السكندرى لجميع العاملين بالشركة وخاصة السيد رئيس مجلس إدارتها ، لما قاموا به من إنجاز كان له أبلغ الأثر

فى رسم صورة حضارية جميلة للقادمين للمدينة عن طريق المطار ، فهذا الطريق هو البوابة الأولى التى يمـــر بهـــا القادم الى مدينة الإسكندرية وهى التى تعطى الإنطباع الأول عن المدينة . وأكد على أن إنجاز هذا المشـــروع تم بمبادرة تلقائية وشخصية من السيد رئيس مجلس إدارة الشركة لحماسه للمساهمة فى هذا المشروع بمجرد علمـــه بأن هناك بعض العقبات التى تقف حائلاً دون تنفيذه - بالرغم من أهميته كواجهة لمدينـــة الإســـكندرية - وأن الجهات المسئولة غير قادرة على تنفيذه وحدها بدون مساهمة ومساعدة من رجال الأعمال .

وقد كان للكلمة التى ألقاها والمعانى التى حملتها بين سطورها عن أهمية دور مشاركة القطاع الخـــاص ورجال الأعمال فى دفع عجلة التنمية ابلغ الأثر فى نفوس الحاضرين وإستثارتهم وتحفيزهم للسير علـــى نفـــس الدرب الذى سلكته شركة كيروسيز ، فتوالت المبادرات الشخصية والتلقائية من رجال الأعمـــال للمســـاهمة والمشاركة فى مشروعات تجميل وتطوير مدينة الإسكندرية دون أن تطلب السلطة التنفيذية الرسمية منهم وذلـــك ، وهذا يعد سبق يحسب لشركة كيروسيز للإنشاء والتعمير .

مشروع ترميم وتطوير مسجد سيدى بشر:

شاركت كيروسيز للإنشاء والتعمير أيضا فى مشروع تجميل وتطوير مسجد سيدى بشر بمبادرة تلقائيـــة من رئاسة إدارة الشركة بمجرد علمها بتوقف الشركة التى تقوم بالأعمال التنفيذية للمشروع ، فتولت الشـــركة هذا المشروع والتى قدرت تكلفته المبدئية ١٠٠,٠٠٠ ألف جنيه مصرى تقريبا وصلت بعـــد الإنتـــهاء مـــن المشروع الى أكثر من مليون جنيه مصرى .

وقد تضمنت أعمال تجميل وتطوير مسجد سيدى بشر أعمالا متعددة أهمها:

- تطوير التصميم المعمارى للمسجد بزرع أعمدة لإنشاء القبه الرئيسية أعلى سطح المسجد بالإضافـــة الى إنشاء نهاية اعلى المأذنة لتصبح مواكبة للطراز المعمارى للقبة .
- إنشاء أعمدة وتيجان السور الملاصق للميضه .
- تنفيذ مداخل السلالم الجانبية المؤدية الى المسجد وكذلك السلم المؤدى الى دار المناسبات وتم تركيـــب جميع السلالم بالجرانيت الأحمر .
- تنفيذ السور السفلى المطل على شارع خالد بن الوليد .
- تنفيذ السور الفاصل بين الرصيف والزراعات المطلة على شارع خالد بن الوليد .
- تنفيذ تند المصلية المجاورة لدار المناسبات .
- ترميم وإضافة بعض الزخارف الإسلامية بالمسجد .
- زرع نخيل وأشجار فى المنطقة المحيطة بالمسجد .
- المشاركة فى عمل ترميمات من إحلال وتجديد ودهانات لقاعة المناسبات بالمسجد .

وقد أتسمت مشاركة ومساهمة شركة كيروسيز فى مشروع تجميل وتطوير مسجد سيدى بشر بالجديـــة والإلتزام فى العمل والجودة فى الآداء . مما حفز وحث أفراد المجتمع على المشاركة والمساهمة بالمال والجهد .

إنعكاسات روح المشاركة والمزيد من المشاركة في التطوير:

حفز هذا العمل أفراد المجتمع من رواد المسجد على المشاركة لزيادة تطوير المسجد بالتبرع بالمال والجهد ، فعلى سبيل المثال:

- تبرع أحد رواد المسجد بكساء جدران المسجد من الداخل بالرخام بتكلفة وصلت الى ربع مليون جنيه مصرى تقريبا .
- ساهم أحد المهندسين بتوفير العمال وجزء من مواد البناء .
- شارك بعض الأهالى بالمساهمة فى الجزء الباقى من مواد البناء .
- ساهم العمال الذين قاموا بتنفيذ المشروع بجزء من أجرهم أوكل الأجر .
- ساهم بعض رواد المسجد بتوفير مصابيح إضاءة كهربائية ، وعمل مظلة قماش فى ساحة المسجد الخارجية وتركيب مثلج ماء كما شارك رواد المسجد فى زراعة وتشجير المنطقة حول المسجد .

وقد قام شيخ المسجد بدعم هذه المشاركة بتنظيمها وتنظيم هذه الجهود والمساهمات مما حقق المصداقية حول تحقيق اهداف المشاركين كما شاركت وزارة الأوقاف بتأثيث المسجد وفرشه وأخذت على عاتقها القيام بأعمال الصيانة اللازمة للمسجد .

مما سبق يتضح أن مساهمة ومشاركة أفراد المجتمع بجهودهم الذاتية من مال وجهد فى مشروع تجميل وتطوير مسجد سيدى بشر جاءت نتيجة للدور التلقائى الذى قامت به شركة كيروسيز للإنشاء والتعمير . هذا الدور حفز العمل الخيرى والتطوعى لدى أفراد المجتمع ، وأفرز قيادة طبيعية قادته – والتى تمثلت فى شخص شيخ المسجد – لتنظيم مساهماتهم ومشاركتهم وحثهم على المزيد من بذل الجهد والمال .

وهذا يجسد فكرة وجود العطاء الفطرى لدى المجتمع السكندرى بمختلف طوائفه الدينية وطبقاته الإقتصادية والإجتماعية ، وهو مؤشر على صلابة وقوة الوحدة الوطنية التى تجمع كل المجتمع السكندرى تحت سماء مدينتهم:–

المشاركة فى أعمال التطوير للميادين :

أيضا إمتدت أعمال شركة كيروسيز للإنشاء والتعمير للمساهمة والمشاركة فى مشروعات تجميل وتطوير عدة مناطق داخل مدينة الإسكندرية من أهمها:–

- مشروع تجميل وتطوير ميدان محطة سيدى جابر:

يعتبر هذا الميدان واجهه لمدينة الإسكندرية للقادم والمسافر ، وقد شمل المشروع عمل ارصفة وتركيب مصابيح للإنارة وزرع نخيل وأشجار وتنظيم موقف للسيارات مما ساعد على انسياب حركة المرور .

- مشروعى تجميل وتطوير ميدان الإبراهيمية وشارع جواد حسنى:

رأت الشركة ان تقوم بتمويل وتنفيذ مشروعى ميدان الإبراهيمية وشارع جواد حسنى لإتصالهما ببعضهما وحتى يكون هناك تكامل وإتساق فى برامج خطة تجميل وتطوير مدينة الإسكندرية. وقد شمل هذان المشروعان على تمويل وتنفيذ التصميم الذى قام بإعداده إستشارى محافظة الإسكندرية ، فتم عمل أرصفة وبردورات وزرع اشجار ونجيل أيضا قامت الشركة بأعمال وتمويل مشروع تجميل الميدان الذى يقع فيه مقر الشركة بشارع مصطفى كامل:-

- مشروع تجميل وتطوير نقطة مرور مرغن:

تعتبر نقطة مرور مرغن مدخل طريق الإسكندرية الصحراوى. وقد شمل المشروع عمل أرصفة وزراعة أشجار ونخيل بالإضافة الى لمسة جمالية فنية بوضع تمثال فنى يعكس الوجه الفنى لمدينة الأسكندرية.

وأخيراً فإن شركة كيروسيز للإنشاء والتعمير عملت أيضا على القيام بدور إجتماعى بناء فى مجال التعليم حيث بذلت الشركة الجهود والمساعى المكثفة لدى الجهات المسئولة لإنهاء إجراءات تخصيص قطعة ارض بمنطقة نادى الصيد لإقامة مجمع للمدارس عليها ، وهى منطقة عشوائية تنتشر بها الجريمة وتعاطى المخدرات ، وكانت فى إحتياج لمثل هذا المجمع لرفع المستوى الإجتماعى والتعليمى لأفراد المجتمع. كما ساهمت الشركة بشراء خمسين مقعد للتلاميذ المجمع المدرسى.

٣ — ب النموذج الثانى: شركة الخليج للإستثمار العقارى

عندما اتخذت القيادة التنفيذية بمحافظة الإسكندرية خطواتها الجادة والصادقة نحو تحقيق هدف التنمية الشاملة إعتمدت فى ذلك على تفعيل وتشجيع وإستثارة وحفز مشاركة ومساهمة المجتمع بجميع طوائفه وإنتمائه .. فإستجاب أهل الإسكندرية وتسابقوا وتعاونوا لبذل الجهد إنطلاقا من واجبهم الوطنى والدينى والأخلاقى. وفى هذا المجال نلقى ببعض من الضوء على مشاركة ومساهمة أحد أبناء مدينة الإسكندرية المخلصين المهندس الذى يرأس صرح من صروح الإستثمار العقارى بالإسكندرية ، لما له من إنتماء وجذور يحافظ عليها ويعمل على تنميتها .. هذا الإنتماء إستثار داخله شعور قديم بأن لأهل هذه المدينة حق ودين عليه أن يرده ، وعندما وجد المناخ المناسب فى ظل القيادة التنفيذية بالمحافظة ، طلب بمبادرة شخصية ودون أى تكليف من أى جهة رسمية بالمشاركة والمساهمة فى تطوير وتجميل مدينة الأسكندرية. وكانت البداية المشاركة الكاملة بالتمويل والتنفيذ فى مشروعات إعادة رونق التراث المعمارى لمدينة الإسكندرية حيث قام بترميم وإعادة تأهيل ودهان الواجهات الخاصة ببعض العقارات والمبانى المطلة على البحر وأيضا بعض الميادين وفق الخطة التى تم وضعها لتجميل مدينة الإسكندرية وإعادة الوجه الحضارى لها وتخليدا لتراثها التاريخى وإبرازاً لحاضرها ومكانتها العالمية . ومن هذه المشروعات نذكر :

- تطوير وتجميل ميدان الفنادق (ميدان النصر) بالرخام والأنوار وأعمال حديد مشغول ، وقد تكلف هذا المشروع ٤٠٠ الف جنيه مصرى.

- أعمال ترميم ودهان خمسة عشر عمارة بحى الجمرك – طريق الكورنيش بالإضافة الى عشرين عمارة سكنية من قصر رأس التين حتى نقطة الأنفوشى.
- أعمال دهان وترميم نقطة الأنفوشى (قسم الجمرك) ومبنى حى الجمرك بتكلفة قدرها ٥٠٠ ألف جنيه.
- أعمال ترميم ودهان عشرون عمارة بحى شرق بطريق الكورنيش منطقة جليم بتكلفة قدرها ٢٥٠ الف جنيه.

المشروع ودوره فى إستثارة جهود المشاركة:

ولم تقتصر المشاركة على ذلك بل إمتدت الى حيث ينتمى داخل المدينة ، الى أحد الأحياء الشعبية "حى باكوس" ذلك الحى الذى شهد نشأة العديد من المشاهير مثل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر . ذلك الحى يعتبر من أقدم أحياء الأسكندرية ، ذو الكثافة السكانية العالية والمستوى الإجتماعى والإقتصادى المنخفض ، بالإضافة الى ما يعانيه من مشكلات بيئية نتيجة التكدس السكانى مما انعكس على إنخفاض المستوى الصحى لأفراد المجتمع. فأمتدت مجالات المساهمة لتشمل جوانب صحية ، جوانب معمارية وبيئية ، جوانب ثقافية ودينية ، وجوانب أمنية ولمزيد من الإيضاح سوف نعرض بعض لتلك المساهمات فى المجالات المختلفة.

فى المجال الصحى:

- تطوير نقطة الإسعاف ، حيث كانت عبارة عن مبنى متهالك يقع على قطعة ارض صغيرة ، يتكون من ثلاث غرف ويعمل به طبيب ممارس عام ويوجد به عربة إسعاف. فبادر سيادته بتقديم مشروع لهدم وإعادة بناء هذا المبنى وتوسعته رأسيا وليكون مستشفى طوارئ لمنطقة باكوس وكانت التكلفة المبدئية فى حدود مليون جنيه مصرى يتبرع سيادته بها لعمليات البناء ، ثم يفتح باب التبرع بعد ذلك لمن يريد لشراء الأجهزه والتجهيزات اللازمة.
- أيضا هناك مساهمات شخصية لمساعدة المرضى المحتاجين الذين يلجأون له مباشرة أو فى بعض الأحيان يطلب منه السيد المحافظ مساعدة بعض الحالات المرضية المحتاجة ، فلا يتوانى على تلبية هذا الطلب الإنسانى.
- كما ساهمت شركة الخليج فى تطوير وتجديد مبنى جمعية الهلال الأحمر بباكوس.

فى المجال المعمارى والبيئى:

إمتدت يد المشاركة للمبانى المعمارية المتهالكة بفعل الزمن وفى ظل عدم وجود صيانه لها حتى ان بعض هذه المبانى قد هجرها قاطنيها وتركوها للفئران والقوارض والحشرات ترتع وتنمو فيها. وشمل هذا المشروع على ترميم ودهان ١٨٦ عمارة سكنية (بتكلفة قدرها مليون وخمسمائة ألف جنيه) من الداخل والخارج ، بل

تطلب الأمر فى بعض الأحيان ترميم فى أساسات المبنى بأعمدة خرسانية. وكان لهذا المشـــروع الفضـــل فى أن تدب الحياة مرة أخرى فى هذه المبانى بعد أن كانت تعتبر مصدراً للخطر على البيئة والصحة العامة.

لم يقتصر الأمر على المبانى بل إمتد الى تجميل الشوارع المحيطة ، فتم تشجير المنطقة بالإضافـــة الى زرع أعمدة إنارة تمتاز بشكلها الجميل الذى يتناسب مع طابع المنطقة. وأيضا إمتدت يد التطور لتصـــل الى بعـــض الشوارع الرئيسية والجانبية الهامة بالحى مثل شارعى مصطفى كامل والسوق.

أيضاً من أهم المشكلات البيئية فى منطقة باكوس وجود سوق للسمك يلقى بمخلفاته فى المنطقـــة ممـــا يتسبب فى إنتشار الأمراض ، الأمر الذى دعى اهل الحى الى المطالبة المتكررة والمستمرة بضرورة تطويره أو نقلـه خارج الحى ... لذلك تقدمت شركة الخليج بعمل دراسات لمشروع يتحول بمقتضاه ارض السوق الى موقـف للعربات فى المساء أما فى الصباح يستخدم كسوق مرة أخرى وتتبنى الشركة هذا المشـــروع لإخراجـــه لحـــيز التنفيذ.

كما سبق الذكر شهد حى باكوس مولد ونشأة العديد من الزعماء والمشاهير من المفكرين والفنـــانين مثل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، لذلك كان لزاماً أن يراعى التطوير تمجيد ذكراهم ودورهـــم التـــاريخى المؤثر ، وذلك بإقامة التماثيل والأنصبة التذكارية بأسمائهم فى الحى حتى يجد أبناء الأجيال القادمة القدوة الـــتى يقتدون بها فى مستقبلهم.

فى المجال الدينى والتعليمى والثقافى :

تأكيداً لتأثير الجانب الدينى وأهميته على تنمية المجتمع ، فقد حرصت قيادة شركة الخليج على المســاهمة فى تمويل وتنفيذ مشروعات ترميم وتجديد ثلاث مساجد أهمها جامع أبو شبانة الذى أعيد ترميمه كاملاً وأيضـــا تأثيثه وفرشه. ايضا تم ترميم نادى باكوس الرياضى بالإضافة الى ترميم وتجديد مدرسة الناصرية ومدرسة مبارك التى تعتبر من أقدم مدارس الإسكندرية.

لم يقتصر الأمر على ترميم المساجد الإسلامية بل إمتد الى ترميم وتطوير كنيسة سان أنطوان بمنطقـــة باكوس وهى من الكنائس الأثرية التى يرجع تاريخها الى العصر الرومانى ، وهنا كانت الصعوبة فى تنفيذ الأعمـال الترميمية لهذه النوعية من المبانى التى تحتاج الى نوعية من العمالة المتخصصة فى مجال الترميمات الأثرية .. فتـــم الإستعانة ببعض الأثريين ، لوضع خطة ترميم تحافظ على هذا العمل الأثرى من الأنهيار.

ومما هو جدير بالذكر فإن العمل فى هذا المشروع تم تنفيذه منذ أكثر من ثلاث سنوات ، ممـــا يؤكـــد على سبق شركة الخليج لطرق هذا المجال ، والنجاح الذى حققوه إستثار وحفز رجال الأعمال للســـير علـــى نفس الدرب ، والدليل على ذلك مشروع تطوير وترميم جامع سيدى بشر. هذان العملان (ترميـــم كنيســـة سان أنطوان تم بأيدى مسلمة ، وترميم جامع سيدى بشر تم بأيدى مسيحية) إنما يدلان علـــى قـــوة وصلابـــة ووحدة هذا الوطن.

فى إطار جهود الدولة بشأن ضرورة دعم ومشاركة الجهود الأهلية فى المشروعات الإجتماعية وأيضـــا فى إطار خطة إعادة الوجه الحضارى للإسكندرية بمشاركة الجهود التطوعية فقد أهدى السيد رئيس مجلـس إدارة شركة الخليج كإبن من أبناء الإسكندرية مكتبة للطفل تقدم خدماتها لأكبر عدد من أطفال الإسكندرية وتوفـــر

المعلومات والكتب والمطبوعات وأحدث أجهزة الكمبيوتر . . كما تضم قسم خاص للتعريف بتاريخ مدينة الإسكندرية وخريطتها الجغرافية القديمة وأهم الأحداث مدعمة بالصور والوثائق . وتقع تلك المكتبة فى بداية الصباح أشهر مبانى الإسكندرية وفى ارقى أحيائها بزيزينيا وقد تكلفت ما يقرب من اثنين مليون جنيه وتم تسليم عقد تملك المكتبة للمحافظة .

فى المجال الأمنى :

حى باكوس من الأحياء شديدة الإزدحام والتى يتطلب لها وجود أمنى كبير ، وحتى يقوم الأمن بدوره فقد ساهمت شركة الخليج فى تطوير وتجديد مبنى قسم الرمل ونقطة شرطة باكوس التابع لها بالإضافة الى نقطة سان ستيفانو . وإمتداداً لذلك وحرصاً على سلامة المواطنين الذين كثرت شكواهم من تعدد الحوادث عند مزلقان محطة ترام باكوس ، رأت الشركة ضرورة تطوير وتجديد مزلقان باكوس بتركيب إشارات تحذيرية بإستخدام أحدث الأجهزة التكنولوجية فى الإتجاهين مما كان له الأثر على التخفيف من معدلات الحوادث عند هذا المزلقان وإستكمالاً للصورة الجميلة لحى باكوس تم تصميم وتنفيذ مشروع معمارى لمدخل حى باكوس كتب عليه "أهلا بكم" يقابله تصميم معمارى آخر لمخرج الحى كتب عليه "مع السلامة" .

إنعكاسات روح المشاركة والمزيد من المشاركة فى التطوير :-

وكان لهذا الجهد إنعكاساته التنموية على أفراد المجتمع ، خاصة بعد زيارة المسئولين بالمحافظة ووسائل الإعلام لمنطقتهم وإشادتهم بمظاهر التطوير والتجديد التى شملت مجالات متعددة ، مما إستثارهم وحفزهم على المشاركة فى تنمية مجتمعهم والمحافظة على استمرارية تلك المشروعات بالرغم من انهم لا يمتلكون القدرة المالية ولكنهم إمتلكوا الرغبه للإنتماء لهذا المكان . والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها:-

- المحافظة التلقائية على الأشجار وأعمدة الإنارة من الهلاك أو الكسر أو السرقة أو أيدى العابثين فهم يعتنوا بالأشجار حتى تنمو وتزدهر .
- الحرص على لقاء أسبوعى يتم بعد أداء صلاة الجمعة مع السيد رئيس مجلس إدارة شركة الخليج وأفراد المجتمع ، وفى هذا اللقاء تتم مناقشة المشكلات والقضايا التى يعانى منها الأفراد أو المجتمع ككل والتى يعمل سيادته على إيجاد الحلول المناسبة لها . ومن أهم تلك المشكلات ، إيجاد فرص عمل للشباب المتعطل ومساعدة المرضى والمحتاجين وأيضا تقديم بعض المساعدات العينية والشهرية .
- إنتقال تجربة حى باكوس للأحياء المجاورة مثل منطقة كرموز بحى غرب ، حيث طلب السيد رئيس جمعية الهلال الأحمر من السيد رئيس مجلس إدارة شركة الخليج ان يساهم فى أعمال وتطوير وتجديد وتجميل وتجهيز بالمعدات والأسره مبنى جمعية الهلال الأحمر أسوة بما تم فى حى باكوس ، فتم إنشاء دار لإستضافة الأطفال المرضى من خارج مدينة الإسكندرية والذين تضطرهم وذويهم المبيت بمدينة الإسكندرية ولعدة أيام لتلقى علاجهم . أيضا شمل المشروع على تطوير دار الحضانة وإنشاء مكتبة

وتكلف هذا المشروع ٤٠٠ الف جنيه مصرى. وفى هذا المشروع كان للقيادة التنفيذيـــة بالمحافظـــة دوراً بارزاً فى تذليل أى عقبات تعوق العمل فيه.

- أيضا إنعكاساً لما تم فى حى باكووس من إنجازات المشاركة بدأ بالحى الملاصق عند محطة صفر فى حفـــز وإستثارة المشاركة الشعبية مما كان له الأثر فى بناء مستشفى وجامع بالجهود الذاتية.

تأكيداً على جودة تنفيذ المشروعات والعمل على إستمراريتها فقد إستخدمت الشركة دهانات مـــــن أرقى المواصفات والمضمونة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

أيضا قامت الشركة بالفعل بأعمال الصيانة لمائة عمارة تبدأ من رأس التين حتى سيدى جابر للتأكد مـن عدم تأثر هذه العمارات بالعوامل الجوية ، وسوف يستمر العمل سنويا فى تطوير وصيانة العمارات والبنايـــات حتى تبقى الأسكندرية على جمالها الدائم.

- كما كان نتيجة المصداقية والخبرة فى أعمال المشاركة الشعبية أن تم اختيار السيد رئيس مجلـــس إدارة شركة الخليج ممثلا عن رجال الأعمال للمساهمة فى تطوير حدائق الشلالات (حدائق – نـــافورات – أشجار) لإعادة رونقها التاريخى بشكل حضارى لخدمة المجتمع السكندرى.

الفصل الخامس عشر

عرض وتحليل النتائج المتعلقة بتطور أساليب وآليات مشاركة الجانب الأهلى (الجمعيات الأهلية) فى مجالات التنمية الحضرية لمدينة الإسكندرية(*)

مقدمة

يعتبر دور العمل الأهلى والممثل فى عمل الجمعيات الأهلية من الأدوار الهامة فى مشاركة الدولة فى التنمية الريفية والحضرية فى جميع مجالات التنمية وخاصة فى مجال الخدمات الاجتماعية ...

وتجربة إستعادة مدينة الإسكندرية وتنميتها وتطويرها بالمشاركة الشعبية والتى تحدث حاليا فى مدينة الإسكندرية شارك فيها الجميع أفرادا وجماعات مع الدولة باختلاف انتماءاتهم وتنظيماتهم وأعمالهم من خلال قنوات رسمية مختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية كما سبق تناول ذلك فى الفصل الأول من الدراسة الميدانية والذى وضح جوانب عديدة لهذه المشاركة وأهم الآليات لإنجاحها والتى ارتكزت على توفير عنصرى الشفافية والمصداقية من خلال تقرير استخدام الغرفة التجارية كآلية رسمية يتم من خلالها تلقى المساهمات والعمل على توجيهها بالمشاركة مع محافظة الإسكندرية الى المجالات المختلفة للمشروعات التنموية تلك المشروعات التى شارك المشاركون مع المحافظة منذ البداية فى دراستها وإقرارها فكرا وتخطيطا ثم مساهمة فى التنفيذ ...الخ

وفى إطار الاستثارة التى بدأت منذ عام ١٩٩٧ للمشاركة الشعبية فى مدينة الإسكندرية يأتى دور مشاركة العمل الأهلى (الجمعيات الأهلية) كقطاع يلعب دوراً أساسيا فى هذه التنمية فى جميع مجالات التنمية الاجتماعية ..

فهذا القطاع أساسا هو القطاع الذى تبنى فكر المشاركة الشعبية للمشاركة فى تنمية الجمعيات المحلية فى ج.م.ع منذ الثلاثينات من القرن الماضى (**)

وذلك من خلال ماقامت به الجمعيات الأهلية من مشاركة ومساهمات فى مجالات الخدمات الاجتماعية فى التنمية الريفية والحضرية فى الصحة ، التعليم ، البيئة ، والمرأة والطفولة والمعوقين والأيتام ... الخ من هذه المجالات التقليدية ...

إذا فما هو الجديد فى مشاركة هذا القطاع الذى جاء كرد فعل للإستثارة الحالية الموجودة لتجربة المشاركة الشعبية فى تطوير وتنمية مدينة الإسكندرية ...

(*) إعداد وتوثيق د. عزه الفندرى

(**) لمزيد التفاصيل :

"أنظر: " المشاركة الشعبية والشراكة الدولية كفكر وفلسفة وتاريخ " الجزء النظرى الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة / الفصل الأول .

من منطلق هذا التساؤل فإن الهدف الذى سعت إليه الدراسة الميدانية فى هـــذا الفصـــل هـــو البحث عن إجابة على هذا السؤال من خلال العمل الميدانى فى هذا الصدد والذى ركـــز علـــى أهـــم الأنشطة الجديدة لكل من مديرية الشئون الاجتماعية بالإسكندرية والاتحاد الاقليمى للجمعيات وبعـــض نماذج من الجمعيات والتى تتواكب بأنشطتها مع النهضة الجديدة التى تعيشها مدينة الإسكندرية منذ عـــام ١٩٩٧ .

وقد تم إستخلاص أهم النتائج والتى يمكن أن تعبر عن الرد على هذا التساؤل وذلك من خـــلال ماقام به فريق الدراسة من :-

١) إجراء مقابلات ميدانية متعددة مع المشرفين على أجهزة مديرية الشئون الاجتماعيـــة والاتحـــاد الإقليمى للجمعيات .

٢) إجراء حوار جماعى مشترك مع القائمين على كل هذه الأجهزة مجتمعين من خلال ثلاث نـــدوات بمقر الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٣) إجراء زيارات ميدانية لعدد محدود من الجمعيات الأهلية تقدم خدماتها فى مجالات مختلفة وهى :

١ - جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وتقدم خدماتها فى مجالا اجتماعية واقتصادية لمجتمـــع الإسكندرية .

٢ - جمعية الموحدين لتنمية المجتمع .

٣ - جمعية الوفاء للتنمية والتأهيل الاجتماعى .

٤ - جمعية نور الإسلام للخدمات الصحية .

٥ - جمعية أصدقاء البيئة للمحافظة على البيئة والتصدى لمشكلاتها فى إطار العولمة ..

وفى إطار الرد المطلوب على التساؤل المطروح فإنه يتم عرض النتائج المرتبطـــة بهـــذا الرد على النحو التالى :-

أولا : نتائج تتعلق بالجديد والمتنوع من أنشطة الجانب الأهلى والمرتبط بمســـئولى مديريـــة الشـــئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية والتى حدثت كرد فعل للمشاركة العامـــة الحاليـــة لاســـتفادة الإسكندرية .

ثانيا : نتائج تتعلق بدور جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية باعتبارها أحـــد النمـــاذج الـــتى لمجتمـــع الإسكندرية دون التقيد بمناطق جغرافية محددة .

ثالثا : تحليل وتعقيب حول إنعكاسات استخدام المشاركة فى تنمية مدينة الإسكندرية على القطـــاع الأهلى :

رابعا : تفاعل المجلس المحلى فى تنمية مدينة الاسكندرية .

وقد تم التركيز على إبراز نتائج هذا النموذج باعتباره نموذج غير تقليدى ، متنوع الأنشـــطة ، وقدم خدماته لمجتمع الإسكندرية ككل وباعتبار أن خدمات باقى الجمعيات والتى تم دراستها تقدم أنشطة تقليدية معروفة لنطاق جغرافى محدود .

وبناء على ماسبق فإنه يتم عرض النتائج على النحو التالى :

أولا : أهم النتائج التى تتعلق بالجديد والمتنوع فى أنشطة الجانب الأهلى من قبل مسئولى مديرية الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية .

١ - كان من أهم النتائج التى واكبت الإستثارة التى حدثت بالنسبة للمشاركة الشعبية فى تنمية مدينة الإسكندرية حدوث مشاركة وتضامن فعال بين الأجهزة العاملة فى مجال الشئون الاجتماعية بمحافظة الإسكندرية كرد فعل موحد وتلقائى لدى هذه الأجهزة أقبل عليه الجميع والذى عبر عن مبادرة الجانب الأهلى بتشكيلاته المختلفة فى المشاركة مع الدولة فى تنمية مدينة الإسكندرية .

٢ - وقد كانت القيادة التنفيذية مشاركة أيضا ومعاونة لما عرض عليها من أفكار من قبل هذه الأجهزة خاصة وأنها تضيف الكثير من التسهيلات مما يؤدى الى تفعيل مشاركة المنظمات الأهلية فى مجال تنمية الخدمات الاجتماعية فى كل أرجاء الإسكندرية .

وقد تجسد ذلك فى رد فعل القيادة التنفيذية فى الاستجابة للأفكار البناءة من قبل هذه الأجهزة وذلك بإلغاء القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٣ والذى عمل على تجميع جمعيات تنمية المجتمع التى تخدم الأحياء الستة لمدينة الإسكندرية فى جمعية أم واحدة واعتبار الجمعيات الموجودة بالأحياء بمثابة فروع لهذه الجمعية الأم وهو قرار ترتب عيه تقليص دور جمعيات تنمية المجتمع التى اعتبرت كفروع لهذه الجمعية الأمر الذى أدى الى تهميشها مؤديا بطبيعة الحال الى إنخفاض حجم أنشطتها والجهود المطلوبة لكل حى .

وبإلغاء هذا القرار عام ١٩٩٨ عادت جمعيات تنمية المجتمع فى كل حى الى كامل نشاطها وكفاءتها لتحقيق أهدافها التنموية للأحياء كل فى نطاقه الجغرافى لممارسة الأنشطة المتعددة والتى أهمها :-

١ - المساهمة فى جميع الخدمات التى تقدم لتنمية المجتمع .
٢ - إنشاء حضانات للرضع ودار للمسنين .
٣ - تقديم مساعدات وخدمات اجتماعية ومالية وعينية للمحتاجين .
٤ - حماية البيئة من التلوث ورفع المخلفات وكل له تأثير على صحة المواطنين .
٥ - إقامة الندوات الثقافية والعلمية والدينية وحفظ القرآن الكريم ومجموعات التقوية ومحو الأمية
٦ - تيسير الحج والعمرة .
٧ - إقامة مشروعات اقتصادية والمشاركة مع الجهات الحكومية فى المشروعات التى تعود بالنفع العام على المواطنين وتحقق عائد مادى للجمعية .
٨ - العمل على إقامة العيادات الطبية لعلاج المرضى بأجور رمزية والقوافل الطبية لغير القادرين .
٩ - مركز تدريب الخياطة وإنتاج المشغولات .

وفى المقابل لنهضة المشاركة فى مدينة الإسكندرية أصبحت الجمعيات فى إستجابة دائمة ونشـــطة ومتحفزة للمشاركة يدفعها التضامن والتعاون الذى تولد بين مديريـــة الشـــئون الاجتماعيـــة والاتحـــاد الاقليمى للجمعيات ورؤساء الجمعيات الأهلية ، فكل الرؤساء والمشرفين والعاملين فى هذه المؤسســـات الثلاثة فى عمل مشترك مخلص ودءوب يشاركون جميعا مشاركة بناءة وقوية فى تواؤم وتناغم مـــع كـــل الجهود التى هبت للمشاركة فى إستعادة التنمية الحضرية والحضارية لمدينة الإسكندرية .

ولقد تجسد ذلك فى مشروع نظافة وتشجير شوارع وميادين محافظة الإسكندرية فى الحملة الـــتى خصصت لذلك فى الفترة من ٢٠٠٠/٧/١ - ٢٠٠٠/٧/٣١ والتى شاركت فيها جهود شعبية تطوعيـــة عديدة تمثلت فى :

١ - جمعيات أهلية ونوادى الروتارى ورجال الأعمال (تجهيزات ومعدات وتمويل مالى).

٢ - مراكز الشباب والأندية الشعبية (قوى بشرية)

٣ - الرعاية اللازمة للحملة قبل وأثناء تنفيذها من خلال وسائل الإعـــلام بالإســـكندرية والدعـــاة ورجال الدين الإسلامى والمسيحى والرائدات البيئيات .

٤ - وضع ملصقات تهدف كلها الى زيادة الوعى البيئى لدى أفراد الشعب .

٥ - منح مكافآت رمزية للشباب للمشاركة فى حملات النظافة والتشجير .

٦ - إجراء مسابقات بين المشاركين على مستوى القطاعات الجغرافية .

وقام بالإشرف على الجانب التنفيذى للمشروع السادة رؤساء الأحياء أو من ينـــوب عنـــهم والسيد الأستاذ وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ومديرى الإدارات بالشئون الاجتماعية والسيد رئيـــس الاتحاد الإقليمى للجمعيات والسادة رؤساء الشعب وقيادات العمـــل الاجتمـــاعى بالإســـكندرية مـــن الجمعيات الأهلية وبعض رؤساء الأندية وبعض مديرى إدارات التربية والتعليم وتم وضع دراسة تنفيذيـــة للخطة .

وقد تحددت أهم أهداف هذه الحملة فى العمل على :

١ - تنمية احترام أفراد المجتمع للبيئة وذلك بالامتناع عن إلقاء المخلفات بالشوارع وزيادة حماســـهم فى المحافظة على نظافة وتشجير مدينتهم .

٢ - تشجيع وحث الشباب على المشاركة فى العمل العام وتحمل المسئولية من أجل تنمية بيئية نظيفة

٣ - الإثبات العملى للمجتمع بمدى ما يمكن أن تحققه خطة العمل البيئى إذا تكاتفت جهود الجـهات المختلفة .

٤ - خلق الثقة فى خطة العمل البيئى والقائمين عليها .

٥ - نشر الاهتمام بالعمل البيئى لجذب المزيد من الجهود والتعاون بهـــدف توســـيع دائـــرة هـــذه الحملات وتكرارها على مدار العام .

وقد شاركت أعداد كبيرة من الجمعيات الأهلية فى هذا المشروع بمساهمات عديدة وبمساهمات مادية كثيرة حسب ماهو موضح بالجدول التالى :

مسلسل	الادارة الاجتماعية	عدد الجمعيات	المبالغ المعتمدة للمشروع
١	إدارة شرق الاجتماعية	٦٢	٢٥٢٠٠ جنيه
٢	إدارة وسط الاجتماعية	٤٠٥	١٠٤٥٦٣ جنيه
٣	إدارة غرب الاجتماعية	٦٧	٢٣٥٥٠ جنيه
٤	إدارة المنتزة الاجتماعية	٦٩	٥٨٥٣٠ جنيه
٥	إدارة الجمرك الاجتماعية	٢٩	٢٦٤٢٠ جنيه
٦	إدارة العامرية	٢٥	بالجهود الذاتية
	المجموع	٦٥٧	٢٣٨٢٦٣ جنيه

المصدر : مديرية الشئون الاجتماعية بالإسكندرية

فالجدول يشير الى التوزيع الجغرافى للجمعيات المشاركة والتى بلغت ٦٥٧ جمعية من مجموع الجمعيات والبالغ عددها حتى الآن ١٤٠٠ جمعية من قبل الأحياء الستة جميعها فى محافظة الإسكندرية ، وبلغت مساهماتها النقدية مبلغ ٢٣٨٢٦٣ جنيه مصرى بالإضافة الى الجهود البشرية التى شاركت فى هذا المشروع .

وفى إطار التضامن الموجود بين الأجهزة المعنية لم تحدث فقط الزيادة فى أنشطة الجمعيات بل تنوعت هذه الأنشطة تبحث عن الجديد الذى يمكن أن يساهم فى حل مشكلات جديدة تشكل سلبيات تواجه التنمية الاجتماعية لمجتمع الإسكندرية .

وفى إطار هذا التضامن البناء الموجود بين الأجهزة المعنية والذى انعكس على مهمة الجمعيات وبين القديم والحديث من المجالات التى خاضتها وتخوضها الجمعيات الأهلية حاليا بالإسكندرية .

فإننا نستعرض بعض النماذج لهذه الأنشطة التى توصلت إليها الدراسة الميدانية فى المجالات المختلفة وذلك على النحو التالى :

فى المجال الاجتماعى :

شاركت الجمعيات الأهلية – خاصة فى المناسبات الدينية – فى تقديم مساعداتها لمحدودى الدخل بمحافظة الإسكندرية ، فبلغت جملة ما أنفق فى هذا المجال ١٧ مليون جنيه مصرى ، بالإضافة الى ١٢ ألف جنيه مصرى شهرياً من حصيلة تبرعات معونة الشتاء .

أيضا تقوم مديرية الشئون الاجتماعية بدور فعال فى مشروع رعاية الطفل اليتيم داخل الأسرة ، وذلك من خلال بحث اجتماعى للأسرة التى تعول هذا الطفل لتقديم الرعاية المتكاملة لهذا الطفل (تعليم

صحة ، ٠٠٠الخ) الى أن يستطيع الاعتماد على نفسه ويصبح عضو فعال فى المجتمع ٠ ويتم تمويل هـــذا المشروع من تبرعات رجال الأعمال وأهل الخير ، ومن خلال إيرادات المشروعات الذاتية للأسرة أو مـن ميزانية الشئون الاجتماعية ٠

أيضا من الخدمات التى كان السبق فيها لمديرية الشئون الاجتماعية بالتعاون مـــع الجمعيـــات الأهلية ، مشروع رعاية وإيواء المتسولين فى الشوارع خاصة من كبار السن ، ومشـــروع دار المســـنين والمسنات الذين يعانون من أمراض الشيخوخة والتى حالتهم المرضية مستقرة ، وذلك بمصروفات رمزيـــة أو بدون مصاريف للحالات المعدمة ٠

٢ - وفى المجال الصحى :

من المعروف أن مؤسسات العمل الأهلى لها تاريخ طويل فى مجالات الرعاية الصحية فى مصـــر ، ومما تجدر الإشارة إليه أن بداية العمل الأهلى فى المجال الصحى كان فى مدينة الإسكندرية عـلم ١٨٩١ ٠ فالإسكندرية دائماً لها السبق فى هذا المجال ٠ إمتداداً لذلك ، شاركت مديرية الشئون الاجتماعية فى حل مشكلة المرضى النفسيين الذين كثرت شكوى المواطنين من كثرة إنتشارهم فى الشوارع خاصة بعد غلـق مستشفى المعمورة للأمراض النفسية ٠ ولحل هذه المشكلة تعاونت المديرية مع مديرية الشئون الصحيـــة بالإسكندرية فى إنشاء دار لإيواء هؤلاء المرضى ورعايتهم صحياً وتأهيلهم اجتماعياً ٠

٣ - وفى المجال الدينى :

شاركت مديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة الإسكندرية كل من الاتحاد الإقليمى للجمعيـــات ووزارة الأوقاف والجهات الأمنية بالمحافظة فى تنظيم صلاة الأعياد للمسلمين بالساحات المكشوفة والـــتى بلغ عددها ١٨٦ ساحة تقريبا ٠ وقد بدأ هذا التقليد منذ ثلاث سنوات ويهدف لغرس القيـــم الدينيـــة السليمة وتنقية عقول الشباب من الأفكار المتشددة المنحرفة والمندسة والبعيدة عن الدين الإســـلامى ٠ وكانت تلك الجهات تحرص بعد الانتهاء من الصلاة على توزيع بعض الهدايا العينية مثل بعض الأجـــهزة الكهربائية أو بعض الهدايا الرمزية وتوزعها على الأطفال ، أو إجراء مسابقات دينية للفوز بأداء فريضـــة الحج أو العمرة ٠

وهذا الشكل من التعاون بين الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية إنما يدل على تماسك ووعـى المجتمع السكندرى ونقائه وصلابته ضد أى اختراق يسىء الى الدين ٠

٤ - وفى المجال السياسى :

أ - تلعب قيادات الجمعيات الأهلية دوراً بارزاً فى الحياة السياسية بمحافظة الإسكندرية من خـــلال منظومة مترابطة ، ومتجانسة بين كل من الاتحاد الإقليمى للجمعيات والجمعيات الأهليـــة مـــن جهة والمجلس المحلى لمحافظة الإسكندرية من جهة أخرى ، ذلك أن حوالى ثلث عـــدد أعضـــاء

المجلس المحلى البالغ عددهم ١٤٠ عضواً أساساً من قيادات الاتحاد الاقليمى أو من قيادات الجمعيات الأهلية . وقد انعكس ذلك على أداء المجلس المحلى فأصبحت قياداته على دراية بمشكلات واحتياجات وأولويات المجتمع من خلال قيادات طبيعية تعمل فى مجال العمل الأهلى بالجمعيات الأهلية وأيضا منتخبين من المجالس المحلية ، ومن هنا يمكن اعتبار المجلس المحلى لمحافظة الإسكندرية يشكل مجلس شعب أو شورى منتخب من أفراد المجتمع وبالتالى يعكس صورة حقيقية للمشروعات والبرامج التى يحتاجها هذا المجتمع فى سبيل تنميته اجتماعياً واقتصادياً وسياساً وبيئياً .. الخ لأن هذه القيادات هى أقدر الآليات التى يمكن أن تدرك التحديات الحقيقية والواقعية التى تواجه المجتمع وبصفة خاصة الطبقة الكادحة منه . فعند انتخاب أحد أعضاء الجمعيات الأهلية فى المجلس المحلى بلا شك يحرص على طرح المشكلات والتحديات التى تواجه المجتمع الذى يقع فى نطاق الجمعية الأهلية المنتمى إليها ويحاول أن يجد لها وسائل الحل ، وقد ثبت أن الأحياء التى لايمثل بالمجلس المحلى فيها أعضاء من الجمعيات الأهلية تتصاعد وتتعاظم مشاكلها بعكس تلك التى يمثل فيها أعضاء الجمعيات الأهلية حيث تجد مشاكلهم طريقها الى الجهات التنفيذية المسئولة بالمحافظة والتى تعمل على حلها .

مما سبق يتضح أن هناك خطة متجانسة النسيج تضفى جو من التعاون والتنسيق والتزاوج بين ثلاث جهات هى مديرية الشئون الاجتماعية والمجلس المحلى والجمعيات الأهلية . وهذه المظلة هى أحد الآليات التى وجدت تلقائيا ولم يكن مخططا لها ، وقد جاءت كانعكاس للفكر القيادى للقيادة التنفيذية على مستوى المحافظة وأيضا على مستوى مديرية الشئون الاجتماعية ، هذا الفكر الذى يرتكز على الإخلاص والرغبة الأكيدة فى الوصول بالمجتمع السكندرى الى أعلى مستويات التقدم والرقى إعتماداً على ذاته .

ب - أيضا كان لمديرية الشئون الاجتماعية دوراً بارزاً فى نشر الوعى بين السيدات بأهمية مشاركتهن فى الحياة السياسية وضرورة إستخراج بطاقات انتخابية .. وكان نتيجة هذا الجهد أن تم استخراج ١٥ ألف بطاقة انتخاب للسيدات خلال عام واحد . وفى هذا الصدد إمتد دور الجمعيات فى التوعية بأهمية العمل الإجتماعى وضرورة مشاركة الشباب والمرأة . ونتيجة لهذا الجهد اعتبرت مديرية الشئون الاجتماعية أحد أهم الآليات التى يعتمد عليها المجلس القومى للمرأة فى حفز وإستثارة المرأة للدخول فى مجال العمل السياسى .

ولم يقتصر دور مديرية الشئون الاجتماعية للعمل فى نطاق محافظة الإسكندرية بل امتد خارج الوطن وتفاعل مع انتفاضة الشعب الفلسطينى ضد العدوان الصهيونى ، فشاركت المديرية فى حملة لجمع التبرعات لأبناء فلسطين المحتلة .

٥ - <u>تصاعد نشاط التعاون البينى بين الجمعيات :</u>

يدل الواقع الفعلى على أن هناك جو من التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية بمحافظة الإسكندرية ، ومن مظاهر ذلك تبادل أو التنازل عن الأجهزة والمعدات التى قد تستغنى عنها جمعية الى

جمعية أخرى فى حاجة إليها . وهذا التعاون إنما يدل على سياسة العمل من خلال مفهوم الأسرة الواحدة التى تتعاون وتكمل بعضها البعض . ويدل أيضا على وجود إتصال مباشر بين الجمعيات لتبادل الخبرات ومناقشة المعوقات التى قد تواجه إحداها ، وذلك فى إطار واحد يجمع شمل الجمعيات وهو إطار الاتحاد الإقليمى للجمعيات ، الذى بدوره يقوم بالتعاون مع مديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة الإسكندرية لخلق قنوات إتصال مباشرة للتنسيق والتعاون لمواجهة التحديات السلبية التى قد تعرقل عمل الجمعيات الأهلية ، فأصبح هناك رؤية واضحة لدور كل قطاع ، وكل منهم يتعاون وينسق مع القطاع الآخر .

وقد أدى العمل فى إطار مفهوم الأسرة الواحدة الى القضاء على كثير من المشاكل والمعوقات ، والدليل على ذلك أنه عند إلغاء القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وصدور القانون رقم ١٥٣ ثم أوقف العمل به ، لم يؤثر ذلك على خطط ومشروعات الجمعيات ولم يتسبب فى أى نوع من الارتباك فى سير العمل ، ذلك أن التعامل يتم فى إطار الأسرة الواحدة وليس فى إطار القانون . وهذا يرجع الى القيادة التنفيذية التى ترأس هذا الموقع وتستخدم أسلوب المشاركة بالرأى والمناقشة على جميع المستويات وفى كل المجالات لمواجهة أى تحدى يواجه المجتمع .

فالقيادة التنفيذية بمديرية الشئون الاجتماعية لمحافظة الإسكندرية تتبع سياسة الباب المفتوح لكل مواطن أو أى جهة حكومية أو غير حكومية ، كما أنها تطور دائما من آلياتها لمواكبة تطورات العصر بهدف تنمية المجتمع . فهى تدقق فى توجيه الإعانات التى تطلبها الجمعيات مما يفيد أولويات المجتمع . أيضا تعمل على توجيه التمويل الخارجى وتقننه بما يخدم خطة الدولة .

ثانيا : نتائج تتعلق بجمعية رجال اعمال الإسكندرية فى التنمية الشاملة :

بدأت جمعية رجال أعمال الإسكندرية أنشطتها فى عام ١٩٨٣ بإعتبارها اللجنة الإقتصادية لرجال أعمال الإسكندرية والتى كانت تعمل تحت مظلة الغرفة التجارية بالإسكندرية . وكانت أهدافها :-

- دعم القطاع الخاص .
- تطوير مصالح وأنشطة رجال الأعمال .
- دعم وتطوير العلاقات المهنية والإجتماعية لرجال الأعمال .
- تمثيل رجال الأعمال أمام الحكومة .

تطورت أنشطة اللجنة وأصبحت تشارك فى مجالات متعددة مثل الصحة والتعليم ورعاية المسنين مما تطلب تطوير كيان اللجنة ، وأصبحت جمعية رجال أعمال إسكندرية التى سجلت لدى وزارة الشئون الإجتماعية فى مارس ١٩٨٨ بصفتها جمعية خاصة لا تهدف الى الربح . وهى تضم فى عضويتها ٣٢٠ عضوا من قيادات رجال أعمال اسكندرية ، ويتكون مجلس الإدارة من ١٥ عضوا من أبرز قيادات رجال الأعمال بالأسكندرية .

ومما هو جدير بالذكر فإن نشاط الجمعية لا يقتصر على رجال الأعمال فقط بل أن الفرصة متساوية لسيدات الأعمال ايضا للمشاركة والمساهمة فى مشروعات الجمعية .

تهدف جمعية رجال أعمال اسكندرية الى تحقيق التوازن بين الدور الإقتصادى لرجال أعمال اسكندرية وبين الإسهام فى تنمية المجتمع الذى يمارس نشاطه من خلاله ، وذلك إنطلاقا من مسئولية رجال الأعمال الشاملة للمجتمع سواء إقتصاديا أو إجتماعيا ، وبخاصة الفئات الأكثر إحتياجا ، وضعا فى الإعتبار أن هذا الهدف هو واجب وليس تكلفة وعبئ إجتماعى لنشاط رجال الأعمال .

تعتمد جمعية رجال اعمال الإسكندرية فى تمويل مشروعاتها على مساهمات أعضائها وأيضا على التمويل الأجنبى من المنظمات الدولية مثل :-

- هيئة المعونة الأمريكية بالقاهره التى تم توقيع عقد تعاون مع الجمعية مدته سبع سنوات وقد تم ذلك فى ابريل ١٩٨٩ . وبمقتض هذا العقد ولد برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر ، حيث قامت هيئة المعونة الأمريكية بتوفير التمويل والخدمات الفنية بينما قامت جمعية رجال الأعمال بتنفيذ وتطبيق البرنامج . وقد بدأ العمل فى البرنامج فى يناير ١٩٩٠ بالإسكندرية واستطاع البرنامج بعد أقل من سنتين أن يولد دخلا كافيا لسد كافة مصروفات البرنامج ، وفى عام ١٩٩٤ أصبحت نسبة تكاليف التشغيل للجمعية من أفضل النسب على مستوى العالم .
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائى: نظرا للنجاح الذى حققته جمعية رجال أعمال الإسكندرية فى تنفيذ برنامج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، فقد عقد الصندوق الإنمائى للأمم المتحدة مع الجمعية إتفاقية عام ١٩٩٩ لتنفيذ المشروع بالبحرين واليمن .

مشاركة جمعية رجال أعمال اسكندرية فى التنمية الإجتماعية والإقتصادية :

تهدف الجمعية لتنمية وخدمة المجتمع خاصة فى الفئات متدنية المستوى الإقتصادى والإجتماعى وذلك من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمشروعات ، والتى نستعرض بإيجاز بعضاً منها:

مشروعات وبرامج التنمية الإقتصادية:

١- برنامج الخير لمن يعمل:

إنبثاقا من هدف الجمعية بأهمية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، بدأ صندوق الزكاة والصدقات بالجمعية برنامج "الخير لمن يعمل" بالتعاون مع مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية وذلك لتشغيل العاطلين من أفقر الفقراء وخاصة المرأة والشباب ، وهم الفئة التى لا تملك رأس مال لبدء مشروع صغير سواء حرفى أو تجارى أو خدمى . وقد بدأت الجمعية تنفيذ المشروع فى مارس عام ٢٠٠٠ .

أهداف البرنامج :

- التنمية الإقتصادية والإجتماعية
- مساعدة المجموعات المستهدفة فى إيجاد نشاط لتوليد دخل من أنشطة مدره للدخل .

- عمل نواه لعملاء برنامج بشاير الخير أو المشروعات الصغيرة الحرفية.

وهذا البرنامج لا يقدم قرضا ولكن يقدم منحة مشروطة قيمتها ٢٠٠ جنيه (٥٠ دولار) تسدد على دفعتين متساويتين. تقدم الدفعة الأولى بعد أن يثبت المنتفع قدرته على تشغيل هذا المبلغ فى تنفيذ نشاط يحقق له دخل وإذا واظب على هذا النشاط والتزم بالعمل ثمانى ساعات يوميا على الأقل لمدة ثلاث أشهر فإنه يتم صرف الدفعة الثانية ، ويمكنه بعد ذلك الإنضمام الى برنامج "بشاير الخير" والحصول على قروض متناهية الصغر.

هذا البرنامج ينبع من قناعة الجمعية بأن التنمية لابد وأن تبدأ من الفرد وبفكرة وخبرته ثم معاونته على الإستخدام الأمثل لكل ذلك فى التشغيل الذاتى والعمل الخاص الحر.

٢- برنامج "بشاير الخير":

بدأت الجمعية تنفيذ هذا البرنامج فى أكتوبر عام ١٩٩٩ ، والفئة المستهدفة هم أفقر الفقراء وخاصة المراة التى تعول فى المناطق الفقيرة سواء فى الريف أو الحضر. ويساعد هذا البرنامج فى بدء نشاط جديد أو التوسع فى نشاط قائم من خلال قروض متناهية الصغر بإستخدام اسلوب الإقراض الجماعى ، بحيث تتكون المجموعة الواحدة من خمس سيدات تضمن الواحدة الأخرى. وتتراوح قيمة القرض ما بين ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه (٢٥ - ١٢٥ دولار) ، وفترة التقسيط ما بين ١٠ - ٤٠ أسبوع. ولا يقتصر هذا البرنامج على تنمية المجال الإقتصادى فقط بل يمتد ليشمل المجالات الإجتماعية والصحية والبيئية للمشاركة فى البرنامج. ويمكن للمشاركين فى هذا البرنامج الإلتحاق ببرنامج "إقراض المشروعات الحرفية والصغيرة" إذا تجاوزت إحتياجاتهم من القروض حدود برنامج "بشاير الخير".

٣- برنامج إقراض المشروعات الصغيرة والحرفية:

هذا البرنامج موجه للمشروعات القائمة للحرفيين الذين يستخدمون خمسة عمال وأقل وأيضا للمشروعات الصغيرة القائمة التى تستخدم حتى خمسة عشره عاملا ، ويقدم هذا البرنامج قروض متتالية قصيرة الأجل بإستخدام أسلوب الإقراض الفردى. وقيمة القروض من ٥٠٠ جنيه الى ٢٥ الف جنيه (١٢٥ - ٦٠٠٠ دولار) فترة التقسيط من (٤ - ٢٤ شهر). وتقوم الجمعية بصرف ما يزيد عن ثلاث آلاف قرضا شهريا بمتوسط ٢٧٥٠ جنيه للقرض الواحد (٧٢٥ دولار).

مما هو جدير بالذكر فإن دور جمعية رجال اعمال اسكندرية لا يتوقف فقط عند تمويل المشروعات السابق ذكرها ولكن يمتد دورها ليشمل تنمية القدرات الإدارية والفنية للمستفيدين من هذا البرامج وذلك من خلال مركز الإسكندرية لخدمة الأعمال الصغيرة الذى أسسته الجمعية وذلك لمساعدتهم على تجويد منتجاتهم وتحسين تكنولوجيا الإنتاج وتعريفهم لكل جديد بالأسس المحاسبية والضرائب والتأمينات الإجتماعية والرخص من خلال تنفيذ برامج تدريبية ، كما تساعدهم على تسويق منتجاتهم من خلال معرض المركز الدائم.

مشروعات وبرامج التنمية الإجتماعية:-

لجمعية رجال أعمال اسكندرية دوراً بارزاً فى مجالات التنمية الإجتماعيـــة وخاصـــة فى مجـــال التعليم والصحة وسوف نلقى بالضوء على بعض تلك المشروعات.

١- "مشروع من المدرسة الى العمل":

تعاونت الجمعية فى هذا المشروع مع هيئة المعونة الأمريكية ، وقد بدأ تنفيذه منذ عام ونصـــف عام ، ويطبق على ثلاث مدارس من المرحلة الثانوية (صناعى - فندقى - نسيج بنات).

يهدف هذا المشروع لتخريج عمالة متخصصة وبمهارات ومواصفات محـــددة يحتاجـــها ســـوق العمل. وتحديد مواصفات هذه العمالة يتم من خلال المدرسين بهذه المدارس الذين يقومـــون بزيـــارات ميدانية لمشروعات قائمة بالفعل ويسجلون المهارات والمواصفات الفعلية والعملية التى يحتاجـــها الســـوق من نوعية العمالة المطلوبة فى تلك المشروعات ، ثم يتم عمل دراسة ترفـــع نتائجـــها الى وزارة التعليـــم لتطوير المناهج الدراسية بما يتفق مع ما توصل اليه المدرسون من نتائج. أيضا يقوم الطلبه بعمل زيـــارات ميدانية لمواقع العمل سواء كانت مصانع أو فنادق للوقوف على أهم متطلبات العمل فى الحياة العمليـــة. وقد كان من نتيجة ذلك أن تم تطوير المناهج الدراسية فى تلك المدارس (الثانوى الفندقى - نسيج بنات) وذلك للإهتمام بمادتى الحاسب الآلى واللغة الإنجليزية التى أتضح أهميتهما فى سوق العمل ، أيضا رصـــدت هيئة البنية التعليمية مبلغ ١٣٥ ألف جنيه لتطوير تلك المدارس بناء على توصيات هيئة التدريس. ومـــا يدعو للفخر ويثبت نجاح هذه التجربة أن أصبح هناك طلب على خريجى هذه المدارس الذيـــن تطلبـــهم الفنادق فتم توفير ٢٠٠ فرصة عمل لهؤلاء الخريجين.

٢- مشروع "مدرسة مبارك - كول":

تقوم فلسفة هذا المشروع على أساس التدريب العملى المكثـــف للتلاميـــذ بجـــانب الدراســـة النظرية. وقد تم إختيار ثلاث تخصصات يطبق عليها المشروع هى فنى ميكانيكى وفنى الكترونيات وفـــنى ملابس جاهزة. ويتحدد عدد التلاميذ فى هذه المدارس على أساس عدد الأماكن التى يمكن أن توفرهـــا المصانع التى يتدرب بها التلاميذ لمدة أربعة أيام فى الأسبوع بجانب يومين دراسة نظرية بالمدرسة. ومـــدة الدراسة بهذه المدارس ثلاث سنوات.

٣- مشروع توفير الف تختة للمدارس الحكومية ذات الموارد المحدودة:

التزاما من جمعية رجال أعمال اسكندرية بالمشاركة فى تنمية الجانب الإجتماعى ، فقد ســـاهمت فى تخفيف العبئ عن مديرية الشئون التعليمية بمحافظة الإسكندرية والتى تعانى من نقص فى عدد التخـــت

للتلاميذ يصل الى ١٢٢٥٣٠ تخته ، وذلك بتوفير ألف تخته تم تسليمها بالإضافة الى ٢٣٠٠ تخته تورد الجمعية منها ٥٠٠ تخته شهريا .

٤ - مشروعات نوادى القرن الواحد والعشرين لتكنولوجيا المعلومات:

تأكيدا على اهمية التعليم ومواكبة التطورات العالمية فى هذا المجال ، فقد تعاونت الجمعية مع وزارة الإتصالات والمعلومات لتمويل وتنفيذ مشروع تجهيز اثنى عشر معمل للكمبيوتر بمراكز الشباب المتعددة بمدينة الإسكندرية ، وذلك بتكلفة إجمالية لأعمال المقاولة تصل الى ١٢٠ الف جنيه وأيضا توريد الأثاثات وأجهزة التكييف اللازمة للمعامل بتكلفة تصل الى ٢٠٠ الف جنيه ، وقد تم إفتتاح سبعة نوادى وجارى الإنتهاء من باقى النوادى .

٥ - مشروع "كفالة اليتيم" :

تقوم لجنة صندوق الزكاة والصدقات بجمعية رجال اعمال اسكندرية بالتعاون مع إدارة التكافل الإجتماعى بمديرية الشئون الإجتماعية بالإسكندرية (الجمعيات الخيرية) بتقديم كفالة شهرية تقدر بحوالى مائة جنيه لكل أسرة تكفل طفل يتيم لضمان حياة إجتماعية أسرية طبيعية للأطفال الأيتام عن طريق :

- كفالة شهرية قدرها ١٠٠ جنيه للطفل اليتيم (قد يزيد هذا المبلغ على حسب عدد أفراد الأسرة) .
- منح عينيه دورية على مدار السنة فى المناسبات (شهر رمضان - عيد الفطر - عيد الأضحى - بدء العام الدراسى) .
- يتم كفالة اليتيم حتى إنتهاء المراحل التعليمية أو حصوله على شهادة تضمن له حياة كريمة .
- الكفالة الصحية .

أيضا هناك مشروعات صحية ما زالت تحت التنفيذ تعد لها جمعية رجال أعمال اسكندرية مثل:

١ - مشروع المركز الخدمى بمنطقة عزبة سكينة بالمنتزه :

يهدف هذا المشروع الى توفير الخدمات الصحية والغذائية والرياضية والتعليمية (محو أمية) وخلق فرص عمل بتكلفة تصل الى مليون جنيها مصريا . ويقام هذا المشروع على قطعة ارض تخصصها محافظة الإسكندرية ويتكون من مبنى للأطباء يشمل على عيادات مجهزة بأحدث الأجهزة بتكلفة ٢٥٠,٠٠٠ الف جنيه لكل عيادة ويعمل به أطباء على درجة عالية من التخصص وبأجر رمزى يتناسب مع المستوى الإقتصادى لأهل المنطقة . كما يضم المشروع معرض للصناعات الصغيرة وفصول لمحو الأمية ومركزاً للأسر المنتجة .

٢ - مشروع إنشاء وتجهيز مركز للتشخيص والعلاج والتثقيف والمتابعة وتدريب الكوادر للقضاء على مرض السل بمدينة الأسكندرية :

نظرا لما يمثله مرض السل من خطورة شديدة على صحة الإنسان ولما له من إنعكاسات سلبية إجتماعية وإقتصادية ، ونظرا لإرتفاع معدلات الإصابة به فى الأونة الأخيرة ، فقد شرعت لجنة خدمة المجتمع بجمعية الأعمال بالإسكندرية فى تعلية دور ثانى بمستوصف كرموز التابع لمديرية الشئون الصحية بالإسكندرية لتوفير الخدمات اللازمة لهؤلاء المرضى سواء كانت علاجية ، تشخيصية ، متابعة ، تثقيف صحى . وهذا المشروع يستفيد منه حوالى ٧٥٠,٠٠٠ الف مواطن بتكلفة تصل الى ٢٥٠,٠٠٠ الف جنيهاً مصرياً .

ثالثا : تحليل وتعقيب حول إنعكاسات استخدام المشاركة الشعبية فى تنمية مدينة الاسكندرية على القطاع الأهلى :

لقد وضحت النتائج أن مشاركة الجانب الأهلى وجهوده فى التنمية الاجتماعية قد تنامت فى مدينة الإسكندرية بعد عام ١٩٩٧ والتنمية التى حدثت لهذه الجهود لم تحدث فقط فى الكم ولكنها حدثت أيضا فى النوع حيث تنوعت أنشطتها وأضافت أنواعا جديدة للأنشطة لم تكن موجودة من قبل وتختلف عن الأنشطة التقليدية التى تقوم بها مؤسسات هذا القطاع .. ويمكنها تناول ذلك من منظور اعتبار تنامى وتنوع هذه الأنشطة كردود فعل لمناخ المشاركة العامة الذى يعيشه مجتمع مدينة الإسكندرية منذ عام ١٩٩٧ والذى أوجدته سياسات القيادة التنفيذية التى ترأس المحافظة منذ ذلك التاريخ بارتكازها على استخدام المشاركة الشعبية كركيزة أساسية لاستعادة الإسكندرية لجمالها ورونقها وتراثها وأصالتها وانتعاشها وتنميتها اجتماعيا .

وقد تجسد إنعكاس هذا المناخ الذى يتنفسه حاليا مجتمع الإسكندرية منذ ذلك الحين على قيادات القطاع الأهلى والمتمثل فى مديرية الشئون الاجتماعية الذين سارعوا الى المشاركة بعرض الأفكار لتذليل الصعوبات التى تواجه هذا القطاع وتحدد إنطلاقه ، الى جانب عرض الأفكار الجديدة لدفع عجلة هذا القطاع لمزيد من المشاركة فى تنمية مدينة الإسكندرية ... وتمت فى المقابل الاستجابة الواعية من قبل القيادة التنفيذية والتى سارعت فى تذليل الصعاب .. حيث كان من أهمها العمل على عودة اللامركزية لجميعات تنمية المجتمع لتمارس دورها التنموى داخل الأحياء مما عمل على استعادة نشاطها وكفاءتها مرة أخرى ودفع هذه المجتمعات الى مزيد من المشاركة ...

كما ساعد المناخ الجديد على ظهور شكل جديد من أشكال التضامن بين مؤسسات العمل الاجتماعى فتضامنت مديرية الشئون الاجتماعية ، والاتحاد العام للجمعيات والجمعيات الأهلية فى شكل بروتوكول غير مكتوب بين هذه الأجهزة يرتكز على التعاون البناء بينهم فى الأفكار والسياسات وحل المشكلات مما أدى الى تنامى الأنشطة المتعلقة بالجمعيات وتعتبر إشتراك ٣٧٦ جمعية فى نظافة وتجميل

وتطوير مدينة الإسكندرية بمساهمات مالية بلغت ٢٤٠ ألف جنيه تقريبا أحد المظاهر التى تؤكد عمق هذا التعاون .

ولم تقتصر أنشطة القطاع الأهلى على الأدوار التقليدية المعروفة للجمعيات الأهلية ، بل بدأت تتنوع هذه الأنشطة طبقا للتجديد المطلوب لحاجات المجتمع التى تعمل على معاونته فى حل مشكلاته المحلية ...

وقد تمثل ذلك فى مشاركة الجمعيات الأهلية فى تأمين الصلاة فى المناسبات الدينية فى الساحات المقامة لذلك والتى بلغت ١٨٦ ساحة وذلك للعمل على تأمين المواطنين من عبث العابثين الذين يتسللون لهذه الساحات فى هذه المناسبات لمحاولة إثارة القلاقل وزرع الفتنة بين أفراد المجتمع .. وتلك صورة جديدة ورائعة وأمينة على الوطن ومجتمعه من قبل الجمعيات التى تعمل على حمايته وفى نفس الوقت تعمل على تنمية فكره ومداركه فلا يتأثر بمثل هذه المحاولات . ولاننسى أنه كان وراء هذا العمل جهودا ومشاركة من قبل مديرية الشئون الاجتماعية ووزارة الأوقاف ووزارة الداخلية والذين شاركوا فى صياغة هذه الأساليب الأمنية التى تغذيها الجمعيات الأهلية ..

ومن أهم المجالات الجديرة التى شارك فيها القطاع الأهلى هو مجال الدعم السياسى للمرأة حيث امتد دور الجمعيات الأهلية الى القيام بالتوعية السياسية للمرأة والذى يترتب عليه ضرورة استخراج بطاقات انتخابية لهم .

وقد تضامنت فى ذلك مديرية الشئون الاجتماعية وذلك باستخراج ١٥ ألف بطاقة للسيدات فى عام واحد مما أدى الى اعتبار الجمعيات ومديرات الشئون الاجتماعية آليات مساعدة يعتمد عليها المجلس القومى للمرأة ليس فى الإسكندرية وحدها ولكن فى سائر أنحاء الجمهورية ...

وعلى صعيد تضامن القطاع الأهلى فى المحن الإنسانية والاجتماعية امتد هذا النشاط الى المشاركة فى جميع التبرعات لأبناء فلسطين وهو عمل قادته الشئون الاجتماعية وساهمت فى تنفيذه الجمعيات الأهلية .

ولقد شكلت مشاركة رؤساء الجمعيات الأهلية كأعضاء فى المجلس الشعبى لمدينة الإسكندرية بأحد الظواهر الجديدة التى انفردت بها محافظة الإسكندرية بالنسبة لتدعيم المشاركة من قبل الجانب الأهلى فى مسيرة التنمية ...

فقد وضحت نتائج الدراسة الميدانية أن رؤساء الجمعيات الأهلية يشكل عددا يبلغ ١/٣ أعضاء المجلس المحلى والبالغ عدده ١٤٠ عضوا وهى ظاهرة صحية يتحقق من خلالا مزايا عديدة لكل من خطط التنمية المحلية بشكل عام وخطط تنمية الجمعيات الأهلية بشكل خاص .

فمن المسلم به أن رؤساء الجمعيات الأهلية وأعضاء المجلس المحلى يأتون الى المجلس بالانتخاب وهذا يعنى وجود موافقة مزدوجة ثنائية من قبل المجتمع على الأعضاء من رؤساء الجمعيات الأهلية الأمر الذى يؤكد حسن الاختيار ويدلل على كفاءة هؤلاء الأعضاء وحسن تعاملهم وتفانيهم فى خدمة المجتمع المحلى .

وبذلك تتحقق فوائد كثيرة لكل من المجتمع المحلى والجمعيات الأهليـــة ، فـالقرارات تتســم بالواقعية والصدق من حيث أن المجلس المحلى هو بمثابة برلمان صغير تطرح عليه كل المشكلات المتعلقـــة بالجوانب الاجتماعية والخدمات ووجود رؤساء الجمعيات كأعضاء للمجلس المحلى يعمـــل علـــى حـــل المشكلات بفهم وواقعية تدعمها الخبرة الميدانية المتعلقة بهذه المشكلات .

كما أن رؤساء الجمعيات يتعاون فى إمداد المجلس المحلى بالاحتياجات الحقيقية للمجتمـــع مـــن خلال صلتهم الدائمة بهذا المجتمع كما أنه فى المقابل فإنه يوجـــد ســـهولة فى تعـــامل المجلـــس بالنســـبة للمشكلات المطروحة والمتعلقة بالجمعيات الأهلية من خلال وجود الخبرة بالضوابط والقوانـــين المنظمـــة للجمعيات لدى الأعضاء من رؤساء الجمعيات الأهلية من أعضاء المجلس .

هذا بالإضافة الى سهولة التوصل الى الدقة فى خطط الجمعيات الأهلية الـــتى تضعـــها مديريـــة ووزارة الشئون الاجتماعية والتى تعبر عن الاحتياجات الحقيقية للجمعيات الأهلية بالإســـــكندرية مـــن خلال التضامن الموجودين مديرية الشئون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات ورؤساء الجمعيات الأهليـة والذين يشكلون ٣/١ أعضاء المجلس المحلى للمحافظة وأخيرا فإن الفوائد المتعددة التى تم عرضها بالنسـبة لتواجد رؤساء الجمعيات الأهلية وأعضاء من الاتحاد العام كأعضاء فى المجلس المحلى بالمحافظة والتى يتحقـق من خلالها الدقة والواقعية لكل من خطط التنمية المحلية وخطط تنمية الجمعيات الأهلية الأمر الذى تقـدم نموذجا جديدا وفريدا يمكن وضعه تحت الدراسة من أجل استخدامه للعمل على تفعيل خطـــط التنميـــة المحلية ليس فى محافظة الإسكندرية فقط ولكن فى كل محافظات جمهورية مصر العربية من اجـــل تخطيـــط أفضل وتنمية مستمرة ومتواصلة .

رابعا : تفاعل المجلس المحلى فى تنمية مدينة الإسكندرية :

ترتكز التنمية الشاملة للمجتمع على تضافر وتعاون ومشاركة جميـــع النظيمـــات الحكوميـــة والأهلية ، ويأتى على رأس قائمة تلك التنظيمات المجلس المحلى الذى يمثل القاعدة الشعبية ويعـــبر عـــن آمالها وطموحاتها . فالمجلس المحلى هو الآلية الرسمية التى تنظم المجتمع وترسخ وتعبىء أفراده لمزيـــد مـــن الانتماء والعطاء ، كما تهيء الرأى العام لمزيد من المشاركة الشعبية . ويعمل على أن يعى كـــل أفـــراد المجتمع المعنى الحقيقى للتكامل والعطاء والمشاركة والرغبة الصادقة فى خدمة المجتمع من أجل تحقيق هـــدف مشترك هو التنمية الشاملة .

وفى هذا الصدد نشير الى دور المجلس المحلى لمدينة الإسكندرية لتفعيل آليات المشاركة الشـــعبية وذلك من خلال خصوصية لا يشاركه فيها أى مجلس محلى آخر فى مصر وهى أن حوالى ثلث أعضـــاؤه من رؤساء وأعضاء جمعيات أهلية .. مما أوجد قنوات إتصال مباشرة بين القـــاعدة الأهليـــة الشـــعبية والقيادة التنفيذية عملت على إنصهار الجميع فى بوتقة المشاركة من أجل سلامة القرارات التى يشـــارك فيها الجميع لتنمية المجتمع المحلى .

ومن هذا المنطلق فإن المجلس المحلى بمدينة الإسكندرية عمل أيضا على المشاركة فى مشـــروعات تطوير وتجميل مدينة الإسكندرية ،وذلك من خلال منهجا علميا يقوم علـــى الدراســـات والبحـــوث

والبرامج التدريبية المتخصصة لتحقيق التوازن بين آمال وطموحات المجتمع السكندرى وبين الامكانات والموارد المتاحة للمجتمع .

من أهم إسهامات المجلس المحلى فى هذا الشأن التصدى لبعض المشكلات البيئية التى تعانى منها محافظة الإسكندرية ، مثل العمل على الحد من التدهور البيئى ببحيرة مريوط ، وذلك بعمل دراسات متخصصة فى هذا المجال باستخدام أحدث الأجهزة من إنجلترا والتى تم تمويلها بأحد المعونات الأجنبية .

أيضا فى مجال النظافة ، نظم المجلس المحلى دورات تدريبية للشباب (١٥٠شاب) من خريجى كليات العلوم والزراعة للعمل فى مشروع نظافة مدينة الإسكندرية والذى تنفذه إحدى الشركات الفرنسية . أيضا كان للمجلس المحلى بمدينة الاسكندرية إسهامات عديدة فى مجال التشجير والنظافة خاصة فى الأحياء الشعبية ليس بهدف التجميل فقط ولكن لتحسين نوعية البيئة .

كما لعب المجلس المحلى دوراً هاماً لتطوير ترعة المحمودية خاصة عندما اعترض عملية التطهير وجود سبعة عشر جامعاً مقامة .. فتعامل المجلس المحلى بحكمة شديدة فى هذا الشأن نظراً للحساسية الدينية التى تحيط به .. فاجتمع المجلس بأهالى المناطق التى تقع فى نطاقها تلك الجوامع وأقنعهم بأسباب الهدم وفى نفس الوقت خصصت أماكن أخرى لإعادة بناء هذه الجوامع عليها .

أيضا أجرى المجلس المحلى دراسة عن مدى استجابة المجتمع فى المساهمة والمشاركة بحوالى ٢٥٠ مليون جنيه مصرى فى تمويل مشروعات الصرف الصحى بمنطقة العجمى والذى تبلغ تكلفته الإجمالية ٤٠٠ مليون جنيه مصرى ، وقد أظهرت النتائج الأولية لدراسة ميدانية (٢٥٠٠ إستمارة) رأى المجتمع بمنطقة العجمى واستجابته للمساهمة والمشاركة فى تلك المشروعات .

الفصل السادس عشر

الملامح العامة لنموذج الإسكندرية فى التنمية الحضرية

من خلال تحليل للجوانب المتعددة التى صاغت تجربة المشاركة الشعبية

كفكر وفلسفة وأهداف وآليات ومردودات وطرح تصور لآلية

لضمان الإستمرارية للمشاركة فى تحقيق التطلعات المستقبلية لهذه التنمية(*)

مقدمـــــة :

يهدف هذا الفصل الى إجراء تغطية عامة لتجربة الإسكندرية من خلال إستعراض وتحليل للجوانـــب المتعددة التى صاغت هذه التجربة لتقديمها فى شكل نموذج متكامل إعتمادا على أهم النتائج التى توصلت اليـــها الدراسة الميدانية والتى تم إستعراضها فى الفصول الثلاثة السابقة ...

وتتناول هذه التغطية جوانب متعددة تتعلق بالمشاركة الشعبية كمحور أساسى تمركزت حولـــه جميـــع الانشطة التى صاغت هذه التجربة وعملت على تحقيق وتنفيذ أهدافها لتنمية مدينـــــة الإســـكندرية حضاريـــاً وإجتماعياً وإقتصادياً ...

وفى هذا الإطار يتم تقديم هذه التجربة من خلال التناول التحليلى للفكر والفلسفة والأهداف الـــــتى تبنتها هذه التجربة وما تحقق منها وما ترتب عليها من مردودات تنموية رسمت ملامح عامـــــة لهـــذه التجربـــة وجسدت سمات شخصية للقيادة التنفيذية التى إستثارت المشاركة الشعبية ونظمتها وقادتها وشاركت فى تنفيذهـــا حتى حققت أهدافها ... كل تلك العناصر تعاونت وتكاتفت لتقدم إلينا نموذجا جديدا وفريـــــدا فى التنميـــة الحضرية بالمشاركة الشعبية هذا النموذج يتم طرحه فى ضوء هذه العناصر وفى ضوء تقـــديم تصـــور لضمـــان الإستمرارية لتحقيق طموحات التنمية المتواصلة لمدينة الإسكندرية .

(*) أ.د. وفاء أحمد عبدالله ، الإعداد والتوثيق والتحليل

نموذج الإسكندرية للتنمية الحضرية بالمشاركة الشعبية

(الفكر والفلسفة والأهداف، والمردودات التنموية، والسمات الشخصية للقيادة التنفيذية، وتصور الآلية لضمان الإستمرارية)

١ - فكر المشاركة:

لقد لقبت الإسكندرية لفترة طويلة من الزمان عند المصريين جميعا بعروس البحر الأبيض المتوسط حيث كانت ملجأ ومتنفساً للمصطافين والمريدين لجمالها ومناخها من كل أنحاء جمهورية مصر العربية إلا أنها أصيبت فى النصف الثانى من القرن الماضى بالتلوث والتكدس الذى شكل ظاهرة أصابت مدن مصر الكبرى نتيجة النهضة الصناعية التى خاضتها مصر فى تلك الفترة وما ترتب عليها من تلوث وتكدس وخلل بيئى وفيزيقى أصاب هذه المدن ومنها الإسكندرية حيث فقدت رونقها ونقاء مناخها وصفاء مياهها ففاب عنها محبيها ومريديها الذين كانوا يشكلون مورداً أساسيا من موارد التنمية الإقتصادية والإجتماعية لمدينة الإسكندرية.

وتوالت القيادات التنفيذية لمدينة الإسكندرية تضع الأفكار والخطط التى تهدف الى محاولة إستعادة الإسكندرية مرة أخرى إلا أن حجم الإستثمارات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف كان يقف دائما حائلا بين الوصول الى النتائج المرجوة..

فبدأت الجهود بشكل مرحلى يتناول الأولويات المتعلقة بمشكلات الصرف الصحى وحماية الصحة العامة لمجتمع الأسكندرية للحفاظ على البقية المتبقية من مصطافيها .. فالأغلبية من المصطافين أداروا ظهورهم لمدينة الإسكندرية الى مصائف أخرى..

إلا أنه منذ عام ١٩٩٧ جاءت القيادة التنفيذية الحالية تطرح فكراً جديداً لإستعادة مدينة الإسكندرية وهو فكر الإعتماد على الذات، بإعتبار أن المجتمع السكندرى له دور أساسى فى العمل جنباً الى جنب والمشاركة مع المؤسسة التنفيذية فى إستعادة مدينة الأسكندرية...

ولم يكن ذلك فكراً عفوياً، أو جاء بمحض الصدفة، فالقيادة الجديدة يرسخ فى أعماقها هذا الفكر وتؤمن به فهو متأصل فى داخلها من خلال خبرات عملية سابقة وممارسات لبعض تجارب للمجتمع المصرى فى هذا المضمار فى مواقع أخرى.

٢ - فلسفة المشاركة لإستعادة مدينة الإسكندرية:

- لم يكن الفكر الجديد مجرد طرح فكرة المشاركة والمساهمة لتنفيذ مشروعات تنموية، ولكن كان فكرا مفتوحا بطرح فلسفة ترتبط بإستعادة الإسكندرية الأصيلة التى عرفها المجتمع المصرى وليست اسكندرية حديثة تنسلخ عن تاريخها وتختلف معالمها وصورها عن ما هو راسخ فى أعماق ووجدان

المجتمع المصرى والسكندرى ومن أجل ذلك فالمجتمع نفسه لا بد وأن يشارك ويطرح رأيه ويقدم فكره ويضع لمساته فى كل ما يتم من أعمال .

- وهذا يتطلب العمل على إيجاد آليات تنفيذية تتيح للمجتمع المشاركة مع الدولة تتصف بالشفافية والمصداقية كركيزة أساسية تتحقق من خلالها الأهداف المشتركة من قبل المجتمع والدولة معا .

وقد تم وضع هذه الآليات وتم إستخدامها وهى تمثل محوراً من المحاور الهامة التى تناولتها هذه الدراسة وأبرزت دورها فى الفصل الأول من عرض نتائج الدراسة الميدانية .

* ولم تكن فلسفة المشاركة تستهدف إستعادة الإسكندرية فيزيقا وجماليا وحضاريا فقط ، وهو وإن يمثل هدفا أساسيا إلا أنه يتحقق من ورائه أهدافا أخرى اقتصادية واجتماعية أهمها إستعادة وتعظيم الطلب على مدينة الإسكندرية مرة أخرى . فإذا كانت القرى السياحية المنتشرة على طول الساحل الشمالى قد استقطبت بما لها من عوامل جذب جديدة - فقدتها الإسكندرية لفترة سابقة - الطلب الكبير من المصطافين عليها ، .. فإن الفلسفة الجديدة للسياسات المتعلقة بإستعادة مدينة الإسكندرية لا تعمل فقط على القضاء على مشكلات التلوث والتكدس وتفاقم المشكلات المرورية خاصة على كورنيش الإسكندرية ... الخ بل تعمل أيضا الى جانب ذلك على توفير ما يفتقده الناس بفئاتهم العمرية المختلفة فى قرى الساحل الشمالى ، فتلك القرى لا نشاط ولا حياة فيها من بعد الغروب وهو ما يؤدى الى ملل الكثيرون فى تلك القرى ، والعمل على إختصار مدة إقامتهم بها ...

ومن هذا المنطلق كانت فلسفة العمل فى إستعادة مدينة الإسكندرية تهدف العمل على توفير وإعادة الحيوية المعهودة لمدينة الإسكندرية نهارا وليلا .. وذلك من خلال دراسة وتنفيذ لعديد من الأساليب التى تحقق ذلك من خلال توفير الأماكن المهيئة للراحة والجلوس على شاطئ البحر (الكورنيش) من الكازينوهات ، والمسارح المكشوفة والقهاوى المتنوعة بشكل جمالى يحقق الراحة والمتعة بتنسيق فيزيقى يتواءم مع المكان ويتناسب مع الزمان وقد سمحت التوسعات التى حدثت لكورنيش الإسكندرية بتحقيق ذلك .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى أن توسيع كورنيش الإسكندرية (*) والذى تكلف إنشاؤه ١٤٠ مليون جنيه وإنشاء كوبرى إستانلى والذى تكلف ٤٠ مليون جنيه أتى أساسا ضمن طار تنفيذ أهداف خطة مرورية شاملة لحل المشكلات المرورية المتعددة لمدينة الإسكندرية إستهدفت تحقيق السيولة بكافة شوارع الإسكندرية ومحاورها ، وزيادة القدرة الإستيعابية لمحاور الحركة الحالية وخلق محاور جديدة وتخطيط الميادين وتطويرها ويعتبر توسعة الكورنيش أحد بنود هذه الخطة .

(*) تم تفضيل إجراء توسعة الكورنيش من جهة البحر بإزالة الكبائن والمنشآت الموجودة على الشاطئ فى أغلب مواقفه والتى كانت تحجب رؤية البحر وتم هذا الإختيار كبديل لإختيار آخر لإجراء التوسعة من جهة العمارات المطلة على الكورنيش والتى تتطلب ردود هذه العمارات وهو إختيار صعب تنفيذه ويحتاج الى سنوات طويلة يتنافى معه سرعة تحقيق الأهداف المطلوبة للخطط المرتبطة بهذه التوسعة .

فحل مشكلة المرور بالإسكندرية وتحقيق السيولة فى الحركة عمل على القضاء على ضياع الوقت بدون إستثمار لهذا الوقت بفقده فى الإختناقات المرورية بالإضافة الى تقليل كثافة التلوث المنبعث من عادم السيارات وما يسببه من أضرار شديدة للسكان والمارة والمنشآت نتيجة هذه الإختناقات.

وفى ضوء ذلك فإن الخطة المرورية لمدينة الإسكندرية وما تم فيها من إنجازات عديدة حققت العديد من الفوائد التنموية الغير مباشرة لجوانب التنمية الإقتصادية وعديد من الجوانب الإجتماعية للسكان والمصطافين مما يعمل على إستعادة الطلب على مدينة الإسكندرية مرة أخرى. (*)

٣ - فكر وفلسفة المشاركة ومردوداتها التنموية على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية :

إن صحوة المشاركة لإستعادة مدينة الإسكندرية لم تتحدد نتائجها فقط فيما تم من الخطوات الجادة لإستعادة رونق مدينة الإسكندرية وعراقتها والعمل على إعادتها تجسيداً لأصالتها الحضارية ، وإستعادة الطلب عليها ولكنه ترتب عليها تحقيق نتائج تنموية إقتصادية وإجتماعية ، وهى عملية طبيعية ديناميكية للعلاقات بين انشطة التنمية الشاملة وقد تمثلت أهم النتائج فى النقاط التاليه:-

أ - عملت نهضة المشاركة على عودة المستثمرين الذين تركوا الإسكندرية فى فترة ركودها والتى أدت الى إغلاق مكاتبهم قبل هذه النهضة والتوجه الى مدن أخرى .. فقد عاد هؤلاء المستثمرون للمشاركة فى إستعادة مدينة الإسكندرية مع غيرهم من المستثمرين مما أدى الى حدوث إنتعاش كبير فى سوق العمل وساهم فى نفس الوقت فى تقليل حجم البطالة وحل بعض مشكلاتها.

ب - ترتب على ذلك أيضا حدوث إنتعاش تجارى وإقتصادى بما يتطلبه حجم العمل الجديد المرتبط بالنهضة الجديدة من مواد وأدوات البناء وغيرها ...

ج - عمل وجود مناخ من المشاركة من قبل الدولة على توفير التسهيلات والتيسيرات الخاصة بأنشطة متعددة ومنها تراخيص البناء وغيرها مما أدى الى إنخفاض تكلفة الإنشاءات للمساكن وبالتالى إنخفاض أسعارها وتمكين ذوى الدخول المتوسطة من الحصول على إحتياجاتهم السكنية ... الأمر الذى ساهم فى حل أزمة الإسكان لأهل الإسكندرية ووجود إمكانية حصول المصطافين على إحتياجاتهم السكنية بأسعار مقبولة مما ساهم فى إرتفاع الطلب السياحى على مدينة الإسكندرية بالنسبة للسياحة الداخلية.

د - أنعكس فكر المشاركة وفلسفتها على نشاط الجمعيات الأهلية فعبرت عن ذلك مظاهر عديدة بظهور الجديد من الأنشطة التى ترتبت على هذه الفلسفة أهمها ظهور آليات جديدة سمتها التضامن بين القيادات التنفيذية المشرفة على الجمعيات بين كل من قيادات وزارة الشئون الإجتماعية ، والإتحاد العام للجمعيات الأهلية ، ورؤساء الجمعيات الأهلية والذى أدى الى تنمية وتطوير للعديد من أهداف الجمعيات للمشاركة مع الدولة فى المجالات الإجتماعية المتعلقة بالصحة والتعليم والمعوقين والطفولة

(*) لمزيد من التفاصيل : أنظر الخطة المرورية الكاملة الجديدة بمحافظة الاسكندرية

والأيتام وحماية الأمن الإجتماعى فى مناسبات مدينة الإسكندرية ، والأمن الصحى للشباب وحمايته ووقايته من أمراض مستحدثة مثل الإيدز والإدمان .

هـ - إذا كان المشاركة قد تحقق من خلالها العديد من العوائد الإقتصادية والإجتماعية من خلال آليات رسمية وأهلية كما سبق الإشارة الى ذلك ، فإنه قد تحقق من خلالها أيضا وجود عرف جديد يمثل آلية إجتماعية جديدة غير معلنة وهى وجود التضامن الذى جمع بين هاتين الآليتين الرسمية والأهلية بإختلاف أهدافها الإقتصادية أو الإجتماعية .

فالجميع يعمل من أجل الجميع . الذين تضمهم وتظللهم إسكندرية واحدة . وقد تجسد ذلك فى التضامن فى المساعدات الإجتماعية الفورية التلقائية الذاتية ليس من قبل مؤسسات العمل الإجتماعى بعطائها المحدود فقط ، ولكن من قبل المؤسسات العاملة فى جميع المجالات الأخرى بإختلاف هذه المجالات وذلك من منطلق إيمانهم جميعا بأن المشاركة لم تجمعهم فقط للعمل معا على إستعادة الإسكندرية من منظور فيزيقى وجمالى لمعالمها وتراثها ، بل هى بالضرورة لابد وأن تعمل أيضا على بناء مجتمعها بشكل قوى صحيا وجسديا ونفسيا وعقليا وعلميا لضمان مشاركته فى مزيد من التنمية المتواصلة والحفاظ على ما تحقق من هذة التنمية وهذا ما أكدته كثير من الأمثلة لتضامن المشاركون جميعا فى الحالات الإجتماعية الطارئة .(*) كأفراد وجماعات من قبل كل من الغرفة التجارية ، شركات القطاع الخاص ، ورجال الأعمال وغيرهم الذين صهرتهم التجربة وصقلتهم المشاركة فأسعدتهم وأصبحت تمثل جزءا مضيئا من كفاحهم ومثابرتهم لإستعادة مدينتهم ورعايتها والمحافظة عليها .

٤ - السمات الشخصية والملامح الذاتية للقيادة التنفيذية التى إستثارت المشاركة الشعبية وشاركت فى إستعادة مدينة الأسكندرية .

يجدر التنويه فى البداية الى أن وضع صياغة للسمات الشخصية والملامح الذاتية للقيادة التنفيذية والتى إستثارت المشاركة الشعبية لإستعادة رونق وحضارة ومكانة مدينة الإسكندرية وشاركت المجتمع للوصول الى تحقيق هذه الأهداف لم يتم من خلال أى مقابلة شخصية لهذه القيادة من قبل فريق الدراسة الميدانية وحتى كتابة هذه السطور .

فسمات هذه القيادة عبرت عنها أعمال ميدانية قائمة تشهد لها ، وصاغتها وجسدتها وأثنت عليها الدقة والجودة والإستمرارية والشفافية فى تنفيذها فهى سمات وملامح حقيقية أفرزها الواقع بصدق معبرا عنها دون زيف أو خداع أو تملق معطيا الخطوط الرئيسية التى شكلت ملامحها .

(*) توجد لذلك أمثلة عديدة لمعاونات صادقة وجادة فى تولى الغرفة التجارية وبعض من شركات القطاع الخاص ورجال الأعمال فى تقديم المساعدات الإجتماعية فى مجالات العلاج المطلوب بشكل فورى للمواطنين ، أو للمعاونة - فى توفير فرص عمل للعاطلين ، أو تقديم المساعدات والمعونات فى مجال التعليم ، أو الإعانات للمعدمين .

لذلك فقد إعتمد فريق الدراسة فى رسم الملامح للشخصية التى ترأس القيادات التنفيذية لإستعادة مدينة الإسكندرية على معطيات الواقع وإنجازاته ، وإجماع آراء المشاركين من جميع التخصصات والفئات العاملة والتى رسمت بصدق وحب وشفافية صورة لشخصية قيادية قادت جميع الأعمال من خلال :

- عمق شديد فى الإنتماء .
- حب فياض يسبغه على الجميع لا ينتظر العطاء .
- تواضع جم وخلق كريم يدعمه الوفاء .
- قلب كبير وباب مفتوح وسياسة يتضامن فيها الجميع لا تعرف الإلتواء .
- أمن داخلى وصفاء ذاتى ، وإيمان ربانى يظله فلا يأس مع الرجاء فتلك الملامح لهذه الشخصية إنبثقت من واقع ينطق بكل بنودها ويصيغ كل معانيها:-

فطرح المشاركة كفكر وفلسفة :

كان طرحا هادفا ينبع من الإنتماء للتراث والجدود ، لا تحدده حدود ، ولا تحميه قيود فسياسة الباب المفتوح لكل المشاركين قائمة على الدوام دون حواجز أو ضغوط .

أما الأساليب التنفيذية : فقد صاحبتها الشفافية ، فكانت المناقشات والمداولات والعمل الجاد بحثا عن الآلية ... والتى أجمع عليها الجميع بإستخدام الغرفة التجارية ، يتم من خلالها تحقيق المصداقية للمشاركين فى جميع الأعمال الجارية والمستقبلية .

أما عجلة التنفيذ وسرعة دورانها : فقد دعمتها المشاركة المعنوية المستمرة فى كل مراحلها من قبل القيادة التنفيذية بالمشاركة الميدانية من خلال متابعة الأعمال بصفة شخصية ، والتواجد المستمر مع جميع العاملين للمتابعة الذاتية ، للعمل المشترك لتذليل العقبات الفجائية ، لتذليل الصعوبات ومواجهة التحديات غير المرئية .

أما دقة العمل والإستمرارية : فقد تولد نتيجة إستشعار وجود الأمان النفسى والمعنوى داخل هذه الشخصية القيادية ، من قبل جميع العاملين الذين أصابتهم الحمية فبذلوا جهدا صادقا مضاعفا وهم يستشعرون صدق المشاركة فى وجدان القيادة التنفيذية والتى يفاجئون دائما بوجودها معهم وبجانبهم (*) لمشاركتهم أوقات شقائهم فتحفزهم وتتعايش معهم أيضا فى أوقات راحتهم ونتقاسم معهم مأكلهم ومشربهم ، وهم يناقشون ويتبادلون المشورة فى أساليب حل مشكلات واقعهم ويتواصلون معا الى الحصول على التسهيلات الفورية التى لا تعمل

(*) كان القائمون بالعمل التنفيذى بالمشروعات يفاجئون بالسيد محافظ الإسكندرية وهو على رأس القيادة التنفيذية حقهم وبجانبهم دون وجود مقدمات لذلك فهو يقود سيارته بنفسه دون موكب ويأتى وحده دون مرافق ويجلس مع العمال دون تحسب .

فقط على سرعة الإنجاز ولكنها تحقق فى نفس الوقت الدقة والجودة وحب الإستمرارية وتشكل من كل فرد كيان شامخ يستطيع أن يعبر الصعوبات ويصنع المعجزات. (**)

٥ - المشاركة الشعبية لتنمية مدينة الإسكندرية وتصور لآلية لضمان الإستمرارية:

- وضح العرض السابق ان المجتمع السكندرى بإعتباره يمثل جزءا من المجتمع المصرى لديه طاقات كامنه للعمل الجاد المخلص والمستمر من خلال المشاركة الشعبية والتى يمكن أن يحقق من خلالها عديدا من الأهداف التنموية لمجتمعه ووطنه.
- أن هذه الطاقات الكامنه للمشاركة تحتاج الى من عنده الخبرة والقدرة الذاتية على تفجيرها وتنظيمها حتى الوصول الى أهدافها...
- تمثلت الشخصية التى فجرت هذه الطاقات فى الرئاسة التنفيذية للمحافظة ففجرتها ونظمتها وشاركتها فى أعمالها بداية من الفكر ووضع السياسات وحتى التنفيذ.
- أن هذه الرئاسة التنفيذية وهى تملك نفس السلطات المخولة للرئاسات السابقة نجحت فى إستثارة مجتمع الإسكندرية أفرادا وجماعات للمشاركة مع الدولة فى تطوير مدينة الإسكندرية ومازالت مستمرة لتحقيق المزيد من هذا التطوير فى إنجازات تنموية حضرية وحضارية لمدينة الإسكندرية وما زالت مستمرة حتى الآن ، وذلك بفضل السمات الشخصية التى توفرت لدى هذه القيادة فساهمت مع المجتمع فى العمل المشترك من أجل إستعادة رونق الإسكندرية من خلال المشاركة الشعبية.
- كل ذلك سجل لهذه المشاركة ولهذه القيادة ولمجتمع الإسكندرية نجاح ضخم من خلال تضامن رائع بين الجميع ومشاركة أدت الى تخطى الصعاب وتحقيق إنجازات ستظل لفترة طويلة شاهدة على هذه التجربة.
- وإذا كان العمل الميدانى لفريق الدراسة الميدانية قد سجل نتائج هذا النجاح إلا أن التحليل العلمى لهذه التجربة يبرز تساؤلا هاما حول المستقبل وهو:

ماذا سيحدث للمشاركة ولهذه الإنجازات فى حالة حدوث التغيير التقليدى لمواقع العمل بين القيادات التنفيذية وتترك هذه الرئاسة موقفها الى موقع آخر؟؟

هذا وقد تم طرح هذا السؤال ضمن الأسئلة التى استخدمت لتقييم هذا العمل من قبل الخبراء القائمين بالدراسة الميدانية فكانت الإجابة من قبل الأغلبية من المشاركين إن لم يكن جميعهم انه يمكن أن تتوقف التجربة عند هذا الحد. من حيث أن السمات الشخصية المتعددة والمتفهمة لديناميكية المشاركة الشعبية سمات ذاتية وموهبة شخصية والمواهب لا تكتسب ولا تتكرر بسهولة...؟

(**) سمح المحافظ لكل عامل فى الموقع من أصغر المهندسين بالإتصال به رأساً وشخصياً عند مقابلة أى صعوبات للعمل على تذليلها بشكل سريع وفورى من قبل فريق عمل معه فى المحافظة لا يعرف الملل أو الكلل. فالكل يعمل بروح فريق واحد يسوده الحب والعطاء والإخلاص والوفاء.

ولم تكن هذه الإجابة مغايرة للحقيقة ، فكثير من الدراسات العلمية السابقة لتجارب مماثلة أكدت ذلك منها تجربة المشاركة الشعبية فى تنمية شمال سيناء ، وأيضا عديد من التجارب فى مجال المشاركة فى التنمية الحضرية أثبتت ذلك حيث ارتبطت هذه التجارب بالقيادات التى إستثارتها ونظمتها ولم يستمر إلا القليل منها والذين نجحوا فى التوصل الى آلية تعمل على ضمان هذه الإستمرارية (*) .

وفى هذا الإطار وفى ضوء الوصول الى هذه النتيجة فإنه لابد من التفكير الجماعى ومع القيادة التنفيذية للمشاركة فى هذه التجربة فى الأسلوب والآلية التى تعمل على ضمان الإستمرارية ليس للوصول الى الأهداف الحالية فقط بل للمزيد منها والعمل فى نفس الوقت على صيانة ماتم من إنجازات لهذه الأهداف والمحافظة عليها فى إطار نظرة مستقبلية لخطط التنمية لمدينة الإسكندرية . وفى هذا الصدد فإن الدراسة تطرح التصور الآتى:-

١ - ضرورة تعاون من القيادة التنفيذية الحالية والمشاركين من الدولة مع المجتمع فى التفكير المشترك للعمل على إيجاد آلية تتحقق من خلالها الإستمرارية ... وهو أمر يراود فكر الجميع الذين عاشوا التجربة ومارسوها وسعدوا بإنجازاتها ويخشون على مستقبلها ... ولا يتعارض وجود هذه الآلية مع كيان أو أدوار المجلس الشعبى المحلى وأنشطته ولكنها تتكامل معه ، فالمجلس له أدواره الرئيسية فى وضع الخطط والسياسات والمشروعات ، والآلية الجديدة تدفع عمليات المشاركة فى التمويل والتنفيذ لهذه الخطط ومتابعتها وتقييمها فى إطار الآليات الرسمية والأهلية للمشاركة .. فالجميع يشاركون ولكن توزيع الأدوار يعمل على سرعة تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية من خلال تعدد وتكامل آليات المشاركة الشعبية والتفاعل البناء فيما بينهم .

٢ - أن الآلية الجديدة لا بد وأن يكون أعضاؤها ممن شاركوا فأعطوا وأنجزوا فتولد داخلهم فهم المشاركة وحبها وتمرسوا على أساليب إستثارتها ودفعها لتحقيق أهدافها واستفادوا من دروس الواقع فتمركزت فى أعماقهم ووجدانهم .

٣ - أن هذه الآليه تتبع مباشرة الرئاسة التنفيذية والتى لديها السلطات الكاملة فى تيسير أعمال المشاركين ولا تتغير بتغير القيادة التنفيذية فهى باقية تعمل جنبا الى جنب وتساند وتدعم كل القيادات ، وتدرب وتفرز فى نفس الوقت كوادر جديدة حفاظا على إستمراريتها على المدى الزمنى الطويل .

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر :

وفاء احمد عبد الله "المشاركة الشعبية والتنمية فى المجتمعات المحلية" دراسة تقويمية لبعض جوانب التنمية المحلية فى مجتمع شمال سيناء " الجوانب النظرية وعرض نتائج التوصيات . معهد التخطيط القومى (مذكرة رقم ١٥٦٢ يوليو ١٩٩٧ .

٤ – وفى النهاية لابد وان ننوه الى أن المشاركين بما إكتسبوه من خبرة فى المشاركة وحققـــوا الإنجـــازات يمثلون ثروة بشرية حقيقية لا يستهان بها ، فالمشاركة منهج تجريبى طويل له أساليبه وقواعده الأساســية والتى تدعمها القدرة الذاتية والموهبه الطبيعية والخبرة الميدانية والتى تتمثل فى:

- خبرة فى إدارة الحوار الذى يؤدى الى الإستثارة للمشاركة وسرعة تفعيلها.
- وخبرة فى بناء جسور الحب والثقة التى تعمل على تفعيل هذه الإستثارة .
- وخبرة فى المشاركة فى صنع السياسات وصنع القرارات مع المشاركين.
- وخبرة فى وضع هذه السياسات موضع التنفيذ مع المشاركين والوصول الى الإنجازات.
- وخبرة فى تدعيم الإستمرارية فى المشاركة للحفاظ على هذه الإنجازات والتخطيـــط للمزيـــد منـــها وتحقيق عديد من التطلعات المستقبلية (*).
- وأخيرا خبرة فى إحاطة هذه الأعمال كلها بمظلة من المصداقية والشفافية بداية من إســـتثارتها وحـــتى تحقيق أهدافها:

ويعنى ذلك أن تجربة الإسكندرية بما حققته من إنجازات بالمشاركة الشعبية أصبحت تمتلك العديد مـــن هذه الخبرات والقدرات والتى يجب العمل على إستمرار أدوارها مع الدولة للحفاظ على ما تم مـــن إنجـــازات وتحقيق المزيد من التطلعات من خلال المشاركة فى وضع آلية يتم من خلالها الإستمرارية وترتكز علـــى مـــا تم عرضة فى التصور.

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر:

وفاء احمد عبد الله ، البرنامج التدريبى لإستثارة المشاركة الشعبية لتحسين نوعية البيئة فى بعض مناطق الإسكان الشعبى بالقاهره ، المؤتمر الدولى الرابع عشر للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانتية ٢٥ مارس – ١ أبريل ٨٨ القاهره .

الفصل السابع عشر

مناقشة حول أهم التحديات التى تواجه خطط التنمية والتطوير لمدينة الاسكندرية بالمشاركة الشعبية(*)

مقدمة:

لقد بدأت المشاركة الشعبية لتنمية وتطوير مدينة الإسكندرية منذ بدايتها بالبحث عن مبادىء وأسس تحقيق المصداقية والشفافية ...

وأسفرت جهود المشاركة فى هذا الشأن من قبل الجانب الحكومى والمشاركون (القيادات التنفيذية) المجلس المحلى ، القطاع الخاص والأفراد) فى إرساء آليات وضوابط فى شكل تعاون بين الجميع ووضع بروتوكولات موثقة بشأن هذا التعاون بتناول الجوانب المادية والفنية والصيانة والاستمرارية كما وضحت ذلك نتائج الدراسة الميدانية الواردة فى الفصل الأول من تقرير هذه الدراسة .

ولقد وضحت النتائج الواردة فى الفصل الثانى والثالث للدراسة الميدانية العديد من النتائج الإيجابية لجهود المشاركة سواء من قبل القطاع الرسمى أو الأهلى أو الأفراد وماترتب على هذه الجهود من اهتمامات تنموية على عديد من الجوانب الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية ...

وفى إطار الشفافية فى تحليل هذه التجربة والمصداقية والدقة فى عرض نتائج الواقع الميدانى كان لابد من إجراء مناقشة فى هذا الفصل حول أهم التحديات التى تواجه خطط التنمية والتطوير فى إطار إعتمادها على المشاركة الشعبية كعنصر أساسى ترتكز عليه هذه الخطط فى إحداث هذا التطوير والوصول الى الأهداف الأساسية للتنمية .

وفى إطار الدراسات التى تمت فى فصول الدراسة وما أفرزته من نتائج ألقت الضوء على تجربة الإسكندرية كأساليب وآليات وإنجازات ومردودات تنموية ، فلاشك أن يوجد كثير من التحديات التى واجهت التخطيط لكل الأنشطة التى صاغت تجربة الإسكندرية بالإضافة الى التحديات البيئية التى تواجه خطط التطوير وتضع المخططين فى مأزق الاختيار والمفاضلة .

وحيث أن الوقت المحدد للدراسة الميدانية لم يسمح بالدخول فى تحسيد هذه التحديات من خلال دراسة تفصيلية لموضوعات بعينها ، فإن هذا الفصل يقدم مناقشة علمية تحليلية حول أهم التحديات التخطيطية والبيئية التى تواجه خطط التنمية والتطوير بالمشاركة الشعبية ... الأمر الذى يمكن أن يقدم بعض الإجابات على بعض التساؤلات لبعض الجوانب التى تتعلق بما تم من تنمية وتطوير لمدينة الإسكندرية بل وقد تضيف فى نفس الوقت مزيدا من التساؤلات والتى قد تحتاج مزيدا من

(*) إعداد وتوثيق أ.د. وفاء أحمد عبدالله

الإجابات ... وكلهـا كما تم الإشارة الى ذلك تحتاج الى دراسة ميدانية مستفيضة ومستقلة للحصـول على إجابات لهذه التساؤلات وفى الوقت نفسه تقدم العديد من النتائج الميدانية الـتى تخـدم سياسـات وخطط التنمية والتطوير بالمشاركة الشعبية بشكل عام ، ليس للإسكندرية فقـط ولكـن لكـل أنحـاء الجمهورية .

هذا بالإضافة الى أن مناقشة هذه الموضوعات تعمل على خدمة وضع الإطار المنهجى للدراسـة الميدانية التى تتناول هذه التحديات .

وفى ضوء ماسبق فإنه يتم فى هذا الفصل مناقشة موضوعين وهما :

الموضوع الأول :مناقشة حول أهم التحديات التى تواجه أساليب خطـط التنميـة باسـتخدام منـاهج المشاركة الشعبية بشكل عام .

الموضع الثانى : مناقشة حول أهم التحديات التى تواجه خطط التطوير فى مجال التنمية والبيئة .

الموضوع الأول: مناقشة حول أهم التحديات التى تواجه خطط التنمية باستخدام المشاركة الشعبية:

إن إستثارة المشاركة لشعبية فى مجالات التنمية المتعددة ليس بالأمر الهين أو اليسـير وقـد تنـاولت النظريات العلمية هذا الموضوع فوضعت لهذه الاستثارة بعض القواعد أو الأسس التى تحفزهـا وتعمـل على قيامها ، كما أن المهارة فى إستقطاب هذه الإستثارة وتفعيلها والوصول بها الى أهدافها لـه أيضـا قواعد وأصول أفرزتها التجارب الميدانية المتعددة .

من هذا المنطلق فإن التناول العلمى لديناميكية قيام المشاركة الشعبية وإستمراريتها يتحـدد فى مناقشة :

(١) دواقع قيام المشاركة وإستثارتها من قبل المشاركين .

(٢) إستقطاب الإستثارة بمشاركتها فى وضع الخطط والسياسات التى تستهدف المشاركة

(٣) سرعة تفعيل المشاركة فى تنفيذ الخطط والمشروعات ودفع الاسـتمرارية لمزيـد مـن الإنجازات .

١ - دوافع قيام المشاركة واستمراريتها من قبل المشاركين:

تعنى كلمة المشاركة كافة الجهود التى يبذلها المواطنون للتأثير فى الإدارات ومعاونتها فى إتخـاذ القرارات والسياسات التى تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام للجميع .

وقد ركز روسو رائد المنظرين لفكرة المشاركة الشعبية على المشاركة الفردية من جانب كـل مواطن فى القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحه - والتى من خلالها يدرك الفـرد أن الصالح العام والمصالح الخاصة جميعا مصالح متكاملة وليست مصالح متعارضة (*) .

(*) أنظر الباب الأول الجزئ الثانى للدراسة النظرية

فى هذا الإطار النظرى الموجز يتبين أن دوافع المشاركة لدى الأفراد ترتكز أساسا على آمـــال وطموحات هذه الأفراد فى تحقيق مصالح خاصة لهم فى إطار مايتحقق من الصالح العام للجميع .

وقد تم استخدام هذه القاعدة كمدخل وكمنهج فى إستثارة المشاركة الشعبية فى العديـــد مـــن تجارب التنمية المحلية فى الحضر وفى الريف وتم من خلاله تنفيذ العديد من المشروعات التنموية فى كل مـــن المجالين من خلال سياسات ارتكزت على فكر التكامل الموجود بين كل من المصالح الخاصـــة والمصـــالح العامة لأفراد هذه المجتمعات (*).

وفى هذ الإطار فإن التقسيم العلمى للمصالح يقع تحت مظلة المصالح العامة للجميـــع فتوجـــد نوعين من المصالح : الأول مصالح خاصة عامة عامة أى تحقق مصلحة مجموعة من الأفراد وليـــس فـــرد واحد فقط فى إطار عام والثانى : مصالح عامة أى مصالح المجتمع الأكبر وعادة ما تركز مناهج الاســـتثارة على العمل أولا على تحقيق المصالح الخاصة العامة والتى تكسب الأفراد القـــدرة والوظيفـــة التعليميـــة والرغبة فى مزيد من المشاركة لتحقيق المصالح العـــامة .. وقد أكدت الدراسات الميدانية ذلك.

والبداية بالمصالح الخاصة أولا لها منطقها فالأفراد لايستطيعون المشاركة فى تحقيق مصالح عامـــة قبل تحقيق مصالحهم الخاصة فكيف يتأتى أن يسرع المشاركون فى حل مشكلات الآخرين وهم يحتـــاجون الى من يشاركهم فى حل مشكلاتهم الذاتية فى محيط معيشتهم ..

هذا بالإضافة الى أن المشاركون عند مشاركتهم فى المرحلة الثانية لتحقيـــق المصـــالح العامـــة لايتوقف تطلعهم لتحقيق مزيد من المصالح الخاصة - العامة لمجتمعهم المحلى من خلال مايكتسبونه مـــن علم ومعرفة ومايقيمونه من علاقات بناءة مع جميع أطراف المشاركة ، فدائما مايعملون على أن يضيفـــوا الى مصالح مجتمعهم الخاصة المزيد من التنمية - فالإنتماء لمجتمعهم يتصاعد بتصاعد وتعـــدد أنظمتـــهم فى المشاركة فى المستويات المختلفة .. وبالتالى يستمرون فى تحقيق المزيد من التنمية لمجتمعاتهم .

ومخطط التنمية بماله من وعى وإدراك بأمور المشاركة / وديناميكيتها يعمل علـــى دفـــع تلـــك الأنشطة التنموية على جميع المستويات ، طالما أنها تعمل على رفع المعاناة عن كافة أفراد المجتمـــع وعـــن كاهل الدولة فى نفس الوقت .

٢ - إستقطاب الاستثارة بمشاركتها فى وضع الخطط والسياسات التى تستهدفها المشاركة :

من الركائز الأساسية فى ديناميكية المشاركة بعد إستثارتها توافر عنصر الســـرعة فى العمل على إنشغال المشاركون بإشراكهم فى وضع الخطط والسياســـات والـــبرامج الـــتى

(*) لمزيد من التفصيل أنظر :

١ - وفاء أحمد عبدالله " البرنامج التدريبى لإستثارة المشاركة الشعبية لتحسين نوعية البيئة فى بعض مناطق الاسكان الشعبى بالقاهرة ، مرجع سبق ذكره .

٢ - راجع منهجية الاستثارة للمشاركة الشعبية فى برنامج شروق للتنمية الريفية .

تستهدفها المشاركة دون تباطؤ فإستثارة المشاركة وتجميع المشاركين ليس بالأمر الهين فهذه الاستثارة تتم من خلال إقتناعهم بمبدا المشاركة وهذا الاقتناع لابد وأن يوظف فى خطوات تالية تؤكد هذا الاقتناع بمشاركتهم فى مناقشة الأفكار والأهداف وفى وضع الخطط والسياسات التى تستهدفها المشاركة استعدادا للمشاركة فى التنفيذ وذلك من خلال لقاءات وتوقيتات زمنية مستمرة وغير منقطعة .

٣- سرعة تفعيل المشاركة فى تنفيذ الخطط والمشروعات ودفع الاستمرارية فى مزيد من الانجازات

ويأتى عنصر السرعة فى تفعيل المشاركة فى تنفيذ الخطط والمشروعات مكمل لباقى العناصر ، فالمشاركة تتسم بعد الاقتناع بالحماس والذى لابد وأن يستثمر لإبعادها عن رتم الأدوار التقليدية التى يمر بها تنفيذ الخطط الحكومية وآلياتها ...

ومن هذا المنطلق فلابد وأن يتواكب مع حماس المشاركة وجود آليات تساعد على سيولة العمل وتذليل الصعاب وعدم الدخول فى جوانب بيروقراطية تعمل على تحديد المشاركة وتوقفها وتعمل على وأدها ... فالمشاركون يبذلون من الجهد والمال بما يوازى حماسهم وانفعالهم بالمشاركة وهم يرغبون أن يروا نتيجة سريعة لهذا الجهد دون قيود أو عوائق حتى يحققوا المزيد ... فالمشاركة وظيفة تعليمية ترفع من معنويات المشاركين وتجسد أدوارهم وتسعدهم .

والقيادة الواعية هى التى تدرك كل ذلك وتعمل على بذل الجهد فى إزالة أى عوائق تقف أمام الدفعة لتحقيق الأهداف المرجوة فى اقصر وقت ممكن . وذلك من خلال آليات غير تقليدية تساهم وتعاون فى بقاء المشاركين واستمراريتهم لتحقيق الإنجازات لمطلوبة بل وفى تحقيق المزيد منها بما تقدمه المشاركة من استثمارات بشرية ومادية وفكرية ... وما تولده المشاركة من مزيد من الانتماء والحب والذى يدعم الرغبة فى الاستمرار فى تنمية المجتمع .

ومن هذا المنطلق فإن لكل تجربة ميدانية اعتمدت على المشاركة الشعبية فى التنمية ومنها نموذج الإسكندرية آلياتها الخاصة التى تحددها بعد الدراسة مع جميع الأطراف تستهدف الحفاظ على ديناميكية المشاركة الشعبية والتى لتحقق أهداف المشاركة وتعمل على استمراريتها (*) .

ولقد تمثل ذلك فى نموذج الإسكندرية فى صور متعددة أهمها البروتوكول الذى تم عقده بين المحافظة وبين الغرفة التجارية والذى استهدفت بنوده تحقيق الشفافية والمصداقية ، وسرعة التنفيذ ، والاستمرارية (أنظر ملحق رقم) .

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر : تصور لهذه الآلية فى الفصل الأول من الدراسة الميدانية الحالية ...

٤ - إدارة التنمية بالمشاركة الشعبية:

لقد وضحت منهجية المشاركة الشعبية وطبيعتها أن إدارة التنمية التى تقوم على استخدام المشاركة الشعبية ليست بالأمر اليسير ، ... فالقيادة جماعية تؤدى دورها فى إطار متغير ومتقلب وغير مستقر تعمل على السرعة والجماعية فى اتخاذ القرارات وتوخى الحكمة فى حل المشكلات من أجل الحفاظ المستمر على المشاركة والمشاركين حكوميين وشعبيين .

فإدارة المشاركة تمثل جهاز كامل يسعى جميع أعضاؤه دون كلل أو ملل فى تفاعل مستمر وبناء الى العمل حتى يتحقق مايسعى اليه الجميع من أمل .

والإدارة الناجحة للمشاركة يرتكز عملها على الشفافية والسرعة والمصداقية :

فالمصداقية لاتندرج فقط على أساليب تحصيل الأموال ولكنها تعنى بالدرجة الأولى تحويل هذه الأموال الى عمل سريع مرئى وملموس يقدم نموذجا يعمل على مزيد من المشاركة ويجسد الشفافية ...

والمصداقية تعنى تخطى العقبات والحواجز والسدود دون توقف حتى لاتحبط المشاركة وتصاب بالجمود .

والمصداقية تعنى نسب الحق لأصحابه دون مزايدة أو تقليل فالإعلان عن جهود المشاركين حق إنسانى مشروع يعمل على تحفيز الآخرين .

والمصداقية تعنى تفاعل بناء ومتكامل فى المصالح والجهود من اجل العطاء المستمر دون ضرر او قيود .

وفى إطار ماسبق يتبين أن قيادة المشاركة تمثل فى حد ذاتها تحديا جماعيا حقيقيا لقهر التحديات لتحقيق الطموحات للمجتمع أفرادا وجماعات .

ودليل نجاح إدارة التنمية بالمشاركة الشعبية إستمراريتها وتواصلها من عمل الى عمل ومن إنجاز الى إنجاز من خلال مهارة القيادة من العمل على الاستفادة بما لدى المشاركين من قدرات وإمكانيات تساند وتدعم تحقيق هذه الإنجازات والتى يقدمونها المشاركون بحب وحرية منبعهما الانتماء والوفاء للمكان وللمجتمع وللوطن اصل العطاء .

وأخيرا وفى إطار ماسبق فإن الإنجازات التنموية الكبيرة التى قدمتها تجربة مدينة الاسكندرية تعبر عن منتج لإدارة الأربعة أدوار والمراحل المنهجية التى تم عرضها لطبيعة المشاركة الشعبية والتى تبدأ بالاستثارة ثم الاستقطاب ثم التفعيل وأخيرا الاستمرارية وهى جميعها تشكل تحديات تحتاج الى إرادة وعزم وتصميم ومشاركة وتعاون من قبل الجميع لتخطى العديد من الصعاب وتذليل الكم الهائل من الصعوبات والعقبات التى تواجه مسيرة التنمية بالمشاركة الشعبية ... لتحقيق أقصى قدر من الفائدة مع أقل قدر من السلبيات ..

وهذه السطور الأخيرة تفتح الباب أمام أهمية إجراء دراسة متعمقة مستقلة تسجل وتحلل وتعطى النتائج والدروس المستفادة للممارسات المرتبطة بإدارة وقيادة التنمية بالمشاركة الشعبية.. باعتبار أن الإدارة

هى فى المقام الأول علم ولكنها فى مجال إدارة المشاركة الشعبية هى علم وفن فى التعامل مـــع معطيـــات الواقع ٠

الموضوع الثانى : مناقشة حول أهـم التحديات التى تواجه خطط التطوير فى مجال التنمية البيئية :

إن مناقشة موضع التحديات التى تواجه خطط التطوير تتطلب فى البداية التنويه الى التفرقة بـين التخطيط البيئى والتطوير البيئى :

فالتخطيط البيئى : الذى نقصده هو ذلك التخطيط الذى يقع فى إطار التخطيط لإنشاء مجتمعات جديدة فى أرض جديدة بمعايير علمية محددة للمكان والسكان ولاحتياجاتهم المعيشية من عمل وسكن وخدمـــات وحركة وترقية وأماكن طبيعية مفتوحة فى ضوء الحفاظ على التوازن البيئى الطبيعى الحالى والمستقبلى لهـذا المكان ، وذلك من خلال تطبيق الأسس العلمية والبيئية فى استخدام الحيز المكانى ٠٠

والمخطط البيئى فى هذه الحالة يتمتع بالحرية الفنية والإبداعية حيث ينطلق من معطيات محـــددة مدروسة للمكان والسكان ٠٠ وتتم المفاضلة بين المخططين فى هذه الحـــــالة فى المـهارة فى وضـــع التنظيمات والنماذج التى سيكون عليها نمط هذا المكان (*)

ولاشك أن مدينة الاسكندرية وقد أنشئت منذ فترة من الزمان فى وجود قلـــة مـــن الســـكان تميزت بتوفير الجمال والمتعة والهدوء لسكانها وروادها وتوازناتها والتى عبر عنها نقـــاء مناخـــها وصفـــاء مياهها ٠

ثم بدأت تفقد هذه المميزات تدريجيا شأنها فى ذلك شأن المدن الكبرى مـــع دخـــول الصناعـــة بأنشطتها المتعـــــددة وماصاحـــبها من تكدس سكانى وتلـــوث منـــاخى وعشـــوائية فى اســـتخدامات الأراضى ٠٠٠الخ وهنا يأتى دور التطوير البيئى ٠٠٠

فالتطوير البيئى : يمثل محاولة صعبة ومقيدة بقيود وخيوط معقدة لمحاولة الإنقاذ لجسد مريـــض تحـــت مبضع الجراح فيستأصل مايستحق الاستئصال ويعالج مايمكن معالجته من أجل الإبقاء على حياة المريـــض بشكل أفضل مما كان ٠٠٠

فبالنسبة لمدينة الإسكندرية والتى يمثلها هذا الجسد المريض لايستطيع أى مخطـــط أن يســـتعيد التوازنات البيئية للمكان فى ضوء اللامعايير التى اصبح عليها الاستخدام لهذا المكان نتيجـــة تراكمـــات لسياسات وممارسات سابقة خاطئة غابت عنها المفاهيم البيئية لفترة طويلة من الزمان ٠٠٠٠

والمخطط المعنى بالتطوير البيئى فى هذه الحالة أمامه خيارات إلا من خلال ترتيـــب للأولويـــات والتى يتم تناولها فى إطار خطط زمنية متتابعة تعمل على القضاء المرحلى على المشكلات من أجل إســـتعادة البيئة لقدر كبير من التوازنات وهو أمر يواجه بكثير من الصعوبات وفى هذا الصدد فإنه تجدر الإشـــــارة الى أن طبيعة المردودات البيئية السالبة والتى لايعلن عن وجودها فى حينها ، بالإضافة الى التشابك الكبـير الموجود والغير معلوم بين هذه المردودات باختلاف أنواعها واختلاف الأبعاد الجغرافيـــة الـــواردة منـــها وبتعدد واختلاف التأثيرات السالبة الناتجة منها ٠

كما يجدر التنويه الى أن إستعادة التوازنات البيئية لايتأتى من الخطط المعنية بـــالتطوير فقـــط ، ولكنه لابد وأن تتضامن معها فى نفس الوقت السياسات والخطط الجديدة الحالية والمســـتقبلية لأنشـــطة التنمية فى جميع المجالات والتى تنبثق من منظور بيئى تتحقق من خلاله التنمية المتواصلة ... تلك التنميـــة التى تعمل على الاستخدام للموارد الطبيعية بأساليب تعمل على الحفاظ على الديناميكية الطبيعية لبنـــاء هذه الموارد فى نفس الوقت .

وفى إطار ماسبق يمكن القول بأن أهداف خطط التنمية الحاليـــة فى جميـــع مجالاتهـــا أصبحـــت تستهدف إعادة التوازن البيئى والتى تمثل بالنسبة للتخطيط وجهان لعملة واحدة ، وجه يعبر عن خطـــط التطوير لمحاولة استعادة هذا التوازن ، والوجه الآخر يعبر عن السياسات والخطط الجديدة والتى تتضـــامن وتتواصل لتحقيق نفس الهدف فى كل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتلك قضية معقدة تحتاج الى الارتكاز على العلم ، والمعلومـــات ، والتكنولوجيـــا المتطـــورة والاستثمارات الضخمة ، ووعى بيئى وجماهيرى ومجتمع يشارك عن قناعة ويواجه مع الدولة للوصـــول الى هـــذه الأهداف باعتبار أن المجتمع نفسه يشكل أحد نظم البيئة الثـــلاث الحيويـــة والاجتماعيـــة والمصنوعة .. وانه باعتباره أحد بنود المنظومة الاجتماعية ساهم فى غيبة الوعى البيئى فى إحداث الخلـــل فى التوازن البيئى وهو الذى يعانى حاليا من هذا الخلل ، وبالتالى فإن مشاركته فى إصلاح هـــذا الخلـــل تكون مشاركة جادة للعمل بصدق وتفانى وانتماء ورغبة صادقة فى إصلاح الخلل من أجل العيش فى بيئـــة صحية نظيفة تحقق له ولأولاده صحة جسدية ونفسية ، وتوفر له الاستقرار وتحدد له الأمل فى مســـتقبل أفضل ( )*

ومدينة الإسكندرية فى أشد الحاجة الى هذه المشاركة للمشارك مع الدولة بوعى وفهم حيـــث تزخر بالعديد من المشكلات والخلل فى التوازنات البيئية نتيجة تراكمات للمردودات البيئية السالبة كـــود فعل لممارسات التنمية عبر سنين طويلة فى غيبة من الوعى البيئى شأنها فى ذلك شأن جميع المدن الصناعيـــة الكبيرة ليس فى مصر وحدها ولكن فى العالم كله حيث أن المردودات البيئية السالبة لاتعلن عن نفسـها فى حينها وتحتاج سنين طويلة لتعلن عن ظهورها .. وتسبب كثيرا من المعاناة ليس فقط للســـكان ولكـــن للمخططين الحاليين الذين يحاولون المعالجة لهذه التراكمات .

وليست المعالجة بالأمر البسيط حيث أنها تحتاج الى الوقـــت والاســـتثمارات الضخمـــة بالإضافـــة الى الدراسات المتعمقة من قبل جميع العاملين فى المجالات المختلفة للتنمية لإستعادة التوازن البيئى ..

واستعادة هذا التوازن فى مدينة الإسكندرية ليس بالأمر الهين فمشكلات البيئة المتراكمة متعددة سواء بالنسبة للتكدس ومشكلاته أو الصرف الصحى أو الصرف الصنـــاعى أو الصـــرف الزراعـــى أو التلوث من خلال السفن وتلوث الهواء أو العشوائيات والتلوث المعمارى والحضارى ... وكلها تحتـــاج الى جهود وخطط قصيرة وطويلة المدى من أجيال متعددة حالية ومستقبلة (أنظـــر مشـــكلات البيئـــة

---

* لمزيد من التفاصيل أنظر :

وفاء أحمد عبد الله ،" نحو وضع استراتيجية قومية من منظور بيئى تعمل على تحقيق التوازن البيئى كمعيار للتنمية المتواصلة" ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٨٤ ، ١٩٨٨ القاهرة .

بالإسكندرية فى الجزء الثالث النظرى من الدراسة) تعتمد أساسا على الوعى والفهم الصحيح للتوازنات البيئية ليس من قبل المخططين فقط ولكن من قبل جميع أفراد المنظومة الاجتماعية بمؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...

وتجربة نهضة المشاركة الشعبية فى تنمية الإسكندرية تمثل بداية صادقة تحتاج الى المساندة للإستمرارية فى إطار تخطيطى يهدف الى استعادة التوازن البيئى لمدينة الإسكندرية على المدى الطويل ... وليس السبيل توقف الجهود ولكن السبيل هو التوقف مع وجود الحلول المدروسة والبديلة لأن التوقف بدون حلول يعنى زيادة وتراكم المشكلات دون حدود ومزيد فى الضرر الغير محمود .

الفصل الثامن عشر

العولمة والشراكة الدولية وتواصلها مع المشاركة الشعبية

فى التنمية الاجتماعية لمدينة الاسكندرية

"دراسة ميدانية لأحد نماذج العمل الاقتصادى وأحد مؤسسات العمل الاجتماعى"

مقدمة :

يتم فى هذا الفصل إلقاء الضوء على تواصل الشراكة الدولية مع المشاركة الشعبية فى إحداث التنمية الاجتماعية فى تجربة التنمية لمدينة الإسكندرية فى إطار المستجدات المتعلقة بالعولمة لكل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية .

وفى ضوء ذلك فإن هذا الفصل يستهدف إلقاء الضوء على طبيعة تواصل الشراكة الدولية مع المشاركة الشعبية كفكر وأهداف وآليات وإنجازات لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المحلية والعالمية . ولتحقيق هذا الهدف فقد تناولت الدراسة الميدانية نموذجان يعملان فى إطار العولمة الأول ويعمل فى مجال النشاط الاقتصادى والثانى ويتركز نشاطه فى الجانب الاجتماعى . والنموذجان يعتبران من المبادرات التى تجسد تواصل الشراكة الدولية مع المشاركة الشعبية فى تحقيق أهداف عديدة للتنمية الاجتماعية فى مدينة الإسكندرية كدراسات حالة .

حيث يقدم النموذج الأول أحد أنشطة العولمة المرتبطة بالشراكة الدولية فى نطاق اتفاقيات التجارة الدولية والتى تمثل الجانب الاقتصادى للشراكة الدولية وأساليب تواصلها مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية المحلية . ويجسد هذا النموذج شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية بالإسكندرية .

والنموذج الثانى : ويقدم نموذج لاستخدام المشاركة الشعبية المحلية فى بناء المجتمع المدنى لإعدادهم كآلية تستند عليها الشراكة الدولية فى عولمة قضايا التنمية الاجتماعية ويجسد هذا النموذج جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية .

وللوصول الى تحقيق الهدف الأساسى للدراسة فقد تم التناول الميدانى للنموذجين بالتركيز على دراسة نقاط محددة تتعلق بكل نموذج من منظور علاقتها بالارتباط بين الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية فى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المحلية والعالمية .. وذلك فى إطار مايتم حديثا من جهود العولمة لقضايا التنمية الاقتصادية وبعض القضايا الاجتماعية على الساحة العالمية .

وتتم فى نهاية هذا الفصل وبعد عرض النتائج المنبثقة من النموذجين إجراء تعقيب حول هذه النتائج والتى تجسد فكر وفلسفة وأهداف التواصل بين الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية المحلية .

أولا : النموذج الأول : أحد أنشطة العولمة المرتبطة بالشراكة الدولية في نطاق إتفاقيات التجارة الدولية والتي تمثل الجانب الاقتصادي للشراكة الدولية وأساليب تواصلها مع المشاركة الشعبية في التنمية الاجتماعية المحلية .

نموذج الدراسة "شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية بالإسكندرية" .(*)

تاريخ إنشاء الشركة : إقترن بتاريخ إنتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية ، والتي كانت دعوة صريحة لإفساح المجال للقطاع الخاص الاستثماري للمشاركة في الاستثمار في مشروعات التنمية الشاملة في مصر .

فقد تأسست شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية عام ١٩٧٦ ، وهي شركة مساهمة برأس مال مصري يقدر حاليا بنحو ١٨٤ مليون جنيه مصري ، وإجمالي أصولها تصل الى ١ز٣ مليار جنيه مصري ، ويبلغ عدد العاملين بها ٣٠٠٠ عامل . وهي شركة رائدة في مجال إنتاج الأسمدة الأزوتية حيث توفر حوالي ٦٥% من الاحتياج المحلي كما تصدر للأسواق العالمية إنتاجها .

أهداف الشركة :-

تحقيقاً لسياسة الدولة لتوفير ماتحتاجه السوق المحلية من الأسمدة مع الاهتمام بالتصدير للسوق العالمية فقد رصدت الشركة أهدافاً تعمل على تحقيقها وهي :-

- تحقيق رضاء عملائها وتحقق أقصى ربحية وتغطية احتياجات السوق المصري من الأسمدة النتروجينية مع التطور المستمر والتحسين لكافة أنشطتها وتوفير المناخ المشجع لتعظيم رضاء وانتماء العاملين بها .
- تحافظ الشركة على التميز والريادة في السوق المحلي من خلال تحسين جودة الإنتاج وتحقيق الخدمات التسويقية وتحافظ على تحقيق رغبات العملاء .
- تحافظ الشركة على أسواق تصدير نترات النشادر وعلى النجاح الذي تحقق في السنوات السابقة .
- تعمل الشركة على تنمية وزيادة وتطوير الصادرات لليوريا المخصوص والعمل على تحقيق الطلب عليها لدى العملاء .

ولتحقيق تلك الأهداف تتبع الشركة منذ تأسيسها سياسة واضحة وصارمة لانتقاء العاملين بالشركة ، تعتمد فيها على مهارة وتميز وقدرة العامل دون النظر للإعتبارات المجاملات الشخصية . ثم تتيح الشركة برامج تدريبية متخصصة لجميع العاملين لتنمية قدراتهم ومهاراتهم تأكيدا على أن مبدأ راس المال البشري هو المحرك الرئيسي للتطور والتقدم .

(*) إعداد وتوثيق د. عزه الفندري

وفى هذا الإطار توفر شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية العديد من مشروعات الرعاية الاجتماعية لجميع العاملين بها نوجزها فيما يلى :

- إنشاء مجمع سكنى متكامل الخدمات الأساسية (صحية - تعليمية - ترفيهية - دينية ...الخ) للعاملين بالشركة .
- توفير وسائل مواصلات مجانية تربط المجمع السكنى وضواحى مدينة الإسكندرية .
- تطبق نظام التأمين الصحى على العاملين بالشركة بالإضافة الى توفير رعاية صحية متميزة من خلال صندوق علاج العاملين وأسرهم ، وتدعم الشركة هذا الصندوق ليصل حجم مساهماتها الى ٧٥% من تكاليف علاج العاملين وأسرهم .
- إنشاء صندوق تأمين للعاملين بالشركة يهدف الى رعاية العاملين بالشركة وأسرهم فى حالات الوفاة والعجز والمرض والتقاعد ، وأيضا لسد الفجوة بين ماتمنحه الدولة من معاشات وبين الدخل الشهرى قبل التقاعد أو الوفاة أو العجز . ويعتبر هذا الصندوق أحد المميزات لجذب العمالة الفنية الماهرة والمدربة للعمل بالشركة والاستمرار بها .
- كما توفر الشركة للعاملين مميزات وتسهيلات مادية لإقتناء السيارات الخاصة والاشتراك فى الأندية الاجتماعية بمدينة الإسكندرية بالإضافة الى تنظيم رحلات ترفيهية لجميع العاملين بالشركة وأسرهم يتساوى فيها الجميع فى مزايا الانتقالات والإقامة الفاخرة دون تمييز بينهم .

إدارة الشركة بالمشاركة فى الأهداف :

تتبع الشركة سياسة الإدارة بالأهداف ، بمعنى أنه كلما حقق العاملون المستهدف من الخطة الانتاجية كلما زادت ارباح العاملين ، وهذا يعنى أن حدوث تقصير من أى من العاملين فإن ذلك ينتقص من إجمالى ربح الشركة وبالتالى تنخفض أرباح العاملين . وقد إنعكس هذا الأسلوب فى الإدارة على زيادة الشعور بالانتماء والتكامل والتعاون بين جميع العاملين بالشركة مما أدى الى زيادة إنتاجية العامل ، وأيضا ترشيد استخدام الخامات وتقليل الفاقد منها ، بالإضافة الى إعادة تدوير واستخدام المخلفات .

ويتكون مصنع أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية من ثلاث مصانع على النحو التالى :

مصنع أبو قير (١) : لإنتاج اليوريا ٤٦,٥% أزوت وقد وبدأ الانتاج فى سبتمبر عام ١٩٧٩ ، ويصدر ١٠% من الانتاج .

مصنع أبو قير (٢) : لإنتاج سماد نترات النشادر ٣٣,٥% أزوت ، وقد بدأ الإنتاج فى يوليو عام ١٩٩١ ويصدر نحو ٢٠% من إنتاجه .

مصنع ابو قير (٣) : لإنتاج اليوريا المخصوص ٤٦,٥% أزوت ، وقد بدأ الإنتاج فى نوفمبر ١٩٩٨ ويصدر نحو ٥٠% من إنتاجه . وفى هذا المصنع يتم استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية المتطورة فى مجال الأسمدة الأزوتية .

وتأكيدا لتكامل مشروعات شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية ن فقد تم تنفيذ مشروع خط بحرى لتصدير فائض الإنتاج وقد تم تصدير أول شحنة فى نوفمبر ١٩٩٠ ، وتم تنفيذ هذا المشروع بالسواعد والخبرة المصرية .

تحديات العولمة أمام تسويق إنتاج الشركة :-

تعتبر شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية من أكبر الشركات لإنتاج وتسويق الأسمدة النيتروجينية ليس فى مصر فقط ولكن فى العالم .. وذلك لما تتميز به من جودة منتجاتها تأكيداً من الشركة على ضرورة الاهتمام بالتصدير فإنها تراعى فى جميع مراحل الإنتاج الشروط العالمية المطلوب توافرها لتسويق منتجاتها ليس من حيث جودة الإنتاج فقط ولكن أيضا توافر الشروط البيئية لتكون صناعة نظيفة وصديقة للبيئة فى جميع مراحل إنتاجها . وذلك من منطلق أخلاقى ومهنى ، وفى سبيل ذلك تتبع الشركة الضوابط التالية :-

- الإلتزام بتطوير الأداء البيئى ووضع إمكانياتها المادية والفنية فى سبيل تحقيق ذلك وبما يمكنها من مطابقة جميع القوانين والتشريعات والمتطلبات البيئية من خلال الحد من التلوث وترشيد الموارد والطاقة .
- المتابعة المستمرة لتنفيذ التوجهات والأهداف البيئية المخططة ومراجعة وتقييم وتجديد هذه التوجهات والأهداف كلما تطلب الأمر .
- توثيق وتوزيع وتطبيق ومراقبة كافة مستندات ووثائق نظام البيئة على الإدارات المعنية وتوصيل هذه المعلومات الى جميع العاملين بالشركة مع إتاحتها للجهات المعنية والمجتمع .
- العمل على توفير البرامج التدريبية فى مجال المحافظة على البيئة داخل الشركة وخارجها للعاملين القائمين على الأنشطة البيئية بالشركة .
- المحافظة على البيئة واجب قومى وهدف استراتيجى تسعى إدارة الشركة بكل الاهتمام لتحقيقه .

وكان نتيجة الإلتزام بتنفيذ هذه الضوابط أن صرف المخلفات السائلة للشركة فى خليج أبو قير أصبح مطابق للشروط البيئية ، كما أن الإنبعاثات الغازية من المداخن تتوافق مع الشرط البيئية العالمية ، وبالرغم من أن تنفيذ هذه الضوابط كلف الشركة عدة ملايين من الجنيهات إلا أن إعادة تدوير تلك المخلفات قد زاد من إنتاج الشركة بما يعادل ٥٠ طن يوميا من الأمونيا بالإضافة الى أن جملة مخلفات الشركة تعتبر صفر ، وهذا أعطى للشركة قوة تنافسية فى السوق العالمية ولتنفيذ هذه الضوابط أقامت الشركة العديد من المعامل سواء داخل أو خارج الشركة لتحليل عينات لقياس الانبعاثات الغازية أو قياس المخلفات السائلة ومقارنتها بالحد المسموح به .

ونظرا لنجاح الشركة فى تنفيذ هذه الضوابط بدقة فقد كانت من أولى الشركات المصرية التى حصلت على شهادتى الأيزو ٩٠٠٢ عام ١٩٩٦ وشهادة الأيزو ١٤٠٠١ . وهذا النجاح والعمل الجاد أعطى ثقة وثقل للشركة ووضعها فى مكانة متميزة ليس فقط على المستوى المحلى داخل مصر

ولكن على المستوى الدولى . مما أصاب الشركات الدولية الأخرى بالغيرة فسلكت العديد من الطـــرق للنيل من مكانة الشركة وذلك باتهامها بإغراق السوق ، ولكن رجال الشركة الأكفاء كعـــادتهم دائمـــاً تصدوا لهذا الاتهام واستطاعوا من خلال القضاء الدولى وقف هذه المحاولات وتأكيد بطلانها .

تواصل الشراكة الدولية مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية المحلية لمدينة الاسكندرية:

فى إطار الشراكة فى سوق التجارة ودخول الشركة السوق الأوربية المشتركة احتلت الشـــركة من خلال الانتاج المتميز مكانة كبيرة فى الأسواق العالمية وأثبتت جدارتها وتفوقت فى المنافسة ممـا أدى الى وجود فائض من النقد الأجنبى حققت به الشركة كثيرا من أهدافها وسياساتها فى الإنشاءات والإحـــلال والتجديد ليس فقط لحماية الإنتاج الموجود بل وللعمل المستمر على زيادته والحفاظ على مزيد من التميز والجودة .

وفى إطار الانتماء الشديد من قبل الشركة للوطن والمجتمع المصرى فقد عملت فى البداية علـــى ضرورة المشاركة مع الدولة فى الداخل فى عديد من أوجه التنمية الاجتماعية سواء فى خدمـــات البنيـــة الأساسية المحيطة بالشركة أو المساهمة فى التنمية المحلية بالإسكندرية وذلك على النحو التالى :-

مساهمة الشركة فى خدمات البنية الأساسية:

إستطاعت الشركة بالاتفاق مع وزارة المالية بتخصيص قيمة الـ ٧% من قيمة القرض الممنوح للشركة من الجانب الألمانى وقدره ١٨٢ مليون جنيه مصرى لتنمية خدمات منطقة المصانع على أن تتـولى الشركة بجهودها التطوعية المشاركة فى تولى جهة تنفيذ مشروعات المرافق والخدمات من طـــرق ومياـــه وإنارة والإشراف على صيانتها وقد تكلفت ١٣٥,٨ مليون جنيه .

وقد تم إنشاء هذه الخدمات على أكمل وجه وقد إستفادت جميع شركات منطقة المصانع مـــن هذه الخدمات والتى أفادت الحركة المرورية للإسكندرية بشكل عام .

مساهمة الشركة فى جهود المشاركة الشعبية لتنمية مدينة الاسكندرية:

ساهمت الشركة فى نهضة مدينة الإسكندرية بالمشاركة الشعبية وامتدت الى عديد من الأعمـــال فى أعمال البنية الأساسية من باقى قيمة القرض فى الأعمال الآتية :-

- ترميم المصرف الشرقى لأبى قير والذى كان مهملا ومعطلا ، وتم عمـــل خطـوط الصـــرف والأمطار وتجديد خطوط المياه والإنارة .
- المساهمة فى خدمات المناطق المحصورة بين مصطفى كامل فى حى المنتزة .
- الترميم والرصف فى دائرة حى المنتزه .
- تغيير معالم طريق على ماهر وطريق أحمد ماهر والطرق الحدودية بـــين الإســـكندرية والبحـــيرة وتوصيل الطرق الى القرى .

- تم عمل إنارة للطريق من المعدية الى إدكو .

وقد استعانت الشركة فى جميع هذه الأعمال بأكبر المكاتب الاستشارية وأكبر شركات المقاولات لضمان جودة التنفيذ ومصداقيته وسرعة تنفيذه ويحسب للشركة جهودها التطوعية من أجل تنفيذ هذه الأعمال والإشراف عليها والذى يعتبر مشاركة بناءة حققت الكثير من الفوائد للشركات القائمة بمنطقة المصانع والعديد من الفوائد لمجتمع الإسكندرية .

وقد بلغت جملة المبالغ التى تم صرفها على البنية الأساسية ١٧٢,٥٧ مليون جنيه بالإضافة الى بعض المشروعات التى لم ينتهى تنفيذها بعد بتكلفة حوالى ٤,٦ مليون جنيه مصرى .

المشاركة الشعبية للشركة فى التنمية الاجتماعية للمجتمع :

تخصص شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية جزء من أرباحها السنوية لتنمية المجتمع السكندرى وذلك إيمانا من العاملين بالشركة بأهمية التواصل مع المجتمع الأم. ولتحقيق ذلك ساهمت الشركة بحوالى ٣٥٠ ألف جنيه مصرى لعام ٢٠٠٠-٢٠٠١ فى بعض الأنشطة الاجتماعية لمحافظة الإسكندرية والتى تتمثل فى :

- سداد مصروفات لعدد ٤٠٠٠ تلميذ من غير القادرين بالأحياء المحيطة بالشركة بلغت جملتها ١٣٣,٥ الف جنيه وكانت العام الماضى ٩٩ ألف جنيه .
- تدعيم صندوق التكامل الاجتماعى لبعض الكليات بمحافظة الإسكندرية (هندسة - علوم - تجارة - زراعة) بالإضافة الى إنشاء وتطوير بعض المعامل والورش فى الكليات العملية بتكلفة ٤٨ ألف جنيه .
- تبرعات لمدارس المعاقين (سبعة مراكز على مستوى محافظة الإسكندرية) بتكلفة ١٦ ألف جنيه مصرى .
- رعاية بعض الحالات إجتماعيا داخل الشركة التى لاتغطيها المزايا التى توفرها الشركة بتكلفة ١٢,٥ ألف جنيه مصرى .
- تبرعات لمستشفيات ومؤسسات علاجية (تجهيز غرف عمليات - شراء أجهزة غسيل كلوى) بتكلفة ٩٢,٥ الف جنيه .
- تبرعات لجمعيات أهلية تؤدى خدمات عامة للمجتمع (٨ جمعيات) مثل جمعيات أصدقاء الإسعاف وأصدقاء المسنين بتكلفة ١٩ ألف جنيه .
- تبرعات لهيئات حكومية خدمية مثل مراكز رعاية الشباب ، بتكلفة ١٩ ألف جنيه
- تبرعات لبعض الأفراد من خارج الشركة بتكلفة ٣ ألف جنيه .
- التبرع بشراء أجهزة علمية فى مجال الهندسة الوراثية لمعهد البحوث الطبية بالإسكندرية بتكلفة ٧ ألف جنيه مصرى (لم تصرف بعد) .

وتقيم الشركة حفلا سنويا للإحتفال بما تم إنجازه من عمل فى مجال مساهماتها فى مجـــال التنميـــة الاجتماعية للمجتمع ويحرص السيد المحافظ على حضور هـــذا الاحتفـــال تكريمـــا للشـــركة وتشجيعا لمزيد من هذه الأعمال .

وكاستخلاص عام : يمكن القول أن شركة أبو قير للأسمدة بالإسكندرية فى إطار العولمة تقدم شكلا مـــن أشكال التواصل بين جهود الشراكة الدولية فى المجال الاقتصـــادى فى الخارج والتكامل لهذه الجهود مـــع جهود المشاركة الشعبية فى المجال الاجتماعى فى الداخل .. وهى بذلك تقدم نموذجا فريدا من خـــــلال هذا التواصل فى مواجهة العولمة والتى تحاول أن تنحى الشعوب عن مجتمعاتها وتسلبها هويتها وانتماءاتهـــا وأصالتها من خلال مانقدمه حاليا على الساحة العالمية من محاولات لعولمة القضايا الاجتماعية فى إطـــــار المستجدات العالمية المعاصرة ...

فالمصريون موجودون بتميزهم وتفوقهم فى الإنتاج فى الشراكة الدولية على الساحة الخارجيـــة وهم فى نفس الوقت مرتبطون بوطنهم ومجتمعهم ومتواصلون معه بما يحققونه من تواصـــل منتـــج هـــذه الشراكة بالمشاركة الوطنية فى التنمية المحلية لمجتمعهم ووطنهم .

ثانيا : النموذج الثاني : إستخدام المشاركة الشعبية المحلية في بناء المجتمع المدني لإعداده كآلية للشراكة الدولية في عولمة قضايا التنمية الاجتماعية

نموذج الدراسة : جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية :(*)

١ - نشأة الجمعية :

- تعتبر جمعية أصدقاء البيئة من الجمعيات التي تم إنشاؤها في عام ١٩٩٠ في مدينة الاسكندرية وتم إشهارها تحت رقم ١١٥١ وهي تعمل في إطار لوائح قانون الجمعيات الأهلية لسنة ١٩٦٤ رقم ٣٢ وتعديلاته والذي يعتمد في منهجه على استخدام المشاركة الشعبية في مجال التنمية الاجتماعية .
- والجمعية أنشأت في عصر العولمة وهي الجمعية الوحيدة في الإسكندرية والتي تعمل لخدمة أهداف العولمة وسياساتها فكرا وتخطيطا وتنفيذا ومتابعة وتقويما وذلك من أجل العمل على المساهمة في تكوين مجتمع مدني مصري يعمل كآلية تتعامل مع المجتمعات المدنية عبر القومية والمجتمع المدني العالمي والتي من خلالها يتم وضع السياسات والقرارات اللازمة لعولمة قضايا التنمية الاجتماعية .

٢ - الاستراتيجية العامة للجمعية :

- اعتمدت الاستراتيجية العامة لجمعية أصدقاء البيئة على عملية تحريك المجتمع Society Mobilization للعمل على حماية البيئة .
- ولم يكن إختيار البيئة كمدخل لتحقيق هذه الاستراتيجية اختيارا عشوائيا بل كان اختيارا مدروسا عوليا ، باعتبار أن البيئة قضية كونية عالمية وأن وجود الكائنات الحية جميعها بما فيها الإنسان يرتبط بصلاحية منظومتها الحيوية ، وأن استخدام موارد التنمية من مكوناتها الطبيعية ، في كل أنشطة التنمية التي يؤثر على سلامة هذه المنظومة وبقائها واستمراريتها وسلامة الحياة بما فيها الإنسان في كل مكان .
- وبالتالي فاختيار مدخل البيئة يتيح ويعمل على تحريك كل فئات المجتمع المحلي ريفه وحضره وباختلاف مواقعه وأنشطته كما يعمل في نفس الوقت على تحريك كل المجتمعات باختلاف مواقعها من المحلية الى الدولية الى العالمية من أجل العمل على حماية البيئة ..

في إطار ماسبق فقد تحددت الاستراتيجية العامة لجمعية أصدقاء البيئة في إطار بندين أساسيين وهما :

(*) إعداد وتوثيق : أ.ج. وفاء أحمد عبدالله

أ – تكوين تيار عام داخل محافظة الإسكندرية متعاطف مع قضية حماية البيئة عن طريق تزويده بالمعلومات والمعرفة الصحيحة عن البيئة ومواردها ومكوناتها وما أحدثته الأنشطة الإنسانية بها .

ب – أن تكون الجمعية بمثابة جماعة ضغط على صانع القرار وعلى منفذ القرار وعلى الذين يلوثون البيئة وينتهكون القوانين وعلى المنوط بهم مراقبة الالتزام بهذه القوانين .

- والاستراتيجية بهذا الشكل تستهدف المشاركة فى تأسيس هيكل للمجتمع المدنى وتقويته وخلق كيان مستقل قوى فى مواجهة الهياكل التقليدية للدولة من منطلق رؤيتها الخاصة لضعف الأجهزة الإدارية وانتشار الإهمال والتسيب فى بعضها الآخر (*) .

وهذه الاستراتيجية تأتى فى إطار عولمة قضايا التنمية الاجتماعية باعتبار أن المجتمع المدنى يمثل الآلية التى تعتمد عليها السياسات الدولية فى عولمة قضايا التنمية الاجتماعية من خلال الشواكة الدولية فى هذه القضايا ...

٣ – الأساليب المستخدمة :

أدركت الجمعية منذ البداية أنها لن تستطيع أن تحقق أهدافها الا إذا استطاعت أن تصنع تيارا عاما من جمهور المدينة يؤمن بأهدافها ويساندها وذلك من خلال التعليم بالمشاركة والذى يستهدف التوعية والتعليم والتدريب والتربية والدفاع عن الحقوق (Advocacy) وذلك باستخدام المحاضرات / الندوات / النشرات والمطبوعات / أفلام الفيديو / ورش العمل / حلقات النقاش / جلسات الاستماع الجماهيرى / المعارض / الاحتفالات / المسابقات / الحملات الصحفية / التفاوض / الضغط / والاحتكام الى القضاء .

٤ – أهم الأنشطة التى قامت بها الجمعية :

- لقد نجحت الجمعية من خلال نشاطها المتنوع فى مجال الوعى البيئى أن تكون أندية لأصدقاء البيئة فى المدارس والجامعات والأندية الرياضية وبعض الجمعيات الأهلية وأصبحت مشكلات البيئة تحظى بالاهتمام بالنسبة لفئات كثيرة من المجتمع .

- ولقد ساهمت آليات متنوعة فى مجال التربية البيئية من خلال المشاركة فى رفع وعى المواطنين من خلال مشاركتهم فى لجان الاستماع والمسيرات السليمة حيث جمعت هذه الآليات بين الحكوميين وممثلين لمراكز وأقسام البحث العلمى والمواطنين العاديين وغيرهم من فئات المجتمع

(*) عادل أبو زهره " التعامل مع مشكلات البيئة فى الاسكندرية " ، جمعية أصدقاء البيئة ص٨ ، إصدارية بدون تاريخ الاسكندرية .

- شاركت الجمعية مع الجمعيات الأخرى فى مشروعات التشجير فى زراعة ١٤ ألف شجرة بمدينة الإسكندرية كما شاركت معها أيضا فى نظافة الإسكندرية وتجميل الميادين من خلال خطة عامة وضعتها الجمعيات الأهلية فى هذا الصدد .
- نجحت الجمعية فى عملية التفاوض بالضغط على صانع القرار فى محافظة الإسكندرية من خلال حسن استخدامها لوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية فى تحريك الرأى العام تجاه بعض القرارات التى تتعلق بسلامة البيئة العمرانية .
- قامت الجمعية بالاختصام الى القضاء تجاه بعض القرارات الحكومية التى من شأنها التأثير على صحة المواطنين من خلال رفع عدد سبعة قضايا فى المحاكم بدأت وفور إنشاء الجمعية بداية من عام ١٩٩١ تتعلق جميعها بالجوانب البيئية من الناحية الفيزيقية والتلوث البصرى والسمعى والجمالى واستخدامات الأراضى (*) .
- قامت الجمعية بإصدار العديد من المطبوعات تتناول موضوعات البيئة بشكل عام ومشكلات البيئة فى محافظة الإسكندرية ومشكلات الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الصحة والبيئة ونهر النيل وأهمية الحفاظ عليه ..الخ . الى جانب تناول الجانب القانونى لحماية البيئة ونشرات عن مشروع التحكم فى التلوث الصناعى وعديد من المطبوعات فى موضوعات متعددة تتعلق بالبيئة بلغ عددها ١٣ إصدارا .

٥ - التمويل :

- لاشك أن نجاح نشاط الجمعية فى المجالات المتعددة السابقة ، والأهداف الطموحة لها يواكبه نجاح مماثل فى حصول الجمعية على تمويل من مصادره فى الداخل والخارج لدعم هذه الأنشطة والعمل على استمراريتها ولتحقيق الأهداف القصيرة المدى والبعيدة المدى لهذه الأنشطة ، علما بأن بعض الأنشطة التى تمت فى الجمعية مثل رفع القضايا فى المحاكم اتخذت شكل التطوع دون احتياج الى أى نفقات لا من قبل الجمعية ولا من قبل الأفراد .

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر :
عادل ابو زهرة ، مرجع سبق ذكره ص ١٢

ثالثا : تعقيب حول فكر وأهداف وآليات التواصل بين الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية في التنمية الاجتماعية في نموذجي شركة أبو قير للأسمدة وجمعية أصدقاء البيئة بالنسبة للتنمية الاجتماعية لمدينة الإسكندرية .(*)

لقد وضح الجزء الثانى من الدراسة النظرية عن الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية أن الشراكة الدولية أصبحت فى الوقت المعاصر لاتتعامل فقط مع عولمة القضايا الاقتصادية ولكنها أصبحت أيضا تعمل على عولمة قضايا اجتماعية باستخدام المجتمع المدنى كآلية للعولمة يتم من خلاله وبه تفعيل السياسات العالمية فى مجال التنمية الاجتماعية للدول المتشاركة .

وفى إطار ذلك فإن التعقيب التالى يأتى فى إطار إجراء مناقشة لنموذجى شركة أبو قير للأسمدة وجمعية أصدقاء البيئة فيما يتعلق بموضوع التواصل بين الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية فى مدينة الإسكندرية من خلال استخدام ما توصلت إليه النتائج للدراسة الميدانية لجهود كل منهما فى هذا الصدد .

فالنموذجان يتفقان رغم اختلاف مجالات عملهما فى وقوعهما تحت مظلة العولمة وآليات الشراكة الدولية وفى ضوء ذلك فإن التعقيب يتحدد فى أربعة نقاط أساسية تتعلق بمنهجية تواصل الشراكة الدولية مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية المحلية فى كل من النموذجين وذلك على النحو التالى:

(١) يعد النموذج الأول (شركة أبو قير للأسمدة) شكل من أشكال تعاون النشاط الاقتصادى مع جوانب التنمية الاجتماعية وهو فى حالة ميكانيزم العولمة يعبر عن امتداد وتواصل جهود شركة أبو قير من الخارج الى الداخل حيث يوجد الأصل وتوجد الجذور وتوجد القوى البشرية العنصر الرئيسى لنجاح الإنتاج . وقياسا على ذلك فالنموذج الثانى والمتمثل فى جمعية أصدقاء البيئة يعبر عن استخدام المشاركة الشعبية المحلية فى بناء المجتمع المدنى كآلية تستند عليها الشراكة الدولية فى الخارج لعولمة قضايا التنمية الاجتماعية وتنفيذ سياساتها بالداخل وهو أمر يعتبر فى حد ذاته محاولة لإحداث تنمية إجتماعية فى إطار العولمة تبدأ بتكوين هذه الآلية .

(٢) بالنسبة للفاعلية فى المساهمة فى التنمية الاجتماعية من خلال التواصل بين الشراكة الدولية والمشاركة الشعبية تبين أن النموذج الأول قدم ويقدم خدمات اجتماعية بشكل مباشر وملموس تمثلت فى بنية أساسية تم تنفيذها على أعلى مستوى بلغت قيمتها ١٨٢ مليون جنيه ومشاركات فى التنمية الاجتماعية المحلية بلغت ٣٥٠ ألف جيه سنويا قابل للزيادة لدعم وتنمية بيئة المجتمع المحلى وتنمية قواه البشرية كما سبق الإشارة الى ذلك تفصيليا ...

(*) تعقيب أ.د. وفاء أحمد عبدالله

فى حين أن النموذج الثانى بذل جهودا كثيرة بعضها جهود تطوعية وتكبل فى تحقيق أغلبها مبالغ طائلة الجزء الأكبر منها تقدمها مؤسسات التمويل من الخارج ومازال عائد كل هذه الجهود غير مباشر وغير ملموس لأن تحريك المجتمع لتكوين مجتمع مدنى بالصورة المطلوبة محليا وعالميا كآلية تتعامل مع الشراكة الدولية فى وضع وتنفيذ السياسات لعولمة قضايا التنمية الاجتماعية أمر ليس باليسير ويحتاج الى مدى زمنى طويل ، وجهد كبير ، وأموال طائلة ، خاصة وأن الأهداف الحقيقية فى سياسات العولمة دائما تكون غير معلنة وغير واضحة حتى للقائمين عليها ، ويخطط لها فى البداية من خلال استخدام قضايا محلية عامة تكون موضع اهتمام عام وتمثل مطلبا حيويا للمجتمع تتمكن من خلاله الوصول الى أهدافها النهائية (*) .

(٣) اعتمد النموذج الأول على أسلوب إبتكارى وطنى فى شكل التضامن مع الدولة فى خدمات البنية الأساسية التى تساهم فى تنمية المجتمع المحلى لمنطقة أبو قير ، وذلك من خلال التفكير فى آلية جديدة أمكن من خلالها توجيه فروق القرض الأجنبى(**) الخاص بالشركة لخدمات التنمية المحلية واستخدامها من خلال مشاركة تطوعية من قبل الشركة فى تنفيذ هذه الخدمات بالمنطقة الصناعية بالإضافة الى العمل المثمر فى مواجهة مصادر التلوث واستخدام التكنولوجيا النظيفة داخل الشركة ، ومتابعة نظافة الانبعاثات من المصانع بأجهزة رصد دائمة الأمر الذى استحقت معه الشركة بجدارة شهادة الأيزو ١٤٠٠١ والأيزو ٩٠٠٢ وجعلها تتفوق فى المنافسة العالمية وتحقق إضطرادا مستمرا فى الأرباح .. والتى خصصت الشركة نسبة دائمة منه للمشاركة فى التنمية الاجتماعية لعديد من الجوانب الاجتماعية بمدينة الإسكندرية .

أما النموذج الثانى فقد اتخذ أسلوب تكوين رأى عام لمواجهة الدولية لوقف قراراتها بالإعلان عن أوجه القصور فى سياساتها فى التعامل مع الجوانب البيئية من خلال جماعات الضغط والاحتكام الى القضاء وهذا يمثل فى حد ذاته جانب تدريبى هام لممارسات المجتمع المدنى فيما يسمى بالدفاع عن الحقوق **Advocacy** باعتبار أن المجتمع المدنى هو الآلية الأساسية التى ترتكز عليها العولمة فى القضايا الاجتماعية .

– وفى هذا الإطار حرصت الجمعية أيضا على تطبيق المساواة بين الرجال والنساء حيث تكون النساء ٥١% من مجموع أعضاء الجمعية تطبيقا للأسس التى تبنى عليها عولمة قضية المرأة وترسيخ مبادىء التخطيط للنوع .

(*) راجع الجزء النظرى الثانى من هذه الدراسة .

(**) وفقا لقواعد الاتفاقيات تحصل وزارة المالية على مايعادل ٧% من قيمة القروض الممنوحة للجهات للإنفاق على تمويل المحافظات لمشروعات التنمية المحلية ، وقد استطاعت الشركة – بالاتفاق مع وزارة المالية على قيام الشركة بنفسها باستخدام هذه النسبة من القرض الخاص بها فى تنفيذ مشروعات الخدمات المحلية بنفسها ضمانا للسرعة والجودة .

- ويمكن للجمعية أن تحقق مزيدا من النجاح والدعم لهذا الأسلوب لو عملت فى نفس الوقت على المشاركة مع الدولة فى تقديم البديل المدروس علميا لحل المشكلات التى اتخذت على أساسها الدولة قراراتها وتقدمها فى شكل دراسات بعدية خاصة وأن الجمعية لديها العديد من الأعضاء الخبراء من أساتذة الجامعة فى جميع المجالات يمثلون ٨٠% من أعضائها
- كما أن التدهور البيئى الموجود فى كل المدن فى العالم يمثل تراكمات لمردودات بيئة سالبة لأنشطة تنموية تمت منذ عشرات السنين يقوم الجيل الحالى بتحمل مضارها ودفع تكلفتها ومواجهة الصعوبات الكثيرة فى إدارة سياسات التنمية فى إطار تواجدها ..

(٤) عكست الإصدارات الناتجة من النموذج الأول ، قدرا كبيرا من الانتماء الوطنى الذى تجسد سواء فى إنشاء الشركة وتطورها ، ودخولها السوق الدولية ، والعمل الخلاق للمصريين القائمين على هذه الأعمال واجتهاداتهم المبدعة فى الداخل والخارج ، وقد دعم ذلك حصول الشركة على الأيزو ١٤٠٠١ ، ٩٠٠٢ والتى تعبر عن وجود التكامل الإجتماعى من قبل الشركة تجاه المجتمع مما أعطى صورة مشرقة لبناء مستقبل أفضل .

- أما النموذج الثانى فقد عكست أغلب إصداراته صورة قاتمة لأوضاع البيئة المتدهورة فى جميع جوانبها ، ولاشك أن أهداف الإصدارات ترتبط بأهداف الجمعية فى التصدى والمواجهة للسياسات والقرارات التى تتعامل مع هذا التدهور الذى حملته الأجيال السابقة بغيبة مفاهيمها البيئية – للجيل الحالى بشكل معقد ومتشابك ، والذى يحتاج من الجيل الحالى الى استثمارات باهظة ووقت طويل ودراسات وسياسات طويلة المدى على طريق الإصلاح ..
- إلا أن التنوع فى الإصدارات مطلوب ، فكما يوجد اليأس يوجد الأمل والرجاء .. وكما توجد نماذج فشل توجد نماذج للنجاح ...
- وفى إطار ارتباطات أنشطة الجمعية ، وبالتالى إصدارتها بأهداف العولمة ، فقد تناولت الإصدارات عرض تاريخ الإسكندرية مركزا على دور وإسهامات الأجانب من الفرنسيين والإنجليز وغيرهم من الأجانب فى بناء الإسكندرية وتؤرخ لتفوق ثقافة الغرب المستعمر وتوارت فى إطار ذلك جهود الشعب السكندرى الذى ينتمى الى بلد قدم شعبها للعالم ركائز العلم والحضارة والمعرفة وجسد فنون الجمال منذ آلاف السنين .

أهم التوصيات:

بناء على النتائج التى تم التوصل إليها بالنسبة للشراكة الدولية وتواصلها مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية لمدينة الإسكندرية والتعقيبات التى تمت بالنسبة لهذه النتائج فإنه يمكن وضع التوصيات التالية :-

١) ضرورة الإعلان عن الجهود التى بذلتها شركة أبو قير للأسمدة بالإسكندرية فيما يتعلق بالآليات التى اتبعتها فى تواصل الشراكة الدولية مع المشاركة الشعبية مع الدولة فى الخدمات ومع

المجتمع فى مجال التنمية الاجتماعية للإسكندرية – وتقديم هـــذه المشـــاركة فى شـــكل دروس مستفادة وآليات يمكن أن تحتذى بها شركات مماثلة تعمل فى إطار الشراكة الدولية .

٢) ضرورة العمل على نشر الوعى بين المواطنين مسئولين وتنفيذيين والجماعـــات والأفـــراد عـــن العولمة خاصة فيما يتعلق بعولمة القضايا الاجتماعية ، وبالتالى نشر الوعى عـــن المجتمـــع المـــدنى والذى ستستخدمه العولمة كآلية أساسية للمشاركة فى وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بعولمـــة القضايا الاجتماعية والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع ككل .

٣) ضرورة تضامن الجانب الأهلى مع الجانب الحكومى فى صياغة السياسات اللازمـــة لتأســـيس المجتمع المدنى المصرى على أسس ثابتة من المعرفة والشفافية والتضامن لتأكيد وترسيخ كل مـــن هوية المجتمع ودور الدولة والتى تعمل العولمة عـــلى تهميشها [*] .

٤) مادمنا قد دخلنا فى العولمة فلابد أن توضع أولوية فى خطط الدولة لبناء المجتمـــع المـــدنى علـــى الأسس السابقة فمن الخطورة البداية بتحريك المجتمع على غير فهمه وعلمه ووعيه بـــدوره فى قضايا العولمة والتى تسعى الى فصل الشعوب عن حكوماتها وعن تاريخها وهويتـــها واعتبـــار أن الأمم المتحدة تمثل بيتاً لهذه الشعوب .

ونشير فى هذا الصدد الى الأساليب المقترحة لبناء المجتمع المـــدنى المصـــرى واختيـــار ممثليـــه ومفاوضيه والتوصيات الصادرة بهذا الشأن فى الجزء الثانى من الدراسة النظرية .

---

[*] لمزيد من التفاصيل أنظر الجزء الثانى من الباب النظرى للدراسة .

الفصل التاسع عشر

أهـم النتائج والتوصيات (*)

يمكن استعراض أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة من خلال ثلاث المجموعات :-

المجموعة الأولى : وتتعلق بوضع المشاركة الشعبية فى إطار خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ج.م.ع .

المجموعة الثانية : وتتعلق بالمشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة قضايا التنمية الاجتماعية .

المجموعة الثالثة : وتتعلق بأهم نتائج الدارسة الميدانية لتنمية الاسكندرية بالمشاركة الشعبية فيما يتعلق بالآليات الحديثة ، والتحديات وملامح حديثة للعمل الأهلى .

وفى سياق هذا الإطار فإنه يمكن عرض أهم النتائج والتوصيات بإيجاز شديد كـرؤوس موضوعـات تتضمن الدراسة تفصيلات لكل منها وذلك على النحو التالى :-

أولا : أهـم النتائج والتوصيات التى تتعلق بوضع المشاركة الشعبية فى اطار خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ج.م.ع.

١- أهـم النتائج :

لقد أوضحت النتائج فى إجمالها أن مفاهيم المشاركة الشعبية تحتل مفاهيم متأصلة فى وجدان الشـعب المصرى - وقد ظهر ذلك بوضوح وجلاء فى أوقات المحن والأزمات -كما وضحت الجهود التى بذلـت منـذ النصف الثانى من القرن العشرين فى إرساء القوانين والقرارات والتشريعات التى تكفل وتحقق مشـاركة جميـع المواطنين وفئات الشعب وتحدد وترسم أساليب مشاركتهم فى تدعيم واتخاذ القرارات التى تساهم فى دفع عمليـة التنمية بجانبيها الاقتصادى والاجتماعى سواء على مستوى المجتمعات والوحدات المحلية أو على المستوى القومـى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

٢- أهـم التوصيات :

لقد أظهرت الدراسة أن المشاركة الشعبية على الرغم من النتائج السابقة لم تأخذ فى مصـر الشـكل الفعال والإيجابى منها نتيجة لعدم استثارتها بالشكل الذى يدفع بها الى الأمام ويجنح بهـا بعيـدا عـن السـلبية بالإضافة الى وجود بعض المعوقات والمشكلات التطبيقية للتشريعات والقوانين التى تنظم عملية المشاركة والـتى يمكن العمل على مواجهتها من خلال عدد من التوصيات يمكن إيجازها فى شكل عناوين رئيسية تتمثل فى :-

---

(*) إعداد وتوثيق : أ.د. وفاء أحمد عبدالله

٢ - ١ التركيز على مشروعات محو الأمية ونشر الثقافة والوعى لدى الجماهير كأساس لدفع عملية المشاركة فى تنمية مجتمعهم .

٢ - ٢ إعادة النظر فى التقسيم الجغرافى لمحافظات الجمهورية تقسيما عرضيا لا طوليا بالنسبة للوجه القبلى بحيث يكون لمعظمها منافذ على البحر الأحمر والذى يتيح التوسع العمرانى والأنشطة الانمائية المختلفة لكل محافظة لتحقيق الكثافة السكانية على الشريط الأخضر الضيق الملاصق لوادى النيل .

كما يمكن أيضا إعادة النظر فى حدود محافظات الدلتا لإيجاد منافذ المحافظات شرقا وغربا للمحافظات المحصورة مع ضم المجتمعات الجديدة الى المحافظات القريبة لها بدلا من ضمها لمحافظة القاهرة .

وهذه النظرة الجديدة لابد وأن تكون فى إطار نظام جديد لتقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطه تتوافر فيها المعوقات والموارد الكامنة لإعداد خطط متكاملة للتنمية الإقليمية لزيادة فعاليات التخطيط الإقليمى باعتباره حلقة الوصل بين الخطة المحلية والخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار الاستراتيجية العامة للتنمية ..

٢ - ٣ إعادة النظر فى دراسة وتنسيق التشريعات القائمة والصادرة بها مقتضيات الإدارة المحلية لإيجاد توافق بين القرارات التى تستهدف تشجيع القطاع الخاص والقطاع التعاونى ومجالات العمل الأهلى فى الميادين الاجتماعية وبين تشريعات قانون الإدارة المحلية وتنظيم الوحدات المحلية من خلال :-

٢-٣-١ توثيق وتكامل للعلاقات الأساسية بين الحكومة والوحدات المحلية ..

٢-٣-٢ إعادة النظر فى نظام وحدة النمط فى أسلوب الإدارة للوحدات المحلية .

٢-٣-٣ إعادة النظر فى مواد قانون الإدارة المحلية ..

٢-٣-٤ النظر فى وضع نظام اتصالات يحقق التنسيق والتعاون وتبادل التجارب والخبرات الرائدة بين المحافظات داخل كل إقليم وبين الأقاليم وبعضها البعض .

٢-٣-٥ إعادة تقسيم المستويات الوظيفية ولوظائف قيادات الحكم المحلى ..

٢-٣-٦ وضع نظام جيد للتدريب والتأهيل للعنصر البشرى بالإدارة المحلية .

٢-٤ التنسيق الكامل من خلال وزارة التخطيط عند إعداد الخطة القومية للدولة بين أنشطة ومشروعات الوزارات المركزية ومشروعات الأجهزة المتخصصة فى التنمية المحلية لمشروعات جهاز بناء القرية وبرنامج شروق للتنمية الشعبية وجهاز الصناعات الحرفية وأنشطة الوحدات المحلية والقطاع الخاص والقطاع التعاونى والجمعيات والمؤسسات الأهلية

لتفادى التكرار والتضارب والعمل على ترشيد الاستثمار وتعظيم عائده وتفادى إهدار رأس المال القومى فى تكرار مشروعات قد تكون هناك فرص بديلة لاستغلال أفضل .

٢ - ٥ يوجد اهتمام خاص لزيادة الموارد المالية للوحدات المحلية لزيادة فعالية المشاركة الشعبية للمساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتحددت الدراسة فى خمس نقاط أساسية حول وضع نظام كامل للتمويل والعمل على تدعيم أجهزة التمويل ، ونقص العمالة المدربة فى تخطيط التمويل والاستثمارات ودراسات الجدوى فى المجالس المحلية والموارد القومية كضرورة لإيقاظ وعى الجماهير والنظر فى تخصيص نصيب للمحليات فى الضرائب والرسوم التى تؤول حصيلتها الى الحكومة المركزية مع إعطائها الحق فى تعديل فئات الرسوم المحلية بما يتمشى مع زيادة الدخول فى الأسعار وتكاليف إدارة الخدمات .

ثانيا : أهم النتائج والتوصيات التى تتعلق بالمشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة قضايا التنمية الاجتماعية :

- أهم النتائج

لقد أوضحت النتائج فى إجمالها عددا من النقاط الهامة فيما يتعلق بموضوع المشاركة الشعبية والشواكة الدولية وعولمة قضايا التنمية الاجتماعية ونجملها فى عدة نتائج من أهمها :-

١ - وضع تعريفات محددة لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية من خلال تحليل لعدد ثمانية معايير ترتبط بكليهما واستخدمت كأساس للمقارنة بين كل منهما باعتبار ها من آليات التنمية المعاصرة بالنسبة للقضايا الاجتماعية وهى : المستوى الجغرافى ، طبيعة الأهداف ، منبع الفكر والفلسفة والأهداف ، الخطط والبرامج ، التنفيذ وآلياته ، التمويل ، الضوابط ، والخيارات المستقبلية .

وقد حددت التعريفات بناء على هذا التحليل :-

فالمشاركة الشعبية : تمثل آلية اجتماعية بالدرجة الأولى ، أطرافها أفراد المجتمع والدولة تستهدف مشاركة الأفراد والجماعات فى تحسين نوعية الحياة للمجتمع اجتماعيا واقتصاديا داخل حدود الدولة ، وفى إطار تنظيماتها القومية من خلال أهداف واضحة معلنة تتسم بالشفافية وتنبع من أفراد المجتمع وجماعاته ، يتم وضعها وتنفيذها بمشاركة محلية ذاتية معنوية ووجدانية فكرا وتخطيطا وتمويلا وتنفيذا ومتابعة وتقويما .

أما الشراكة الدولية فى مجال تعاملها مع القضايا الاجتماعية : فهى آلية دولية أطرافها الدول المتشاركة تسعى لتحقيق أهداف تنموية لدولها فى ظل العولمة ترتكز على أهداف سياسية مدخلها تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاركة وتوضع مناهجها وسياساتها فى إطار أهداف معلنة لتحقيق غير المعلن منها على المدى الطويل ويتم التخطيط لها عن بعد من خلال شبكات التكتلات الدولية ويتم دعم تمويلها من خلال

مؤسسات أجنبية عالمية ويتم تنفيذها بالتعاون الفعال مع مؤسسات المجتمع المدنى داخل الدولة على المستويات القومية والمحلية .

٢- إلقاء الضوء حول المجتمع المدنى باعتباره الآلية الأساسية التى تعتمد عليها الشراكة الدولية ، وتناول تطور مسمياته من المجتمع المدنى العالمى الى المجتمع المدنى عبر القومى وتوضيح المنهجية التى يعمل بها والقضايا الاجتماعية التى يتناولها وطبيعة وضع السياسات والتمويل لتنفيذها .

٣- إلقاء الضوء على التحفظات المثارة حول منهجية عمل المجتمع المدنى ودور الدولة ووصفها بين التضمين والتهميش ..

٤- إلقاء الضوء على الأهداف الغير معلقة للشراكة الدولية بشكل عام وبشكل خاص على قضية المرأة باعتبارها من الممارسات الحالية فى مجال عولمة قضايا التنمية الاجتماعية من خلال تحليل مضمون المنهجية العلمية المتبعة وأهدافها الغير معلنة مع إشارة إلى بعض النتائج التى ترتب على هذه الممارسات فى بعض الدول ..

٥- وضع تصور حول تنظيمات وأدوار وآليات جديدة لتفعيل دور المجتمع المدنى مع المجتمع المحلى تتيح المشاركة الجماعية بين كل من المجتمع المحلى والمدنى فى وضع السياسات لتنمية المجتمع بمستوياتها المختلفة وتتيح فى نفس الوقت التفاعل الجماعى فى مواجهة السياسات العالمية وقبول ما يتمشى منها فقط مع صالح المجتمع ويحافظ على قيمته وأصالته وتراثه .

أهم التوصيات:

حددت الدراسة إزاء هذه النتائج خطة عمل من أربعة محاور لابد وأن تبدأ الدولة فى العمل بها لبناء المجتمع بشقيه المدنى والمجتمع القومى بمستوياته المختلفة من أجل المشاركة الجماعية فى خطط الدولة وخطط العولمة . باعتبارها خطط تندرج آثارها على مجتمع واحد وأمة واحدة لا توجد فواصل بين أبنائها وهو المجتمع المصرى .

وتتحدد هذه المحاور فى :-

١ - العمل على إعداد واختيار الذين يتفاوضون باسم المجتمع المدنى خارج الدولة على المستويات الدولية والعالمية كآلية للشراكة الدولية من خلال آلية قومية لهذا الاختيار .

٢ - العمل على بناء القدرات ذات الصبغة القومية والاستمرار فى إعداد كوادر المجتمع المدنى ذات القدرة على مواجهة الثقافات المتعددة والصراعات السياسية .

٣ - العمل على تفعيل آليات المشاركة ودور المنظمات القاعدية ذات الجذور عميقة الارتباط بالمجتمع المدنى .

٤ - العمل على إدماج آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى جميع خطط التنمية المحلية والقومية .

٥ - وقد أوصت الدراسة فى إطار ما يتطلبه بناء مجتمع مدنى قوى وبناء القدرات ذات الصبغة القومية واختيار ممثلين المجتمع المدنى بثلاثة عناصر هامة تم مناقشتها للدارسة وهى المعرفة والشفافية

والتضامن .. والتى لابد وأن يعمل على تحقيقها مجموعة أساليب ومناهج تقوم بها مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لإعداد وتربية جيل ينشأ على هذه القيم من خلال سياسات تتسم بالوضوح للوقوف أولا بأول على المستجدات العالمية بالنسبة للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجوانب العولمة فى هذه المجالات فالثقافة السياسية والقدرة على الحوار يمثل جزءا أساسيا من كيان المجمعات فى عصر العولمة .

ثالثا : أهم نتائج الدراسة الميدانية لتنمية الاسكندرية بالمشاركة الشعبية فيما يتعلق بالآليات الجديدة للمشاركة والتحديات وملامح جديدة للعمل الأهلى:

تضمنت نتائج الدراسة الميدانية عديد من النتائج التى تتعلق بالتجربة نفسها وإنجازاتها الضخمة فى أعمال التنمية والتطوير فى جميع مجالاتها الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية والتى تستعرضها الدراسة بالتفصيل ، ولكن ما يهمنا هنا هو التركيز على إبراز عدة نتائج تميزت بها التجربة فيما يتعلق بالآليات الجديدة والملامح الجديدة للعمل الأهلى مع سياق بعض التحديات .. وذلك على النحو التالى :-

١ - وضحت الدراسة أن نجاح المشاركة الشعبية فى نموذج الإسكندرية للتنمية الحضرية إعتمد بشكل أساسى على إيجاد آلية جديدة إستهدفت إيجاد الشفافية والمصداقية للمشاركة الشعبية تمثلت فى إستخدام الغرفة التجارية كآلية فى إطار بروتوكول تعاون موثق بين كل من المحافظة والغرفة يتم من خلاله تلقى الأموال ووضعها موضع التنفيذ السريع وتعمل على إستمرارية المشاركة .

٢ - وجود آلية تضامن من الجانب الأهلى ممثلا فى مديرية الشئون الإجتماعية والإتحاد الإقليمى للجمعيات ورؤساء الجمعيات أدت الى دفعة كبيرة لنهضة الجمعيات فى المشاركة وتعظيم دورها فى التنمية .

٣ - وجود تنوع جديد فى مجالات الجمعيات الأهلية بشكل غير تقليدى أدى الى المساهمة مع الدولة فى التغلب على بعض التحديات التى تواجهها الدولة فى مجالات الأمن الإجتماعى.

٤ - وجود آلية جديدة لمشاركة الجمعيات فى وضع خطط التنمية المحلية من تمثيل رؤساء الجمعيات كأعضاء فى المجل الشعبى المحلى حيث وصل أكثر من ثلث أعضاء المجلس المحلى من رؤساء الجمعيات مما أدى الى وجود فئة كبيرة لعمل الجمعيات.

٥ - وجود تواصل بين الشراكة الدولية فى الجانب الاقتصادى مع المشاركة الشعبية ومؤسساتها فى التنمية الاجتماعية المحلية لمدينة الإسكندرية .

٦ - وجود بادرات جديدة لجهود الشراكة الدولية باستخدام المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية من خلال الجمعيات الأهلية لبناء المجتمع المدنى لمدينة الإسكندرية .

وتمثلت أهم التحديات وبالتالى أهم التوصيات فى بعض نقاط أهمها:

١ - عدم وضوح ديناميكية المشاركة وقواعدها للكثيرين ممن هم خارج نطاق إدارة المشاركة مما أوجد العديد من التحفظات والنقد حول بعض الأساليب المتبعة فى الإدارة رغم نجاحها الأمر الذى يهدد إستمراريتها فى حالة التناوب الطبيعى للقيادات الإدارية. وقد طرحت الدراسة فى هذا الصدد آلية لضمان الإستمرارية للمحافظة على ما تم من إنجازات تنموية بالمشاركة الشعبية والعمل فى نفس الوقت على دفع من المشاركة لتحقيق المستهدف من التطلعات المستقبلية (أنظر الفصل الثالث من الدراسة الميدانية) .

٢ - غياب مفاهيم العولمة والمجتمع المدنى وسياساته وآلياته بالنسبة لجميع المستويات الحكومية والأهلية وأفراد المجتمع وذلك بالرغم من بدء ظهور جمعيات تشكل أنشطة ذات أنماط جديدة وتنتهج أساليب تتسق مع أهداف العولمة...

٣ - وجود العديد من التحديات البيئية التى حددت من أنشطة المشاركة الشعبية فى أعمال التطوير بإعتبار أن هذا التطوير تم فى ظروف معقدة ومتشابكة من الناحية البيئية.

وقد تناول التحليل العلمى لهذه التحديات والذى شغل الفصل الأخير من الدراسة جوانب متعددة تتعلق بمنهجية وديناميكية المشاركة الشعبية كما تتعلق بمردودات التنمية البيئية وطبيعتها وديناميكياتها والتى يمكن ان تحل محل التوصيات فى هذه المجالات من منطلق عدم إمكانية صياغتها فى سطور موجزة بالشكل التى تقدم به التوصيات بشكلها التقليدى ولذا نكتفى بالإشارة اليها.

وقد تم فى هذا الصدد التأكيد فى مواضع متعددة من فصول هذه الدراسة التوصية بأهمية إجراء دراسات تفصيلية مستقلة تعمل على المساهمة فى مواجهة التحديات لجوانب متعددة تتعلق بمستقبل هذه التجربة فى مجالات إدارة المشاركة الشعبية والبيئة ، والتنمية المتواصلة من خلال الغوص فى أعماق هذه التحديات من أجل وضع الحلول السليمة لمواجهتها مما يدعم إستمراريتها ،ويستكمل إطارها كنموذج مطلوب تكراره فى مواقع أخرى.

٤ - ضرورة الإعلان عن الجهود والتجارب الناجحة وآلياتها والتى تناولتها الدراسة فى مجال تواصل الشراكة الدولية مع المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية لمدينة الإسكندرية لإستثارة المزيد منها فى تنمية المجتمعات المحلية فى ج.م.ع .

٥ - أهمية التركيز على نشر الوعى بين المواطنين مسئولين وتنفيذيين وجماعات وأفراد عن العولمة وسياساتها وآلياتها فيما يتعلق بعولمة قضايا التنمية الاجتماعية بشكل جاد وسريع ومثمر يتناسب ويتواكب مع السرعة الكبيرة التى تتسم بها العولمة فى الوصول الى أهدافها ... فهذا حق المجتمع باعتباره الآلية المستخدمة تحت مسمى المجتمع المدنى فى الوصول الى هذه الأهداف ..

٦ - وفى نفس السياق فإنه لابد من وجود تضامن بين سياسات وخطط وبرامج مؤسسات العمل الأهلى مع مؤسسات العمل الرسمى فى تأسيس وتكوين المجتمع المدنى الوطنى للتعامل مع عولمة قضايا التنمية الاجتماعية على اسس من الشفافية والمعرفة والعمل على ترتيب الأولويات فى هذا الصدد وعدم تركها للمؤسسات الأهلية فقط ، كما أوصت النتائج وذلك حرصا على عدم إقصاء دور الدولة فى التعامل مع المجتمع المدنى وحده فى هذه القضايا - وإذا كان تحريك المجتمع المدنى مطلوب لهذه العولمة لهذه القضايا فلا بد أن ينبثق هذا التحريك من وجود فهم ووعى من قبل المجتمع لجميع الجوانب والأبعاد لهذه القضية بوضوح تام ... فهذا حق المجتمع للممارسة المسئولة للديمقراطية والتى تعمل على حسن اختياراته وتفاعلاته مع التغيرات العالمية المعاصرة فى هذه القضايا ...

المراجع
والموجز
وملاحق الدراسة

المراجع

أولا: مراجع الباب الأول الجزء الأول

كتب ومذكرات:

(١) إبراهيم محرم "شروق التنمية الريفية" ١٩٩٧ .

(٢) إبراهيم محرم "إدارة التنمية الريفية " مذكرات المؤتمر السنوى للشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ديسمبر ١٩٩٧ .

(٣) أحمد رأفت عبد الجواد "المشاركة والتنمية" ١٩٩١ .

(٤) أحمد رشيد "الإدارة المحلية" دار المعارف.

(٥) سيد على "الإدارة فى المحليات" تحقيق صحفى بالأهرام فى ٢٠٠٠/١٢/٦ .

(٦) سلوى سليمان "تنمية وتطوير القدرة الإقتصادية للريف المصرى" مذكرات المؤتمر السنوى للشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ديسمبر ١٩٩٧ .

(٧) شمس على "الإطار السياسى والإجتماعى للحكم المحلى" المعهد القومى للتنمية الإدارية.

(٨) لويس كامل مليكة "المشاركة فى التنمية الريفية"مذكرات المؤتمر السنوى للشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ديسمبر ١٩٩٧ .

(٩) محمود فوزى "الإدارة فى الجمعيات الزراعية" الإتحاد التعاونى الزراعى المركزى.

(١٠) هيفاء الشنوانى "دور المرأة فى المشاركة الشعبية فى مشروع السكان والتنمية" جهاز تنظيم الأسرة ومكتب البحوث نوفمبر ١٩٨٠ .

(١١) وزارة التنمية الر يفية "التنمية الريفية المتكاملة رؤية إستراتيجية ١٩٩٧ .

(١٢) وفاء احمد عبد الله "المشاركة الشعبية مفهومات أولية وبعض النماذج التطبيقية" مذكرة المركز التجريبى لتقويم المشروعات الإجتماعية رقم ٩٤ - معهد التخطيط القومى - نوفمبر ١٩٨٢ .

(١٣) وفاء احمد عبد الله "المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" مجلة المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية يناير ١٩٨٣ .

(١٤) يحيى درويش - مؤتمر علاج مشاكل الأسرة.

بحوث ودراسات :

(١) صادق سالم صادق أبو بكر ، توفيق زكى توفيق "المجالس الشعبية المحلية والوحدات المحلية ودورها فى تنمية المحافظات" - الدورة رقم ١٥ أكاديمية ناصر العسكرية العليا - كلية الدفاع الوطنى ١٩٨٧/٨٦ .

(٢) نجوى احمد عبد الله، عثمان محمد عثمان "التجربة التخطيطية فى مصر وإعداد وتحضير أولويات إختيار المشروعات" من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ .

(٣) المعهد القومى للتنمية الإدارية " "تنظيم أجهزة القرية المصرية" دراسة مشتركة بين مركز الإدارة المحلية وجهاز بناء تنمية القرية المصرية - دراسة نظرية وميدانية - القاهرة ١٩٧٩/٧٨ .

وثائق ونشرة التخطيط :

(١) تقارير مجلس الإنتاج الدائم فى السنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

(٢) تقارير المجلس الدائم للخدمات العامة ١٩٥٧ .

(٣) إطار الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الخطة الخمسية الأولى ٦١/٦٠ - ٦٦/٦٥ .

(٤) مشروع الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ .

المجلد الثانى : الإنسان المصرى أغسطس ١٩٧٧

المجلد التاسع: إستراتيجية التنمية الإقليمية أغسطس ١٩٧٧ .

(٥) إطار الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ .

الجزء الأول : المكونات الرئيسية.

الجزء الثانى : الصورة القطاعية ديسمبر ١٩٨٣

(٦) إطار الخطة لخمسية الثانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١

الجزء الأول : المكونات الرئيسية

الجزء الثانى : الصورة القطاعية مايو ١٩٨٧

(٧) إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦

الجزء الأول : المكونات الرئيسية ابريل ١٩٩٢ .

(٨) إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام ٩٦/٩٥ العام الرابع من الخطة الخمسية ٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦ .

المجلد الأول : المكونات الرئيسية مارس ١٩٩٥ .

(٩) الإستراتيجية القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين ٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/١٦ المجلد الأول إبريل ١٩٩٧ .

(١٠) إطار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧- ٢٠٠٢/٢٠٠١ وخطة عامها الأول ٩٨/٩٧
المجلد الثانى : المكونات الرئيسية إبريل ١٩٩٧ .

(١١) إطار خطة التنمية الإقتصادية لعام ٢٠٠٠/٩٩ العام الثالث من الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

(١٢) تطور الإقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٧٠/٦٩ - أغسطس ١٩٨١ .

(١٣) تقارير متابعة الأداء الإقتصادي.

تقارير مجلس الشورى : لجنة الخدمات :

(١) فلسفة الحكم المحلى ودوره فى التنمية الإقليمية
تقرير رقم (٣) عرض على المجلس فى ٢١ مايو ١٩٨٣

(٢) المشاركة الشعبية تقرير رقم (٥) عرض على المجلس فى ٢٧ يونية ١٩٨٤ .

(٣) الإدارة المحلية والتنمية الإجتماعية والإقتصادية فى مصر تقرير رقم (١٦) عرض على المجلس فى ١١ ابريل ١٩٩٢ .

قوانين وقرارات جمهورية :

- قوانين الحكم المحلى والإدارة المحلية
  - قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى قرارات الجمهورية.
  - قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ نظام الإدارة المحلية المعدل القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١
  - القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٢ والقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٢ .
  - اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .
    والمعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١١٩٨٢
    والمعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ .

- قوانين وقرارات التخطيط وأجهزة التنمية الشعبية والريفية
  - القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى.
  - قرارا جمهورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى.
  - قرار جمهورى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإدماج مجلس الإنتاج والخدمات فى لجنة التخطيط القومى.
  - قرار جمهورى رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بتأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى.

- قرار جمهورى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب تخطيط فى الوزارات.
- قرار جمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية.
- القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الجمهورية لأقاليم تخطيطية
- القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء جهاز التنمية الشعبية.

ثانيا : مراجع الباب الأول الجزء الثاني :

١ – إجلال راتب العقيلى : " التعاون الاقتصادى المصرى الدولى"
دراسة بعض حالات الشراكة ، معهد التخطيط القومى – تحت النشر – ٢٠٠١ القاهرة.

٢ – أحمد عباس عبدالبديع : " المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى العالمى "
مقال جريدة الأهرام قضايا وآراء ٢٠٠٠/١/١١ ، القاهرة

٣ – أحمد عباس عبدالبديع: "العولمة وقضايا الفقر والتخلف فى عالم متغير "
مقال جريدة الأهرام – قضايا وآراء – ٣ مايو ٢٠٠١

٤ – أمانى قنديل : " ملامح مجتمع مدنى عالمى فى القرن الواحد والعشرين "
مقال – جريدة الأهرام – قضايا وآراء ٢٠٠٠/٦/٣٠ القاهرة

٥ – أمانى قنديل : "المجتمع المدنى عبر القومى أطروحة جديدة "
مقال جريدة الأهرام – قضايا وآراء – ٢٠٠١/٢/١٢ القاهرة

٦ – بليز ليمبون : من كتاب " العولمة المتوحشة "
العالم يعيش " حربا أهلية عالمية" منذ إنهيار حائط برلين "
مقال / تقديم سعيد اللاوندى – جريدة الأهـــرام ، تحقيقـــات وتقـــارير خارجية ٦ مارس ٢٠٠١

٧ – بليز ليميون : من كتاب "العولمة المتوحشة"
" دور الدولة – الأمة أصبح حمائيا وإلغاؤه يؤدى الى فوضى عالمية"
تقديم / سعيد اللاوندى ، جريدة الأهرام – تحقيقات وتقارير خارجيـــة ٨ مارس ٢٠٠١ .

٨ – فادية عبدالسلام : مسح أولى فى أدبيات الشراكة الأوربية المتوسطية ، معهد التخطيط القومى / تحت النشر ٢٠٠٠

٩ – مرسى عطا الله : "نحو خريطة جديدة للثقافة والفكر والإعلام "
مقال جريدة الأهرام – قضايا وآراء – ١ يونيه ٢٠٠٠ القاهرة

١٠ – وفاء أحمد عبدالله : " إستثارة الجهود الذاتية لمجتمع إسكان محى بالخلفاوى بشبرا"
ندوة المشاكل البيئية للمستوطنات البشرية فى البلدان العربية والإفريقية
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية / الشعبة القومية لليونسكو/
برنامج الأمم المتحدة ١٣ – ١٦ نوفمبر ١٩٨٢ ٠

١١ – وفاء أحمد عبدالله : " المشاركة الشعبية مفهومات أولية وبعض النماذج التطبيقية"
المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية– معهد التخطيط القومى
مذكرة رقم (٩٤) ١٩٨٢ ، القاهرة ٠

١٢ – وفاء أحمد عبدالله : "حول بعض السمات لقيادات التغيير الناجحة من خلال مقارنة
بين قيادات التغيير فى تجربة الخلفاوى بشبرا وتجربة إسكان ناصر
بالزاويا الحمراء " ، القاهرة ٠
المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية ، معهد التخطيط
القومى مذكرة رقم (٩٧) ١٩٨٣ ٠

١٣ – وفاء أحمد عبدالله : "حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتنمية والتخطيط ، مجلة المركز
القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يناير ١٩٨٣ القاهرة٠

١٤ – وفاء أحمد عبدالله : " حول الاتجاه الدولى الجديد للتخطيط لتنمية المرأة عرض ونقد"
الندوة القومية عن دور المرأة فى الزراعة والأمن الغذائى – وزارة
الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من ١–٣
ديسمبر ١٩٨٤ ، القاهرة ٠

١٥ – وفاء أحمد عبدالله : "البرنامج التدريبى لإستثارة المشاركة الشعبية لتحسين نوعية البيئة
فى بعض مناطق الإسكان الشعبى بالقاهرة ،
المؤتمر الدولى الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية
والسكانية من ٢٥ مارس – ١ إبريل ١٩٨٨ ، القاهرة ٠

١٦ – وفاء عبد الله : "نحو وضع استراتيجية قومية من منظور بيئى تعمل على تحقيق التوازن البيئى

كمعيار للتنمية المتواصلة / معهد التخطيط القومى / مذكرة خارجية رقم ١٤٨٤ / ١٩٨٨ القاهرة ٠

١٧ – وفاء أحمد عبدالله :"المشاركة الشعبية والتنمية فى المجتمعات المحلية "
دراسة تقويمية لبعض جوانب التنمية المحلية فى مجتمع شمال سيناء ٠
الجوانب النظرية للمشاركة وعرض نتائج وتوصيات الدراسة ،
معهد التخطيط القومى مذكرة خارجية رقم ١٥٦٢ يوليو ١٩٩٣ ، القاهرة ٠

١٨ – وفاء أحمد عبدالله ، عبدالهادى الجوهرى : محمود عودة ، صلاح منسى : "تنمية المشاركة الشعبية "، المؤتمر القومى للتنمية الريفية المتكاملة، جهاز بناء وتنمية القرية أكتوبر ١٩٩٤القاهرة

١٩ – وفاء أحمد عبدالله : " حول المشاركة الشعبية فى التنمية الاجتماعية وآلياتها فى ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة "
" مؤتمر الأمن الاجتماعى والتنمية " معهد التخطيط القومى ١٢ – ١٣ أكتوبر ١٩٩٩ ، القاهرة ٠

٢٠ – نجوى الفوال : " الأبعاد الثقافية لظاهرة العولمة "
مقال جريدة الأهرام – قضايا وآراء ٢٩ أكتوبر ١٩٩٩ القاهرة

المراجع الأجنبية

21 Wafaa A.A., Landscape planning and land use programming", Ph.D., Instite. Of Landscape Architecture, Agris. Univ. Warsaw, 1977 Poland.

22 - Wafaa A.A., Planning New Towns in Egypt – Some Economic and Social Aspects INP. Center of evaluation of Social projects, (95) Cairo, 1983.

23 - Wafaa A.A., Out – Door Recreation Activities " – A Spinal Column of Therapeutic Tories", Conference of Tourism in Egypt – Facial of Commerce Cairo Univ. 22 – 23 March 1988 Cairo .

24 - Young, K. : Introduction of book, of Marriage and Market " Women's Subordination in international perspective". Edited by Kate young. Published by CSE Books 25 Horsel Road, London, N.5, 1981.

المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية ودراسة حالة لنموذج تنمية الإسكندرية بالمشاركة الشعبية

- إستهدفت الدراسة وضع بعض التصورات والرؤى العلمية لتطوير أساليب المشاركة الشعبية لتعظيم دورها فى خطط التنمية المحلية فى كافة جوانبها ودراسة أنسب الأساليب لذلك إنطلاقا من الممارسات التاريخية لهذه الأساليب فى ج٠م٠ع ٠ وتواصلا مع المستجدات العالمية المعاصرة لعولمة بعض قضايا التنمية الاجتماعية من خلال الشراكة الدولية وذلك فى إطار نظرى وميدانى لرصد بعض الفعاليات الميدانية الحديثة فى هذا الصدد باستخدام دراسة حالة للمشاركة الشعبية فى التنمية الحالية لمدينة الإسكندرية ٠
- وقد تم توثيق منتج هذه الدراسة فيما يزيد عن ثلاثمائة صفحة تضم ١٩ فصلا تم من خلالها تأصيل تاريخى وتشريعى وتنفيذى للمشاركة الشعبية فى ج٠م ٠ ع وارتباطها بالتخطيط القومى وتحديد تعريفات لكل من المشاركة الشعبية والشراكة الدولية فى اطار تاريخى فكرى قيمى وفلسفى وتنفيذى وتمويلى وتشريعى مشيرا الى وضع المجتمع المحلى من هذه التعريفات ومركزا على المجتمع المدنى باعتباره آلية الشراكة الدولية فى القضايا الاجتماعية فى التنمية المعاصرة ومجسدا ذلك ببعض الممارسات ومتناولا التحفظات المثارة حول هذه الآلية مع طرح رؤى جديدة حول آليات تفعيل كل من المشاركة الشعبية والشراكة مع الدولة لبناء مجتمع مدنى قوى ومستعرضا لأهم مقومات هذا البناء بما يحافظ على هوية المجتمع وتراثه وحريته ٠ ويحافظ على دور الدولة فى نفس الوقت ٠
- وقد انبثقت من الدراسة النظرية العديد من التوصيات التى تتعلق بالوعى بالمشاركة الشعبية ونظمها والتشريعات المنظمة لها والمؤسسات القائمة عليها وأهمية التنسيق بينها ٠٠ كما تعرضت للشراكة الدولية والتحفظات المثارة حولها والمواجهة لجوانبها السلبية فى إطار تعاملها مع قضايا التنمية الاجتماعية ٠
- وأضافت الدراسة الميدانية عددا من التوصيات فيما يتعلق بإدارة المشاركة الشعبية والوعى بالعولمة وأبعاد الشراكة الدولية وتواصلها مع المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية بالإضافة الى المرتكزات الأساسية لخطط التطوير والتنمية البيئية ٠
- وقد بلغت عدد التوصيات ٢٥ توصية عامة حولى المحتوى العام للدراسة يتفرع منها توصيات فرعية ترتبط بالمحتوى الخاص بفصول الدراسة ٠

Public Participation and its Role For the Maximization of Targets of Contemporary Local Urban and Rural Social Plans

With some emphasis on the Case Study of the recent Alexandria Urban Model In Local development

- The main aim of this study is to impose some scientific visions for maximizing public participation role and tools in local social plans in relation with the recent globalization participatory activities for Social issues.
- Theoretical studies and results of Alexandria case study work are used in this context.
- The study contained 19 chapters in 300 pages is dealing with several aspects of local public participation in A.R.E. (philosophy, history, legislation, management, organization, constraints, and emplemation), in national and local plans .
- Definition of local public participation and international participation in connection with social issues are specified on analytical basis
- Civil-society as a tool for globalization of social participatory activities are highly discussed.
- Some projections and procedures for the establishment of strong Civil-Society emphasizing the role of local participation is highly stressed.
- Accordingly, about 25 main recommendations are specified in connection with all aspects of the study concerning the role of public participation on local and international levels for development of social issues regarding the contemporary globalization trends.

ملحق رقم (١)

جداول أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤

جدول رقم ١- اجمالى الاستثمارات وتوزيعها بين عملات خارجية ومحلية خلال فترة الخطة ٦٠/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥

(بأسعار ٥٩/٦٠) بالمليون جنيه

البيـــــان	خارجية	محلية	اجمالى	%
زراعة	٥٣,٨	١٧١,٥	٢٢٥,٣	١٤.٣
رى وصرف	١٣,١	١٠٦,٣	١١٩,٤	٧,٦
سد عالى	١٢,٠	٣٥,٣	٤٧,٣	٣,٠
صناعة	٢٨٦,٣	١٥٢,٩	٤٣٩,٢	٢٧,٩
كهرباء	٨٨,٧	٥٠,٨	١٣٩,٥	٨ر٨
نقل ومواصلات وتخزين	٩٦,٤	١٤٠,٤	٢٣٦,٨	١٥,٠
قناة السويس	١٥,٨	١٩,٢	٣٥,٠	٢ر٢
مبانى سكنية	٢٩,٤	١٤٥,٢	١٧٤,٦	١١,١
المرافق العامة	١٧,٧	٣١,١	٤٨,٨	٣,١
الخدمات	٣٢,٨	٧٨,٢	١١١,٠	٧,٠
المجموع	٦٤٦,٠	٩٣٠,٩	١٥٧٦,٩	١٠٠
التغير فى المخزون	-	-	١٢٠,٠	
اجمالى عام	-	-	١٦٩٦,٩	

المصدر : لإطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠/٦٥

جدول رقم ٢- اجمالى الاستثمارات وتوزيعها بين عملات خارجية ومحلية
خلال فترة الخطة ٦٠/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥
(بأسعار ٥٩/١٩٦٠) بقطاع المرافق العامة

بالمليون جنيه

البيـــــان	خارجية	محلية	اجمالى
مياه الشرب	٧,٦	٩,٤	١٧,٠
مجارى	٥,٧	١٢,٢	١٧,٩
تنظيم وتخطيط	–	٤.٤	٤.٤
الحملة الميكانيكية	٤,٠	١,٣	٥,٣
ردم البرك	–	٠,٤	٠,٤
منشآت بلدية	٠,٤	٣,٤	٣,٨
جملة المرافق العامة	١٧,٧	٣١,١	٤٨,٨

المصدر : إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٥/٦٠

جدول رقم ٣- اجمالى الاستثمارات بقطاع الخدمات
وتوزيعها بين عملات خارجية ومحلية
خلال فترة الخطة ١٩٦٠/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤
(بأسعار ١٩٦٠/٥٩)

بالمليون جنيه

البيـــــان	خارجية	محلية	اجمالى	%
خدمات تربوية وتعليمية	٩,٧	٣٢,٨	٤٢,٥	٣٨,٣
بحوث علمية	٣,٩	٢,٥	٦,٤	٥,٨
خدمات صحية	٤,٧	٥,٧	١٠,٤	٩,٤
خدمات أمن وعدالة	١,٧	٦,٨	٨,٥	٧ر٧
خدمات اجتماعية ودينية	١,٥	٣,٧	٥,٢	٤,٧
خدمات ثقافية وترويحية	١,٩	٦,٩	٨.٨	٧,٩
خدمات سياحية	٣,٢	٧,٤	١٠,٦	٥ر٩
خدمات اطفاء واسعاف	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٧
مبانى ومنشآت حكومية وخاصة للخدمات	٣,٠	١٢,٠	١٥,٠	١٣,٥
وزارة الخارجية	١,٧	-	١,٧	١,٥
الجملـــــة	٣٢,٨	٧٨,٢	١١١,٠	١٠٠

المصدر : إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٥/٦٠

جدول رقم (٤) توزيع اعتمادات أنشطة قطاع الخدمات

خلال فترة الخطة ٦١/٦٠ – ١٩٦٥/٦٤)

(بأسعار ١٩٦/٥٩)

بالمليون جنيه

الإعتمادات	اجمالى	تربوية وتعليمية	بحوث علمية	خدمات صحية	أمن وعدالة	اجتماعية ودينية	ثقافية وترويحية	سياحية	اطفاء وإسعاف	منشآت حكومية وخاصة	الخارجية
التربية والتعليم (شاملةالأرض)	٢٨,٩	٢٨,٩									
الجامعات	٩,٥	٩,٥									
الخطة العلمية	٨	٣	٥٠								
الأزهر والخدمات الدينية	١,٥	١ر١				٠ر٤					
الصحة	١٠			١٠							
شئون اجتماعية	٥,٣		٠.١	٠,٤		٤,٨					
رعاية الشباب	١,٨						١.٨				
ثقافة وارشاد	٧						٧				
الاحصاء والتخطيط	١,٣		١,٣								
أمن	٦,٥				٦,٥						
عدالة	٢				٢						
إطفاء (مرافق عامة)	١,٤								١,٤		
إسعاف (مرافق عامة)	٠,٥								٠,٥		
فنادق سياحية	١٠							١٠			
سياحية واصطياف وأشتاء(مرافق عامة)	٠,٦							٠,٦			
مبانى ومنشآت حكومية وخاصة	١٥									١٥	
وزارة الخارجية	١,٧										١,٧
إجمالى عام	١١١	٤٢,٥	٦,٤	١٠,٤	٨,٥	٥,٢	٨ر٨	١٠,٦	١,٩	١٥	١,٧

المصدر : إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٥/٦٠

ملحق رقم (٢)

جداول أرقام (٥ ، ٦ ، ٧)

جدول رقم (٥)

إستثمارات خدمات التنمية الاجتماعية والخدمات السيادية للخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨

موزعة على القطاعات الخدمات وسنوات الخطة

(بالألف جنيه)

القطاعات	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		جملة	
	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة
الخدمات التعليمية والعلمية												
تعليم عام وفنى												
تعليم جامعى	٩٦٠	٢٣٤٢٠	٩٦٠	٢٥٩٢٠	١٠٦٠	٣١٩٨٥	١١٦٠	٣٣٩٨٥	١٦٠٠	٣٦٩٨٥	٥٧٤٠	١٥٢٢٩٥
بحث علمى	٥٢٤٠	٣١٢٠٠	٥٥٤٠	٣٣٧٠٠	٦١٤٠	٣٧٤٥٠	٦١٤٠	٣٩٤٥٠	٦٢٠٠	٤٠٤٥٠	٢٩٢٦٠	١٨٢٢٥٠
تدريب قوى عاملة	١٦٠٠	٧٧٠٠	١٨٠٠	٩٩٠٠	٢٠٠٠	١١٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٩٤٠٠	٥٢٦٠٠
الاسكان الطلابى	–	١٢٠٠	–	١٢٠٠	–	١٢٠٠	–	١٢٠٠	–	١٢٠٠	–	٦٠٠٠
هيئة المكتب الجامعية	–	١٦٨٠	–	٢٥٨٠	–	٢٥٦٥		٢٥٦٥	–	٢٥٦٥	–	١١٩٥٥
اجمالى عام التعليم والبحث والتدريب	٤٥٠	١٥٥٠	٤٦٠	١٥٦٠	٤٥٠	١٥٥٠	٥٠٠	١٥٨٠	٥٠٠	١٥٨٠	٢٣٦٠	٧٨٢٠
عام	٨٢٥٠	٦٦٧٥٠	٨٧٦٠	٧٤٨٦٠	٩٦٥٠	٨٥٧٥٠	٩٨٠٠	٩٠٧٨٠	١٠٣٠٠	٩٤٧٨٠	٤٦٧٦٠	٤١٢٩٢٠
خاص	–	١١٠٠	–	١١٠٠	–	١٠٠٠	–	١١٠٠	–	١٢٠٠	–	٥٥٠٠
جملة	٨٢٥٠	٨٢٥٠	٨٧٦٠	٧٥٩٦٠	٩٦٥٠	٨٦٧٥٠	٩٨٠٠	٩١٨٨٠	١٠٣٠٠	٩٥٩٨٠	٤٦٧٦٠	٤١٨٤٢٠
خدمات التنمية الاجتماعية												
الصحة (خدمات) عام	٢٧٤٧	١٨٤٤٠	٢٠٥٢	١٨٢٠٥	٢٥٠٠	١٨٨٠٠	٢٥٠٠	١٩٨٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	١١٧٩٩	٩٥٢٤٥
قطاع الدواء عام	٢٧٤٠	٦٠٦٠	٣٣٢٢	٦٢٩٥	٣٥٠٠	٧٢٠٠	٣٠٠٠	٨٢٠٠	٤٠٠٠	٩٠٠٠	١٦٥٦٢	٣٦٧٥٥
جملة	٥٤٨٧	٢٤٥٠٠	٥٣٧٤	٢٤٥٠٠	٦٠٠٠	٢٦٠٠٠	٥٥٠٠	٢٨٠٠٠	٦٠٠٠	٢٩٠٠٠	٢٨٣٦١	١٣٢٠٠٠
خاص	–	٥٠٠	–	٥٠٠	–	٥٠٠	–	٦٠٠	–	٦٠٠	–	٢٧٠٠
جملة	٥٤٨٧	٢٥٠٠٠	٥٣٧٤	٢٥٠٠٠	٦٠٠٠	٢٦٥٠٠	٥٥٠٠	٢٨٦٠٠	٦٠٠٠	٢٩٦٠٠	٢٨٣٦١	١٣٤٧٠٠

تابع جدول رقم (٥)

(بالألف جنيه)

القطاعات	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		جملة	
	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة	أجنبى	جملة
الثقافة والاعلام عام	٤٠٨	٣٥٨٣	١٣٣٤	٦٧٠٤	١٣٣٤	٥٧٠٤	١٣٣٢	٥٧٠٠	١٣٣٢	٥٦٩٩	٥٧٤٠	٢٧٣٩٠
الاذاعة والتليفزيون عام	٨١٠٠	١١٤٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥١٠٠	٥٣٤٠٠
الورق	٣٧٠٠	٥٨٠٠	٣٠٠٠	٥٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٢٧٠٠	٢٦٣٠٠
جملة	١٢٢٠٨	٢٠٧٨٣	١٢٣٣٤	٢٤٢٠٤	٦٣٣٢	٢٠٧٠٠	٦٣٣٢	٢٠٧٠٤	٦٣٣٢	٢٠٦٩٩	٤٣٥٤٠	١٠٧٠٩٠
خاص	–	٢٠٠	–	٢٠٠	–	٣٠٠	–	٣٠٠	–	٣٠٠	–	١٣٠٠
جملة	١٢٢٠٨	٢٠٩٨٣	١٢٣٣٤	٢٤٤٠٤	٦٣٣٤	٢١٠٠٤	٦٣٣٢	٢١٠٠٠	٦٣٣٢	٢٠٩٩٩	٤٣٥٤٠	١٠٨٣٩٠
الخدمات الاجتماعية عام والدينية	–	٥٥٣٠	–	٨٤٧٨	–	٨٥٩٢	–	٩١٠٠	–	٩١٠٠	–	٤٠٨٠٠
خاص	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	٥٠٠
جملة	–	٥٦٣٠	–	٨٥٧٨	–	٨٦٩٢	–	٩٢٠٠	–	٩٢٠٠	–	٤١٣٠٠
خدمات الشباب عام	٥٠٠	١٩٠٠	٥٠٠	١٩٠٠	٦٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠	٢٠٠٠	٢٨٠٠	٩٨٠٠
خاص	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	٢٠٠	–	٢٠٠	–	٧٠٠
جملة	٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠	٢١٠٠	٦٠٠	٢٢٠٠	٦٠٠	٢٢٠٠	٢٨٠٠	١٠٥٠٠
خدمات شخصية خاص	–	٦٠٠	–	٩٠٠	–	١٠٠٠	–	١١٠٠	–	١٤٠٠	–	٥٠٠٠
اجمالى عام التنمية عام	١٨١٩٥	٥٢٧١٣	١٨٢٠٨	٥٩٠٨٢	١٢٩٣٤	٥٧٢٩٦	١٢٤٣٢	٥٩٨٠٠	١٢٩٣٢	٦٠٧٩٩	٧٤٧٠١	٢٨٩٦٩٠
خاص	–	١٥٠٠	–	١٨٠٠	–	٢٠٠٠	–	٢٣٠٠	–	٢٦٠٠	–	١٠٢٠٠
جملة	١٨١٩٥	٥٤٢١٣	١٨٢٠٨	٦٠٨٨٢	١٢٩٣٤	٥٩٢٩٦	١٢٤٣٢	٦٢١٠٠	١٢٩٣٢	٦٣٣٩٩	٧٤٧٠١	٢٩١٨٩٠

تابع جدول رقم (٥)

(بالألف جنيه)

القطاعات	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		جملة	
	أجنبي	جملة	أجنبي	جملة	أجنبي	جملة	أجنبي	جملة	أجنبي	جملة	أجنبي	جملة
خدمات الأمن والعدالة ها	٣٠٠٠	١٠١٠٠	٣٣٠٠	١٢٧٣٠	٣٧٠٠	١٢٩٠٠	٣٧٠٠	١٢٩٠٠	٣٧٠٠	١٣٤٠٠	١٧٤٠٠	٦٢٠٣٠
خاص	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	٥٠٠
جملة	٣٠٠٠	١٠٢٠٠	٣٣٠٠	١٢٨٣٠	٣٧٠٠	١٣٠٠٠	٣٧٠٠	١٣٠٠٠	٣٧٠٠	١٣٥٠٠	١٧٤٠٠	٦٢٥٣٠
الخدمات التنظيمية عام	٢٢٠٠	٥١٠٠	٢٢٠٠	٥٣٠٠	٢٣٠٠	٥٦٠٠	٢٣٠٠	٥٨٠٠	٢٦٠٠	٦١٠٠	١١٦٠٠	٢٧٩٠٠
إجمالي الخدمات السيادية عام	٥٢٠٠	١٥٢٠٠	٥٥٠٠	١٨٠٣٠	٦٠٠٠	١٨٥٠٠	٦٠٠٠	١٨٧٠٠	٦٣٠٠	١٩٥٠٠	٢٩٠٠٠	٨٩٩٣٠
خاص	١٠٠		–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	١٠٠	–	٥٠٠
جملة	٥٢٠٠	١٥٣٠٠	٥٥٠٠	١٨١٣٠	٦٠٠٠	١٨٦٠٠	٦٠٠٠	١٨٨٠٠	٦٣٠٠	١٩٦٠٠	٢٩٠٠٠	٩٠٤٣٠
إجمالي الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية والخدمات السيادية عام	٣١٦٤٥	١٣٤٦٦٣	٣٢٤٦٨	١٥١٩٧٢	٢٨٥٨٤	١٦١٥٤٦	٢٨٢٣٢	١٦٩٢٨٠	٢٩٥٣٢	١٧٥٠٧٩	١٥٠٤٦١	٧٩٢٥٤٠
خاص	–	٢٧٠٠	–	٣٠٠٠	–	٣١٠٠	–	٣٥٠٠	–	٣٩٠٠	–	١٦٢٠٠
جملة	٣١٦٤٥	١٣٧٣٦٣	٣٢٤٦٨	١٥٤٩٧٢	٢٨٥٨٤	١٦٤٦٤٦	٢٨٢٣٢	١٧٢٧٨٠	٢٩٥٣٢	١٧٨٩٧٩	١٥٠٤٦١	٨٠٨٧٤٠

جدول رقم (٦) الناتج المحلى الاجمالى موزعا على القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٢/٨١ (بالأسعار الثابتة ١٩٧٥ بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٧	٨٢/٨١	معدل النمو السنوى	التغير فى البناء الاقتصادى	
				١٩٧٧	٨٢/٨١
الزراعة	١٤٨٥,١	١٦٤٥,٠	%٢,٣	٢٢,٧	١٧,٣
الصناعة والتعدين	١٠١٢,٤	١٣١٥,٠	٦,٠	١٥,٤	١٣,٩
البترول الخام والمنتجات البترولية	٣٧٨,٢	٦٤٩,٨	١٢,٨	٥,٨	٦,٩
الكهرباء	٨٨,٠	١٠٨,٨	٤,٨	١,٣	١.١
التشييد	٣١٩,٠	٥١٦,٠	١١,٣	٤,٩	٥,٤
مجموع القطاعات السلعية (بدون البترول)	٢٩٠٤,٥	٣٥٨٤,٨	٤,٨	٤٤,٣	٣٧,٧
مجموع القطاعات السلعية (شاملا البترول)	٣٢٨٢,٧	٤٢٣٤,٦	٥,٨	٥٠,١	٤٤,٦
النقل والمواصلات والتخزين	٤٤٦,٠	٦٣٩,٠	٨,٣	٦,٨	٦,٧
قناة السويس	١٦٦,٢	٣٩٣,٠	٢١,١	٢,٥	٤,١
التجارة والمال والتأمين	١٢٦٥,٠	٢١٥١,٠	١٢,٥	١٩,٣	٢٢,٧
المطاعم والفنادق	١٠٧,٠	١٣٧,٧	٥,٨	١,٧	١,٥
مجموع قطاعات اخدمات الانتاجية	١٩٨٤,٢	٣٣٢٠,٧	١٢,١	٣٠,٣	٣٥,٠
ملكية العقارات	٢٤٢,٩	٣٣٨,٧	٧,٧	٣,٧	٣,٦
المرافق العامة	٢٣,٤	٣٢,٠	٧,٢	٠,٣	٠,٣
اخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٧٦,٠	٣٩٨,٠	٨,٥	٤,٢	٤,٢
اخدمات الحكومية	٧٤٣,٠	١١٧٢,٠	١٠,٧	١١,٤	١٢,٣
مجموع قطاع اخدمات الاجتماعية	١٢٨٥,٣	١٩٤٠,٧	٩,٦	١٩,٦	٢٠,٤
الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى	٦٥٥٢,٢	٩٤٩٦,٠	٨,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : إطار خطة ١٩٨٧/٨٢ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجزء الأول)

جدول (٧) حجم وتوزيع الاستثمارات الثابتة المنفذة

فى الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٢/٨١

(بأسعار السوق الجارية وبالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	الشكل بالنسبة للمجموع			الشكل بالنسبة للقطاع	
				عام	خاص	المجموع	عام	خاص
الزراعة	١١٧١,٠	٤٨٧,٥	١٦٥٨,٥	٦,٥	٢,٧	٩,٢	٨,٠	١٤,٨
الصناعة والتعدين	٣٩٠١,٩	٩٦٦,٧	٤٨٦٨,٦	٢١,٦	٥,٤	٢٧,٠	٢٦,٥	٢٩,٢
البترول الخام ومنتجاته	٤٧٥,٩	٠٠	٤٧٥,٩	٢,٦	٠٠	٢,٦	٣,٢	٠٠
الكهرباء	١٢٩٢,٥	٠٠	١٢٩٢,٥	٧,٢	٠٠	٧,٢	٨,٨	٠٠
التشييد	٤٤٨,٦	١٤٢,٨	٥٩١,٤	٢,٥	٠,٨	٣,٣	٣,٠	٤,٣
مجموع القطاعات السلعية	٧٢٨٩,٩	١٥٩٧,٠	٨٨٨٦,٩	٤٠,٤	٨,٩	٤٩,٣	٤٩,٥	٤٨,٣
النقل والمواصلات وقناة السويس	٤٢٥٨,٢	١٥٠,٣	٤٤٠٨,٥	٢٣,٦	٠,٨	٢٤,٤	٢٨,٩	٤,٥
التجارة والمال	٤٥٩,٦	٧٥,٨	٥٣٥,٤	٢,٦	٠,٤	٣,٠	٣,١	٢,٣
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجية	٤٧١٧,٨	٢٢٦,١	٤٩٤٣,٩	٢٦,٢	١,٢	٢٧,٤	٣٢,٠	٦,٨
الاسكان	٤٧٢,٥	١٣٧٦,٨	١٨٤٩,٣	٢,٦	٧,٧	١٠,٣	٣,٢	٤١,٦
المرافق العامة	١١٣٤,٥	٠٠	١١٣٤,٥	٦,٣	٠٠	٦,٣	٧,٧	٠٠
الخدمات الأخرى	١٢٢٩,٨	٢٥٩,٦	١٤٨٩,٤	٦,٨	١,٤	٨,٢	٨,٣	٧,٩
مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٨٣٦,٨	١٦٣٦,٤	٤٤٧٣,٢	١٥,٧	٩,١	٢٤,٨	١٩,٢	٤٩,٥
مطروحا : قيمة الأرض	١١٤,٥	١٥١,٥	٢٦٦,٠	٠,٦	٠,٩	١,٥	٠,٧	٤,٦
المجموع الكلى	١٤٧٣,٠	٣٣٠٨,٠	١٨٠٣٨,٠	٨١,٧	١٨,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : إطار خطة ٨٢/٨٧ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجزء الأول)

ملحق رقم (٣)

جداول أرقام (٨ ، ٩ ، ١٠)

جدول رقم (٨) إجمالى الاستثمارات المنفذة بالقطاعين العام والخاص

(موزعة على القطاعات السلعية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية)

خلال ١٧ عاماً (٨٧/٨٢ - ١٩٩٩/٩٨)

(بالمليون جنيه)

القطاعات الإقتصادية	الخطة الخمسية الأولى ٨٧/٨٢	الخطة الخمسية الثانية ٩٢/٨٧	الخطة الخمسية الحالية ٩٧/٩٢	إجمالى الخمسة عشر عاما	عام ٩٨/٩٧	عام ٩٩/٩٨	إجمالى السبعة عشر عاما	الأهمية النسبية%
الزراعة والرى والصرف والاستصلاح	٣١٢٥	٩٧١٢	١٦٩٦٣	٢٩٨٠٠	٦٨٣٧	٨٢٢٦	٤٤٨٦٣	٨,٧٠
الصناعة والتعدين	١٣٣٧٥	٢٧٩٩٦	٣٥١١٦	٧٦٤٨٧	١١٩٨١	١٣٦٥١	١٠٢١١٩	١٩,٧٩
البترول ومنتجاته	٧١٥٣	١٣٩٤٢	١٨٤٧٩	٣٩٥٧٤	٦٤٨٢	٥٨٠٢	٥١٨٥٨	١٠,٠٥
السياحة	١٨٧٤	٤٠٥٠	٨١٩٢	١٤١١٦	٤٥٤٧	٤٩٨٤	٢٣٦٤٧	٤,٥٨
إجمالى القطاعات السلعية	٢٥٥٢٧	٥٥٧٠٠	٧٨٧٥٠	١٥٩٩٧٧	٢٩٨٤٧	٣٢٦٦٣	٢٢٢٤٨٧	٤٣,١٢
الكهرباء	٤٠٠٦	١٤٠٠٨	١٦٧٥٣	٣٤٧٦٧	٣١٢٧	٣٠٠٨	٤٠٩٠٢	٧,٩٣
المقاولات	١١٠٩	٢٠٧٧	٣٥٧٦	٦٧٦٢	١٣٥٠	١٤٤٥	٩٥٥٧	١,٨٥
النقل والمواصلات والتخزين	١١٣٤٧	٢٠٥٨٧	٣٦١٧٩	٦٨١١٣	٧٤١٥	٩٢٣٤	٨٤٧٦٢	١٦,٤٣
التجارة والمال والتأمين	١٣٣٤	٢٨١٣	٥٩٨٩	١٠١٣٦	١٦٣٩	٢٢٨٨	١٤٠٦٣	٢,٧٣
الإسكان	٦٢٨٩	١٣٣٩٥	٢٠٥٤٧	٤٠٢٣١	٨٠١٩	٨٥٨٧	٥٦٨٣٧	١١,٠٢
المرافق العامة	٣٢٦٢	٩٠٠٧	١٨١٣٩	٣٠٤٠٨	٣٨٤٢	٣٦٦٢	٣٧٩١٢	٧,٣٥
إجمالى قطاعات البنية الأساسية	٢٧٣٤٧	٦١٨٨٧	١٠١١٨٣	١٩٠٤١٧	٢٥٣٩٢	٢٨٢٢٤	٢٤٤٠٣٣	٤٧,٣٠
الخدمات التعليمية	١٠٣٥	٢٨٧٩	٩٩٢٣	١٣٨٣٧	٣٠٩٠	٣٢٦٦	٢٠١٩٣	٣,٩١
الخدمات الصحية	٧٧٤	٢٠٤٩	٥١١٣	٧٩٣٦	١٧٦٩	٢٢٥٨	١١٩٦٣	٢,٣٢
الخدمات الأخرى	٩٩٥	٢٥٩٦	٨٩٢٥	١٢٥١٦	١٩١٢	٢١٧٦	١٦٦٠٤	٣,٢٢
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٨٠٤	٧٥٢٤	٢٣٩٦١	٣٤٢٨٩	٦٧٧١	٧٧٠٠	٤٨٧٦٠	٩,٤٥
الانفاق الاستثمارى	٦٤٥	٠	٠	٦٤٥	٠	٠	٦٤٥	٠,١٣
الاجمالى العام	٥٦٣٢٣	١٢٥١١١	٢٠٣٨٩٤	٣٨٥٣٢٨	٦٢٠١٠	٦٨٥٨٧	٥١٥٩٢٥	١٠٠,٠٠

المصدر : إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠٠٠/٩٩

جدول رقم (٩) إجمالى الاستثمارات المنفذة بالقطاعين الحكومى وقطاع الأعمال العام (موزعة على القطاعات السلعية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية)

خلال ١٧ عاما (٨٧/٨٢ – ١٩٩٩/٩٨)

(بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الخطة الخمسية الأولى ٨٧/٨٢	الخطة الخمسية الثانية ٩٢/٨٧	الخطة الخمسية الثالثة ٩٧/٩٢	إجمالى الخمسة عشر عاما	عام ٩٨/٩٧	عام ٩٩/٩٨	إجمالى السبعة عشر عاما	الأهمية النسبية%
الزراعة والرى والصرف والاستصلاح	٢١٦٥	٤٣٥٠	٨٧٣٢	١٥٢٤٧	٢٨١٧	٣٣٢٣	٢١٣٨٧	٧,٩٤
الصناعة والتعدين	٨٢٧٥	١٤٨٠٦	١٢١٦٦	٣٥٢٤٧	١٦١٨	١٦٥١	٣٨٥١٦	١٤,٣٠
البترول ومنتجاته	١٥١٦	٢٩٧٥	٣٨٤٨	٨٣٣٩	٩٨٤	٤٩١	٩٨١٤	٣,٦٤
السياحة	٢٥٥	٤٥٠	٧٩٩	١٥٠٤	١٠٢	١٦٤	١٧٧٠	٦٦ر
إجمالى القطاعات السلعية	١٢٢١١	٢٢٥٨١	٢٥٥٤٥	٦٠٣٣٧	٥٥٢١	٥٦٢٩	٧١٤٨٧	٢٦,٥٣
الكهرباء	٣٩٦٥	١٤٠٠٨	١٦٤٧٨	٣٤٤٥١	٢٦٤٧	٢٧٦٠	٣٩٨٥٨	١٤,٧٩
المقاولات	٧٤١	١٠١٣	١٤٩٥	٣٢٤٩	٢٣٠	٢٤٥	٣٧٢٤	١,٣٨
النقل والمواصلات والتخزين	٩٦١٠	١٥٩٠٣	٢٩٨٦١	٥٥٣٧٤	٤٦٢٠	٥٢١٩	٦٥٢١٣	٢٤,٢٠
التجارة والمال والتأمين	٥٧٠	١٠٦٧	٢٣٩٥	٤٠٣٢	٣٢٩	٥٠٨	٤٨٦٩	١,٨١
الإسكان	١٠٢٣	٨٧٠	١٢٠٦	٣٠٩٩	٢٥٩	٨٧	٣٤٤٥	١,٢٨
المرافق العامة	٣٢٦٢	٩٠٠٧	١٨١٣٩	٣٠٤٠٨	٣٨٤٢	٣٦٦٢	٣٧٩١٢	١٤,٠٧
إجمالى قطاعات البنية الأساسية	١٩١٧١	٤١٨٦٨	٦٩٥٧٤	١٣٠٦١٣	١١٩٢٧	١٢٤٨١	١٥٥٠٢١	٥٧,٥٤
الخدمات التعليمية	٩١٩	٢٦٩٧	٩١٣٣	١٢٧٤٩	٢٤٩٠	٢٥٦٦	١٧٨٠٥	٦,٦١
الخدمات الصحية	٦٣٢	١٧٦٢	٤٤٤١	٦٨٣٥	١٢٦٩	١٣٥٨	٩٤٦٢	٣,٥١
الخدمات الأخرى	٨٩٩	٢١٩٥	٨٣٩١	١١٤٨٥	١٨١٢	١٨٢٦	١٥١٢٣	٥,٦١
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٤٥٠	٦٦٥٤	٢١٩٦٥	٣١٠٦٩	٥٥٧١	٥٧٥٠	٤٢٣٩٠	١٥,٧٣
الانفاق الاستثمارى	٥٣٦	٠	٠	٥٣٦	٠	٠	٥٣٦	٢٠ر
الاجمالى العام	٣٤٣٦٨	٧١١٠٣	١١٧٠٨٤	٢٢٢٥٥٥	٢٣٠١٩	٢٣٨٦٠	٢٦٩٤٣٤	١٠٠

المصدر : إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠٠٠/٩٩

جدول رقم (١٠) إجمالى الاستثمارات المنفذة بالقطاع الخاص والتعاونى

(موزعة على القطاعات السلعية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية)

خلال ١٧ عاما (٨٧/٨٢ – ١٩٩٩/٩٨) (بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	الخطة الخمسية الأولى ٨٧/٨٢	الخطة الخمسية الثانية ٩٢/٨٧	الخطة الخمسية الثالثة ٩٧/٩٢	إجمالى الخمسة عشر عاما	عام ٩٨/٩٧	عام ٩٩/٩٨	إجمالى السبعة عشر عاما	الأهمية النسبية%
الزراعة والرى والصرف والاستصلاح	٩٦٠	٥٣٦٢	٨٢٣١	١٤٥٥٣	٤٠٢٠	٤٩٠٣	٢٣٤٧٦	٩,٥٢
الصناعة والتعدين	٥١٠٠	١٣١٩٠	٢٢٩٥٠	٤١٢٤٠	١٠٣٦٣	١٢٠٠٠	٦٣٦٠٣	٢٥,٨٠
البترول ومنتجاته	٥٦٣٧	١٠٩٦٧	١٤٦٣١	٣١٢٣٥	٥٤٩٨	٥٣١١	٤٢٠٤٤	١٧,٦
السياحة	١٦١٩	٣٦٠٠	٧٣٩٣	١٢٦١٢	٤٤٤٥	٤٨٢٠	٢١٨٧٧	٨,٨٨
إجمالى القطاعات السلعية	١٣٣١٦	٣٣١١٩	٥٣٢٠٥	٩٩٦٤٠	٢٤٣٢٦	٢٧٠٣٤	١٥١٠٠٠	٦١,٢٦
الكهرباء	٤١	٠	٢٧٥	٣١٦	٤٨٠	٢٤٨	١٠٤٤	٠,٤٢
المقاولات	٣٦٨	١٠٦٤	٢٠٨١	٣٥١٣	١١٢٠	١٢٠٠	٥٨٣٣	٢,٣٧
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٣٧	٤٦٨٤	٦٣١٨	١٢٧٣٩	٢٧٩٥	٤٠١٥	١٩٥٤٩	٧,٩٣
التجارة والمال والتأمين	٧٦٤	١٧٤٦	٣٥٩٤	٦١٠٤	١٣١٠	١٧٨٠	٩١٩٤	٣,٧٣
الإسكان	٥٢٦٦	١٢٥٢٥	١٩٣٤١	٣٧١٣٢	٧٧٦٠	٨٥٠٠	٥٣٣٩٢	٢١,٦٦
المرافق العامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠٠
إجمالى قطاعات البنية الأساسية	٨١٧٦	٢٠٠١٩	٣١٦٠٩	٥٩٨٠٤	١٣٤٦٥	١٥٧٤٣	٨٩٠١٢	٣٦,١١
الخدمات التعليمية	١١٦	١٨٢	٧٩٠	١٠٨٨	٦٠٠	٧٠٠	٢٣٨٨	٠,٩٧
الخدمات الصحية	١٤٢	٢٨٧	٦٧٢	١١٠١	٥٠٠	٩٠٠	٢٥٠١	١,٠١
الخدمات الأخرى	٩٦	٤٠١	٥٣٤	١٠٣١	١٠٠	٣٥٠	١٤٨١	٠,٦٠
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	٣٥٤	٨٧٠	١٩٩٦	٣٢٢٠	١٢٠٠	١٩٥٠	٦٣٧٠	٢,٥٨
الانفاق الاستثمارى	١٠٩	٠	٠	١٠٩	٠	٠	١٠٩	٠,٠٤
الاجمالى العام	٢١٩٥٥	٥٤٠٠٨	٨٦٨١٠	١٦٢٧٧٣	٣٨٩٩١	٤٤٧٢٧	٢٤٦٤٩١	١٠٠,٠٠

المصدر : إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠٠٠/٩٩

ملحق رقم (٤)

جدول رقم (١١)

جدول رقم (١١) استثمارات جهاز بناء وتنمية القرية

متضمنة استثمارات برنامج التنمية الريفية المتكاملة

"شـــــروق"

(بالمليون جنيه)

السنوات	جملة	بنك الاستثمار القومي	ذاتي	منح	
				دانمركية	أمريكية
٩٦/٩٥	* ٣٠,٧٠٠	٢٥,٧٥٠	٤,٩٥٠		
٩٧/٩٦	٧٤,١١٠	٥٢,٥٠٠	١٥,٠٠٠	–	٦,٦١٠
٩٨/٩٧	١٤٧,٦٥٤	٧٥,٩٩٠	٣٠,٠٠	٧,٦٥٤	٣٤,٠١٠
٩٩/٩٨	١٩٠,٩٦٠	١٣١,١٧٠	٢٩,٩٢٣		٢٩,٨٦٧
٢٠٠٠/٩٩	٢٥٩,٩٦٠	١٦٠,٩٦٠	٤٩,٠٠		٥٠,٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٠٩,٢٤٩	٢٤٠,٢٤٩	٦٩,٠٠		
اجمالى عام	١٠١٢,٦٣٣	٦٨٦,٦١٩	١٩٧,٨٧٣	٧,٦٥٤	١٢٠,٤٨٧

(*) استثمارات الجهاز متضمنة مبلغ ٢١,٥٠ مليون جنيه خصصت لبرنامج التنمية الريفيـــة المتكاملـــة "شروق" لمشروعات الجهاز فقط ، أما باقى المبالغ المخصصة للبرنامج كانت موزعـــة علـــى الـــوزارات الأخرى .

(**) استثمارات الجهاز تتضمن ابتداء من عام ٩٧/٩٦ الاستثمارات المخصصـــة للجـــهاز لمشـــروعات الصرف الصحى وتحسين البيئة ومشروعات برنامج شروق كلها وجميعها مكملة لبعضها .

المصدر : اطارات الخطط السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠١/٩٥ .